

الإتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية

مصاعب التفكير من خارج الصندوق

الجزء الأول

2016



الإتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية

مصاعب التفكير من خارج الصندوق

تأليف

عبد الوهاب بن حفيّظ
منير السعيداني
عبد القادر الأطرش
أحمد زايد
فاطمة الزهراء بلفقير
عائشة التايب
لاري ميشالاك

الجزء الأول

2016


محمد خطاب


محمد خطاب

فريق التقرير

تنسيق وتحرير : عبدالوهاب بن حفيظ

الفريق المركزي

أحمد زايد (جامعة القاهرة)

عبدالقادرالأطرش (خبير احصاء – الدوحة & الجزائر)

عائشةالتايب (جامعة الدمام – العربية السعودية)

لاري ميشالاك (جامعة باركلي)

منيرالسعيداني (جامعة المنار – تونس)

فاطمة الزهراء بلفقير (جامعة محمد الخامس – المغرب)

مشاركة بورقات خلفية

عبد اللطيف الهرماسي (جامعة تونس) – فتحية الباروني (جامعة تونس)

عبد اللطيف الحناشي (جامعة منبوبة) – هناء الشريقي (جامعة محمد الخامس –المغرب)

عمر دراس (الجزائر) ابراهيم جدلة (جامعة منوبة – تونس)

عبد الحميد العبيدي (جامعة نانت – فرنسا)

منية الرقيق (جامعة منوبة – تونس)

أنفوغرافيا: (MCS)

تصميم الغلاف: أسامة بن محمد

منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية:4 نهج دهشق البلفيدير تونس_1002

الهاتف: +21671892046

الفاكس:+21671282628

البريد الإلكتروني: contact@assforum.org

موقع الواب:www.assforum.org

المحتوى

الرسوم

الجداول

الخرائط

شكر وتقدير

يتقدّم الفريق المركزي للتقرير بفائق عبارات الشكر والتقدير لكلّ من ساهم في إنجاح هذا العمل التقييمي من بداياته الى الان. كما لا يفوتنا توجيه كل الشكر والتقدير أيضا الى مؤسّسة فورد مكتب القاهرة لدعمها للمشروع والى الدكتورة مشيرة الجزيري لمتابعتها ومشاركتها الدؤوبة ضمن الاجتماعات التمهيدية التي سبقت صدور هذا التقرير.

هذا التقرير

هذا العمل هو محصلة لجهد حثيث من قبل مجموعة من الباحثات والباحثين التزموا بالعمل من أجل تحسين أداء البحث في العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية. لقد كان لقاء تونس منذ أعوام قليلة حول دور شتات المهجر، أو ما يعرف بهذا الاسم في تحسين انتاج البحوث الجامعية، والذي شاركت فيه، وبدعم من المعهد الدولي للتربية IIE ومؤسسة فورد ، نخبة من ممثلي الجامعات العربية: تونس، الجزائر، مصر، لبنان والمغرب والأوروبية (جامعة نانت) والأمريكية (جامعتي كاليفورنيا وكانساس)، فرصة للتفكير في بعث قاعدة بيانات رسائل للجامعات وهو ما تم فعلا بانشاء المجمع العربي لتوثيق رسائل الدكتوراة في العلوم الاجتماعية

كما كانت بلورة هذا المشروع بدعم من مؤسسة فورد (مكتب القاهرة)، فرصة سانحة لتطوير العمل، لا فقط في مجال التوثيق، وانما أيضا في مجال البحث في «اتجاهات البحث» وتحديد البوصلة العلمية لرسائل الدكتوراة والتي تستهلك سنويا الالاف من ساعات العمل والتدريس والتأطير والكتابة والنسخ والتوثيق من دون أن يكون للمجتمع العلمي والاكاديمي أدني فكرة، عما ينتج من خلال تلك المطابخ الذكية والرديئة أيضا في أحيان كثيرة، من تصورات وأفكار ونماذج تحليلية مستعادة أو مستجدة ؟

من ثم، جاءت دعوة الفريق المركزي الى كتابة ورقات حالة تعكس هذا الانشغال. وقد جاءت تلك النتائج مختلفة من حالة الى أخرى: فمن ناحية سجل التحسن الملحوظ للإنتاج العلمي للباحثين العرب في الجامعات العالمية، خصوصا من خارج المنطقة، كما ظهرت مجهودات واضحة داخل بعض الجامعات العربية لتحسين الأداء البحثي والتأطيري من خلال مدارس الدكتوراة. الا أن كل ذلك يبقى من دون المأمول. وثمة دلائل تشير الى أن الأجيال الجديدة من الباحثين، ما زالت رابضة ضمن مربعات البحث التقليدية التي حولت علم المجتمع الى علوم انسان بالمعنى العام، وترجمت الاجتماعيات بابعادها العملية والتطبيقية الى انسانيات نظرية غالبا، تقبع ضمن انساق ما سميناه هنا بانماط التفكير من داخل الصندوق.

ان ميزة هذا النمط من التفكير البحثي هو أنه يقوم على الاخبار بدل الاختبار وعلى البيان بدل البرهان التطبيقي، وهو ما يجعل منه في العديد من الحالات بمثابة الاستثمار الذي يبقى من دون عائد في مستوى تطوير واقع الناس والسياسات التي تتحكم في أوضاعهم. على أن كل ذلك وهذا هو الغرض من هكذا تقرير، يجب أن يكون فرصة متاحة للمزيد من العمل والتجديد وليس مجرد تشخيص ذرائعي للتسليم. وقد يكون في أوضاع التشخيص والنتائج بعضا من الأفكار التي يمكن الاستفادة منها للمستقبل.

فريق العمل

بحوث الدكتوراه في زمن حشد الرسائل: في صعوبة أن يكتب الطلاب من خارج الصندوق
(ملخص عام للتقرير)

د. عبد الوهاب بن حفيظ

ترتبط شهادة الدكتوراه[1]..تاريخيا بالسكولاستيكا وببعدها الأساسي ، اي «التعليم». وعندما تعلمن اللقب بشكل تدريجي ، اصبح مقترنا بكتابة الرسالة في الفلسفة أو احدى تفريعاتها التى ستتوسع لتشمل مختلف العلوم الانسانية والاجتماعية وتلك التى تسمى بالاختبارية أو الصحيحة وفي هذا الصدد فلقد أصبحت الرسالة حجة صاحب العلم على أقرانه ونظرائه. على أن المنعرج التغييري الثاني والأهم ، الى جانب تحرر كتابة الرسالة من السكولا ستيكا هو تحررها من تقييم هيئة ادارة المدارس والجامعات بعد أن تأكدت الخاصية البحثية ، وغير التعليمية المطلقة للرسالة . لقد كان مبدآ تحكيم النظراء كبديل عن تحكيم الهيئات الادارية ثورة بمعنى الكلمة . والى اليوم ، مازالت مسألة العلاقة بين البحث الرسائلي والسلطة الجامعية الادارية ، ومن ثم السياسية، محل سجالات وصراعات.

ومقارنة بسياقها العالمي ، يمكن القول بأن الجامعات العربية تعيش منذ نصف قرن أو يزيد حراكا وتغيرا يعكس ديناميكية اللحظتين أو الثورتين في وقت واحد : تحرر البحث الرسائلي من سلطة الدوغما الدينية والمذهبية والايديولوجيا في اتجاه العلم التطبيقي والاختباري (الانتقال من ثقافة الخبر الى ثقافة الاختبار) وتحررها من سلطة الولاء السياسي الذي أطبق بأذرعه على كل مفاصل الحياة الجامعية والعلمية منذ تأسيس الجامعات الوطنية الحديثة . لقد كانت اللحظة اللبرالية والاصلاحية في بدايات القرن العشرين، استثناءا لا ينفي قاعدة الترابط المرضي بين البحث في مستوى الدكتوراه وما قبلها وما بعدها وبين السلطة. ومن الصعب اليوم الجزم والقول بأن اختيار موضوع رسالة دكتوراه في العلوم الاجتماعية والسياسية مثلا هو أمر متاح في تلك الجامعات خارج نطاق العناوين المصادرة والممنوعة.

1- مصطلح «الدكتوراه» مشتق من اللاتينية docere ومعناه «يدرس». الدكتوراه (اللاتينية: الدكتور، «المعلم»، من -doc tum، التعلم» إسم المفعول الماضي منdocere، «يعلم. ويعود لقب الدكتور إلى المسيحية المبكرة حيث كان يطلق لقب على «الدكتور»على أباء الكنيسة و السلطات المسيحية التي تدرس و تفسر الكتاب المقدس. بعد ذلك جمع اللقب موضوعات زمنية و عالمانية من الطب وعلم اللاهوت، والقانون، وتدريس الفلسفة.

وثمة اليوم اتفاقات ضمنية بين هيئات التدريس وجمهور الباحثين، مفادها أنه لا يمكن البحث ولا حتى التفكير من خارج الصندوق. فلقب الدكتوراه كما يلاحظ أحمد زايد في الحالة المصرية هو لقب علمي حكومي، نظرا لتبعية الجامعة المطلقة للأحزاب الحاكمة. ويفسر ذلك الحد المتدني لحرية اختيار البحوث وكذلك استقلالية البحث. لقد تأسست أول جامعة مصرية حديثة سنة 1908 كجامعة أهلية، ولكنها تحولت في العام 1924 إلى جامعة حكومية. ولذلك فقد صدر أول قانون لتنظيم الجامعات المصرية عام 1925. وظل هذا القانون يُعدل أو يُستبدل بقانون جديد حتى صدور القانون 49 لسنة 1972، وهو القانون الحالي الذي ينظم عمل الجامعات المصرية. وينص هذا القانون على أن «تمنح مجالس الجامعات المصرية بناء على طلب مجالس كلياتها المختلفة درجة الدكتوراه في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية للكلية أو المعهد المعني». وترك قانون تنظيم الجامعات للكليات داخل كل جامعة تنظيم شئونها وإصدار لائحتها الداخلية التي تُبين رؤية الكلية أو المعهد وسياساتها، وأقسامها والتخصصات الموجودة بها، وكذا، الدرجات العلمية والتقديرات التي تُمنح، وشروط التسجيل والقبول...الخ. ويشير تقرير الحالة المصرية، إلى أن كل ذلك ضل حبرا على ورق.
أما التقارير الصادرة عن تونس (بن حفيظ 2016) والجزائر (الاطرش 2016) والمغرب (بلفقير 2016) ودول الخليج، (التائب 2016)، فتؤكد جميعها ، بان الصفة الرسمية الحكومية للقب لا تقل أهمية ، الأمر الذي لا يقلل من هامش الحرية القائم أحيانا في اختيار المواضيع ولا كذلك من تراجع القيمة التبادلية للشهادة وللبحث المتصل بها أمام تزايد التوتر بين طلبات العمل من ناحية وتزايد العروض

أن من أبرز سمات التفكير من داخل الصندوق ، هو القبول الضمني بمحدودية الحرية الأكاديمية من خلال الرقابة الذاتية أو الرقابة السياسية أو الدينية ويزخر التاريخ الكاديمي العربي بأوضاع تعكس مخلّفات الماضي القريب . ومن تلك الوقائع نذكر:

- رسالة الدكتور محمد خلف الله عن قصص القرآن تحت إشراف أمين الخولي ، وقد أثارت ضجة لأنها أسفرت عن نتائج تخالف الفكر السائد مما اضطر المرشح إلى تعديل نص رسالته في الدكتوراه[2]
- فصل الدكتور أحمد صبحي منصور من جامعة الأزهر وإيداعه السجن ستة أشهر بحجة إنكاره في أطروحة لأصل من أصول الدين[3]

وتطرح هذه الحالات ، كما يلاحظ كمال نجيب قضية أساسية في البحث العلمي وهي: حق الباحث في أن يصل من خلال رسالته البحثية إلى قناعات أو حقائق لا تتسق مع ما هو شائع أو سائد.

2- كمال نجيب : **الحرية الاكاديمية في الجامعات المصرية – في العلوم الاجتماعية في العالم العربي وتركيا وايران** – مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – تونس 2004 ص 196
3- نفس المصدر ص 196

إدارة الرسالة والإشراف:

من دون شك بأن علاقة الطالب بالأستاذ لم تكن كما كانت عليه في بدايات التجربة الجامعية العربية في نهاية القرن الماضي. لقد أدى تطوير بعض القوانين والممارسات أيضا ، نتيجة الحراك الدولي للطلاب ولعودة حملة الدكتوراه من خارج المنطقة العربية وانتشار التعليم العالي الدولي الخاص، الى ادخال جرعة من الحرفية في علاقة الاستاذ المشرف بالطالب. كما ساعد تأسيس مدارس الدكتوراه (في حالات تونس والجزائر والمغرب) أو اعتماد نظام الساعات المعتمدة والحضور الاجباري في جامعات أخرى ، في تحسين طبيعة ومردودية العلاقة .

على أن هذا التوجه، غير العام ، قد يكون بمثابة الشجرة التى قد تخفي الغابة. ذلك أن جانب كبير من تلك العلاقة ، يغلب عليه طابع شخصي ، ان لم يكن خصوصي. يعبر أحمد زايد عن تلك الحالة من خلال عبارة «الاستزلام» العلمي ، حيث يشير الى تغير «العديد من المعطيات. ذلك أن التكوين العلمي الاستزلامي Clientelist للطلاب يمكن أن يكون حالة سائدة في بعض الجامعات. فمن هؤلاء الذين يدرسون الدكتوراه وأشباههم يتكون الأساتذة الذين يقومون فيما بعد بالتدريس والإشراف على الطلاب. وهي طريقة لا تجعل أي طالب يتفوق على أستاذه، فالأستاذ دائمًا السيدPatron والطالب دائمًا الزبونClient، ولا يكون مسعى الطالب في هذه العلاقة أن يصير أستاذًا، بل أن يصير سيدًا ايضًا. ومن هنا يضيع العلم وتصبح الأكاديميا مجالًا لإعادة إنتاج علاقات الإستزلام لا إنتاج العلم. صحيح أن هناك من يتحدى هذه النظم ويتجاوزها محققًا إنجازات علمية ممتازة، ولكن تظل هذه محاولات محدودة، هذا إذا لم تقاومها المنظومة لتهميشها أو إبعادها.

فالأستاذ دائمًا السيد Patron والطالب دائمًا الزبون Client. ولا يكون مسعى الطالب في هذه العلاقة أن يصير أستاذًا، بل أن يصير سيدًا ايضًا. ومن هنا يضيع العلم وتصبح الأكاديميا مجالًا لإعادة إنتاج علاقات الإستزلام لا إنتاج العلم.

وإذا كان نمط التنشئة الاستزلامي يخلق تقاليده الخاصة، فإن عدم الالتزام الصارم بالمعايير العلمية، وعدم وجود ضوابط مستقلة لمراجعة الجودة، يعمل على خلق تقاليد في اختيار لجان الممتحنين (لجان مناقشة الرسائل العلمية)، وفي نمط المجاملات الذي يصاحب السياق الذي تتم فيه الإجازة العلمية للرسالة.

أما فاطمة بلفقير، وفي حالة المغرب ، فهي تتحدث عن منظومة قانونية سليمة من حيث المبدأ. فالمشرف على الأطروحة هو المسؤول المباشر عن الأطروحة. ويضمن التأطير وتتبع المسجل لتحضير الدكتوراه ويسهر على جودة الرسالة. ويشترط في المشرف على الأطروحة أن يكون أستاذا للتعليم العالي، وفي حالة تعذر ذلك أن يكون أستاذا مؤهلا ينتمي لإحدى بنيات البحث المستقبلة التابعة لمركز الدراسات في الدكتوراه. على أن الواقع يبدو مختلفا من الناحية العملية . فهناك تتسع ما يعرف «بأزمة الدكاترة» وعلاقتهم بسوق العمل، كما تتسم العلاقة التاطيرية بالعديد من المظاهر السلبية التى قد تصل حد الارتشاء والهرسلة الجنسية في حق الطالبات. من هذا المنظور تستعمل الباحثة مفهوم العلاقات الزبونية كمقابل للاستزلام.

على أن كل ذلك لا يقلل من مستوى تحسن الأداء التأطيري في بعض المؤسسات. ثمة أيضا في المغرب تقدما ملحوظا في مستوى العمل بنظام مدارس الدكتوراه، والتى ساهمت في تحسين مردودية وجودة البحوث.

إلا أن النتائج لا تبدو للعيان بسرعة، ولتقييمها لابد من فترة زمنية أطول من تلك التي تفصلنا عن لحظة بعثها وتأسيسها.

أما وفي تونس، فيبدو الوضع شبيها الى حد ما بالمغرب من ناحية هيكلة تأطير الرسالة. على أن هذا التأطير لم يواكب التفتح العام الذي تشهده الجامعة التونسية. فمن ناحية يتسم هذا التأطير اليوم بضعفه الداخلي، و هو ما يؤثر مباشرة في القيمة العلمية و التبادلية للتخصص و لشهاداته العليا.(العدد الأكبر من أساتذة الجيل الأول قد قاربوا التقاعد و يصعب حاليا إيجاد المعادل الندي لخبرتهم ضمن الجيل اللاحق)، كما أنه يتسم من جانب آخر بضعفه الخارجي. ذلك أنه و بخلاف عدد من البلدان المغاربية، فانه مازالت الجامعة التونسية لم تطور العمل بالإشراف المشترك على البحوثla cotutelle –على الرغم من قانونيته – و الذي كان من الممكن أن يساهم في التخفيف من كلفة التأطير (مساهمة الجامعات الأجنبية) و من تنويع مصادر البحث و تبادل التجارب.

هذا المشهد المتضارب ، نجد صورة قريبة له في دول الخليج العربي، حيث يناقش «دكاترة» العلوم الاجتماعية رسائلهم غالبا أما في مصر أو لبنان ، أو بشكل أكثر كثافة في الجامعات البريطانية والامريكية. إن الملاحظ في هذا الصدد، وبالنسبة إلى جامعات الخليج هو سيطرة ما أسمته د. فوزية أبو خالد بالمخاوف الثلاث:

– المحدودية النوعية بسبب التضييق على الموضوعات التي يمكن التطرق إليها سواء في الشأن الداخلي أو الخارجي من القضايا التي تشغل الرأي العام وخاصة الشباب

– عدم إتاحة الحركة العلمية الميدانية في المجتمع المحلي إلا بعد المرور بكثير من الحواجز الإدارية

– تفشي حالة من القلق لدى الاساتذة المشرفين نتيجة الوضعية التعاقدية وثنائية الأستاذ المواطن والمواطن المقيم[4]

وبشكل عام وكما يلاحظ أحمد زايد، فان نظم التسجيل والتأطير تبدو مختلفة أحيانا ومتنوعة وهي تتوزع على الأصناف التالية:

– **نظام التسجيل المباشر:** حيث يقوم الطالب فيه بإعداد رسالة تحت إشراف مشرف من الأساتذة أو الأساتذة المساعدين، ويُجيز القانون مناقشة الرسالة ومنح الدرجة بعد مرور عامين على تسجيلها. وهذا النظام هو النظام الأقدم والأكثر استقرارًا للحصول على الماجستير والدكتوراه، وهو أكثر تأثرًا بالنظام الفرنسي في منح الدرجات.

4- فوزية عبد الله ابو خالد : الجامعة والعلوم الاجتماعية ، وعلاقة الاستاذ بالطالب بالمنهج . في العلوم الاجتماعية في العالم العربي وتركيا وايران – عبد الوهاب بن حفيظ – مشيرة الجزيري – مركز البحث الاقتصادية والاجتماعية بتونس ص336 تونس -2004

– **نظام الساعات المعتمدة:** للحصول على درجة الدكتوراه طبقًا لهذا النظام، على الطالب أن يدرس عدد من الساعات المعتمدة – التي تختلف من كلية لأخرى ومن تخصص لآخر– مقسمة بين مقررات دراسية (إجبارية واختيارية) ورسالة. ويعتمد مجلس الكلية بناء على اقتراح مجلس القسم المختص قائمة المقررات الاختيارية التي يطرحها القسم كل عام، ويجوز أن يكون أحد هذه المقررات الاختيارية من خارج التخصص الذي يدرسه الطالب، ويُقرر نجاح الطالب في كل مقرر دراسي إذا حصل على أعلى من 65% في هذا المقرر، ولا يجوز أن يتقدم الطالب لتسجيل رسالة إلا بعد أن يجتاز السنة التمهيدية.

– **النظام المختلط:** يقوم الطالب في هذا النظام بدراسة مجموعة من المقررات الدراسية (مقرران او أكثر). ويقوم الطالب –بعد قيده بستة أشهر على الأقل– بتسجيل موضوع بحثي مبتكر يقدم فيه رسالة كما هو معمول به في النظام الأول. ورغم أن هذه النظم الثلاثة توجد بجانب بعضها البعض، إلا أنها تعكس تطورًا تاريخيًا. فالنظام الذي ساد لفترة طويلة هو نظام إنجاز الدرجة العلمية من خلال رسالة علمية، وهو النظام المتأثر بالمدرسة الفرنسية. ويُعتبر النظامين الثاني والثالث تطويرًا لهذا النظام تأثرًا بالمدرسة الأمريكية. فقد بدأت بعض الجامعات بإدخال تطوير على النظام الأول بفرض عدد من المقررات على الطلبة أو فرض سنة تمهيدية يدرس فيها الطالب مقررات دراسية قبل تسجيل رسالته، ثم اتجهت الجامعات بعد ذلك إلى نظام الساعات المعتمدة على أنه أكثر النظم تطورًا، وأنه يتوافق مع نظام الجودة.

التأطير المزدوج: يدخل التأطير المزدوج في إطار اتفاقيات مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي وبقية الدول ذات العلاقة به والتي يخول لها نظام المعادلات الدولي من تنظير شهاداتها والعمل من ثم على إدراجها ضمن مسارات إشراف وتأطير مزدوج بين جامعة أصلية (مقرها إحدى الدول العربية المعنية بتنظير الشهادات) وجامعة مضيفة (أوروبية في تلك الحالة) ، يمكن لها أن تمنح أسمها وشهادتها المزدوجة لحامل الرسالة. وتقوم فلسفة هذا التأطير المزدوج على بعض الأسس ذات العلاقة المباشرة بتحسين جودة البحوث والارتقاء طيها ، ومنها:

1– تمكين صاحب الرسالة من زيارة الجامعة المضيفة والالتقاء بأساتذة ومشرفين لهم تقاليد بحثية جديدة ومختلفة في كل الأحوال

2– تمكين صاحب الرسالة من ارتياد مدارس الدكتوراه ودورات التدريب الأوروبية ومخابر ووحدات بحث الجامعات المضيفة

3– تسهيل الإمكانيات المتاحة في مجال الحراك المهني بعد التخرج، في عدد من التخصصات، وتمكين أصحاب الرسالة من فرص النشر العلمي الدولي المحكم، خلال وبعد مناقشة الرسالة.

على أن ما يميز التأطير المزدوج على التأطير الأجنبي المباشر، هو أنه في الحالة الأولى لا يشارك الأستاذ الأجنبي المضيف في صياغة الباحث لاشكاليته ولا أيضا لمنهجيته، من حيث أنه يتبنى مشروعا متكاملا، ويساهم في تحسينه من خلال المراجع والدورات المنهجية والعمل المقارن.

على أن ما يميز التأطير المزدوج على التأطير الأجنبي المباشر، هو أنه في الحالة الأولى لا يشارك الأستاذ الأجنبي المضيف في صياغة الباحث لاشكاليته ولا أيضا لمنهجيته، من حيث أنه يتبنى مشروعا متكاملا، ويساهم في تحسينه من خلال المراجع والدورات المنهجية والعمل المقارن.

لا تسري قاعدة التأطير المزدوج إلا على البلدان التي عملت على انخراط منظومتها البحثية ضمن نظام أمد الأوروبي. وتعتبر الجامعات الفرنسية هي الأكثر استقبالا للتسجيل المزدوج ، بالنسبة إلى جامعات العالم العربي وشمال إفريقيا على وجه الخصوص. كما تحتل جامعات المغرب الأقصى المستوى الأول عربيا في هذا الصدد. وبشكل عام، فان الفئات الأكثر استفادة من هذا التأطير المزدوج، نجدها ضمن تخصصات العلوم الصحيحة، وتحتل رسائل العلوم الاجتماعية مرتبة متدنية لاعتبارات تتصل أساسا بعامل اللغة. في نفس الوقت، نلاحظ بأن نسبة الطلبة الذكور تضل الأعلى نسبيا مقارنة بمرشحي التأطير المزدوج من الإناث. ينطبق على الوضع على اتجاهات الحراك الطلابي بشكل عام وهو لا يشكل استثناءا عن القاعدة العامة، مع أن عدد الطالبات اللاتي يهاجرن إلى دول الاتحاد الأوروبي وشمال أمريكا وحتى اليابان ، هو في تزايد ملحوظ.

الدكتوراه : أية قيمة تبادلية ؟

انه من الملاحظ بأن التوسع الكمي في التعليم العالي وبمجرد أن دخل ضمن نطاق حسابات الموارد المعتمدة بات ينمو بسرعات مختلفة. فمن ناحية توجد السرعة الوسطى فيما يتعلق بمتطلبات نمو واتساع التخصصات «النبيلة» ذات الصيت في سوق الشغل، ومن ناحية أخرى توجد السرعة الدنيا ، فيما يتعلق بخطط تطوير تخصصات تعتبر أقل كلفة ، إن كان ذلك من حيث مسارات التمدرس أو كان ذلك فيما يتعلق بكلفة التاطير.

إن النتيجة الأكثر وضوحا في هذا الصدد هي أن نمو العلوم الاجتماعية لم يتم ، في هذا المستوى بالذات، لا وفق عرض محدد ومتوفر ولا وفق طلب ، وانما وفق استعدادات الكلفة المالية ضمن سياسات الموازنات العمومية للتعليم العالي.

. إن ضخ الجامعة بالطلاب ، كان يتم غالبا في مستوى العلوم الاجتماعية حيث يشمل الطلاب الذين ليس لهم علامات جيدة. ثمة نتائج منطقية مترابطة في هذا الصدد. ذلك أن تدني القيمة التبادلية لشهادات العلوم الاجتماعية وفق معيار ارتفاع العرض ، سوف يكون له معنى من خلال انخفاض جودة العرض ذاته والذي سيصبح اقل تنافسية في مستوى البحث الأكاديمي وبحوث الخبرة. وينعكس هذا الوضع على سعى وزارات التعليم العالي المتواصل إلى توجيه الجمهور الواسع من الطلاب نحو اختصاصات الكلفة الأدنى، أي نحو العلوم الإنسانية والاجتماعية. وتلتقي في هذا المستوى كل البلدان المشاركة في تقارير الحالة، بدءا من تونس والجزائر والمغرب و مصر ، مع التحفظ على الاستثناء الخليجي.

تختلف اتجاهات الكثافة ضمن اختصاصات العلوم الاجتماعية من بلد إلى آخر ، حتى وان كان لهذا التوجه آثارا متشابهة. وتختلف تلك التأثيرات بحسب الاستعدادات الارتكازية والبشرية في كل بلد وفي كل جامعة. على أن هذه الاستعدادات حتى ولئن كانت مواتية إلا أنها يمكن أن تتحول إلى عامل غير ملائم في سياق انعدام

التوازن بين العرض والطلب البحثي أو التشغيلي . فمثلا، يمكن اعتبار الجامعات المصرية بتنوعها بين التعلم العالي الخاص و التعليم العمومي من البلدان التى تحظى باستعدادات ارتكازية ملحوظة لتطوير متنوع لصناعة التأطير و البحث الرسائلي. على أن الملاحظ هو ضعف مساهمة التعليم العالي الخاص في الإنتاج الرسائلي وكذلك تدهور النوعية ضمن هذا النوع من التعليم

إلى ذلك فان عوامل أخرى محيطة مهمة يمكن أن تتدخل لتعديل هذه المعادلة : مثل ضعف الطلب المهني البحثي والتشغيلي وكذلك الظروف المادية لطالب الدكتوراه ، يضاف إليه المناخ العام والحريات الأكاديمية . أما في أوضاع أخرى ، الجزائر مثلا، فانه تحظى الاستعدادات الارتكازية بأهمية أوفر نتيجة الاستثمار العمومي في الجامعات الطرفية وكذلك في المخابر ووحدات البحث، إلا أن الخبرة في التأطير تضل ضعيفة وكذلك معايير الجودة الصارمة في التقييم والكتابة وبدرجة أهم معيار الحرية الأكاديمية في البحث . لقد أدى اللجوء من البطالة في اتجاه الدراسات العليا والدكتوراه ، وفي حالات عديدة إلى تضخم في عدد الرسائل ذات المستوى المتدني. على أنه ثمة وضع خصوصي في الجزائر ، مثلا، ويتمثل في مفارقة النمو الكمي في أعداد طلاب العلوم الاجتماعية من ناحية وفي العدد الاقل نموا بالنسبة الى الرسائل المسجلة في الدكتوراه. فالعلوم الاجتماعية والإنسانية على الرغم من استقطابها لحوالي 700 الف طالب يمثلون حوالي 65٪ من إجمالي الطلبة المسجلين في التعليم العالي سنة 2011، و هي التى تنتج 70٪ من إجمالي خريجي سنة 2011، فإن مستويات تواجدها في دراسات مابعد التدرج جد محدودة. (الاطرش 2016)،
وبخلاف الوضع في دول مغاربية أخرى . فان أعداد رسائل العلوم السياسية في الجامعات الجزائرية تبدو هامة ، نظرا لوجود أكثر من كلية في العلوم السياسية . هذه «الدمقرطة» للاختصاص لا تعكس بالضرورة حالة من التطور في سياق الجودة، بقدر ما تعكس رغبة سياسية وإدارية في توفير اختصاص هو اقرب ما يكون إلى العلاقات الدولية من ناحية ومن العلوم الإدارية من ناحية أخرى. و بالشكل الذي تتقدم به العلوم السياسية في الجزائر ، أي بخلفيتها النظرية والإدارية . فانه لم يطرح هذا التخصص وضعا إشكاليا كما هو الشأن في بلدان عرفت انفتاحا سياسيا بين الحين والآخر.

ثمة نتائج منطقية مترابطة في هذا الصدد. ذلك أن تدني القيمة التبادلية لشهادات العلوم الاجتماعية وفق معيار ارتفاع العرض. سوف يكون له معنى من خلال انخفاض جودة العرض ذاته والذي سيصبح اقل تنافسية في مستوى البحث الأكاديمي وبحوث الخبرة.

ماذا تناقش الرسائل في الجامعات العربية ؟

تساهم الحرية الأكاديمية في الترفيع من المنسوب النقدي وكذلك في تطوير المجتمع. كما تبدو النتائج المترتبة على وجود هذه الحرية من عدمه، مباشرة على جدية و أهمية الموضوعات المطروقة. لقد لاحظنا مثلا بأن الدول التي ليست لها مؤشرات مرتفعة في مؤشر الديمقراطية، أو ضمن الاستطلاع العالمي للقيم World Value Survey، هي نفسها الدول التي تعاني فيها الجامعات من انعدام الجدية والتجديد في البحث.

إن الملاحظ وضمن هذه الجامعات والدول، هو وجود «نمطية» مشطة في الموضوعات والعناوين والإشكاليات المبحوثة. هذه الإشكاليات يطلق على البعض منها بالإشكاليات «المحيدة». فمثلا على ذلك تهيمن القضايا المتصلة بالتربية والتعلمات وكذلك التاريخ (وليس كل التاريخ) في جامعات دول الخليج العربي. (باستثناء الكويت وقطر). كذلك تهيمن المسائل التنموية في الجامعات الجزائرية مما يترك حيزا متواضعا للمحاور وللمسائل المتصلة بالتناول النقدي للمسائل ذات الصلة بالحياة العامة, إن هيمنة الطابع «الخصوصي» للموضوعات المحيدة يساهم في اعاقة التقدم نحواشكاليات تطبيقية يمكن ان تساهم في تطوير السياسات أو ي مرافقة التغييرات الاجتماعية.

لقد أدى اللجوء من البطالة في اتجاه الدراسات العليا والدكتوراه ، وفي حالات عديدة إلى تضخم في عدد الرسائل ذات المستوى المتدني.

وقد تختلف وجوه تلك الاعاقة: من الرقابة الذاتية للطالب أمام أستاذ يختلف معه في الرأي أو في المقاربة أو في الانتماء الجهوي أو الطائفي أو السياسي، الى رقابة الأستاذ المشرف نفسه على الرسالة، اعتقادا بأن ما فيها سيكتب تحت مسؤوليته المباشرة، أو رقابة سلطة الإشراف أو السلطة الإدارية والسياسية. ثمة في أوضاع البحث الرسائلي في الجامعات العربية ،موضوع التقرير، اتجاهات ثقيلة يصعب تجاهل نتائجها على المستوى الراهن والمتوسط والبعيد. ان من اهم سمات تلك الاتجاهات الثقيلة هو ان الطلاب العرب وبتأطير من هيئات التدريس، تفكر وتكتب وتناقش غالبا من داخل المربع وداخل الصندوق وبعيدا عن المستوى النقدي المطلوب في العلوم الاجتماعية.

ومن غير المستبعد أن تكون الجامعات العربية بصدد التحول، لا بالمعنى البارادیقمي فحسب، وانما ايضا بالمعنى السوسيولوجي والاجيالي العميق. على ان هذا التحول ليس بالضرورة متشابها بين بلد وآخر أو ايجابي في كل الحالات . ومن الواضح، مثلا، بأنه داخل عملية الدمار التى لحقت ببعض البلدان، ثمة واقع تراجيدي سيكون من الصعب تجاوزه لأجيال. لكن ثمة من بين تلك الاوضاع ايضا ما يدعو الى التفاؤل.

لقد لاحظنا مثلا بأن الدول التي ليست لها مؤشرات مرتفعة في مؤشر الديمقراطية، أو ضمن الاستطلاع العالمي للقيم World Value Survey ، هي نفسها الدول التي تعاني فيها الجامعات من انعدام الجدية والتجديد في البحث.

وبقدر ما يطرح هذا التحول من مخاوف ، بقدر ما يحمل معه مؤشرات تغيير ممكنة ومحتملة شريطة أن تقدر عوامل التجديد حق قدرها وأن يتم تلقيها ومرافقتها ودعمها في الوقت و ضمن السياق المناسبين. ومن عوامل التجديد الممكنة والمحتملة ، تزايد الرغبة في بسط مسالك للتفكير من خارج الصندوق. على أن سبل التأطير وطرقه ومسؤولية الاطار المشرف ، و الجيل المشرف، تبدو كبيرة ، خصوصا أمام سعي تلك الاطر وفق منطق «كربوراتي» بديهي الى الحفاظ على الراس المال الرمزي وحتى الثقافي الذي يبرر دورها كنخبة مصدر للمعرفة. ومع سرعة التغيير الحاصل ، فانه من الممكن أن لا يتم التجديد الاجيالي للبحث وفق قواعد ملائمة. ذلك أن الرغبة الجامحة في التفكير خارج الصندوق يمكن أن يكون سلاح ذو حدين: لأنها محاولة للتجديد بقدر ما هي مغامرة قد تدفع بالفكر الى ردهات تفكير مغلق يمكن أن يكون أكثر انغلاقا من الأول. انه من الصعب الجزم بألية العلاقة بين الاهتمامات البحثية لطلاب الدكتوراه وبين تطورات الاوضاع السياسية والاجتماعية الناجمة عن الثورات. ذلك أن الأوضاع يمكن أن تختلف من بلد الى آخر. فالنظم التسلطية وكذلك أوضاع الخرب الاهلية المدمرة لا تترك مجالا

للتفكير العلمي من خارج الصندوق. ومن هذا المنطلق فان الحدث، بما في ذلك الثورات، لا يؤثر في الانشغال الأكاديمي إلا متى كان من وراء الحدود، أي ضمن استراتيجيات بحث الشتات في الجامعات الاوروبية والأمريكية الشمالية. في هذا السياق يتزايد اهتمام الطلاب السوريون بقضايا مجتمعهم وبآثار الحرب وبالمخارج السياسية وبقضايا اللجوء واللاجئين طالما وأن البحوث مسجلة في جامعات دولية، في المقابل يضل الوضع داخليا على حاله.

فسوريا مثلا التى ورثت عن الاوضاع المستجدة حربا مدمرة ، تستمر الجامعة فيها وكذلك البحث الرسائلي في اعادة تكرار ذات المحاور والانشغالات الكلاسيكية .في حين يتميز الوضع في البلدان التى تتسم بهامش من الحريات الاكاديمية : تونس والمغرب ولبنان بتفاعل ملحوظ مع قضايا المرحلة.

يبرز هذا بشكل واضح من خلال تنامي الاهتمام بقضايا السياسات والمسالة الديمقراطية والصراع الاجتماعي والعنف الديني وقضايا التهميش ، وتداعيات الثورات والحروب الأهلية والتطرف العنيف ..الخ.

على أنه وحتى ضمن السياقات الجامعية في البلدان التى لم تعرف استمرارا متواصلا للتجربة الديمقراطية (مصر مثلا)، فلقد لوحظ بأن «الباحثين الذين عاشوا التحولات السياسية المذكورة قبل فترات التخرج كانوا مرشحين أكثر إلى الاهتمام «بالراهن» و مشكلاته ، مما يفسر تزايد اعداد الرسائل ذات الصلة بالثورات و الاحتجاجات ، و لكن بشكل محدود جغرافيا (تونس ، المغرب...) وزمنيا (مصر) و بشكل واسع من خلال رسائل الطلاب العرب في الجامعات الأوربية و الأمريكية الشمالية .

لا يكشف توزيع الموضوع على مر السنين عن توالد موضوعات جديدة خلال السنوات الخمس الماضية، فيما عدى موضوع الثورة (أسبابها وتداعياتها)، وهو موضوع فرضته أحداث ثورة 25 يناير 2011. وفي حالة مصر أيضا، يوجد اهتمام ، وان تقلص بشكل ملحوظ، بموضوعات ذات صلة بمدركات الرأي العام الدولي للتغييرات السياسية الناجمة عن الثورة ، من خلال ، مثلا متابعة معالجة الصحافة الأمريكية لثورة 25 يناير وتأثيرها على صورة مصر لدى الشباب الأمريكي (زايد 2016). على أنه ثمة اليوم تساؤلات جادة بخصوص العودة إلى المربع الأولى ومنطق الصندوق المطلق.

أما في تونس فان أهم القضايا التى بدأت تتطرق اليها الرسائل ، هي تلك المتصلة بالحياة الحزبية و بأوضاع الانتقال الديمقراطي مثل: السلوك الانتخابي، والاحزاب والاتصال السياسي..الخ. أما في الجزائر فقد نتج عن مختلف التحولات المجتمعية بروز سلوكيات جديدة كالعنف والانتحار وتوسع الجريمة ورواج المخدرات، هذه التحولات لم تبق بعيدة عن اهتمامات الأجيال الجديدة من الباحثين الاجتماعيين الجزائريين، ليجد هذا الجيل الجديد من الذين يحضرون دراسات ما بعد التدرج في مختلف التخصصات الاجتماعية كعلم الاجتماع والعلوم السياسية والاعلام والانتروبولوجيا، في الواقع الاجتماعي والمؤسساتي الجديد مواضيع جديدة لأطروحاتهم الجامعية.

أن الرغبة الجامحة في التفكير خارج الصندوق يمكن أن يكون سلاح ذو حدين: لأنها محاولة للتجديد بقدر ما هي مغامرة قد تدفع بالفكر الى ردهات تفكير مغلق يمكن أن يكون أكثر انغلاقا من الأول

أخلاقيات البحث: الحلقة المفقودة

لا يلتزم الباحث في الجامعات العربية (فيما عدى حالات نادرة) بأي ميثاق شرف أو أخلاق يتعلق بطبيعة التعامل مع المعلومات المجمعة. وفي هذا السياق يندرج التعامل أيضا مع قضايا السرقات العلمية أو ما يعرف بالقرصنة . لقد بدى من الواضح خلال العشر سنوات الماضية بان استعمال الانترنيت قد ساهم في توسيع دائرة القرصنة البحثية. كما أثر ذلك في مصداقية العديد من الجامعات، خصوصا في الجزائر وبأقل درجة مصر (ذكرا لا حصرا). تحفل العديد من المواقع الاجتماعية ذات الصبغة الاكاديمية بعشرات الوقائع المتعلقة بالسرقات العلمية في بعض الجامعات، من دون أن يتم سن قوانين صارمة يمكن ان تحد من توسع الظاهرة . وتعتبر القرصنة من بين أهم التحديات التى تواجه مستقبل البحث الرسائلي في المنطقة العربية . وان لم توجد تقديرات ومؤشرات نهائية وحاسمة في هذا الصدد، فأنه ثمة تشكي دائم من استفحال سرقة الرسائل في كل من مصر وتونس والجزائر، الأمر الذي لا يعني بالضرورة بان الظاهرة مستفحلة ضمن تلك البلدان دون سواها ، أو أن البلدان الأخرى لا تشكو من مخاطرها بحدة مماثلة أو أكبر.

ومن المعطيات التي أكدها استطلاع منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية (السعيداني 2016) هو أن مكافحة القرصنة من خلال التطبيقات الاعلامية الملائمة مازال لم يتم اعتماده كسلوك تأطيري بالشكل الآلي ضمن الجامعات العربية . كما أنه من الواضح بأن اعتماد برمجيات مثل:[5] Plaghacker أو No plagiat– أو Doccop أو– Turnitin لم يتحول إلى سلوك تقييمي راسخ، على الرغم من وفرة تلك البرمجيات بشكل مجاني في معظم الجامعات

في هذا الصدد، يعتمد المشرفون على الرسائل في كل من مصر وتونس على التثبت اليدوي التقليدي، وهو الذي أثبت ضعف نجاعته. أما التفقد، غير الآلي، من خلال محرك غوغل فهو يبدو الأكثر استعمالا لدى هيئات التدريس في الجامعات اللبنانية بنسبة 39 بالمائة. في المقابل يصرح ما لا يقل عن 38 بالمائة من أساتذة الجامعة الجزائرية بانهم لا يقومون بالتثبت بشكل مستمر ودائم , مقابل 21 في المغرب.

أما في تونس فان أهم القضايا التى بدأت تتطرق اليها الرسائل ، هي تلك المتصلة بالحياة الحزبية و بأوضاع الانتقال الديمقراطي مثل: السلوك الانتخابي، والاحزاب والاتصال السياسي..الخ. أما في الجزائر فقد نتج عن مختلف التحولات المجتمعية بروز سلوكيات جديدة كالعنف والانتحار وتوسع الجريمة ورواج المخدرات.

العملية التوثيقية

يقصد بالعملية التوثيقية مسارات ومصادر التوثيق البياني والنظري والإحصائي والمحصلات المقارنة لنتائج البحوث التى تؤثث الرسالة من بدايتها الى منتهى خلاصتها. ان الميزة الاساسية بين كاتب الرسالة في الوقت الراهن وبين الجيل السابق أو من هو اسبق ، من كتاب الرسائل هو من دون شك الكم الهائل والسيولة الدافقة للمعلومات المتوفرة عبر المحركات الالكترونية.

5- تشير نتائج الاستطلاع الذي قام به منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية في اطار التقرير والموجهة الى عينة من الاساتذة المشرفين على رسائل الدكتوراة في جامعات كل من مصر وتونس والجزائر والمغرب ولبنان والأردن، استئناسا بنتائج الدراسة، الى أن تصورات الاطار المشرف من ظرفية وتجربة الاشراف وان اختلفت من بلد الى اخر الا انها تحمل علامات مشتركة تشمل مسائل متقاطعة مثل : أخلاقيات البحث والقرصنة ومسائل الجودة واستعمال المراجع باللغة الاجنبية ..الخ

وبقدر ما تزداد عدد الوثائق والمراجع بقدر ما تزداد مهمة الباحث تعقيدا لما تطلبه مهمة البحث في تلك الحالة من قدرة على التلخيص Une capacité de syn-thèse هذا اضافة الى مهارات اللغة الاجنبية.

لقد بدى من الواضح بأن معظم طلاب الرسائل يستعملون وبدرجة أساسية المراجع باللغة العربية والترجمات. وتشير النتائج الى أن أكثر الطلاب استعمالا للمصادر باللغات الأجنبية، وتحديدا الانكليزية والفرنسة، هم من لبنان والأردن والمغرب. وتتوزع مستويات الاستعمال كالتالي:

- الاعتماد بصفة كلية أو رئيسية ، وقد جاء لبنان على رأس القائمة
- الاعتماد بصفة جزئية (أقل من 50 بالمائة)، حيث جاء الاردن على رأس قائمة هذا الصنف.
- الاعتماد بصفة تكميلية (اقل من 30 بالمائة)، وقد جاء المغرب على رأس قائمة هذا الصنف

لا يشمل هذا التصنيف الرسائل المنجزة من خارج الجامعات العربية وهو يقتصر بالتالي على الرسائل التي تم تأطيرها وتمت مناقشتها محليا. و من بين أهم النتائج المستخلصة في هذا الصدد هو ان كتاب الرسائل في معظم فروع العلوم الاجتماعية يركزون وبشكل شبه كامل على المصادر المكتوبة باللغة العربية ثمة وبكل تأكيد، خلف هذا المعطى تحديات ومتطلبات. أما التحديات فهي تتعلق بدرجة أولى بصعوبة النفاذ الى المصادر العالمية المباشرة للمعرفة، والاستعاضة التدريجية للمصادر الأم بالروابط الالكترونية والملخصات والترجمات. أما المتطلبات فهي تعني في نفس الوقت، تكثيف المصادر الالكترونية والترجمات.

لم تنجح عمليات تعريب العلوم الاجتماعية بالضرورة في كل المواقع ولا في كل البلدان، حيث تبدو أحيانا كما لو أنها عاملا مساعدا على الضحالة وتدني الجودة. لذلك مثلا يمكن أن نلاحظ بأن مستوى جودة الرسائل المكتوبة بالعربية هي أحسن في المغرب ولبنان مما هي عليه في الجزائر (اعتمادا على مؤشر الرسائل المنشورة). على أن هذا لا يقلل من حتمية الاستعمال المتزايد للغة العربية مع تزايد التوسع الكمي لأعداد طلاب الدكتوراه في الجامعات. وثمة من يرى بان مثل هذا الارتهان سيضل مؤقتا وأنه قد تتبعه مؤشرات تحسن في الأداء مع التركيز على الجودة وعلى تحديث اللغة العربية ذاتها. في المقابل يرى أخرون بأن ذلك سيتوقف على حجم الاستفادة من الانتاج العالمي ومن ضمان الحد الادنى من الانتاج العلمي باللغات الاجنبية الصادر اساسا عن طلاب الشتات في جامعات الاتحاد الأوروبي وشمال أمريكيا. وقد تكون هذه الفرضية هي الأكثر واقعية وتفاءلا أيضا.

وعلى الرغم من مرور ما لا يقل عن عشر سنوات من صدور أول تقرير للتنمية البشرية في العالم العربي والذي حمل معه أشد التحذيرات من أوضاع التخلف في مستوى الترجمة ، فلقد بدى جليا اليوم بان حجم التقدم في هذا الصدد مازال ضعيفا على الرغم من انشاء المجالس الوطنية والاقليمية للترجمة . تشير الاعتمادات البيليوغرافية من خلال تجربة تأطير الرسائل الى حصول تحسن في عدد العناوين المترجمة ،الا أن اثر ذلك في مستوى المراجع المعتمدة مازال ضعيفا للغاية.

ويختلف الاعتماد على الترجمات من «جيد وجيد جدا» في كل من لبنان ومصر والمغرب الى ضعيف بالنسبة الى تونس والأردن.

و في مصر بلغ عدد المراجع باللغة العربية نسبة 76.4%، و 24.6% من المراجعً باللغات الأجنبية. ويشير ذلك إلى أن الاعتماد الرئيسي للطلاب على المراجع المحلية والإقليمية، وجُل هذه المراجع كانت من الكتب، فقد بلغت نسبة الكتب العربية حوالي 41% من إجمالي المراجع العربية. وينسحب نفس الأمر على المراجع الأجنبية، حيث وصلت نسبة الكتب من بين هذه المراجع حوالي 40%. وتأتي الرسائل العلمية كمصدر آخر في المرتبة الثانية 17% تقريبًا من المراجع العربية، ونسبة 22.8% من المراجع الأجنبية. ثم تأتي الدوريات والمؤتمرات في مرتبة متقاربة بنسبة 16% للدوريات، ثم تأتي المؤتمرات بنسبة 14.7% في المراجع العربية، وبنسبة 15.7% للمراجع الأجنبية. ويعتمد الدارسون أيضًا على مواقع الانترنت بنسبة 6% للمراجع العربية، وبنسبة 15.7% للمراجع الأجنبية.

تشير الاعتمادات البيليوغرافية من خلال تجربة تأطير الرسائل الى حصول تحسن في عدد العناوين المترجمة .الا أن اثر ذلك في مستوى المراجع المعتمدة مازال ضعيفا للغاية. ويختلف الاعتماد على الترجمات من «جيد وجيد جدا» في كل من لبنان ومصر والمغرب الى «ضعيف» بالنسبة الى تونس والأردن.

البحث الاكاديمي خارج الجامعات العربية

تمثل الرسائل التي تتم مناقشتها خارج الجامعات العربية من أهم الإسهامات ذات الجودة العالية التي يمكن اعتبارها معطى تفكيري من خارج المربع ومن خارج الصندوق. إن حجم المعيقات والممنوعات ضمن هذه الرسالة ضئيل وهو ما ينعكس مباشرة كقيمة مضافة لتلك الرسائل.

تشير بعض التقارير الإحصائية (الالكسو 2011 و2009) إلى أنه من الصعب اعطاء أرقاما دقيقة عن حجم الكفاءات من حملة الدكتوراه من الدول العربية ، فيما يعرف بدول الشتات. كما لا توجد احصائيات دقيقة . على أنه يضل من الممكن التوصل الى المتميزين لانهم يشغلون في الغالب مراكز علمية مرموقة ، هذا بالإضافة الى كونهم يتصدرون البحث والتطوير على المستوى العالمي .

ثمة تجربتين لتوحيد العمل البحثي لحاملي رسائل الدكتوراه في دول «المهجر» : الأولى شملت دكاترة العلوم الصحيحة والدقيقة ، وتحديدا ما عرف بشبكة «الأستا» Network of Arab Scientific and Technologists Abroad التي تأسست انطلاقا من جامعة الينوى بمشاركة رسمية من الاردن وبعض دول الخليج .تتضمن أعمال الشبكة التي، فتحت مجالا لتخصصات العلوم الاجتماعية، ثلاث مهمات: منها الاحصاء وتوفير المعلومات العلمية[6]

أما الثانية ، فتتعلق بشبكة «أربكسو» Arab Social Science Consortium والتى انطلق عملها من تونس (2009) بمشاركة ثلة من الجامعيين المرموقين العرب أو ذوى الأصول العربية في المهجر(على الكنز، مايكل سليمان، سعاد جوزيف، عبد القادر الأطرش...الخ. لقد كان من بين أهداف هذه الشبكة: تطوير شبكة معلومات تتعلق بتجميع وتوثيق رسائل الدكتوراه التى يتقدم بها باحثون (سواء أكانوا من أصل عربي أم لا) حول العالم العربي.

6- منير حسن نايفة: **توظيف الكفاءات العربية المهاجرة في تطوير المعرفة والتكتولوجيا في الوطن العربي , التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.** الالكسو 2009 ص 9

وقد اعتبرت تجربة قاعدة بينات الرسائل الجامعية من بين أهم ثمرات هذا الجهد[7] .
على أن تقرير لاري ميشالاك (2016) والذي اشتغل على قاعدة «بروكويست»ProQuest يعطى لموضوع الرسائل الجامعية في وحول العالم العربي المسجلة في القاعدة قراءة دقيقة. ذلك أنه و إذا بحثنا في قاعدة بيانات بروكويست عن كامل رسائل الدّكتوراه، وذلك باستخدام أسماء 22 دولة عربيّة، فإنه يجد 5238 أطروحة. يبين لاري ميشالاك، كيف تحوّل الاهتمام الاكاديمي حول العالم العربيّ على مرّ الزمن، إذ أنّه في سنة 1853 كانت هنالك رسالتان في الطبّ من جامعات فرنسيّة واحدة عن مصر والأخرى عن الجزائر.

وفي سنتي 1909 و1910 تنوّعت الرّسائل عن الجزائر، وذلك لأنّ الجزائر كانت تدرس كجزء من فرنسا. أما وقبل 1950، فكان هناك 13 أطروحة فقط على بروكويست (ثمانية من فرنسا، 4 من ألمانيا، واحدة من المملكة المتّحدة، ولا أطروحة واحدة من أمريكا).
لقد توفّرت أوّل أطروحة عن العالم العربيّ في أمريكا في قاعدة بيانات بركويست سنة 1954، وصدرت عن جامعة كاليفورنيا الجنوبيّة وتناولت الرّسالة التّعليم في العراق. كانت هنالك 58 أطروحة عن العالم العربيّ على بروكويست بحلول سنة 1974. وفي الفترة 1975-1984 ارتفع عدد الرّسائل الى56، اي بنسبة 5.6 أطروحة في السّنة. أما و في العشريّة 1985-1994 فقد سجل ارتفاع آخر بمعدّل عشرة أضعاف (56.8 أطروحة في السّنة).و في الفترة 1995-2004 ارتفع إنتاج الأطروحات بثلاث مرات ليصل إلى 177.7 أطروحة. وفي العشريّة 2005-2014 ارتفع العدد ب 1.5. كما تقدّر النّسبة الحاليّة لأطروحات الدّكتوراه ب 270.8 في السّنة
إنّ البلد الّذي حضي بنسبة 19.6 % أي خمس الأطروحات هو مصر (1012 أطروحة من مجموع 5163) وذلك، لأنّ مصر، هي حتّى الآن، البلد الأكثر سكّانا في العالم العربيّ، وهو ما يمثّل حاليّا 88.5 مليون نسمة من مجموع سكّان جامعة الدّول العربيّة. أما ومن ناحية لغة الكتابة فلقد لوحظ بان 96،5 % من الأطروحات (2،692 من 2791) حرّرت باللّغة الإنكليزية. لقد قام الباحث باعتماد عشرة بلدان من جامعة الدّول العربيّة وهي الجزائر ومصر والأردن و العراق و لبنان والمغرب و فلسطين و السّعوديّة و سوريا وتونس، حيث تبلغ كثافتها السكانيّة 73 بالمائة من مجموع سكّان جامعة الدّول العربيّة,. لم يعتمد كلّا من الصومال و جيبوتي و جزر القمر و السودان و موريتانيا وذلك لأنّها ليست عربيّة مائة بالمائة (Marginally Arab). كما أنّه لم يعتمد البلدان العربيّة التّي لها كثافة سكانية ضعيفة مثل البحرين و قطر والكويت وعمان.

ويلاحظ بأن رسائل الدّكتوراه المتعلّقة بمصر تتصدّر جامعة نيويورك (23 من 42 رسالة دكتوراه عن مصر في العيّنة الّتي تشمل الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا)، وهذا نظرا لأهميّة المختصّين المصريّين في تلك الجامعة.ثمّ نجد السعوديّة

7- www.almajmaa.org

كثاني بلد من حيث التّرتيب في جامعة كنساس (15 أطروحة) واركانساس (13 أطروحة). ويردّ ذلك إلى أنّ هناك عدد هامّ من الطّلبة السّعوديين بهاتين الجامعتين وذلك لصعوبة مواصلة البحث لنيل الدكتوراه بالسعوديّة.تحتوي جامعة اركانساس أساتذة من العالم العربيّ و تتمتّع أيضا بامتيازات من مركز الملك فهد الّذي يتحصّل على هبات من المملكة العربيّة السعودية.

ان وجود موارد خاصّة في الجامعة يمكن أن يكون عاملا مساعدا على أن يختار الطّالب إحدى الدّول العربيّة كموضوع للبحث. فمثلا كان يوجد منذ 2000 إلى 2014 برنامج للدّراسات المغربيّة تموّله الحكومة المغربيّة بجامعة هارفارد. ان متوسط معدل إنتاج البحوث في الولايات المتحدة للدول العربية المختلفة هو أطروحة واحدة لكل 156،500 شخص. وبهذا، فإن الأحد عشر بلدا الأقل درسا هي موريتانيا و جزر القمر واليمن و السودان والجزائر و جبوتي والمغرب والصومال وتونس ومصر وليبيا.
أما البلدان الأكثر درسا فهي الإمارات و العراق و سوريا وعمان و السعودية و البحرين و قطر و الكويت و الأردن و لبنان و فلسطين. ولتحسين نوعية منح الدراسات العليا في العالم العربي،يقع (1) تجنيد الباحثين الذين يكترثون للدول التي يدرسونها، (2) بحث عن أو إنشاء مجموعات بيانات أكثر موثوقية للتحليل الاقتصادي القياسي، (3) تشجيع الطلاب للذهاب إلى الخارج واكتساب خبرة مباشرة للبلدان التي يدرسونها، (4) تعزيز التمويل لباحثي الولايات المتحدة لقضاء بعض الوقت في منطقة الشرق الأوسط، و (5) مساعدة الباحثين من منطقة الشرق الأوسط للسفر إلى الخارج والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات السنوية مثل منتدى البحوث الاقتصادية، و مركز دراسات الشرق الأوسط MESA ، ومراكز الأبحاث الإقليمية،، والمؤتمرات المتخصصة ذات الصلة بالشرق الأوسط وشمال افريقيا في الولايات المتحدة أو أوروبا.

وبشكل عام يمكن استنتاج ما يلي :

- تلقى موضوع دراسة الشباب مزيدا من الاهتمام منذ الربيع العربي أكثر من ذي قبل،كما يدرس الباحثون الإسلام في الولايات المتحدة وأوروبا والخوف من الإسلام.
- تركز بعض الجامعات على دراسات الماجستير لأنها تولد إيرادات (الرسوم الدراسية مثلا). في المقابل، يكلف طلاب الدكتوراه مبالغ باهضة مما يجعل الجامعات تبحث عن دعم خارجي.
- ما زالت أعضاء هيئة التدريس المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط موجهة إلى حد كبير نحو الدراسات غير المعاصرة. كما أن بعض الجامعات لديها عدد قليل من الأساتذة الذين هم على دراية بالشرق الأوسط المعاصر.

الجدول 1: واقع وآفاق البحث الرسائلي في الجامعات العربية

نقاط القوة	نقاط الضعف
- التوسع الكمي لعدد الجامعات المؤهلة لتأطير رسائل الدكتوراه - ظهور مدارس الدكتوراه في أكثر من جامعة عربية - تأسيس تقاليد الإشراف المزدوج - بداية الوعي بقضايا الجودة - تزايد أعداد الرسائل المنجزة من قبل طلاب أصيلي العالم العربي في الجامعات الأوروبية وأمريكا الشمالية	- عدم ظهور تقييمات جادة لتجارب العشريات الأخيرة سياسة وإنتاجا - صعوبة تعميم تجربة مدارس الدكتوراه في جميع الجامعات العربية نظرا لاختلاف سياسات التعليم العالي والنماذج الجامعية - عدم وجود منظومة إشراف مزدوج بين الجامعات العربية

الفرص المتاحة للتطوير	المخاطر
- العمل على تطوير معايير جودة الرسائل، إن كان ذلك في مستوى الكتابة أو مستوى المناقشة من خلال وضع معايير محددة: - أن تشمل رقابة الجودة جميع مراحل كتابة الرسالة من خلال الحد من عدد الرسائل لكل أستاذ مشرف أو إلزامه بمتابعة مضامين البحث وسلامته من السرقات العلمية ، هذا إضافة إلى تنظيم دورات تدريبية للباحثين في مجال الاتيقا والبحث - وان لم يكن من السهل الحد من أعداد المرشحين لرسائل الدكتوراه، نظرا لاعتبارات تتصل بسياسات التعليم العالي واستراتيجيات الانتظار قبل ولوج سوق العمل، فانه سيكون بالإمكان بعث أقطاب بحث "ممتازة" ذات جودة عالية ، في نطاق التعليم العالي العمومي من دون المس من مبدأ تكافؤ الفرص. - الرفع من القيمة التبادلية لشهادة الدكتوراه ولبحث الدكتوراه من خلال إدماج مهارات الكتابة وكذلك مناهج البحث التطبيقي الذي تتطلبه سوق البحث الإقليمي والدولي. - إنشاء المزيد من الهياكل الداعمة لاستقلالية البحث والمستندة الى لائحة قيم وأخلاقيات البحث العلمي .	بناءا على تجاربهم يحدد أعضاء هيئات التدريس المخاطر التي تهدد مستقبل البحث الرسائلي والتي منها : - تراجع مستوى الجودة والمصداقية إلى درجة خروج شهادة الدكتوراه من سلم المعادلات الدولية. - المزيد من انتشار القرصنة والتحرير بالوكالة من خلال انتشار ظاهرة خدمات البحث الخاصة في بعض الدول العربية - التضخم الكمي وجمهرة البحث الرسائلي كملجئ اضطراري لبطالة آلاف الخريجين- - المزيد من التراجع المحلي والإقليمي للقيمة التبادلية لشهادة الدكتوراه أمام لا جدواها التطبيقية والعملية ذات الأثر - إلحاق الضرر بالاستقلال العلمي وحيادية العلم أمام الولاءات السياسية والدينية وبعض مظاهر "الزبونية" داخل لجان المناقشة والتقييم.

مخاطر وفرص أمام تطوير القيمة التبادلية لرسائل الدكتوراه

ثمة في الأداء العلمي لرسائل الدكتوراه من خلال التقارير المقدمة معطيات متداخلة منها ما يمثل عناصر قوة وضعف ومنها ما يمثل فرصا ومخاطر بالنسبة إلى المستقبل. وإذا جاز رسم جدولا على طريقة «سوات» لتشخيص واقع وآفاق البحث الرسائلي في الجامعات العربية لجاز رسمه كالتالي :

خلاصة وتوصيات

– تعمل بعض الدول على وضع سياسات تجديدية جادة في مجال تحسين جودة البحث في الدكتوراه . إلا أن هذا المجهود لا يبدو أنه مركز ولم يتبعه تقييم إلى اليوم. كذلك تفتقد سياسات التجديد تلك إلى بعد المقارنة وتبادل التجارب، حيث ان خصائص محاولات الإصلاح في دول الخليج مختلفة عن تلك المعتمدة في مصر وعن تلك المعتمدة في تونس والجزائر والمغرب. ان تكثيف اللقاءات العلمية لتبادل الخبرات والدروس المستخلصة في هذا المجال هي من أهم الحاجيات بالنسبة إلى المرحلة الراهنة وللمستقبل.

– يعمل البحث الرسائلي في الجامعات العربية من دون أجندات بحثية خاصة بتلك الجامعات ولا بالمخابر ولا بالمراكز التابعة لها. ثمة خصوصية بيئية في كل جامعة. فالجامعات داخل المجتمع الريفي الزراعي هي غير الجامعات داخل المناطق الساحلية البحرية وهي أيضا ليست نفس الجامعات في المناطق الصناعية او شبه الصناعية. وقد بينت اتجاهات البحث ضمن رسائل الدكتوراه في أكثر من مكان في العالم الى أي حد يتبع اختيار المواضيع ومحاور الاشتغال العلمي الحاجيات التنموية بخصوصيتها في تلك الأماكن. من السهل عندها ان نفهم لماذا تطورعلم اجتماع الجريمة في الجامعات المتموقعة في المدن الأكثر تضررا من الجريمة المنظمة، ولماذا تطور علم الاجتماع الريفي في المناطق ذات السمة والملمح الريفي ألفلاحي.

– هذا الترابط مع السياق البيئي للجامعة لا يوجد في المنطقة العربية. لذلك تبدو الموضوعات والإشكاليات المطروحة جد متشابهة ومترابطة حتى كأنها تبدو تكرارا لبعضها البعض. ويؤدي مثل هذا الوضع إلى تراجع مستوى التجديد وتدني دور ورسالة العلوم الاجتماعية في الحياة العامة وفي تطوير السياسات. ان أكبر دليل مثلا هو ندرة الرسائل والمخصصة لفهم قضايا التطرف العنيف على الرغم من ان دول الحالة، وخصوصا مصر وتونس والمغرب والجزائر، قد عانت ولا تزال منه.

– أن تطور العناوين وتشعبها وتنوعها لا يعكس بالضرورة تحسنا في المردود ولا في الأداء العلمي، مما يعنى بأن أدوات التطوير (المخابر ومدارس الدكتوراه) مازالت تحتاج الى مراجعة في منظومات عملها ، بما يعني ربما التفكير بشكل استراتيجي للفصل بين مهام البحث ومهام التدريس وتمكين طلاب الدكتوراه من مزاولة تجربة البحث ضمن أطر تكون أكثر جاذبية وتفرغا في انتظار التحاقهم بالتدريس مزودين بقيمة اضافية نوعية للجامعة وللعلوم الاجتماعية.

- أن تكثيف دراسات الدكتوراه la massification لا يمكن أن يشمل جميع الحقول العلمية قبل التحقق نهائيا من دورها المهني أو البحثي مغبة سقوط القيمة التبادلية لشهادات الدكتوراه و تحويل العطالة من مستوى عطالة خريجين إلى مستوى عطالة « دكاترة». (الحالة وكما تبدو جليا في المغرب ومصر) . لذلك فإنه من المحبذ إعادة هيكلة نظام الدخول في المرحلة الثالثة من خلال اعتماد مبدأ المناظرة العمومية للتسجيل فيها و ليس اعتمادا على الملفات او معدلات الإجازة و التي كثرت التعليقات حول جديتها خلال السنين الأخيرة(حيث اتضح من خلال بعض الشهادات ، بأن طرق التقييم العلمي خلال مرحلة الإجازة تخضع أحيانا لمعايير خصوصية ، وتحديدا أمام غياب معايير التقييم المزدوج وضعف دور اللجان رغم التحسن النسبي).

- في غياب البعد التطبيقي للعلوم الاجتماعية ، تقترب رسالات البحث في العلوم الاجتماعية من رسالات البحث ذات الطابع النظري في العلوم الإنسانية. ويؤدي عدم تطوير البعد التطبيقي إلى تراجع دور العلوم الاجتماعية في معالجة قضايا الحياة العامة و قضايا السياسات . لذلك تتسم الرسائل في معظمها بطول المقدمات والمداخل النظرية التي هي السبب المباشر في تخمة النص وغياب المحتوى الجيد في معظم الرسائل.

- أما بالنسبة إلى دخول العامل الرقمي في عملية البحث الجامعي، فلا يبدو هو الآخر بالمساهم في تحسين جودة الرسائل، بخلاف ما هو متوقع . بل العكس هو الصحيح حيث سجل ارتفاع معدلات القرصنة العلمية وضعف قدرة الإطار التعليمي للبحث على متابعة مثل تلك التجاوزات مثلما هو مفترض. لذا تتزايد متطلبات تنظيم التوثيق الالكتروني وربط ذلك بإمكانية التقصي من القرصنة من خلال دورات تكوينية إجبارية للطلاب . وأكثر من أي وقت مضى ، فان الفكرة القائلة بأن ما هو منشور الكترونيا يساهم في التثبت من القرصنة البحثية ، (على افتراض صعوبة تتبع القرصنة غير الالكترونية)، من شأنها أن تدعم حجة التسريع في تنظيم التوثيق الالكتروني للرسائل والبحوث.

جودة الرسائل الجامعية
بين الإيتيقا والرقابة والمعرفة

منير السعيداني

تعتمد الملاحظات التحليلية التالية على قراءة في نتائج استبيان أجري مع مائة وستة وعشرين (126) أستاذا جامعيا في العلوم الاجتماعية من بلدان عربية ستة هي لبنان والأردن ومصر وتونس والجزائر والمغرب عن طريق منظومة ARISTO[1] . وقد تمثلت المجموعة المستهدفة تحديدا في أعضاء هيئات تدريس الدراسات العليا وتأطيرها في اختصاصات فرعية مختلفة ضمن العلوم الاجتماعية منها علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والعلوم السياسية والجغرافيا الاجتماعية والديمغرافيا (الرسم 1).

لم تشمل السمة الرئيسة لجل أفراد العينة إلا تحديد اختصاصاتهم العامة مقابل ضعف عدد الأساتذة الذين صرحوا بأنهم يؤطرون بحوثا في تخصّصات فرعية دقيقة ضمن العلوم الاجتماعية مما أكّد ضعف العناوين التخصصية الدقيقة لدى الأساتذة ممن شملتهم العينة. وبقطع النظر عمّا ينتج من مثل هذا الوضع من آثار في مستوى وضوح التخصصات الفرعية والدقيقة ضمن اختصاصات أساتذة العلوم الاجتماعية المشمولين ضمن العينة، فإنه يؤكّد أيضا بأن المحدّد في التعاقد الضمني أو المباشر بين الأستاذ المشرف والطالب المرشح لإنجاز رسالة الدكتوراه لا وزن فيه لتخصص الأستاذ تخصصا دقيقا محددا يعرف به لدى الطلاب ولدى زملائه من الباحثين. ويعني ذلك أنه يمكن أن يكون ذلك المحدد شخصيا، خاضعا لتجربة الطالب الدراسية مع المواد والأساتذة.

1-Applied research-Information System Tool

الرسم 1:



تم اختيار المشاركين من ضمن وحدة مستهدفة تكوّنت من 427 إطارا تعليميا من الصنف (أ) تمّ استخلاص عناوينهم الإلكترونية من القوائم المتاحة لدى اتحاد الجامعات العربية، ومنظمة الألكسو، والجمعية الدولية لعلماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية ومنتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية. وكانت نسبة الردود التي تم تلقيها تناهز الإثنين والثلاثين (32) بالمائة من مجموع المستهدفين بما يساوي مائة وسبعة وثلاثين (137) إجابة، لم تعتمد منها إلا مائة وستة وعشرون (126) بيان بما مُعدّله اثنان وتسعون (92) بالمائة من الأجوبة المسجلة في قاعدة البيانات. وقد تم اعتبار الثمانية (8) بالمائة الأخرى من الإجابات المسجلة في قاعدة البيانات غير ذات صلة بتأطير رسائل الدكتوراه في العلوم الاجتماعية نظرا لانتماء أصحابها إلى أسلاك تدريس في علوم إنسانية أو الآداب واللغات.

تناول الاستبيان الموزع على المستجوبين جملة من مواقف الأساتذة المشرفين على رسائل الدكتوراه في العلوم الاجتماعية وتصوراتهم تجاه ما يمكن أن يعتبروه «تشخيصا» لتجاربهم في التأطير وأثرها في جودة الرسائل الجامعية وكذلك نظرتهم إلى بعض المسائل المتعلقة بكيفية إنجاز الطلبة لأعمالهم في مرحلة الدكتوراه.

تحديدا شمل الاستبيان المحاور التالية:

- التأطير وجودة البحث.
- المتابعة والتأكد من سلامة البحوث وتجنب القرصنة.
- أثر اللغة المعتمدة في البحث في جودة المسار البحثي وجودة مخرجاته.
- مستوى الانفتاح البيبليوغرافي للباحثين وحجم الاطلاع على مصادر المعرفة غير العربية.
- حجم الاستفادة من الأعمال المترجمة ومستواها.

وقد تمخضت نتائج التحقيق الميداني المجرى عما نحلله تحت عنوانين كبيرين هما قضايا الجودة

وإيتيقا تعبيرها أولا وقضايا ألسنة البحث والترجمة ثانيا.

أولا: قضايا الجودة وإشكالات تعبيرها

الجدول 2: أكبر المخاطر التي تهدّد جودة البحث في رسائل الدكتوراه حسب نتائج الإستطلاع

	لبنان	الأردن	مصر	تونس	الجزائر	المغرب
تحرير الرسائل بالوكالة	23	21	11	3	5	11
القرصنة	17	19	15	21	23	21
محاباة لجان المناقشة	39	41	36	51	53	62
لا اجابة	21	19	38	25	19	6
	100	100	100	100	100	100

تتناسب الأرقام الدالة على تقدير خطر القرصنة والانتحال على جودة البحوث الجامعية مع الإجابات التي تناولت بعض أوجه مسألة انعدام النزاهة العلمية لدى الاعتماد على المراجع والمصادر في البحوث الأجنبية وهو ما نعود إليه في قراءة الجدول الموالي (رقم 2 أدناه). ولكن الجدول رقم 1 يلقي أضواء على مشكلات تمسّ من قريب بالجودة المطلوبة في الرسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية مستوى الدكتوراه. ويتعلق الأمر بجانب يبدو أنه بصدد الاستشراء حسب بعض التقارير[2] . ما وضع في الجدول تحت عنوان «تحرير الرسائل بالوكالة» وجه من وجوه فساد المناخات العلمية في الجامعات العربية وهو ما يقدّره المستجوبون بتفاوت بين أعلى نسبة في لبنان (قريبة من الربع) وقريبا منه الأردن، انحدارا إلى تونس (الأضعف بما قدره ثلاثة في المائة) فالجزائر (بما لا يزيد عن الخمسة بالمائة). يمكن أن نفترض أن الأمر مرتبط ببعض أوجه التقاليد الجامعية وما يحيط بمنجز الآكاديميا العربية من آثار تلك التقاليد. وبالفعل قد يكون من بين المتغيرات المفسرة لذلك توسع التعليم العالي الخاص (الربحي وغير الربحي) أو ضموره حيث يُفترض في «طالب الوكالة في تحرير الرسالة الجامعية» أن يكون على قدر من يسر الحال بحيث يكون بمستطاعه أن يوفّر المقابل المالي ل»هذه الخدمة» فيسديه إلى من يمكن أن نعتبرهم «فاعلين محيطين بالآكاديميا» من بين جميع ذوي العلاقة بالمنتوج البحثي الجامعي اهتماما وتثمينا واستخداما إلخ... ومن جهة أخرى يستوجب اعتماد الوكالة وجود مثل هؤلاء الفاعلين وتمكّنهم من عقد صلاتٍ بالباحثين الشباب وحيازتهم ثقتهم بحيث تنتظم ما يمكن أن نسميها «سوق الوكالة التحريرية للرسائل الجامعية» حدودا وآليات وأنظمة اشتغال ووضعا لمقومات التمأسس.

تتناسب الأرقام الدالة على تقدير خطر القرصنة والانتحال على جودة البحوث الجامعية مع الإجابات التي تناولت بعض أوجه مسألة انعدام النزاهة العلمية لدى الاعتماد على المراجع والمصادر في البحوث الأجنبية

2- ورد في تقريرٍ منشور ما يلي: « وللتزوير صيغة أخرى تتمثل في ظاهرة المكاتب والمواقع التي تعرض كتابة الرسائل العلمية، بمعنى إنشائها من الألف إلى الياء، وما على الباحث المزعوم سوى دفع ما يعادل 850 دولارًا للماجستير، و1400 دولار للدكتوراه، فيتسلم الممول الرسالة ‘العلمية’ موسومة باسمه، ويقدمها للمناقشة وينال الدرجة العلمية »، أنظر الرابط http://www.scidev.net/mena/communication/opinion/Arab%20universities%20development-corruption.html

ويمكن دون كبير مجازفة أن نعتبر أن غالب أعداد الطلاب الذين يمكن أن ينسجوا علاقة «استراتيجية» بهذه السوق من مرتادي الجامعات الخاصة، والربحية منها على الأخص، حيث يتلقون تكوينهم بمقابل ليس هو في كل الحالات ذات المقابل الذي يدفعه الطالب إذا ما كان من المنتسبين إلى الجامعات العمومية. ويصح ذلك مهما كانت مقادير «مساهمة الطالب في التخفيف على الدولة في تحمّلها لأعباء تدريس جامعي أكثر فأكثر جماهيريّة» ضمن أنظمة يفترض فيها أنّها حكومية أو عمومية أي مجانية بالكامل أو بصفة جزئية على الأقل.

ومع ذلك، تظل النسب الأرفع في تقدير ما يُحدق بجودة البحوث الجامعية العلمية الإنسانية والاجتماعية من طبيعة إيتيقية تتعلق لا بالطلاب بل بالأساتذة أنفسهم. يَرِدُ في أجوبة الأساتذة المستجوبين أن لجان التقييم والمناقشة التي تتكون منهم ومن زملائهم تعتمد المحاباة التي قد تعود لأسباب عائلية أو عشائرية أو جهوية أو زبونية أو سياسية أو أيديولوجية. لا تقل النسبة عما يتجاوز الثلث بثلاث نقاط مائوية (مصر) ويرتفع إلى حدود قريبة من الثلثين (62 بالمائة في المغرب) وهو في باقي الأقطار المشمولة بالدراسة يراوح بين ما يقارب الأربعين بالمائة (لبنان والأردن) وما يتجاوز النصف (تونس والجزائر). قد لا يكون من المبالغة القول إن في ذلك دليلا على عسر تحكم منظومة التحكيم الجامعية في تعيير البحوث الجامعية بما يعني غياب نظام أو أنظمة متكامل(ة) للتقييم والجودة. وقد سبق أن لاحظنا بالنسبة إلى الجامعة التونسية مثلا أنّه «ومع الإقرار بتوفر العديد مما يكرّس المواثيق واللّوحات القيادية من حيث الصياغة القانونية والتحديد الترتيبي لا بد من القول إنّها (الجامعة) لا تزال تفتقر إلى هيئة مستقلّة قارّة للتقويم ولتحديد مقاييس الجودة والإشهاد ولمتابعة الإنتاج المعرفي»[3] ، وذلك على الرغم من وجود المطلب وتواتره نقابيا على الأقل[4] .

توجد المحاباة التي قد تعود لأسباب عائلية أو عشائرية أو جهوية أو زبونية أو سياسية أو أيديولوجية. لا تقل النسبة عما يتجاوز الثلث بثلاث نقاط مائوية (مصر) ويرتفع إلى حدود قريبة من الثلثين (62 بالمائة في المغرب)

ومن بين قضايا جودة الرسائل الجامعية قضية القرصنة التي يبدو من بعض التقارير أنها تمثل مظهرا متفاقما من مظاهر القصور في أعمال الطلبة–الباحثين[5]

3 -منير السعيداني،«الديمقراطية في الجامعة التونسية»، ورقة قدمت إلى «**المسؤولية المدنية للجامعات العربية**»، (حلقة دراسية نظمتها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 30 آب- أغسطس 2014، بيروت)، ثم نشرت على موقع المؤسسة http://www.opentech.me/~laes/upload/editor_upload/file/Paper-03-Mounir-Saidani-Democracy-in-Tunisian-University.pdf وقد أحلنا فيها في ما يهم نظام الجودة على:

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique and (Amideast), Symposium on Tunisian Higher Education and U.S. Institutional Engagement, consulté en ligne le 01-07-2014 sur http://www.amideast.org/sites/default/files/otherfiles/tunisia/gouvernance_universitaire_amideast.pdf

4- منير السعيداني، «الحركة النقابية لمدرسي الجامعة التونسية»، في، **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 13، السنة 4، صيف 2015، صص 105-136.

5- في ظل غياب معطيات رسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية حول عدد حالات السرقات العلمية، توصل معد تحقيق اطلعنا عليه إلى إجراء بحث مدقق أحصى إحصاءا موثقا 22 حالة سرقة علمية منذ يناير/كانون الثاني 2011 حتى نفس الشهر من عام 2016 في مختلف جامعات الجزائر، أنظر، حسام الدين فضيل « **الأبحاث المزورة تسقط جامعات الجزائر في ذيل التصنيف**»، في، العربي الجديد، بتاريخ 7 مارس 2016 (تمت الزيارة بتاريخ 14-04-2016، https://www.alaraby.co.uk/investigations/2016/3/7)

الأساتذة المؤطرون لتلك الأعمال مُعرّضون لآثار ما يمارسه من يشرفون على بحوثهم من عدم ذكر مصادرهم ومراجعهم بوضوح ومن ثمّ الوقوع تحت طائلة انتحال ما ليس لهم وإدراجه في بحوثهم[6] . وإزاء ذلك تختلف استراتيجيات الأساتذة المشرفين موزّعة على النّحو التالي:

الجدول 3 : حجم إعتماد الأساتذة المؤطرين على الوسائل الإلكترونية في التثبت من القرصنة:

	لبنان	الأردن	مصر	تونس	الجزائر	المغرب
التثبت بالطرق اليدوية للمراجعات	22	27	41	31	25	39
التثبت من خلال محرك البحث غوغل	39	31	20	17	14	19
التثبت من خلال تطبيقات مكافحة القرصنة	25	22	7	13	11	9
عدم التثبت بشكل دائم	0	1	4	19	38	21
عدم التثبت	0	0	0	1	0	2
لا اجابة	14	19	28	19	12	10
المجموع	100	100	100	100	100	100

يثبت الجدول أن «التغاضي» فئتا الأجوبة «عدم التثبت بشكل دائم» و«عدم التثبت» يزيد بحجم معتبر في كل من الجزائر والمغرب وتونس (المغرب العربي) وبما يمثّل في كلّ حالة ما لا يقلّ عن الخُمُس بل يصل إلى حدود قريبة من ضعف ذلك بالنسبة إلى الجزائر. أمّا في لبنان والأردن (بلديْن مشرقيين من البلدان المعدودة ضمن العينة) فتقل هذه النسبة عن النسب الأولى بشكل واضح. وقد ورد في بعض الشهادات التي تهمّ تونس مثلا «لاحظ بعض المحكمين وجود أعمال كاملة في مستوى الماجستير بالخصوص مأخوذة كليا ممّا تحفل به الشبكة العنكبوتية من مذكرات بحث ورسائل علمية»[7] .

ولكن يبدو أن أخذ أمر معالجة هذه الحالات بالحزم المطلوب لا يتعلق بالموقف الذي يتوخاه الأستاذ المشرف من هذا الإخلال بقواعد البحث العلمي النزيه فحسب بل بالإمكانيات التي تتوفر له. فمن الملاحظ أن نسبة المتثبتين بالطرق اليدوية للمراجعة أعلى من كل النسب الأخرى في أغلب الحالات وعلى الأخص في بلدان المغرب العربي مضافا إليها مصر.

ليست نسبة هذه الطريقة في اتباعها لدى أساتذة لبنان والأردن قليلة (قريبا من الربع في الحالتين مع زيادة أو نقصان طفيف) ولكنها أقل مما يعتمد من الأساليب «الحديثة» أو مساوية لها تقريبا مثل اعتماد محرك البحث غوغل أو الاعتماد على

6- في تونس مثلا، يعتبر الأمر عدد 2422 لسنة 2008 انتحالا علميا «عدم ذكر مصدر كل معلومة بدقة وأمانة عند النقل الحرفي للنصوص واستعمال نتائج بحوث علمية نظرية أو تطبيقية وترجمة استشهادات عن مؤلفين آخرين واستعمال بيانات أو رسوم بيانية أو غيرها واستغلال معلومات منشورة على شبكة الإنترنت أو متداولة بأي شكل كانت سواء إلكترونية أو تسجيلات سمعية بصرية أو مصنفات سينمائية أو برمجيات وتطبيقات معلوماتية، وعدم وضع الاستشهادات المنقولة عن مؤلفين آخرين وترجمتها بين معقفين». وفي الفصل الخامس من الأمر نقرأ «يجب على الأستاذ المؤطر توجيه الطالب الباحث إلى البحث في المجالات المبتكرة ودعوته إلى ضرورة تجنّب الانتحال العلمي، والتقيد بضوابط البحث الأكاديمي وأصول الأمانة العلمية وذلك بتمييز الإضافات الشخصية بوضوح عن المعطيات والمعلومات المنقولة عن الغير».

7- عماد الحيدري، « نحو مرصد للانتحال العلمي»، في، **اكاديميا** (مجلة شهرية تعنى بالحياة الجامعية، تصدر عن جامعة منوبة، تونس)، السنة الأولى، العدد الرابع، أفريل 2012، صص 33-23.

تطبيقات مكافحة القرصنة. وعلى العكس من ذلك يقل اعتماد هذه الأساليب الحديثة لدى أساتذة الجامعات العربية في كل من مصر (أضعف نسبة بأقل من عشرة في المائة من المستجوبين) ثم المغرب (بنسبة أعلى من مصر ولكنها تظل دون العشرة بالمائة)[8] ... ومن المعلوم أن محرك البحث غوغل لا يمكن أن يكون ناجعا بصفة مُرْضية إذا تعلق الأمر البحوث العلمية الاجتماعية والإنسانية المكتوبة باللسان العربي[9] ، وكذلك هو الأمر مع تطبيقات مكافحة القرصنة . وربما سمح لنا ذلك بتأكيد احتمال وقوف قلة الإمكانيات التقنية والتكنولوجية مما يتوفر لدى الأساتذة حاجزا أمام اتخاذهم موقفا وسلوكا أكثر حزما في منع الانتحال في الأعمال البحثية التي يشرفون عليها. ومن المهم أن نشير إلى الحضور القوي للإجابة وهي في كل الحالات لا تقل عن عشرة بالمائة (المغرب) بل تصل إلى الثلث تقريبا (مصر). وقد ننزع إلى اعتبارها إجابة مرادفة للفئة السابقة ومفادها أن ’لا حيلة» بين يدي الأستاذ المؤطر للبحث إزاء وجود حالات القرصنة[10].

لم يتناول الاستبيان معطيات قد تكون مفيدة من قبيل توزيع الجامعات بين خاصة وعمومية والأساتذة بين الاختصاصات الفرعية الدقيقة ضمن العلوم الاجتماعية وبين مدد التجارب التأطيرية التي خاضوها وبين الألسن المستعملة في بحوث الطلبة الذين يشرفون على بحوثهم. ومع ذلك يمكن الوقوف على بعض تلك المظاهر من خلال ما يلي من قراءة في نتائج الاستبيان.

وعلى الرّغم من اتباع سياسات تعريب شاملة إلى هذا الحدّ أو ذاك في الكثير من تلك الأقطار فإن واقع الازدواج اللّساني مع الفرنسية والإنكليزية (والإسبانية في شمال المغرب مثلا) لا يزال ماثلا في مجريات البحث والتدريس. ويثير ذلك الكثير من المجادلات حول جدوى التعريب وما يقابله من جدوى الاعتماد على الألسن الأجنبية في البحث مما ينبني على مواقف فيها قول بالضعف الناتج عن الانغلاق على اللغة الوطنية وسوء الترجمات إليها...إلخ من جهة والقول بالتغريب والاستلاب الثقافي...إلخ من جهة أخرى.

ثانيا: مسائل الأَلْسُن المُستخدَمة في البحوث والثقافة العلمية:

إن تعدّد ألسنة البَحث العلمي قديم في الجامعات العربية نتيجة ما هو معلوم من السياسات اللغوية الاستعمارية خلال أزمنة الاستعمار والانتداب والحماية... وكذا جراء السياسات اللّغوية الّتي اعتُمدت في التعليم والبحث ضمن استراتيجيات السياسات العمومية للدّول العربية ما بعد الاستعمارية.

8- تدل بعض المنشورات على اهتمام هيئات علمية عربية بقضية الانتحال أنظر الرابط: http://www.arsco.org/detailed/a46afb66-3eb9-4d0b-b208-6b5de8d03658

9- يبدو أن هذا الواقع بصدد التغير. فقد ورد في مداخلة طارق قهوجي ممثل مؤسسة «المنهل التكنولوجي» (الإمارات العربية) في مداخلته (ضمن لقاء في جامعة بومرداس بالجزائر، نوفمبر 2015) أن استعمال تطبيقة «تورنيتين» الإلكتروني المضادد للانتحال turnitin logiciele anti plagiat متاح لجميع الباحثين والطلبة... بتعامله ب 30 لغة عبر العالم وهو مستخدم في معظم الجامعات العربية إلا في دولتي الجزائر والسودان... وأن جامعات عربية أخرى استطاعت التقليص من خطورة هذه الظاهرة... (كما) في الإمارات العربية المتحدة وقطر بفضل استعمال التطبيقة المذكورة... كما يتم التحسيس باللجوء إلى استعمال تطبيقة «المنهل» التي أعدت من طرف أخصائيين من مختلف الجامعات العربية وهي منافس حقيقي للتطبيقة المذكورة... وتعد قاعدة بيانات ضمن شبكة الأنترنت أنشئت منذ 4 سنوات وتضم إلى حد اليوم من خلال 30 لغة علمية... وأزيد من 15000 كتاب علمي وأكاديمي و350 دورية علمية و6000 تقرير علمي و5000 مذكرة من كل الجامعات العربية وتتعامل مع 240 جامعة عبر العالم وتمنح نفس الامتيازات والفائدة العلمية الموجودة في قواعد بيانات الدول الأجنبية الأخرى» أنظر الرابط: http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/22067

10- أورد تقرير نشر على mbc.netهذا وقد كانت صحيفة «الحياة» قد نشرت على لسان عميد البحث العلمي في جامعة الملك سعود في الرياض الدكتور رشود الخريف، طي قيد أعضاء من هيئة التدريس بالجامعات السعودية، لارتكابهم سرقات علمية من بحوث نشرت بواسطة باحثين من داخل المملكة وخارجها. حيث أكد على... أن اكتشاف السرقات العلمية يأتي عبر اجتهاد من أساتذة الجامعات، ولا يمكن كشف تلك السرقات عبر تعريض البحث إلى برامج الكشف الموجودة على مواقع الإنترنت لأنها لا تدعم الأبحاث باللغة العربية». أنظر الرابط http://www.mbc.net/ar/programs/bdoon-shak/articles/

الجدول 4 : أهمية المراجع الأجنبية في تحسين كتابة رسائل الدكتوراه

	لبنان	الأردن	مصر	تونس	الجزائر	المغرب
الاعتماد بصفة كلية	21	10	12	14	11	15
الاعتماد بصفة رئيسة (أكثر من 50 بالمائة)	25	19	14	19	16	22
الاعتماد بصفة جزئية (أقل من 50 بالمائة)	23	24	20	19	21	19
الاعتماد بصفة تكميلية (أقل من 30 بالمائة)	31	20	33	32	31	41
لا إجابة	0	27	21	16	21	3
المجموع	100	100	100	100	100	100

وعلى الرّغم من اتباع سياسات تعريب شاملة إلى هذا الحدّ أو ذاك في الكثير من تلك الأقطار فإن واقع الازدواج اللّساني مع الفرنسية والإنكليزية (والإسبانية في شمال المغرب مثلا) لا يزال ماثلا في مجريات البحث والتدريس. ويثير ذلك الكثير من المجادلات حول جدوى التعريب وما يقابله من جدوى الاعتماد على الألسن الأجنبية في البحث مما ينبني على مواقف فيها قول بالضعف الناتج عن الانغلاق على اللغة الوطنية وسوء الترجمات إليها...إلخ من جهة والقول بالتغريب والاستلاب الثقافي...إلخ من جهة أخرى.

في نتائج الاستبيان، تسجل أعلى مستويات القبول بالاعتماد على الألسن الأجنبية اعتمادا كليا لتجويد البحوث الجامعية في لبنان يليه المغرب وهو ما قد يفسّره تنوّع لساني «عريق» يتجاوز الثنائية اللّسانية التي قد تلاحظ في الأردن (عربية–إنكليزية بنسبة هي الأضعف) أو الجزائر (عربية–فرنسية بنسبة هي الثانية من حيث الضعف). في لبنان تكثر المؤسّسات الجامعية الخاصة، من ربحية وغير ربحية، وذات الارتباط بمؤسسات دينية أو بطوائف، وغير ذات الارتباط... وهي مؤسسات تحضر فيها الألسن الأجنبية حضورا قويّا في التدريس والبحث بحيث يمكن أن نعتبر ذلك من بين ما يفسر محافظة لبنان على «الريادة» ضمن فئات أجوبة المستجوبين الأخرى أي الاعتماد بصفات رئيسية أو جزئية أو تكميلية (بالنسبة إلى اعتماد اللسان العربي) على الألسن الأجنبية في البحث الجامعي وبأرقام متقاربة ومتوازنة. وعلى الخلاف من ذلك تتصاعد الأرقام في كل من مصر وتونس والجزائر كلّما اقتربنا من الحضور البارز للسان الوطني في البحث وتناقصت نسبة الاعتماد على اللسان الأجنبي وهو ما يلاحظ في المغرب أيضا على الرغم من ملاحظتنا الأولى التي جعلناه فيها قريبا من لبنان.

قد يعود هذا المشهد المرتبك إلى ترسّخ بعض التقاليد التي يمكن ردّها إلى أسباب اجتماعية ذات أمداء تاريخية. وبالفعل فقد كانت سياسات التعريب المتّبعة في جامعات المغرب العربي مثلا مترادفة تاريخيا مع سياسات التوسّع الجماهيريّ في أعداد المقبولين في نفس تلك الجامعات من جهة ومن جهة ثانية انفتاحها على أبناء طبقات وفئات مهنية اجتماعية وشرائح أكثر فأكثر فقرا من ناحية وأكثر فأكثر قربا من الأوساط الريفية والقروية من ناحية ثانية. ومن الممكن على هذا الأساس

أن نفترض أن تزاوجا مركّبا بين هذه العناصر التاريخية والاجتماعية كفيل بأن يرسخ «نزوعا ما» نحو الابتعاد عن اعتماد الألسن الأجنبية في البحث الجامعي قدر ما تدفع نحوه هذه «المُحدّدات» وبما لا يمنع أن تكون مبنية أي ناتجة عن استراتيجيات تواؤم مع تحولات اجتماعية محددة.

ومما قد يكون مساوقا للملاحظة السابقة، تسجيل انعدام الإجابة بلا أعلم في لبنان انعداما كاملا وقربها من ذلك في المغرب على خلاف مراوحتها بين أقلّ نسبةٍ تُعادل ستة عشر (16) في المائة من الإجابات وأكبر نسبة تتجاوز الربع (سبعة وعشرون (27) بالمائة) على التوالي في كل من تونس (الأضعف) فالجزائر ومصر متعادلتيْن فالأردن (الأرفع). وربّما تعلق الأمر بكون الأقطار المغربية الثلاث اتبعت سياسات رسمية في معالجة «ضرورات التعامل بلسان ثان» غير اللسان العربي. إن ارتفاع نسبة من لا إجابة لهم قابلة للربط مع نزوع السياسات البحثية كلّما كانت رسمية إلى أن «تنتزع» من بين أيدي المسؤولين الجامعيين ومن بينهم الأساتذة الشعور بالمسؤولية على أوضاع مؤسّساتهم وطلاّبهم والانخراط الفعلي في معالجتها. وفي ذات السياق قد يكون من الجائز التفكير في إمكانية أن يكون ذلك ناتجا عن قلة الهياكل التي تسمح للأساتذة الجامعيين المشرفين على البحوث بأن يكونوا ملتزمين بذلك الانخراط طوعيا وهو ما لا يعفيهم من «واجب» المبادرة إلى إنشاء تلك الهياكل أوّلا واستخدامها ثانيا للمشاركة في رسم السياسات البحثية.

الوجه الثاني لمسألة ألسن البحث هو الموقف من الترجمات أي المراجع العلمية المعرّبة وهو ما كانت نتائج السؤال عنه كالتالي:

الجدول 5: حجم الإستفادة من الترجمات إلى العربية

	لبنان	الأردن	مصر	تونس	الجزائر	المغرب
جيدة جدا	35	32	31	18	29	24
جيدة	37	38	51	29	45	41
ضعيفة	21	19	14	41	19	22
عديمة	7	11	4	12	7	13
لا إجابة	100	100	100	100	100	100

أعلى نسب الرضا عن الترجمات إلى العربية (جيدة جدا–جيدة) موجودة في مصر (بمجموع اثنين وثمانين (82) في المائة من المستجوبين) تليها الجزائر (بمجموع أربعة وسبعين (74) في المائة من المستجوبين) ثم لبنان (بنسبة اثنين وسبعين (72) في المائة من المستجوبين) ثم الأردن (بمجموع سبعين (70) في المائة من المستجوبين) فالمغرب (بنسبة خمسة وستين (65) بالمائة من المستجوبين). ولا تقل النسبة عن خمسين بالمائة إلا في تونس (سبعة وأربعون (47) بالمائة). ويمكن أن نربط درجة الرضا التي قد تعبر عن بعض جوانبها هذه الأرقام بعامليْن أساسيين

أعلى نسب الرضا عن الترجمات إلى العربية (جيدة جدا-جيدة) موجودة في مصر (بمجموع اثنين وثمانين (82) في المائة من المستجوبين) تليها الجزائر (بمجموع أربعة وسبعين (74) في المائة من المستجوبين) ثم لبنان (بنسبة اثنين وسبعين (72) في المائة من المستجوبين)

هما عمق حركة التعريب وكثافة الانكباب على ترجمة المراجع العلمية إلى العربية. ونعني بعمق حركة التعريب ما كان بعد اعتماد المرجعيات الأوروبية والأمريكية لدى الرّعيل الأول من العلماء الاجتماعيين العرب بلغاتها الأصلية في البحث والتدريس[11] . فلقد تبين أن ما كان بعد فترة «التأسيس» هذه يتجاوز مجرد اعتماد سياسات نقل علوم من لسان إلى آخر إلى إعادة هيكلة المؤسسات والتخصصات المعرفية مع ما رافقها مما أشرناه إليه سابقا من التراكب التاريخي الاجتماعي لآثار سياسات التعريب[12] ورهاناتها السياسية والإيديولوجية يسيرة المرور أحيانا من التعريب إلى الأسلمة[13] . وفضلا عن هذه الجوانب، ولئن كانت الأقطار المشمولة ضمن العينة تشترك في احتضانها مؤسسات للترجمة وأعدادا لا يستهان بها من الأساتذة الجامعيين الذين يُقدمون هم أنفسهم على الترجمة، فإنّ التجارب الترجمية فيها مختلفة[14] . فلقد بينت دراسات أن حركة الترجمة في العلوم عامّة في مختلف الأقطار العربية قديمة وتعود إلى ما يقارب القرن[15] وأن العلوم الاجتماعية مثّلت منها ما يقارب الثلث على امتداد عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته وأربعينياته[16]، وأن جهدا خاصا بذل في ذلك على مستوى المفهوم السوسيولوجي مثلا[17] . مفاد هذه الملاحظات وغيرها مما يساوقها أن الترابط بين سياسات التعريب وسياسات الترجمة لم يكن متوفرا دائما وأن الجُهد التّرجمي قد يقصر عن متابعة سرعة تنفيذ قرارات التعريب وهو ما قد يؤدي إلى تحوّل التعلّم فالبحث بلسان واحد إلى نوع من الاطمئنان غير الواعي لما يُرى أنه مستوى جيد أو جيد جدا للترجمات. وربما تصح هذه الحالة أكثر ما تصحّ على مصر والجزائر.

العامل الثاني الذي قد يكون مفسرا هو ما أسميناه كثافة الانكباب على ترجمة المراجع العلمية إلى العربية. فممّا قد يُرجّح وجاهة هذا التفسير تسجيل مصر أدنى درجات «عدم الرضا عن الترجمات المعتمدة (ثمانية عشر (18) بالمائة بين ضعيفة وعديمة) ذلك أن الترجمات «السريعة» التي تظهر في مصر واعتمادها

أن الترابط بين سياسات التعريب وسياسات الترجمة لم يكن متوفرا دائما وأن الجُهد التّرجمي قد يقصر عن متابعة سرعة تنفيذ قرارات التعريب وهو ما قد يؤدي إلى تحوّل التعلّم فالبحث بلسان واحد إلى نوع من الاطمئنان غير الواعي لما يُرى أنه مستوى جيد أو جيد جدا للترجمات. وربما تصح هذه الحالة أكثر ما تصحّ على مصر والجزائر.

11- أنظر في حالتي علم الاجتماع والأنتروبولوجيا سعد الدين إبراهيم، «المرجعيات الغربية للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي: مقاربة تأليفية»، في، ساري حنفي ونورية غبريط-رمعون ومجاهدي مصطفى (محررون)، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي (وقائع المؤتمر الذي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران-الجزائر) والجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس) بوهران سنة 2012)، **مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت**، 2014، صص 59-94.

12- أنظر تناولا لجوانب من ذلك على مستوى المغرب العربي مع تركيز خاص على الجزائر في، الزبير عروس، «مدخل في تاريخ الممارسة السوسيولوجية وواقعها: المدرسة الجزائرية نموذجا»، في، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مصدر سابق، صص 287-261.

13- حسن رمعون، «ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر»، في، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مصدر سابق، صص 299-289.

14- أنظر مثلا، محمد بن ساسي (محرر)، أيام في الترجمة1 ، المركز الوطني للترجمة ودار سيناترا، تونس 2015، وكذلك، نفسه، أيام في الترجمة 2، **المركز الوطني للترجمة** ودار سيناترا، تونس 2015 (264 صفحة عربية و137 صفحة فرنسية).

15- ثائر ديب، «ترجمة العلوم ومصائرها في الثقافة العربية: محاولة في سياسات الترجمة»، في، تبين للدراسات الفكرية والثقافية (عدد خاص تحت عنوان «الترجمة وتطوير اللغة العربية»)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، العدد 6، المجلد 2، خريف 2013، صص 60-47.

16- نفسه. يخصص الكاتب خانات منفصلة لكل مما يسميه «العلوم الاجتماعية» و»الدراسات الدينية» و»التاريخ والجغرافيا». وبجمعنا لها نحصل على ما يقل قليلا عن الثلاثين (30) بالمائة.

17- منير السعيداني، «ترجمة المصطلح في العلوم الاجتماعية»، في، محمد بن ساسي، أيام في الترجمة 1، مصدر سابق.

في المقررات الرسمية واستخدامها مصادر للنصوص المعتمدة يمكن أن يدفع الطالب نحو الركون إليها دون كثير عناء في النقد أو التقدير المتفحّص على الأقل وعلى الأخصّ إذا كان من آحاديي اللّسان كما هي حال عدد كبير من الطلاب. ومن المناسب أن نشير إلى أن الجزائر التي تحتل المرتبة الثانية في قلّة عدد غير الراضين عن الترجمات «تستورد» غالب المؤلفات المترجمة المصرية وتجعل منها زادا للطلاب مما يظهر في شواهد الرسائل الجامعية ومذكّرات البحث في العلوم الاجتماعية. ويبدو أن عنصر قدرة الطالب على معالجة المادة العلمية المكتوبة بلسان غير العربية عنصر مهمّ في رفع نسبة عدم الرضا عن الترجمات وهي الحالة التي يمكن أن تكون عليها تونس (ثلاثة وخمسون (53) بالمائة، وهي النسبة الوحيدة التي تعلو على الخمسين (50) في المائة) والمغرب (خمسة وثلاثون (35) في المائة) حيث لا تزال أعداد معتبرة من الأساتذة «تصرّ» على التعامل مع النصوص المرجعية في لسانها الأصلي وإن كانت الكفّة ترجُح لفائدة الفرنسية في الحالتين على حساب الإنكليزية مثلا[18] .

> ويبدو أن عنصر قدرة الطالب على معالجة المادة العلمية المكتوبة بلسان غير العربية عنصر مهمّ في رفع نسبة عدم الرضا عن الترجمات وهي الحالة التي يمكن أن تكون عليها تونس (ثلاثة وخمسون (53) بالمائة، وهي النسبة الوحيدة التي تعلو على الخمسين (50) في المائة) والمغرب (خمسة وثلاثون (35) في المائة) حيث لا تزال أعداد معتبرة من الأساتذة «تصرّ» على التعامل مع النصوص المرجعية في لسانها الأصلي وإن كانت الكفّة ترجُح لفائدة الفرنسية في الحالتين على حساب الإنكليزية مثلا

ولكن كثافة الانكباب على الترجمة ذات وجهين. فهي تبدو ممكنةً مع الحفاظ على مستوى «جيّد» قد يفسر تدنّي معدل غير الراضين في حالة لبنان (ثمانية وعشرون (28) بالمائة فقط) ذي التجربة الترجمية القديمة في العلوم الاجتماعية وعلى الأخصّ في ظل ما سبق وأشرنا إليه من تنوّع لساني متعدّد بين العربية والفرنسية والإنكليزية تدريسا وبحثا وتوزّعا بين المؤسّسات الجامعية الخاصة الربحية وغير الربحية والمؤسسات الجامعية العمومية مع الحضور اللافت من حيث الوزن لجامعات من قبيل الجامعة الأمريكية ببيروت.

تعميقا للتحليل تمكن العودة إلى بعض التحليلات التي تُرجع المشهد العام للاستشهاد بالمراجع المكتوبة باللسان العربي أو بالألسن الأجنبية إلى عوامل متراكبة منها مستوى الشهادة المنجزة [19] والمنطقة العربية المعنية[20] في علاقتها بلسان المستعمر السابق أو الألسن المدرجة ضمن الأنظمة التعليمية، وألسن التخصّص العلمي حيث كلما ابتعدنا عن العلوم الاجتماعية نحو العلوم الإدارية والسياسية

18- لا تشير الأرقام التي تجردها نورية بن غبريط رمعون بمعية جيلالي المستاري للسان ما تنشره «**إنسانيات** (المجلة المُحكّمة التي يصدرها مركز الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران موزعة مقالاتها بين العربية والفرنسية حصرا) إلى اتجاه معين حيث تتفاوت نسبة العربية من مجموع المقالات المنشورة من سنة إلى أخرى بما لا يسمح برسم اتجاه عام. ويمكن أن يكون ذلك معبرا عن «حالة اضطراب استراتيجي» في مخرجات سياسات التعريب وإن كان كتاب المجلة لا يقتصرون على الجزائريين المنتسبين إلى جامعات جزائرية (222 من 556 مقالة) بل يجمعون من يعمل منهم في جامعات أوروبية ويكتبون بالفرنسية. كما أحصى الجرد كتابات باحثين تونسيين ومغاربة أشاد بمساهماتهم صاحبا المقال وهم في الأغلب مماثلون في مساهماتهم للجزائريين. نورية بن غبريط- رمعون وجيلالي المستري، «إنسانيات: تجربة مجلة جزائرية في الأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، في، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطني العربي، مصدر سابق، صص .301-321

19- حسب البحث الميداني الذي أجري على عينة من الخريجين العرب من الجامعات العربية العمومية والخاصة الربحية والخاصة غير الربحية وصولا إلى الجامعات الأجنبية ومس استبيانه مناطق المشرق العربي (53.4 في المائة من المبحوثين) والمغرب العربي (12.3 في المائة من المبحوثين) والجامعات الأوروبية (23.3 في المائة من المبحوثين) والأمريكية (10.4 في المائة من المبحوثين)، صرّح 34.13 بالمائة من المستجوبين أن مراجعهم لدى إنجازهم رسائلهم للدكتورا كانت بالعربية، وصرح 47.81 بالمائة منهم أن مراجعهم كانت بالإنكليزية في حين صرح 18.94 بالمائة منهم أن مراجعهم كانت بالفرنسية. أنظر، ساري حنفي وريغاس أرفانتس، البحث العربي و**مجتمع المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت 2015، ص 255 (ضمن الفصل السابع وعنوانه «البحوث الاجتماعية واللغة: هل هناك إزاحة للغة العربية؟»).

20- بين المشرق العربي حيث تبلغ نسبة استخدام المراجع المكتوبة باللسان الإنكليزي 50 بالمائة والمغرب العربي حيث يبلغ استخدام الفرنسية 46 بالمائة، نفس المصدر، ص 255.

فالعلوم التطبيقية قلّ استخدام المراجع العربية[21] وصولا إلى أسباب تفصيلية منها مدى حثّ الأستاذ المشرف على البحث الطالبَ–الباحث على استخدام لسان أجنبي إلى جانب العربية وبصفة تكميلية أو غالبة أو مُفردا بما يعني إزاحة تامة للعربية[22] وجنسية اللسان الأجنبي المستعمل في التدريس الثانوي وهو ما يعادل تقريبا اللسان الذي يُحذقه الطالب أكثر من غيره وهو نتيجة تكاد تكون آلية لما أسميناه السياسة اللغوية ضمن أنظمة التعليم[23] .

على مستوى الطلاب، تعود أسباب عسر استخدام المراجع المكتوبة بألْسُنٍ أجنبية إلى مصاعب متعددة منها ندرة المراجع وصعوبة العثور عليها وغلاء ثمنها عند الابتياع وعدم القدرة على التعامل باللسان الأجنبي المعني[24] .

على مدى تاريخي طويل إلى حد ما (ما يناهز القرن) أنتجت الآثار المتراكبة لمختلف هذه العوامل ما يمكن أن نعتبره موقفا متذبذبا وعمليا (براغماتيا) غير معقلن استراتيجيا من ألسنة البحث لدى المستجوبين في ما يتعلق بأثر اللسان المستخدم في البحث في توطين المعرفة وفي مدى جودتها مثلما يبيّنه الجدول الموالي:

	لبنان	الأردن	مصر	تونس	الجزائر	المغرب
البحث يكون أجود عندما ينجز بلغة الأجنبية	42	27	29	29	21	**34**
البحث يمكن أن يكون جيدا باللغة العربية	39	39	41	42	32	**45**
لا أثر للغة في الجودة	19	31	30	23	45	**21**
لا إجابة		3	0	6	2	**0**
المجموع	100	100	100	100	100	**100**

التقدير الأعلى للأثر الإيجابي للسان الأجنبي في توطين المعرفة وتجويد البحث يوجود في لبنان ثم في المغرب فيما تتساوى تونس ومصر عند عتبة ما يقارب الثلث لتكون النسبة الأقل في الجزائر عند حدود لا تتجاوز الخُمس إلا قليلا. وفضلا عن العوامل المؤثرة التي ذكرنا سابقا يمكن أن نؤكد أن ارتفاع نسبة تقدير اللسان الأجنبي لا تمنع علو تقدير اللسان العربي من حيث أثره في توطين المعرفة وتجويد البحث وعلى الأخص في المغرب بأرفع النسب تليه تونس ثم لبنان.

ويعني ذلك أن ما أسميناه موقفا عمليا متذبذبا غير معقلن استراتيجيا من مسألة ألسنة البحث هو ما يفسر النسب العالية لموقف يبدو «محايدا» في ظاهره (لا أثر للسان في الجودة بنسبة عالية في الجزائر هي أرفع من نسبة تونس والمغرب

21- يبين ساري حنفي وريغاس ارفانتس أن تلك النسب لدى الباحثين العرب هي على التوالي أربعة وثلاثون (34) بالمائة للعلوم الاجتماعية، وثمانية عشر (18) بالمائة للعلوم الإدارية وسبعة عشر (17) بالمائة للعلوم السياسية وصفر (00) بالمائة للهندسة والطب والتغذية. المصدر السابق، ص 256.
22- نفسه، ص 258. تبلغ نسبة استخدام المراجع المكتوبة بألسن أجنبية ثلاثة وأربعين (43) في المائة من الباحثين المستجوبين في نفس التحقيق الميداني المستشهد به منذ الهامش 19 في ورقتنا هذه، مقابل أربعة عشر (14) في المائة فحسب عندما لا يكون ثمة حث على ذلك.
23- الجدول 7-7 الوارد تحت عنوان «لغات المراجع المستخدمة بحسب لغة التدريس في التعليم الثانوي»، نفس المصدر ص 260.
24- نفسه.

مجتمعتيْن مع أدنى نسبة في لبنان وما يعادل الثلث في كل من الأردن ومصر). ولكن ذلك لا يمنع وجود عنصر جدير بالاعتبار هو تقدير اللغة الوطنية من دون مبالغة القول بحيث يتم ربط ذلك بالضرورة بموقف ذي طبيعة سياسية أو إيديولوجية.

خاتمة:

ليست الأجوبة المدرجة ضمن الجداول السابق معالجتها يسيرة الربط بمتغيرات تغيب عما هو مسجل في نتائج تمرير الاستبيان ولذلك فإن ادعاء تمثيلية عالية له ليس زعما مقبولا. ومع ذلك يمكن الركون إلى النتائج الحاصلة حيث تمكّنا في أكثر من موضع من معالجتها معالجة تحليلية من الوقوف على تقاطع بالغ الدلالة بين المعطيات التي وفرتها والمعطيات التي وقفت عليها بحوث كمية وكيفية أخرى شملت مسائل ذات صلة بما نركز عليه وإن من منطلقات مختلفة وأشرنا إلى البعض منها في الهوامش. تأسيسا على ذلك يمكن أن نرسم لوحة عامة مفادها أن السياسة البحثية من حيث ضمان الجودة معقدة العناصر فيها ما يتعلق بالإيتيقا ومقاييس النزاهة وإجراءات الرقابة على احترام أسس البحث الآكاديمي ومقاييسه وتمريرها للطلاب ضمن مسارات التدريب على البحث...إلخ. وتتعلق مختلف هذه الجوانب بأنظمة الجودة والتحكيم الجامعييْن وهما مكوّنان «داخليان» غير مفصولين عن سياسات تبدو أوسع مما يمكن أن يكون من مجال كفاءة الجامعة واختصاصها. ويهم ذلك على الأخص ما يمكن أن يتوفّر من وسائل وقدرات وإمكانيات من ضمنها الحديث والإلكتروني مما له كبير صلة بالسياسات البحثية عامة. ويهم ما لا يتعلق بالجودة من عناصر داخلية بالنسبة إلى الجامعة بالسياسات اللغوية المتبعة ضمن أنظمة التعليم والبحث متأثّرة بموازين القوى في سوق البحث الدولية من حيث التفاوت اللامتساوي بين الألسن وحضورها في المراجع والاستشهادات ومدى اعتمادها في أنظمة التعبير في المجلات المحكّمة ذات «الصيت العالمي». ليست مختلف هذه السياسات في انفصال عن «الفلسفات البحثية» المتبعة مما يتجسّد «تطبيقا» في تكوين الباحثين علميا وبحثيا ولغويا وإيتيقيا وإكسابهم أكثر ما أمكن من الكفاءة بحيث تُضمن الجودة المطلوبة في البحث الجامعي وتتحقق معادلات كثيرة مطلوبة منها الأثر الإيجابي لجودة البحث العلمي في إدارة المشاريع وإسناد السياسات التنموية عامة.

تأسيسا على ذلك يمكن أن نرسم لوحة عامة مفادها أن السياسة البحثية من حيث ضمان الجودة معقدة العناصر فيها ما يتعلق بالإيتيقا ومقاييس النزاهة وإجراءات الرقابة على احترام أسس البحث الآكاديمي ومقاييسه وتمريرها للطلاب ضمن مسارات التدريب على البحث...إلخ.

المراجع:

الكتب:

بن ساسي محمد: (محرر)، أيام في الترجمة1، المركز الوطني للترجمة ودار سيناترا، تونس 2015.

-----------------------، أيام في الترجمة 2، المركز الوطني للترجمة ودار سيناترا، تونس 2015، 401 ص.

حنفي ساري حنفي وأرفانتيس ريغاس، البحث العربي ومجتمع المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2015.

حنفي ساري وبن غبريط- رمعون نورية ومجاهدي مصطفى (محررون)،: مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

المقالات:

- إبراهيم سعد الدين، «المرجعيات الغربية للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي: مقاربة تأليفية»، في، ساري حنفي ونورية غبريط-رمعون ومجاهدي مصطفى (محررون)، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، صص 94-59.
- بن غبريط-رمعون نورية وجيلالي المستاري، «إنسانيات: تجربة مجلة جزائرية في الأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، في، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطني العربي، مصدر سابق، صص 321-301.
- الحيدري عماد، « نحو مرصد للانتحال العلمي»، في، آكاديميا، السنة الأولى، العدد الرابع، أفريل 2012، صص 33-23.
- ديب ثائر، «ترجمة العلوم ومصائرها في الثقافة العربية: محاولة في سياسات الترجمة»، في، تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 6، المجلد 2، خريف 2013، صص 60-47.
- رمعون حسن، «ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر»، في، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، صص 299-289.
- السعيداني منير، «الحركة النقابية لمدرسي الجامعة التونسية»، في، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 13، السنة 4، صيف 2015، صص 136-105.

-------------، «الديمقراطية في الجامعة التونسية»، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2014، على الرابط http://www.opentech.me/~laes/upload/editor_upload/file/Paper-03-Mounir-Saidani-Democracy-in-Tunisian-University.pdf

- -------------، «ترجمة المصطلح في العلوم الاجتماعية»، في، محمد بن ساسي، أيام في الترجمة 1، المركز الوطني للترجمة ودار سيناترا، تونس 2015.

عروس الزبير، «مدخل في تاريخ الممارسة السوسيولوجية وواقعها: المدرسة الجزائرية نموذجا»، في، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، صص 287-261.

التقارير الصحفية:

فضيل حسام الدين، « الأبحاث المزورة. تسقط جامعات الجزائر في ذيل التصنيف»، في، العربي الجديد، 7 مارس 2016، على الرابط https://www.alaraby.co.uk/investigations/2016/3/7

تقارير المنظمات والهيئات:

- منظمة المجتمع العلمي العربية، الانتحال العلمي»، الإصدار الثالث، الطبعة الأولى، عدد الصفحات 57، 2016، على الرابط http://www.arsco.org/detailed/a46afb66-3eb9-4d0b-b208-6b5de8d03658

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique and America Mideleast Educational and training Services (Amideast), Symposium on Tunisian Higher Education and U.S. Institutional Engagement, Gouvernance universitaire en Tunisie : Entre acquis et défis, sur http://www.amideast.org/sites/default/files/otherfiles/tunisia/gouvernance_universitaire_amideast.pdf

أبحاث العلوم الاجتماعية في الجزائر
وتوسع التعليم العالي

عبدالقادر الأطرش

عرف التعليم العالي في الجزائر في العقود الأخيرة تحولات نوعية وكمية متسارعة غيرت من مختلف مكونات المنظومة الجامعية الجزائرية. وشملت هذه التحولات جوانب مختلفة منها ما يرتبط بتغيير الأطر التنظيمية والإدارية للقطاع آخرها اعتماد نظام ل.أم.دي، وتوسع الخارطة الجامعية من خلال تزايد أعداد الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس العليا في مختلف ولايات الوطن، يضاف إلى ذلك الانفتاح الكمي للمنظومة التعليمية وتوسع أعداد الطلبة في مختلف التخصصات سواء أكان ذلك في دراسات التدرج (السنوات الجامعية الأولى)، أم فيما بعد التدرج والتي تشمل الماجستير والدكتوراه.

ولعل ما يميز تركيبة التعليم العالي هو هيمنة دراسات التدرج والتي تستقطب حوالي 1079000 طالب أي 95٪ من إجمالي الطلبة المسجلين في التعليم العالي في الجزائر سنة 2011، في حين لا تستقبل دراسات ما بعد التدرج إلا 61 الفاً يمثلون 5٪ من إجمالي الطلبة المسجلين في التعليم العالي من السنة نفسها. لتبرز أولى خصائص تركيبة التعليم العالي في الجزائر والمتمثلة في التباين في طبيعة العرض التعليمي ووجود فوارق واسعة وثابتة بين من يتابعون دراساتهم في التدرج وبعد التدرج.

ويعكس هذا التباين طبيعة المهام والوظائف الأولية للجامعة الجزائرية والموجهة أساسا نحو توفير تعليم جامعي اساسي تخصصي وشبه تخصصي وتوفير أعداد واسعة من حملة الشهادات الاساسية حيث بلغ إجمالي خريجي التعليم العالي سنة 2011 في مختلف المجالات العلمية في التدرج حوالي 246 الف شخص. أما الجانب البحثي والأكاديمي للتعليم الجامعي والذي توفره دراسات ما بعد التدرج بتبقي مستويات مشاركته في منظومة التعليم العالي متواضعة وذلك على الرغم من ارتفاع أعداد المسجلين في دراسات مابعد التدرج في السنوات الأخيرة، والذي نتج عنه ارتفاع أعداد أطروحات الماجستير والدكتوراه كذلك.

ويتميز واقع دراسات مابعد التدرج في الجزائر بوجود فوارق شاسعة بين المجالات العلمية ولا سيما بين العلوم الطبية والدقيقة، من جهة، والعلوم الاجتماعية، من جهة أخرى. فالعلوم الاجتماعية والإنسانية على الرغم من استقطابها لحوالي 700 الف طالب يمثلون حوالي 65٪ من إجمالي الطلبة المسجلين في التعليم العالي في الجزائر سنة 2011، وتركز 70٪ من إجمالي خريجي سنة 2011، فإن مستويات تواجدها في دراسات مابعد التدرج جد محدودة. لتبرزبذلك ثاني خصائص توسع المنظومة الجامعية في الجزائر والمتمثلة في الواقع التراتبي ما بين التخصصات العلمية من خلال تركيز دراسات ما بعد التدرج بالدرجة الأولي على التخصصات الطبية والعلمية.

ويعود التباين في الفرص التعليمية فيما بعد التدرج بين التخصصات العلمية ولا سيما العلوم الدقيقة والتكنلوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية عموما إلى مسار العلوم الدقيقة والتكنلوجيا وخاصة

بروز تخصصات جديدة في هذه العلوم الذي ترتب عليه اعتماد تخصصات جديدة فيما مابعد التدرج .ليتأثر بذلك حجم دراسات ما بعد التدرج بالتوسع الداخلي لكل تخصص يضاف إلى ذلك حجم ونوعية التأطير الأكاديمي في كل تخصص علمي.
أما رسائل الماجستير والدكتوراه المناقشة في العلوم الاجتماعية والتي تشمل علم الاجتماع بمختلف تخصصاته والعلوم السياسية والانثربلوجيا والمسجلة في البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي[1] ، فإنها لا تتجاوز 8٪ من إجمالي أطروحات الماجستير والدكتوراه المناقشة بين 2011 و 2014. أما تركيبة أطروحات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والتي بلغ عدده 343 ما بين 2011 و 2014. فإنها تتميز بالتواجد المرتفع لأطروحات علم الاجتماع بـ 52٪ تليها أطروحات العلوم السياسية بحوالي 27٪ ثم اطروحات الاعلام ب18٪. أما تركيبة أطروحات الماجستير والتي بلغ عددها 1358 ما بين 2011 و 2014 فهي تتميز بتفوق أطروحات العلوم السياسية والتي تمثل 46٪ من إجمالي أطروحات الماجستير المسجلة بين 2011 و 2014 تليها أطروحات علم الاجتماع و38٪. متبوعة بأطروحات الاعلام بـ 15٪. وتتنوع تركيبة أطروحات علم الاجتماع لتشمل أطروحات في علم الاجتماع التقليدي والديموغرافيا وعلم اجتماع العمل.

أما تركيبة أطروحات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والتي بلغ عدده 343 ما بين 2011 و 2014. فإنها تتميز بالتواجد المرتفع لأطروحات علم الاجتماع ب52٪ تليها أطروحات العلوم السياسية بحوالي 27٪ ثم اطروحات الاعلام ب18٪.

وتعالج أطروحات العلوم الاجتماعية قضايا فكرية ومجتمعية قديمة وجديدة، لتتنوع بذلك مضامين رسائل العلوم الاجتماعية في الجزائر والتي تجد تفسيراتها في مجموعة عوامل منها مايرتبط بالجامعة ومحيطها واختصصات هيئة التدريس واهتمامات الطلبة . فما هي مضامين أطروحات الماجستير والدكتوراه في العلوم الاجتماعية في الجزائر ، في علوم عرفت[2] ولازالت تعرف تحديات متعددة[3] . تعتمد هذه الدراسة على تحليل مضامين أطروحات الدكتوراه المناقشة في علم الاجتماع بتخصصاته والعلوم السياسية والاعلام والانتربولوجيا والمسجلة في قاعدة بيانات البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات ما بين 2000 و 2014، وذلك بعد تحليل بعض خصائص مسيرة التعليم العالي في الجزائر في العقود الأخيرة.

البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات:

تعمل البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات كوسيلة لدعم الإنتاج العلمي الوطني فيما يخص الأطروحات وفقا لأحكام القرار رقم 153 ل 14مايو 2012 والمتعلق بإنشاء الملف المركزي لتخزين الأطروحات وتوضيح كيفية اثراءه والاستفادة منه.
وتقوم البوابة بــ :
إشعار المواضيع في طور الإنجاز
المصادقة على المواضيع :
إيداع الأطروحات المناقشة

1- https://www.pnst.cerist.dz
2- Gadant, M., *Parcours d'une intellectuelle en Algérie. Nationalisme et anticolonialisme dans les sciences sociales*, Paris, L'Harmattan, 1995
3- Ahmed Rouadjia, *La crise des sciences sociales en Algérie*, in actes du colloque Repenser l Universite 26-27 mai 2012, Arak Editions, p137-156, 2014.

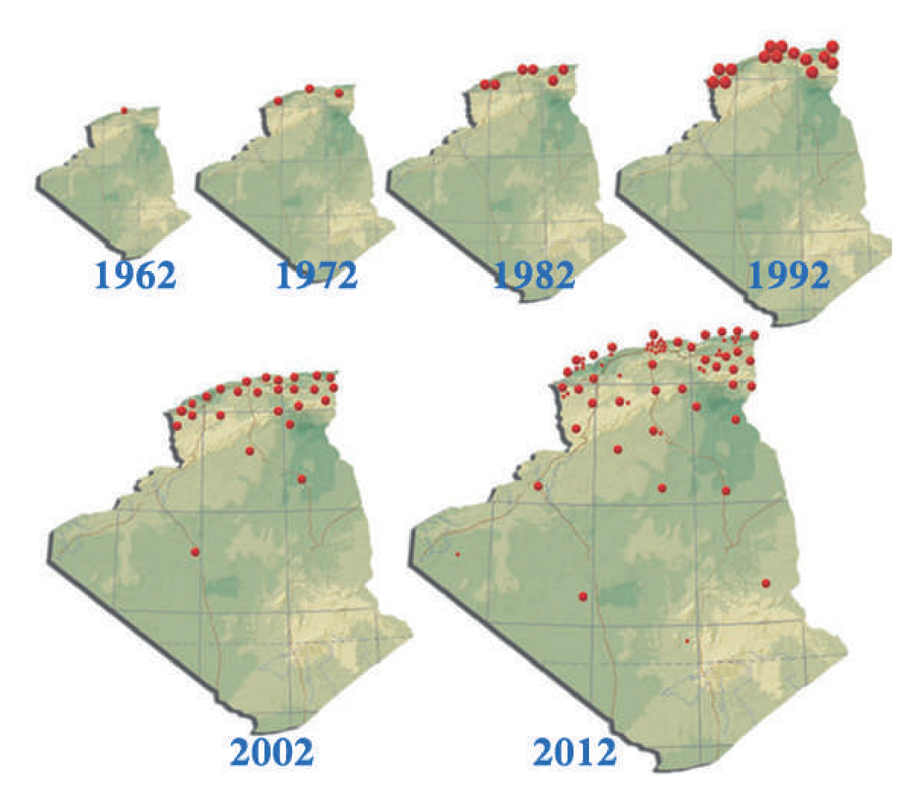
توسع التعليم العالي في الجزائر منذ 1962

تميزت مسيرة التعليم العالي في الجزائر منذ الآستقلال (1962) بدينامية خاصة ترتب عنها مايلي:

1. توسع الخارطة الجامعية في الجزائر:

عرفت خارطة مؤسسات التعليم العالي في الجزائرتوسعا متواصلا منذ استقلال البلاد، فمن جامعة واحدة غداة الاستقلال سنة 1962 إلى توسع في عدد الجامعات وصل سنة 2012 إلى 49 جامعة في مختلف ولايات الوطن، (خارطة 1). ولعل مايميز مسيرة المؤسسات الجامعية في الجزائر هو توسع وتيرة بناء الجامعات منذ مطلع الألفية الثالثة، ليصل عدد الجامعات فيما بين 1992 و 2002 إلى حوالي 12 جامعة جديدة موزعة في معظمها في الولايات الشمالية، أما ما بين 2002 و 2012 فقد تم تشييد حوالي 23 جامعة يتوزع معظمها في الولايات الداخلية بما فيها ولايات الجنوب بل وحتى أقصى الجنوب. وتتميز الجامعات الجزائرية ولا سيما الجامعات المتواجدة في الداخل بحداثتها، حيث أن أكثر من 20 جامعة جزائرية لا

خارطة (1): توسع خارطة الجامعات في الجزائر ما بين 1962 و2012



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962--2012)

يتجاوز عمرها 15 سنة مما يجعلها في طور التأسيس وهو ما يؤثر على طبيعة التعليم المتاح فيها.

ولم يقتصر توسع خارطة التعليم العالي على الجامعات بل شمل التوسع مؤسسات تعليمية أخرى مثل المراكز الجامعية والتي بلغ عددها 10 موزعة على مختلف نواحي البلاد، والملاحق الجامعية التي بلغ عددها 4، والمدارس العليا التي يقارب عددها 20 مدرسة تتواجد في مختلف الولايات.

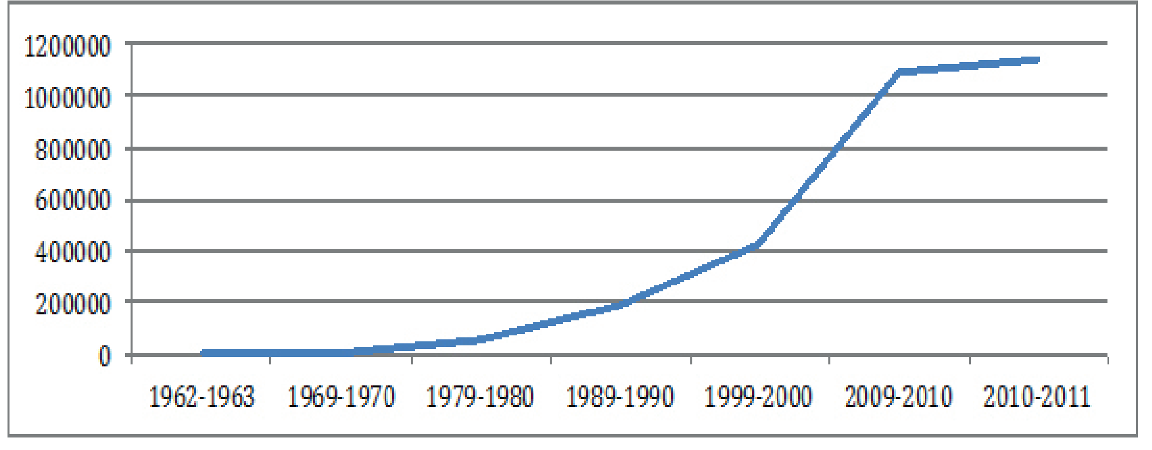
ولعل ما يميز وتيرة نمو أعداد الطلبة في الجزائر هو نموها السريع في العقد الأخير من الألفية الماضية، حيث تضاعف إجمالي عدد الطلبة ما بين 1990 و2000، حيث ارتفع عددهم من 195 سنة 1990، إلى 429 الف سنة 2000.

2. توسع أعداد الطلبة:

عرف التعليم العالي في الجزائر في العقود الأخيرة إقبالا واسعا من قبل الفئات الشابة (15 25) سنة، هذا الإقبال الذي يتأثر بضغوطات الواقع السكاني وخاصة حجم من هم في نهاية تعليمهم الثانوي، والذي ترتب عليه ضرورة توفير فرص تعليمية جديدة لخريجي التعليم الثانوي.من هنا كثر الطلب على التعليم العالي مع توسع أعداد الحاصلين على البكالوريا، ولتبرز أولى مظاهر هذا الطلب من خلال التوسع السريع والمتواصل لأعداد الطلبة الملتحقين بمختلف المستويات التعليمية العليا منذ 1962 (شكل 1). ولعل ما يميز وتيرة نمو أعداد الطلبة في الجزائر هم نموها السريع في العقد الأخير من الألفية الماضية، حيث تضاعف إجمالي عدد الطلبة ما بين 1990 و2000، حيث ارتفع عددهم من 195 سنة 1990، إلى 429 الف سنة 2000، وتواصلت وتيرة هذا النمو كذلك ما بين سنة 2000 و 2010 حيث تضاعف عددهم من 429 سنة 2000 إلى أكثر من مليون



الرسم2: نمو أعداد الطلبة المسجلين في مختلف مؤسسات التعليم العالي ما بين 1962 و 2011



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962- 2012)

سنة 2010، ليسجل بعد ذلك إجمالي عدد الطلبة نموا سنويا معتدلا انطلاقا من 2011.

3. هيهنة دراسات التدرج:

أوكلت للجامعة الجزائرية أو الجامعة الوطنية منذ الاستقلال وظيفة أساسية تكمن بالدرجة الأولى في تكوين رأس مال بشري وطني يدعم ويساهم في مختلف المجالات الحيوية التي ترتكز عليها التنمية الوطنية. لكن ومع توسع خارطة التعليم العالي في الجزائر وتوسع أعداد الطلبة الملتحقين بمختلف مؤسسات التعليم العالي نلاحظ أن هذا التوسع لم يترافق مع تنوع في وظائف التعليم العالي في الجزائر بل

جدول7: توزع الطلبة المسجلين في التعليم العالي في الجزائر ما بين 1962 و2011 حسب المستوى التعليمي

السنوات	التدرج		ما بعد التدرج		المجموع العام
	العدد	٪	العدد	٪	
1963-1962	2725	95	156	5	2881
1970-1969	12243	97	317	3	12560
1980-1979	57445	94	3965	6	61410
1990-1989	181350	93	13967	7	195317
2000-1999	407995	95	20846	5	428841
2010-2009	1034313	95	58975	5	1093288
2011-2010	1077945	95	60617	5	1138562

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962- 2012)

إن التوسع الكمي للتعليم العالي منذ 1962 الجزائر بعد 60 سنة من الاستقلال حصريا في توفير تعليم جامعي أساسي.لم يقتصر توسع الفرص التعليمية في الجزائر في العقود الأخيرة الا على دراسات التدرج بل توسع ليشمل كذلك دراسات مابعد التدرج التي تشمل الدكتوراه والماجستير. وقد توسعت الفرص التعليمية فيما بعد التدرج خاصة مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن 21، ويرتبط هذا التوسع بتزايد أعداد فرق دراسات الدكتوراه في مختلف الجامعات ابتداء من الدخول الجامعي 1985- 1986[4] وهذا التوسع تزامن مع إقرار بعض الإصلاحات الإدارية الخاصة بتطوير البحث العلمي في الجامعة وخاصة اعتماد الإطار القانوني للباحث في الدكتوراه وتوجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نحو دعم توسع فرق دراسات الدكتوراه عبر مختلف الجامعات الجزائرية. لكن التحدي الذي تواجهه الوزارة نحو توسيع فرق الدكتوراه التي تشرف على رسائل الدكتوراه هو مدى قدرات القطاع على توفير المشرفين على دراسات ما بعد التدرج وخاصة الدكتوراه وضمان جودة التعليم فيما بعد التدرج.

4 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962 - 2012)

وإذا كانت الفرص التعليمية المتاحة في دراسات مابعد التدرج قد توسعت في العقود الأخيرة فإن هذا لا يعني أن مستويات تواجدها في منظومة التعليم العالي قد تزايدت بل وبالعكس فإن حجم دراسات مابعد التدرج لازال محدودا ولم يتجاوز في أقصى حالاته 7٪ لتقتصر وظائف التعليم العالي في الجزائر بصفة شبه مطلقة على توفير تعليم عال أساسي وتخصصي، أما الدراسات العليا والتي تساهم في إنتاج مختلف انواع المعرفة من خلال رسائل التخرج وخاصة رسائل الدكتوراه، فهي جد محدودة، وهو ما يحد بدوره من تنوع وظائف المؤسسات الجامعية، من جهة، ومن مستويات مشاركتها المجتمعية من جهة أخرى. لتبقى الجامعة الجزائرية بعيدة عن الخوض في مختلف القضايا المحلية على الرغم من تعددها بل وحدتها. لينتج عن التوسع الكمي والمؤسساتي للتعليم العالي في الجزائر إبعاد الجامعة الجزائرية عن إحدى وظائفها الطبيعية ألا وهي المساهمة في بلورة المعرفة التي من شآنها أن تساهم في فهم وتحليل العديد من القضايا المجتمعية بل وفي رسم السياسات والتحديات المستقبلية، وذلك في مجتمع عرف ويعرف تحولات ديموغرافية ومجتمعية واقتصادية وسياسية متعددة.

4. التوسع الكمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية :

تمثل العلوم الاجتماعية والإنسانية إحدى المكونات الأساسية للجامعة الجزائرية[5] بل إن التوسع الكمي لمنظومة التعليم العالي في الجزائر ما بين 1962 و 2011 اقترن بالدرجة الأولى بتوسع العلوم الاجتماعية والانسانية رغم توسع العلوم الدقيقة والتكنولوجيا (شكل 2)، حيث إن أعداد الطلبة المسجلين في دراسات التدرج في العلوم الاجتماعية والإنسانية سجلوا نموا سنويا يقدر بـ 10.6٪ عندما ارتفع عددهم من 1224 سنة 1962 إلى 7001 الف طالب سنة 2001 خلال الفترة نفسها، في حين سجلت العلوم الدقيقة والتكنولوجيا نموا سنويا يقدر بـ 916٪ من خلال ارتفاع أعداد الطلبة المسجلين في مختلف فروعها من 739 طالباً سنة 1962 إلى 213 ألف طالب سنة 2011. ويرتبط توسع العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر وخاصة العلوم الاجتماعية الذي يعد امتداداً للتعليم الجامعي الموروث عن الحقبة الاستعمارية وخاصة في بعض التخصصات كعلم الاجتماع، بالوظيفة المؤسساتية لهذه العلوم و مدى مساهمتها في دعم الخيارات التنموية للجزائر[6] والمساهمة في إعطاء شرعية[7] لعملية التحديث الاقتصادي إلى نهاية سبعينات وبداية ثمانينيات القرن الماضي. يضاف إلى ذلك سعي الدولة عبربرنامج إصلاح التعليم العالي لـ1971 إلى توجيه العلوم الاجتماعية نحو أكثر تقنية[8] وتخصصية والتقليل من طابعها الاكاديمي.

ويرتبط توسع العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر وخاصة العلوم الاجتماعية الذي يعد امتداداً للتعليم الجامعي الموروث عن الحقبة الاستعمارية وخاصة في بعض التخصصات كعلم الاجتماع، بالوظيفة المؤسساتية لهذه العلوم و مدى مساهمتها في دعم الخيارات التنموية للجزائر

5 -Yassine Mohamed Ferfera et Tchirine mekideche, «la place des sciences sociales et humaines dans le système supérieur algérien», *in Revue Internationale d éducation de Sevres, n49, 2008, p95-105*

6 - Rachid Bellil, «La domestication du savoir sur la société. Remarques sur la sociologie en Algérie », *in Annuaire de l'Afrique du Nord*, tome XXIV, Éditions du CNRS, 1985, p. 505.

7 - Mohamed MADOUI «Les sciences sociales en Algérie. Regards sur les usages de la sociologie », *in Sociologies pratiques*, 2007/2 n° 15 | pages 149 à 160

8 - Jamal Ferroukhi،Algerie, in enseignement superieur et marche du travail dans le monde arabe, Presses de l ifpo, 2009, sous la direction de Boutros Labaki, p47-82.

أما منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي فإن توسع العلوم الاجتماعية قد تزامن مع التحولات الاقتصادية في الجزائر وخاصة هيمنة اقتصاد السوق وبروز مهام جديدة للعلوم الاجتماعية ترتبط بدعم الخيارات الاقتصادية الجديدة خاصة القطاع الخاص والمؤسسات المتوسطة والصغيرة و تكنلوجيا المعلومات.... ولا يترجم هذا التوسع الكمي مكانة خاصة للعلوم الاجتماعية والإنسانية في التعليم العالي في الجزائر بل وبالعكس فإن العلوم الاجتماعية تعرف تهميشا يعبر عنه من خلال التماثلات السلبية مقارنة بالعلوم الدقيقة والتقنية التي تعد علوماً شريفة[9] . ويرتبط توسع العلوم الاجتماعية كذلك بتوسع خارطة التعليم العالي في الجزائر وتزايد أعداد المعاهد وكليات العلوم الاجتماعية عبر مختلف ولايات الجزائر، ففيما يتعلق بتدريس علم الاجتماع كانت تعد جامعة الجزائر الجامعة الوحيدة التي تدرس علم الاجتماع إلى غاية 1967، ليتم فتح تدريس علم الاجتماع في جامعة وهران سنة 1967 و في قسنطينة سنة 1971. ويتم تدريس علم الاجتماع اليوم بتخصصاته بما في ذلك الديموغرافيا في أكثر من 30 جامعة أو مركز جامعي موزعة على مختلف ولايات الجزائر، أما العلوم السياسية فإنها تدرس في 19 جامعة، وعلوم التربية في 8 جامعات، في حين تتواجد علوم الاتصال في 9 جامعات، أما الانثربلوجيا فإنها تدرس في 3 جامعات.

الرسم 3 : مسيرة التخصصات العلمية في التعليم الجامعي في الجزائر ما بين 1962 و2011 للطلبة المسجلين في دراسات التدرج

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962- 2012)

واقع دراسات ما بعد التدرج في الجزائر

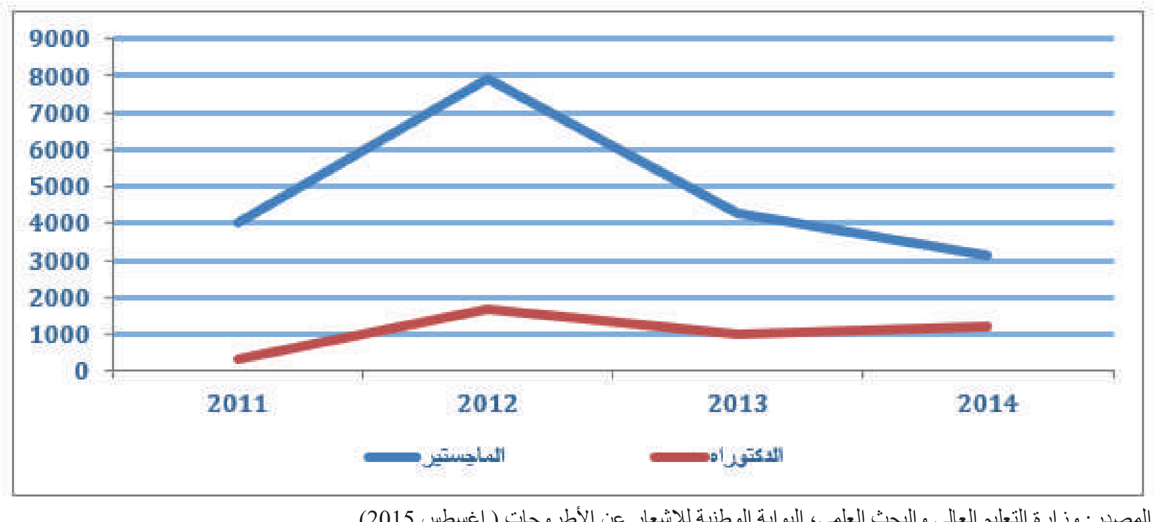
يتعايش في منظومة التعليم العالي في الجزائر اليوم وخاصة فيما يتعلق بدراسات ما بعد التدرج نظامان مختلفان هما، الإطار الجديد والمرتبط بنظام ل.أم.دي، والذي بدأ العمل به خلال السنة الجامعية 2004 – 2005 والنظام القديم.

9 - Ahmed Rouadjia, La crise des sciences sociales en Algérie, in actes du colloque *Repenser l Universite* 26-27 mai 2012, Arak Editions, p137-156, 2014.

ونتج عن هذا التعايش، الذي يعيش آخر مراحله[10] بحكم توجه الجامعات الجزائرية نحو الاعتماد الكلي والحصري لنظام ل.أم.دي في كل المستويات التعليمية، تعدد أطر التكوين في دراسات مابعد التدرج، مما وسع الفرص التعليمية في هذا المستوى التعليمي، هذا التوسع الذي ساهم في ارتفاع أعداد أطروحات الماجستير والدكتوراه المناقشة في السنوات الأخيرة (شكل3). ويعبر توسع الفرص التعليمية في دراسات مابعد التدرج عن الجانب الأكاديمي للتعليم العالي في الجزائر جانب الذي يسيطر حسب العديد من المتتبعين على طبيعة المنظومة الجزائرية ويقلل من الفرص التعليمية التخصصية.

وإذا كانت شهادة الماجستير والدكتوراه تشتركان في طابعهما الأكاديمية، إلا أنهما تختلفان في الأطر الإدارية التي تنظمهما بل وحتى في شروط الالتحاق بكل منهما و الفئة الطلابية المعنية بهما. فإذا كان الالتحاق بدراسات الماجستير، والتي تجمع بين طابعها المحلي والوطني، والتي توسعت في السنوات الأخيرة هو نتاج لمسابقات وطنية مفتوحة للمتخرجين من التعليم العالي والذين تتوفر فيهم جملة من الشروط البيداغوجية، فإن دراسات الدكتوراه تبدو أكثر انتقاء بحيث أنها تشترط توفر مدرسة دكتوراه لاستقبال الطالب/الباحث وتوفر مشرف بدرجة أستاذ من الدرجة الأولى ولديه الكفاية العلمية habilitation على إدارة رسائل الدكتوراه من جهة، وتوفر الشروط العلمية عند الطالب من خلال تقييم تحصيله الأكاديمي ومسيرته الجامعية وخاصة نتائج بحثه في الماجستير من جهة أخرى. لتتدخل بذلك جملة من العوامل في تفسير حجم التفاوتات السنوية بين أعداد أطروحات الماجستير والدكتوراه في الجزائر في السنوات الأخيرة. هذا ولا يمكن التقليل من دور مستويات التسرب السنوية في كل من الماجستير و الدكتوراه على حجم الرسائل المناقشة سنويا كذلك.

الرسم 4: تطور أعداد أطروحات الماجستير والدكتوراه في الجزائر ما بين 2011 و 2014



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (اغسطس 2015)

10 - اكد السيد الطاهر حجار وزير التعليم العالي والبحث العليمي, بان الجامعة الجزائرية انتقلت إلى النظام الحديث ولم يبقي من منتسبي النظام القديم إلا بعض الطلبة في بعض فروع الماجستير, **جريدة الشروق**, 22 جوان 2015

مكانة أطروحات العلوم الاجتماعية في دراسات ما بعد التدرج:

عرف تواجد أطروحات العلوم الاجتماعية في إجمالي أطروحات الماجستير والدكتوراه في الجزائر في السنوات الأخيرة توسعا خاصة بالنسبة لأطروحات الماجستير التي تضاعفت أعدادها سبع مرات ما بين 2011 و 2014، أما أطروحات الدكتوراه فقد عرفت توسعا واسعا بلغ 23 مرة. لكن هذا لا يلغي التواجد المحدود لأطروحات العلوم الاجتماعية سواء أكانت أطروحات الماجستير والدكتوراه، إذ لم تتجاوز نسبة تواجدهما المتوسطة بين 2011 و 2014 في إجمالي الأطروحات (الماجستير والدكتوراه) 7٪ مع وجود تفاوتات سنوية.

وتتميز تركيبة أطروحات (الماجستير والدكتوراه) والتي بلغ عددها 23530 بين 2001 و 2014 بهيمنة أطروحات الماجستير والتي تمثل 82٪ من إجمالي الأطروحات المناقشة بين 2011 و 2014، لتبرز مجددا مكانة الماجستير في دراسات مابعد التدرج في العلوم الاجتماعية. ففي تحليله لتركيبة أطروحات علم الاجتماع بين 1984 و 2005 في جامعة الجزائر ووهران وقسنطينة والتي بلغ عددها 522 بين بنقرنة والعامرية[11] هيمنة أطروحات الماجستير على إجمالي أطروحات علم الاجتماع وذلك باستقطابها لـ 77٪ من إجمالي أطروحات علم الاجتماع. لتترسخ بذلك مكانة الماجستير في المنظومة الجامعية الجزائرية و ذلك في مراحل متعددة من مسيرة التعليم العالي في الجزائر.

وتعود محدودية تواجد أطروحات العلوم الاجتماعية في المنظومة البحثية في الجزائر إلى جملة من العوامل الذاتية endogenes الخاصة بطبيعة توسع مسارات العلوم الاجتماعية.

وتعود محدودية تواجد أطروحات العلوم الاجتماعية في المنظومة البحثية في الجزائر إلى جملة من العوامل الذاتية endogenes الخاصة بطبيعة توسع مسارات العلوم الاجتماعية. فإذا كانت العلوم الدقيقة والتكنلوجيا قد نجحت من خلال توسعها فتح تخصصات علمية جديدة وبالتالي توفير عروض تعليمية جديدة ومتنوعة خاصة في دراسات ما بعد التدرج، فإنه لم يترتب عن التوسع الكمي للعلوم الاجتماعية بروز تخصصات علمية جديدة في مختلف العلوم الاجتماعية، باستثناء بعض الحالات، ليرتبط توسع العلوم الاجتماعية أكثر بإنشاء معاهد تدريس تختص في الدراسات التقليدية لعلم الاجتماع العام وعلم اجتماع العمل والديمغرافيا وبقية فروع العلوم الاجتماعية... هذا الجمود الداخلي حد من مستويات توسع دراسات مابعد التدرج في العلوم الاجتماعية وتنويع عروضها التعليمية، والذي انعكس بدوره على مستويات تنافسيتها وحد من تواجدها ضمن حجم الأطروحات المناقشة سنويا. وترتبط محدودية تواجد أطروحات العلوم الاجتماعية ضمن إجمالي الأطروحات كذلك بطول الأبحاث الاجتماعية ولا سيما الميدانية منها وصعوبة إنجازها وذلك نظرا لقلة الإمكانيات المادية بل وحتى صعوبة إقامة أبحاث ميدانية مما قد يؤجل إنجاز أطروحات الدكتوراه أو يلغيها. يضاف إلى ذلك محدودية مراكز البحث الاجتماعية في الجزائر.

11- Mohamed BENGUERNA et Azzedine LAMRIA, «sociologie en Algerie: etat des lieux. » , in *Sociologies pratiques*, 2007/2 n° 15 | pages 137 -148

جدول 8: حجم أطروحات الماجستير والدكتوراه في العلوم الاجتماعية في إجمالي الأطروحات بين 2011 و 2014

	الماجستير					الدكتوراه					إجمالي الماجستيروالدكتوراه				
	2011	2012	2013	2014	2011-2014	2011	2012	2013	2014	2011-2014	2011	2012	2013	2014	2011-2014
إجمالي التخصصات	4005	7902	4287	3146	19340	326	1656	1006	1202	4190	4331	9558	5293	4348	23530
العلوم الاجتماعية	188	617	336	217	1358	18	105	109	111	343	206	722	445	328	1701
٪ العلوم الاجتماعية إلى إجمالي التخصصات	5	8	8	7	7	6	6	11	9	8	5	8	8	8	7

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات، اغسطس 2015

تركيبة أطروحات العلوم الاجتماعية في الجزائر

تتميز تركيبة أطروحات العلوم الاجتماعية في الجزائر بارتفاع أطروحات علم الاجتماع في التواجد الذي تتباين مستويات تواجده بين أطروحات الدكتوراه ، إذ أن نسبة أطروحات علم الاجتماع في الدكتوراه بلغت 55٪ ضمن إجمالي رسائل الدكتوراه بين 2011 و 2014. اما فيما يتعلق بأطروحات الماجستير فجاء علم الاجتماع في المرتبة الثانية ب37٪ بعد أطروحات العلوم السياسة (47٪) متبوعة باطروحات الإعلام (15) في حين لا تمثل أطروحات الانثربلوجيا إلا 1٪ من إجمالي الأطروحات بنوعيها.

ويعود التباين في مستويات تواجد أطروحات العلوم الاجتماعية إلى جملة من العوامل ترتبط أساسا بتاريخ تدريس مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية في الجزائر وطبيعة توسعها وتركيبتها الداخلية ووجود تخصصات متعددة. فعلم الاجتماع والذي يعد من اقدم تخصصات العلوم الاجتماعية في الجزائر حيث أن تدريسه يعود إلى ما قبل استقلال البلاد ويتواجد ضمن كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية في أكثر من ثلثي جامعات الجزائر والتي بلغ عددها 49 جامعة. وقد ترتب عن توسع تدريس علم الاجتماع فتح تخصصات متعددة مثل علم اجتماع العمل والديموغرافيا وعلم اجتماع الثقافة.... مما وسع من العرض التعليمي لهذا التخصص في كل المستويات التعليمة ولا سيما دراسات ما بعد التدرج.

يضاف إلى ذلك إنشاء مدارس للدكتوراه في الجامعات القديمة والجديدة التي تتكفل بإستقبال الباحثين المسجلين في دراسات الدكتوراه. اما العلوم السياسة والتي تدرس في 19 جامعة مما يشهد على توسعها المؤسساتي كذلك فتساهم بـ721 اطروحة من إجمالي أطروحات (الدكتوراه والماجستير) العلوم الاجتماعية بين 2011 و 2014 لكنها تتميز بهيمنة أطروحات الماجستير مما يترجم طبيعة العرض التعليمي للعلوم السياسية والمتمثل في الدراسات الأكاديمية المتوسطة وذلك لمحدودية فرق الدكتوراه ومحدودية التآطير الاكاديمي المتخصص في مختلف فروع العلوم السياسية، مما يحد من إمكانيات توسع دراسات مابعد التدرج الطويلة مثل الدكتوراه. أما علوم الاتصال والتي تدرس في 9 جامعات فقد ساهمت بـ 259 اطروحة، 76٪ منها تنتمي إلى رسائل الماجستير، مما يبين طبيعة العرض في

علوم الاتصال والمتمثل في تعدد الفرص التعليمية في دراسات ما بعد التدرج الآكاديمية القصيرة عكس دراسات الدكتوراه التي تبقى نوعا ما محدودة.

أما أطروحات الانثربلوجيا[12] والتي لا يتجاوز عددها 19 بين أطروحات الماجستير والدكتوراه فإن تواجدها المحدود يرتبط بمستوى تواجدها ضمن المنظومة الجامعية في الجزائر، إذ يقتصر تدريس الانثربلوجيا في طور ما بعد التدرج في الجزائر على اربعة جامعات فقط وهي: جامعة تلمسان (معهد الثقافة الشعبية)، وجامعة قسنطينة بالتنسيق مع المركز الوطني ببحث الانثربلوجيا الاجتماعية ومعهد علم الاجتماع في جامعة وهران السانيا وجامعة بسكرة.

جدول 9: تطور أعداد أطروحات الماجستير والدكتوراه في الجزائر ما بين 2011 و 2014

	الماجستير					لدكتوراه					إجمالي الماجستيروالدكتوراه				
	2011	2012	2013	2014	2011-2014	2011	2012	2013	2014	2011-2014	2011	2012	2013	2014	2011-2014
الأعداد															
إجمالي العلوم الاجتماعية	188	617	336	217	1358	18	105	109	111	343	206	722	445	328	1701
علم الاجتماع	87	228	123	77	515	11	64	54	58	187	98	292	177	135	702
علوم سياسية	76	296	140	118	630	4	22	31	34	91	80	318	171	152	721
اعلام	24	78	73	22	197	3	16	24	19	62	27	94	97	41	259
انثربلوجيا	1	15	0	0	16	0	3	0	0	3	1	18	0	0	19
%															
إجمالي العلوم الاجتماعية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
علم الاجتماع	46	37	37	35	38	61	61	50	52	55	48	40	40	41	41
علوم سياسية	40	48	42	54	46	22	21	28	31	27	39	44	38	46	42
اعلام	13	13	22	10	15	17	15	22	17	18	13	13	22	13	15
انثربلوجيا	1	2	0	0	1	0	3	0	0	1	0	2	0	0	1

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات, اغسطس 2015

تنوع المجالات العلمية في اطروحات علم الاجتماع

عرف تدريس علم الاجتماع في الجزائر في العقود الأخيرة توسعا ذا مسارين، مسار ارتبط بتوسع تدريس التخصصات التقليدية في الجامعات الجديدة ومسار ثانٍ ارتبط بفتح تخصصات جديدة في الجامعات القديمة والجديدة في الوقت نفسه. أما المسار الاول، والذي سمح بتوسع جغرافية تدريس علم الاجتماع في الجامعات الجديدة، فقد برز من خلال إنشاء معاهد علم اجتماع جديدة في مدن بعيدة أو قريبة من المدن الجامعية القديمة كجامعة الجزائر ووهران وقسنطينة. فبالنسبة لوسط البلاد تم إنشاء معاهد تدرس علم الاجتماع العام في كل من جامعة البليدة وجامعة المدية بالإضافة إلى جامعة الجزائر. أما في الشرق الجزائري فقد تم فتح معاهد جديدة تدرس علم الاجتماع الكلاسيكي في كل من جيجل وخنشلة وأم البواقي سكيدة والمسيلة وقالمة بالإضافة إلى جامعة قسنطينة وعنابة. أما في الغرب الجزائري فقد توسع المجال الجغرافي لتدريس علم الاجتماع ليشمل كل من جامعة سيدي بلعباس ومستغانم وسعيدة بالإضافة إلى جامعة وهران وتلمسان.

12 - مجاهدي مصطفى, مرموقة منصو و نوار فؤاد, «تخصص الانثربلوجيا في الجامعات الجزائرية (وهران, قسنطينة وتلمسان نموذجا)», **إنسانيات**, عدد رقم 28 ، 2005، 27- 38

ولم يقتصر توسع تدريس التخصصات الكلاسكية لعلم الاجتماع إلا على علم الاجتماع العام بل توسع ليشمل كذلك تدريس علم اجتماع العمل والمنظمات والديموغرافيا. لتوفر جامعات جديدة كجامعة ادرار و سطيف وبسكرة والمدية وجيجل تعليم علم اجتماع العمل والمنظمات، أما فيما يتعلق بالديموغرافيا فقد تم فتح أقسام في كل من تلمسان وتلمسان والأغواط وخنشلة وباتنة.

أما فيما يتعلق بالمسار الثاني لتوسع علم الاجتماع فقد تم من خلال فتح تخصصات جديدة في العديد من الجامعات وخاصة الجامعات الجديدة كعلم اجتماع الجريمة في جامعة عنابة وعلم اجتماع المدينة في جامعة خنشلة وعلم اجتماع الأسرة في ادرار وعلم الاجتماع السياسي في سيدي بلعباس. ليساهم بذلك التوسع المتعدد الجوانب في مختلف فروع علم الاجتماع في توسع الفرص التعليمية في داراسات مابعد التدرج وخاصة توسع أعداد أطروحات الماجستير والدكتوراه في العديد من تخصصات علم الاجتماع في الجزائر (جدول 4).

جدول 10 :أطروحات الماجستير والدكتوراه حسب بعض فروع علم الاجتماع بين 2011 و 2014

	الماجستير					الدكتوراه					إجمالي الماجستيروالدكتوراه				
	2011	2012	2013	2014	2011-2014	2011	2012	2013	2014	2011-2014	2011	2012	2013	2014	2011-2014
الأعداد															
علم الاجتماع	87	228	123	77	515	11	64	51	58	184	99	292	174	135	699
من بينه: علم الاجتماع العام	54	166	86	65	371	5	37	42	47	131	59	203	128	112	502
تخصصات متنوعة	27	12	3		42	1	6	7	9	23	28	18	10	9	65
علم اجتماع العمل	4	25	30	6	65	3	8	2	0	13	7	33	32	6	78
ديموغرافيا	2	25	4	6	37	2	13	0	2	17	5	38	4	8	54
%															
علم الاجتماع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
من بينه: علم الاجتماع العام	62	73	70	84	72	45	58	82	81	71	60	70	74	83	72
تخصصات متنوعة	31	5	2	0	8	9	9	14	16	13	28	6	6	7	9
علم اجتماع العمل	5	11	24	8	13	27	13	4	0	7	7	11	18	4	11
ديموغرافيا	2	11	3	8	7	18	20	0	3	9	5	13	2	6	8

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات، اغسطس 2015

ملاحظات حول البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات

توفر قاعدة بيانات البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من البيانات الأساسية المتعلقة بالأطروحات المناقشة في الجزائر مثل عنوان الأطروحة، اسم الكاتب، اسم المشرف، والتخصص العلمي، والجامعة التي أعدت فيها الرسالة ونوع الشهادة (ماجستير، دكتوراه أو دكتوراه ل.م.د) واللغة وسنة المناقشة. يضاف إلى ذلك ملخص تفصيلي عن الأطروحة يحتوي على إشكالية الأطروحة ومنهجيتها وأهم مفاتيح الدراسة. وتساهم البيانات المخزنة بذلك في تحليل متعدد الجوانب لواقع الأطروحات ومضامينها في الجزائر . وإذا كانت قاعدة البيانات عن الأطروحات توفر المعلومات الأساسية حول الأطروحات إلا أنها تعرف تحديا رئيسيا يتمثل في عدم دقة التخصصات العلمية للأطروحات المناقشة ولا سيما في بعض تخصصات العلوم الاجتماعية كالتربية، مما فرض علينا الاستغناء عن تحليل أطروحات علوم التربية، الخيار الذي له تأثير محدود في تحليل تركيبة تخصصات أطروحات العلوم الاجتماعية، نظرا للحجم المتواضع لعلوم التربية فيما بين العلوم الاجتماعية في الجزائر. يضاف إلى ذلك صعوبة التكهن بإمكانية شمولية قاعدة بيانات البوابة لكل الأطروحات المناقشة قبل 2010 بل وحتى بعد ذلك نظرا لقصر مدة تأسيسها. لذا حصرنا تحليلنا على السنوات الأربع الأخيرة ايمانا منا بشموليتها بحكم تطور آليات التسجيل في البوابة بحيث يبدو تسجيل الأطروحات منذ 2011 شاملاً وإجمالياً. ويعود التسجيل الشامل للأطروحات إلى التسجيل الفوري من قبل الجامعات والطلبة لأبحاثهم حفاظا على الأمانة العلمية والملكية الفردية للأطروحات، من جهة، و توسع بروز بوابة الأطروحات في المنظومة الجامعية، من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك دعوة الجامعات من يحضرون أطروحات أو من ناقشوا أطروحات إلى تسجيل أعمالهم في البوابة من خلال توفير رابط البوابة في مختلف صفحات الجامعات ولا سيما لدى الجامعات التي توفر دراسات الدكتوراه.

ويعود التسجيل الشامل للأطروحات إلى التسجيل الفوري من قبل الجامعات والطلبة لأبحاثهم حفاظا على الأمانة العلمية والملكية الفردية للأطروحات، من جهة، و توسع بروز بوابة الأطروحات في المنظومة الجامعية، من جهة أخرى.

تعدد مضامين الأطروحات الدور الجواري للباحث الاجتماعي

عرف المجتمع الجزائري في العقود الثلاثة الأخيرة تحولات مجتمعية متعددة أثرت على مختلف المؤسسات المجتمعية كالأسرة والمؤسسة الاقتصادية والإدارية والتعليمية والاعلامية والدينية والمدنية والأحزاب...، ومست تلك التحولات جوانب متعددة من الحياة اليومية للجزائريين كطبيعة علاقاتهم فيما بينهم خاصة علاقات الرجل مع المرأة، علاقاتهم المهنية، علاقاتهم مع مختلف المؤسسات، علاقاتهم مع العمل، علاقات الفئات الإجتماعية فيما بينها كعلاقات الأولاد مع آبائهم وعلاقات الشباب مع الشرطة، وطبيعة العلاقات الأسرية، العلاقة مع الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. ولم تستثن تلك التحولات فئة اجتماعية دون سواها بل شملت فئات اجتماعية متعددة كالشباب والأطفال، النساء، الطلبة، الأساتذة، النواب، الموظفين... ونتج عن مختلف التحولات المجتمعية بروز سلوكيات جديدة كالعنف والانتحار وتوسع الجريمة ورواج المخدرات، تحولات لم تبق بعيدة عن اهتمامات الأجيال الجديدة من الباحثين الاجتماعيين الجزائريين، ليجد هذا الجيل الجديد من الذين يحضرون دراسات ما بعد التدرج في مختلف التخصصات الاجتماعية كعلم

الاجتماع والعلوم السياسية والاعلام والانثربلوجيا، في الواقع الاجتماعي والمؤسساتي الجديد مواضيع جديدة لأطروحاتهم الجامعية. ليحاول بذلك الباحث الاجتماعي من خلال دراسته للعديد من الاشكاليات الاجتماعية الجوارية مثل قضايا الأسرة والتعليم والشباب والتكوين والمراة والطفولة والتلفزيون .... والتي بلغ عددها 118 رسالة تمثل 43٪ من إجمالي الأطروحات، تحليل يوميات[13] مختلف الفئات الاجتماعية، ليتميز الباحث الاجتماعي في الجزائر اليوم عن سابقه بالخوض في العديد من القضايا المجتمعية، دون تمييز عكس الباحثين الاجتماعيين في منتصف تسعينات القرن الماضي وبداية القرن 21 والذين ركزوا أكثر في رسائلهم الجامعية[14] على بعض القضايا المؤسساتية مثل تنظيم العمل والثقافة والريف والحضر مركزين أكثر في مقارباتهم على التحليل البنيوي لمختلف الظواهر الاجتماعية. لكن هذا لايعني أن المجالات البحثية المرتبطة بقضايا تنظيم العمل والثقافة والريف والحضر قد ألغيت، بل وبالعكس فهي لازالت متواجدة ضمن مواضيع رسائل الدكتوراه، لتجمع تركيبة مضامين أطروحات الدكتوراه بين مواضيع قديمة و جديدة، وتشمل ما يلي:

قضايا دولية: تمثل القضايا الدولية والمرتبطة اساسا باطروحات العلوم السياسية اول قضايا اطروحات العلوم الاجتماعية، وتشمل القضايا الدولية ابعاد دولية وإقليمية وجهوية مثل الامن العالمي، التجارة الدولية، علاقات الاتحاد الاوروبي بدول المغرب العربي، التعاون التركي الاسرائيلي التحول الديموقراطي في البلدان العربية، الشراكة الاورومتوسطية، السياحة والتنمية في المغرب العربي وسياسات روسيا والصين قضايا الاستثمار الاجنبي والوحدة اليمنية.

الموارد البشرية: تمثل رسائل الدكتوراه حول الموارد البشرية ثاني مواضيع أطروحات الدكتوراه وعددها 35 رسالة، وتشمل هذه الرسائل مواضيع ترتبط بإشكاليات إدارة وتسييروتنمية الموارد البشرية في الجزائر، قياس الأداء الوظيفي والاتجاهات الحديثة للقيادة والتخصص الوظيفي، نظم الترقية والرقابة التنظيمية، .... مواضيع جديدة ترتبط بالواقع الجديد لسوق العمل في الجزائر ولا سيما بروز العديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي ولا سيما تواجد العديد من الشركات الدولية التي استقرت في الجزائر بعد الانفتاح الاقتصادي، أو عصرنة إدارة العديد من المؤسسات العامة والخاصة، مما أدى إلى اعتماد المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية والتسويقية لآليات إدارية جديدة خاصة في مجال إدارة مواردها البشرية.

المؤسسات: ساهمت التحولات البنيوية للاقتصاد الجزائري ولا سيما التوجه نحو الخصخصة وهيكلة المؤسسات الحكومية وتحولات النظم الداخلية للمؤسسات الصناعية والإنتاجية وطبيعة إدارتها في توسع رسائل الدكتوراه التي ترتبط بعالم المؤسسات، والتي تتمثل بـ 32 أطروحة ثاني مجالات تخصص أطروحات العلوم

13 Georges BALANDIER‹ Essai d›identification du quotidien ‹ *Cahiers internationaux de sociologie, vol. 74, janvier-juin 1983, pp. 5-12. Paris* : Les Presses universitaires de France.
14 Mohamed BENGUERNA et Azzedine LAMRIA, «*sociologie en Algerie: etat des lieux.* » *, in Sociologies pratiques, 2007/2 n° 15 | pages 137 -148*

الإجتماعية. لتهتم الأطروحات كذلك بتشريح التحولات البنيوية لإحدى المجالات الحيوية في الجزائر الا وهو واقع المؤسسات. ولا تقتصر الأطروحات في فئة معينة من المؤسسات بل تتنوع لتشمل أطروحات حول المؤسسات العمومية والخاصة والمؤسسات الإقتصادية والسياسية والإدارية. وتغطي رسائل الدكتوراه جوانب متعددة من واقع المؤسسات مثل الانماط التنظيمية للمؤسسات وثقافاتها، الفاعلية التنظيمية للمؤسسات، الصراعات، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياسات الإعلامية للمؤسسات، أثر الأطر التنظيمية للعمل على المؤسسات الجزائرية...

الإعلام: ونظرا لتوسع الفضاء الإعلامي الجزائري والعربي في العقدين الآخرين الذي اصبح يمثل إحدى المجالات البحثية المستهدفة من قبل الباحثين الاجتماعيين من خلال تعدد رسائل الدكتوراه في هذا المجال ليحتل الإعلام رابع مجالات أطروحات الباحثين الاجتماعيين بـ 18 رسالة. وركزت أطروحات الإعلام الخاصة بالجزائر على إشكاليات الممارسة الإعلامية في الجزائر وقضايا الصحافة الخاصة والعامة وممارسة التضليل الاعلامي في الجزائر، أما الأطروحات المتعلقة بالإعلام العربي فقد تناولت آليات بناء الخبر الإعلامي في الفضائيات العربية وأثر العولمة الإعلامية على الإعلام العربي.

الأسرة: تعددت مضامين الأطروحات حول الأسرة والتي بلغ عددها 17 لتشمل جوانب تقليدية ترتبط ببنية وخصائص الأسرة الجزائرية وتحولاتها وصحة الأسرة، ومنها ما يرتبط بطبيعة العلاقات الاسرية وتحدياتها وخاصة تفككها. يضاف إلى ذلك دارسة تأثير واقع السكن والظروف الاجتماعية على الاسر الجزائرية وقضايا الزواج والطلاق، ومواضيع جديدة ترتبط بتحليل أوقات فراغ الأسرة الجزائرية و توجهاتها الجديدة نحو تسمية أطفالها.

تناولت الأطروحات حول التعليم مواضيع تقليدية في تحليل المنظومة التربوية في الجزائر مثل طبيعة الهياكل التعليمية، والتعليم ما قبل الابتدائي وواقع التعليم في الريف والحضر وتأهيل المعلم وإصلاح المنظومة التعليمية.

النساء: غطت الأطروحات حول النساء والتي بلغ عددها 17 أطروحة مواضيع كلاسيكية ترتبط بواقع عمل المرأة وحقوقها، وأسباب وفيات النساء الحوامل ومواقف الفتاة من الخصوبة، يضاف إلى ذلك مواضيع جديدة مثل العنف ضد المرأة ومواقف الحركة النسوية في الانتقال الديموقراطي في الجزائر.

التعليم: تناولت الأطروحات حول التعليم مواضيع تقليدية في تحليل المنظومة التربوية في الجزائر مثل طبيعة الهياكل التعليمية، والتعليم ما قبل الابتدائي وواقع التعليم في الريف والحضر وتأهيل المعلم وإصلاح المنظومة التعليمية. يضاف إلى ذلك اهتمام الأطروحات بتحليل قضايا جديدة تخص تفشي ظاهرة العنف في الدراسة الجزائرية، ومكانة التعليم الحديث في المدرسة الجزائرية على ضوء تطور تكنلوجيا الاتصال.

السياسات: تحليل السياسات والذي تناولته 10 أطروحات قد جمع مواضيع قديمة ترتبط بمناقشة سياسة السكن في الجزائر وتحليل استراتيجية التنمية السياسية وتقييم بناء الدولة الحديثة، يضاف إلى ذلك مواضيع جديدة ترتبط بتحليل آليات حل الأزمة في الجزائر وتفكيك عملية صنع القرار ودور البيروقراطية.

الشباب: شملت أطروحات الشباب والتي بلغ عددها 9 مواضيع تقليدية مثل الشاب والبطالة والشباب والاندماج الاجتماعي، وقضايا مستجدة منها ارتبط بظاهرة تنصير الشباب في الجزائر وطبيعة علاقة الشباب الجزائري برجل الأمن والشباب والانترنت وتوجهات الشباب نحو التكوين العسكري.

المجتمع المدني: طرحت في الجزائر منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي إشكاليات متعددة حول طبيعة ووظائف ومجالات مساهمة المجتمع المدني في الحياة العامة بما فيها الحياة السياسية، وتوسعت تلك التساؤلات مع توسع اعداد جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، ليبرز المجتمع المدني كمجال للبحث والتحليل من خلال اطروحات الدكتوراه في علم الاجتماع. وركزت رسائل الدكتوراه حول المجتمع المدني والتي بلغ عددها 4 على إشكالية المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر والمجتمع المدني والدولة، ناهيك عن تحليل مكونات المجتمع المدني، وأبحاث تطرح تساؤلات أكثر حول إشكالية تنظيم المجتمع.

طرحت في الجزائر منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي إشكاليات متعددة حول طبيعة ووظائف ومجالات مساهمة المجتمع المدني في الحياة العامة بما فيها الحياة السياسية، وتوسعت تلك التساؤلات مع توسع اعداد جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني

الطلبة: جمعت الأطروحات حول الطلبة والتي بلغ عددها 8 بين مواضيع تقليدية في دارسة عالم الطلبة مثل طبيعة هوية الطلبة والمتابعة البيداغوجية للطلبة ومواضيع جديدة ترتبط بالثقافة الدينية للطلبة والاغتراب السياسي للطلبة وطبيعة استخدامات الطلبة للإنترنت.

الأطفال: قضايا الطفولة التي تعد من بين القضايا المجتمعية التي ركزت عليها السياسات العمومية وتشغل الرأي العام، تواجدت ضمن 5 أطروحات، وغطت هذه الأطروحات مواضيع تقليدية في الأبحاث الاجتماعية مثل إشكالية التنشئة وصحة الطفولة بما فيها صحته الغذائية يضاف إلى ذلك مواضيع جديدة تتعلق بتأثير وسائل الاتصال الجديدة على التنشئة الاجتماعية للتلاميذ وتأثير العنف التلفزيوني على الأطفال.

التلفزيون: وركزت الأطروحات حول التلفزيون على مجالات متعددة لتشمل تأثيرات البرامج التلفزيونية على الأسرة الجزائرية ولا سيما الأطفال، يضاف إلى ذلك تحليل طبيعة البرامج المحلية وكيفية معالجتها للقضايا المجتمعية، هذا وتوسعت مضامين اطروحات الإعلام لتتعدى الإطار الجزائري والمحلي وتشمل دراسة تحليل طبيعة الانفتاح التلفزيوني في المغرب العربي، ليبرز البعد المغاربي في رسائل الدكتوراه في الجزائر

الهوية: تعد إشكالية الهوية في الجزائر من بين القضايا التي طالما طرحت بحدة منذ الاستقلال في المجال العام والخطاب السياسي لتتعدد المقاربات والتأويلات، أما المجال الجامعي والأكاديمي فقد تعامل معها دوما بحذر، و ما تواجدها فيما بين رسائل الدكتوراه في العلوم الاجتماعية إلا خير دليل على الاهتمام الثابت للمنظومة الجامعية بقضايا الهوية. وتعالج أطروحات علم الاجتماع قضايا الهوية من زوايا متعددة منها ما يرتبط بتركيبة الثقافة الجزائرية وخاصة الثقافة المحلية، ومنها ما يرتبط بالجدل القديم الجديد حول مواقف المعربيين والفرنكفونيين من خلال تحليل لخطاب الصحف الصادرة باللغة العربية والفرنسية. يضاف إلى ذلك تحليل مجال جديد يرتبط بالثقافة المهنية للجزائريين. لتجمع معالجة قضايا الهوية في الأطروحات بمجالات قديمة وجديدة.

قضايا فكرية: ويتواجد البعد الأكاديمي والنظري كذلك في رسائل الدكتوراه من خلال أبحاث تناولت إشكالية فكرية مثل قضايا العقل ومناقشة قضايا الحكم الرشيد في الفكر الغربي والإسلامي وإشكالية الفكر التربوي عند مالك بن نبي والفكر الإصلاحي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائرية.

عرفت المدن الجزائرية تحولات عمرانية وسكانية واقتصادية متعددة، هذه التحولات التي أثرت على طبيعة ونمط الحياة في المدن الكبرى والمتوسطة كما أثرت كذلك على هوياتها ونسيجها الاجتماعي، لتبرز المدينة كمجال بحث وتساءل في رسائل الدكتوراه

التكوين: غطت الأطروحات حول قضايا التكوين والتي بلغ عددها 7 أطروحات، إشكاليات متعددة منها قضايا تقليدية مثل قياس آثار التكوين على العمل والتكوين المتواصل والتكوين المهني، ومجالات جديدة ترتبط بالتكوين والكفاءة ودور التكوين المهني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

الزوايا : بلغ عدد الأطروحات حول قضايا الزوايا 6 ويعود اهتمام الباحثين بدراسة خصائص زوايا الرحمانية والهبرية والأويسية والهامل والطريقة الشيخية ومناقشة أبعادها التاريخية والتربوية إلى تنامي بروز مكانة الزوايا في المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة ولا سيما بروز مواقفها من العديد من القضايا المجتمعية بل وحتى السياسية. هذه المواقف التي يري فيها العديد التوجه نحو الإشادة بالطابع الصوفي والتوحيدي للإسلام الجزائري مقارنة بالإسلام السياسي المستورد.

الصحة: جمعت الأطروحات المتعلقة بقضايا الصحة مواضيع تقليدية ترتبط بواقع الصحة المدرسية في الجزائر والصحة الإنجابية وأساليب العلاج ومواضيع جديدة ركزت على الرضى بالمؤسسات الاستشفائية وأساليب العلاج.

المدينة: عرفت المدن الجزائرية تحولات عمرانية وسكانية واقتصادية متعددة، هذه التحولات التي أثرت على طبيعة ونمط الحياة في المدن الكبرى والمتوسطة كما أثرت كذلك على هوياتها ونسيجها الاجتماعي، لتبرز المدينة كمجال بحث وتساءل في رسائل الدكتوراه من خلال تحليل مجموعة من القضايا المرتبطة بطبيعة توسع المدن وخاصة مناقشة تأثير النمو السكاني على المدينة الجزائرية، ومعالجة واقع الخدمات كتنظيم النقل. يضاف إلى ذلك تحليل دراسة تحولات البعد الثقافي في النسق الحضري للمدن.

الجريمة: تناولت الأطروحات حول الجريمة جوانب متعددة من الظاهرة وخاصة تلك المرتبطة بخصائص بعض الفاعلين من خلال دراسة واقع جريمة المرآة والأحداث في الجزائر وتحليل واقع الجريمة بين الحضر والريف. يضاف إلى ذلك التساؤل عن آليات الحد من الجريمة وخاصة دور الوازع الديني.

تكنلوجيا المعلومات: أثر بروز وتوسع استخدام وسائل التواصل الجديدة والمعلوماتية في الجزائر على سلوكيات العديد من الفئات الاجتماعية مما استدعى تحليل مجالات وطبيعة استخدامات الجزائريين لتكنولوجيات المعلومات، على المستوى الشخص أو الجماعي. كما برز اهتمام الباحثين بهذا المجال من زوايا متعددة منها ما يرتبط بالاستخدامات الجماعية للإنترنت في عمليات التسوق، واتجاهات مستخدمي الاتصال الرقمي، ومنها ما يرتبط بسلوكيات فئات اجتماعية ومهنية معينة كطبيعة استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنلوجيا المعلومات وتأثير وسائل الاتصال وتكنلوجيا المعلومات على العلاقات الأسرية.

الدين: ركزت رسائل اطروحات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية على ما يتعلق بقضايا الدين، والتي تمت مناقشتها في مجال الاتصال، على موضوعات متباينة مثل دور الصحافة الجزائرية في تنمية الوعي الديني وأسس الإعلام في الحديث الديني والدلالات التعليمية في الخطاب الديني وسوسيولوجيا الاتصال في الخطاب الديني، وذلك بعيدا عن التحليل الاجتماعي للظاهرة الدينية وتماثلاتها. لتقتصر **مقاربة الرسائل الجامعية للدين على جوانب ترتبط اكثر بالمجال الإعلامي.**

قضايا سكانية: القضايا السكانية والتي تعد من القضايا التقليدية في الأبحاث الجامعية اهتمت مجددا بتحليل طبيعة العلاقة بين الواقع السكاني والواقع التنموي الجديد في الجزائر وتأثيرات التركيبة السكانية على سوق العمل. يضاف إلى تحليل طبيعة المحددات السوسيوديموغرافية لواقع الإنجاب.

المشاركة: ركزت مضامين الأطروحات حول المشاركة أساسا على تحليل المشاركة السياسية للجزائريين وخاصة مشاركتهم في الانتخابات المحلية، تضاف إلى ذلك دراسة مشاركتهم في إنتاج محتوى وسائل الإعلام في الجزائر.

العلاقات الجزائرية الفرنسية: حظيت العلاقات الجزائرية – الفرنسية باهتمام الباحثين الاجتماعين وذلك عبر ثلاثة أطروحات جمعت بين تحليل طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال بعض الصحف الفرنسية والجزائرية، واتجاهات الصحف الفرنسية نحو الجزائر، ناهيك عن مكانة الإشاعات في العلاقات التي تجمع بين البلدين. لتبرز مقاربة جديدة في دراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية تعتمد أكثر على تحليل طبيعة العلاقات الثنائية من زاوية إعلامية بعيدا عن التحليل التقليدي الذي يفكك العلاقات من منطلق تاريخي يجمع بين المستعمر والمستعمر.

النخب: وركزت الأطروحات حول النخب على علاقات النخب في الجزائر مع الجماهير وتحليل تركيبة النخب الحاكمة في الجزائر بين 1989 – 2002.

الثقافة: قضايا الثقافة، التي تعد من بين الإشكاليات الأساسية في البحث الاجتماعي تم تناولها من خلال زوايا متعددة لتجمع ما بين إشكاليات الثقافة المحلية والثقافة الشعبية والثقافة الجزائرية.

جدول 11: محاور أطروحات دكتوراه العلوم الاجتماعية بين 2011 و2014

المحاور	عدد الأطروحات	٪ من إجمالي الأطروحات	المحاور	عدد الأطروحات	٪ من إجمالي الأطروحات
قضايا دولية	46	13	قضايا سكانية	3	1
الموارد البشرية وعلاقات العمل	35	10	المشاركة	3	1
المؤسسات	32	9	الثقافة	3	1
النساء	17	5	النخب	3	1
الإعلام	18	5	الهجرة الدولية	2	1
الأسرة	17	5	النقابات	2	1
التعليم	16	5	القيم	3	1
السياسات	10	3	التنمية	3	1
الشباب	9	3	القبائل	2	1
المجتمع والمجتمع المدني	9	3	الجمعيات السياسية	3	1
الطلبة	8	2	الإرهاب	2	1
الاطفال	7	2	البيئة	2	1
التلفزيون	7	2	الانتحار	2	1
الهوية	7	2	الأمن	2	1
التكوين	7	2	حقوق الانسان	3	1
الزوايا	6	2	المغرب العربي	2	1
الجريمة	5	1	الاغتراب	2	1
العلاقات الجزائرية الفرنسية	5	1	التوارق	2	1
المدينة	5	1	مواضيع أخرى وتشمل إدارة الأزمات، النكتة، الدولة، الفساد، السيادة، المخدرات، المياه، حوادث المرور، المستهلك، المبادرة	17	5
تكنلوجيا المعلومات	4	1			
القضية الفلسطينية	3	1			
التنظيمات الاسلامية	4	1			
الدين	4	1			
					مجموع الأطروحات: 343

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات، اغسطس 2015

الهجرات الدولية: تجمع مضامين أطروحات علم الاجتماع حول الهجرات الدولية بين مواضيع تقليدية كدراسة واقع الهجرات الجزائرية في فرنسا من خلال الوقوف على عادات وتقاليد المهاجرين الجزائريين في فرنسا و مواضيع جديدة تتعلق بكيفية معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الصحف الجزائرية.

القضية الفلسطينية: وتتواجد القضية الفلسطينية ضمن رسائل الدكتوراه من زاوية العلوم السياسية من خلال تحليل اتفاقية اوسلوا و المستوطنين في الضفة الغربية بالإضافة الى مواقف الدول العربية من القضية الفلسطينية

حقوق الانسان: وتتواجد قضايا حقوق الانسان في اطروحات العلوم السياسية إنطلاقا من تحليل واقع الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ومناقشة تاثيرات الابعاد الحضارية في قضايا حقوق الانسان.

مواضيع أخرى: وتناولت الأطروحات وبمستويات محدودة مواضيع اجتماعية متعددة منها ما يرتبط ببعض السلوكيات العنيفة مثل الانتحار والإرهاب، يضاف إلى ذلك ما يرتبط ببعض المؤسسات الاجتماعية كالنقابات والجمعيات السياسة، وما هو مناطقي والذي يخص منطقة القبائل والتوارق، وقضايا البيئة، بالإضافة إلى حوادث المرور والمخدرات والنكتة وإدارة الأزمات والمياه والسيادة والفساد والسيادة والمبادرة....

بعض الملاحظات حول ديناميات التنوع في البحث «الدكتورالي»:

لا ترتبط مضامين رسائل الدكتوراه إلا بميول وخيارات الباحث بل إنها تتأثر كذلك بجملة من المحددات الموضوعية وخاصة:

1. توسع العرض التعليمي في العلوم الاجتماعية:

لعب التوسع الثنائي للعلوم الاجتماعية في الجزائر من خلال توسع تعليم التخصصات التقليدية في العلوم الاجتماعية في الجامعات الجديدة، من جهة، وتنوع العرض التعليمي عبر فتح تخصصات جديدة في العلوم الاجتماعية سواء اكان ذلك في الجامعات القديمة أو الجديدة، من جهة أخرى، دورا في توسع بعض مجالات أبحاث الطلبة وتنوعها.

2. توسع مدارس الدكتوراه:

تتأثر مجالات أبحاث الطلبة في معاهد العلوم الاجتماعية بطبيعة توسع فرق الدكتوراه وحجمها وقدرتها على استيعاب طلبات التسجيل وذلك في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية في الجامعات القديمة والجديدة، ليلعب توسع مدارس الدكتوراه دورا في تحديد فرص التسجيل في بعض التخصصات دون سواها وهو ما يساهم في تحديد توجهات تركيبة مضامين رسائل الدكتوراه.

3. تركيبة أعضاء هيئة التدريس:

يتأثر حجم رسائل الدكتوراه في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والجامعات القديمة والجديدة بتركيبة أعضاء هيئة التدريس ولا سيما بحجم هيئة التدريس التي لها القدرة العلمية للإشراف على رسائل الدكتوراه في كل جامعة وتخصص، لتتأثر مضامين أطروحات الدكتوراه باختصاصات هيئة التدريس المخولة بتأطير رسائل الدكتوراه.

توسع الدراسات الميدانية

تعد الدراسات الميدانية اقرب مناهج البحث والتحقيق السوسيولوجي التي تتناسب مع الابحاث الجوارية التي تميز رسائل الدكتوراه المناقشة في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية ما بين 2011و 2014. لهذا نلاحظ ان 154 اطروحة اعتمدت على إحدي تقنيات المسوحات الميدانية، اي ما يعادل 44٪ من إجمالي الاطروحات. ليتوجه البحث الاكاديمي في العلوم الاجتماعية في الجزائر اكثر نحو الجانب الميداني والتطبيقي . و هوما يمثل في حد ذاته تحولا في توجهات واقع البحث الاجتماعي في الجزائر. ولا يعد هذا التوجه الجديد للابحاث الاجتماعية في الجزائر امرا جديدا بل هو تحول تم ملاحظته في العديد من الدول والذي عبر عليه البعض بآزمة علم الاجتماع او تحولات علم الاجتماع.

وتتواجد الابحاث الجوارية التي اعتمدت على مسوحات ميدانية في مختلف معاهد العلوم الاجتماعية في الجزائر دون استثناء لتبرز بذلك إحدى ملامح البحث الاجتماعي في الجزائر والمتمثلة في الاستعمال المشترك للدراسات الميدانية سواء اكان ذلك في الجامعات القديمية او الجامعات الجديدة وذلك مهما تنوعت تخصصات العلوم الاجتماعية و مجالات البحث الاجتماعي فيها. لتشمل بذلك الابحاث الاجتماعية الميدانية مدنا جامعية تعرف تنوعا في واقعها الاقتصادي و الصناعي وفئات اجتماعية و سكانية ومهنية مختلفة . وفيما يخص الجامعات القديمة وخاصة جامعة الجزائر والتي يدرس فيها علم الاجتماع العام فقد غطت اطروحات العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع مجالات مجتمعية متنوعة وذلك بالإعتماد على مسوحات ميدانية شملت على سبيل المثال الطلبة من خلال دراسة واقع طلبة جامعة بن يوسف بن خدة وهواري بومدين، وجنوح الاحداث من خلال دراسة ميدانية في إحدى احياء العاصمة، والعقم عبر مسح خص الازواج العقيمين، والعنوسة من خلال دراسة لعينية من الفتيات العازبات بالعاصمة وطبيعة العلاقات التربوية بين الاستاد والمدرسة من خلال دراسة ميدانية في بعض ثانويات العاصمة, وواقع الحركة الجمعوية الشبابية من خلال مسح ميداني لبعض الجمعيات الشبابية في العاصمة، واستراتجيات التنظيمات الاسلامية عبر مسح خص حركة مجتمع السلم، ودراسات ميدانية اخرى تختص في تحليل فئات مجتمعية تشمل الاطفال والطلبة والاسرة، بالإضافة إلي مسوحات ميدانية تخص العديد من المؤسسات العامة، ليتنوع البحث الميداني مغطيا جوانب متعددة . اما اطروحات العلوم الاجتماعية من جامعة قسنطينة فجمعت بين علم اجتماع العمل والمؤسسات من خلال دراسات ميدانية لواقع بعض المؤسسات الحكومية كالمستشفيات والخلايا الجوارية التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية، بالإضافة الى دراسات شملت بعض الفئات الاجتماعية كالطلبة على سبيل المثال.

> وتتواجد الابحاث الجوارية التي اعتمدت على مسوحات ميدانية في مختلف معاهد العلوم الاجتماعية في الجزائر دون استثناء لتبرز بذلك إحدى ملامح البحث الاجتماعي في الجزائر والمتمثلة في الاستعمال المشترك للدراسات الميدانية

اما فيما يخص مجالات الدراسات الميدانية في الجامعات الجديدة فعلى سبيل المثال سجلنا حوالي 10 دراسات ميدانية ضمن اطروحات الدكتوراه لطلبة كلية العلوم الاجتماعية (2008) بجامعة سكيكدة التي يدرس فيها علم اجتماع العمل واستراتجيات التحول وعلم اجتماع الموارد البشرية وعلم اجتماع التدخل الاجتماعي

و تناولت تلك الابحاث الميدانية إشكاليات متعددة ترتبط بمؤسسات محلية تنتمي لقطاعات وانشطة متعددة متنوعة كميناء سكيكدة، ومركب المواد البلاستكية و شركة سيجيكو لصناعة العصير والمصبرات وجامعة سكيكدة ومؤسسة ذوي الاحتياجات الخاصة. وغير بعيد عن جامعة سكيكدة، وفي جامعة باتنة والتي توفر كلية العلوم الاجتماعية تدريس علم الاجتماع الحضري وتنظيم العمل وعلم اجتماع العائلي ووكلية العلوم السياسية تدريس السياسات العام سجلنا كذلك 10 اطروحات ترتبط بعلم اجتماع العمل كان ميدانها مؤسسة النسيج، بلدية باتنة و شركة قارورات الغاز ومؤسسة تعليمية وجامعة باتنة ودار نشر الشهاب . اما في جامعة بسكرة والتي تتواجد فيها كلية العلوم الاجتماعية (2009) والتي يدرس فيها علم اجتماع العمل وعلم اجتماع التربية والانتربلوجيا فتنوعت فيها الدراسات الميدانية التي ترتبط بمنظومة العمل لتشمل تحليل جوانب متعددة من علاقات العمل في مؤسسات حكومية كإذاعة بسكرة مديرية التربية ومؤسسة استشفائية ومؤسسات صناعية من القطاع الخاص كذلك. اما الاطروحات المناقشة في معهد علم الاجتماع لجامعة باتنة (1976) والذي يختص في تدريس علم اجتماع الموارد البشرية والجريمة، فكانت ميادنها مؤسسات وطنية كمؤسسة الكهرباء والجامعة ومراكز إعادة التاهيل. وتعددت الدراسات الميدانية في بقية كليات العلوم الاجتماعية في الجامعات الجديدة لتغطي إشكاليات جوارية متعددة ترتبط بالعمل والتعليم والشباب في الجلفة وبسكرة سيدي بلعباس والبويرة على سبيل المثال.

ترتب عن توسع خارطة تدريس العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتها في الجزائر تحول في جغرافية العروض التعليمية في دراسات مابعد التدرج، لتبرز إسهامات متنوعة للعديد من الجامعات الجديدة وخاصة جامعات الشرق الجزائري مثل جامعة باتنة، وقالمة وسكيكدة وبسكرة...)

توسع ابحاث الدكتوراه خارج الجامعات التقليدية

ترتب عن توسع خارطة تدريس العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتها في الجزائر تحول في جغرافية العروض التعليمية في دراسات مابعد التدرج، لتبرز إسهامات متنوعة للعديد من الجامعات الجديدة وخاصة جامعات الشرق الجزائري مثل جامعة باتنة، وقالمة وسكيكدة وبسكرة...) غيرت من مستويات مشاركة الجامعات القديمة وخاصة جامعة قسنطينة ووهران. حيث اننا نلاحظ تراجعا لمستويات مشاركة جامعتي قسنطينة ووهران، وخاصة هذه الاخيرة، في إنتاج رسائل الدكتوراه بعد ان كانت مساهمتها بين 1985 و2005 ، تقدر ب41٪ [15] من إجمالي كل رسائل التخرج في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية.

وإذا كانت تحولات واقع التعليم العالي قد اثرت على توزع الاطروحات في الجزائر غير انها لم تؤثر كثيرا على مكانة معهد علم الاجتماع والالعلوم السياسية والإعلام لجامعة الجزائر في إنتاج الرسائل الجامعية، الذين لازالو يتصدرون إنتاج الرسائل الجامعية في كل التخصصات (جدول 6) ، حيث اننا سجلنا تمركز 40٪ من إجمالي اطروحات مختلف تخصصات علم الاجتماع و 79٪ من إجمالي اطروحات العلوم السياسية و 87٪ من إجمالي اطروحات الإعلام في جامعة الجزائر.

وبعيدا عن المكانة الرمزية لجامعة الجزائر في استقطاب الطلبة من ولاية الجزائر او خارجها فإن مستويات مشاركة جامعة الجزائر في رنتاج رسائل الدكتوراه تلغي

15- Mohamed BENGUERNA et Azzedine LAMRIA, «sociologie en Algerie: etat des lieux. » , *in Sociologies pratiques, 2007/2 n° 15 | pages 137 -148*

او تقلل من دور المحددات الكمية المرتبطة بخارطة توسع تدريس العلوم الاجتماعية في الجزائر، لترتبط مستويات إسهام الجامعات القديمة بعوامل اخري ترتبط دون ادنى شك طبيعة توسع تخصصات العلوم الاجتماعية ومستويات حيويتها.

جدول 12: توزع رسائل الدكتوراه المناقشة بين 2011 و2014 حسب الجامعة

علم الاجتماع (كل التخصصات)					المجموع
	2011	2012	2013	2014	2014.2011
جامعة الجزائر	7	28	20	18	73
جامعة بسكرة		2	12	13	27
جامعة باتنة	2	5	8	4	19
جامعة عنابة			11	6	17
قالمة				17	17
سكيكدة		14			14
جامعة البليدة	1	4			5
جامعة سطيف		4			4
جامعة وهران		4			4
ورقلة		1			1
جامعة تلمسان		1			1

الاعلام					المجموع
	2011	2012	2013	2014	2014.2011
جامعة الجزائر	3	16	17	18	54
جامعة عنابة			7		7
قالمة				1	1

انتربولوجيا					
	2011	2012	2013	2014	
جامعة تلمسان		2			2
جامعة بسكرة		1			1

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات، اغسطس 2015

خلاصة

ترتب عن توسع المنظومة الجامعية في الجزائر في العقود الاخيرة جملة من التحولات الكمية والنوعية اثرت على حجم العروض التعليمية و تركيبتها، تحولات غيرت من خارطة عروض تعليم العلوم الاجتماعية وتركيبتها. وإذا كان لتوسع تعليم العلوم الاجتماعية خارج الجامعات القديمة دور في تنويع العروض التعليمية في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية فإنه اثرعلى طبيعة تدريس العلوم الاجتماعية لتبرز علوم اجتماعية جوارية بحكم اهتمام الطلبة في رسائلهم الجامعية في الدكتوراه بقضايا جوارية متعددة تعتمد على المقاربات الميدانية. وإذا كان لخيارات الطلبة و تخصصات هيئة وطبيعة العروض التعليمية في مختلف معاهد العلوم الاجتماعية دور في تحديد مضامين رسائل الدكتوراه في مختلف العلوم الاجتماعية فإن تركيبة مضامين رسائل الدكتوراه تتاثر كذلك بوظيفة معاهد العلوم الاجتماعية في الجزائر وخاصة إعداد باحثين اجتماعيين متمرسين في دراسة الظواهر المتفشية في المجتمع ، كما جاء في تعريف مهام بعض كليات العلوم الاجتماعية في الجزائر. فالعلوم الاجتماعية بعد ان كانت إحدى دعائم الخيارات التنموية للجزائر في ستنييات وسبعينيات القرن الماضي تغيرت وظيفتها لتساهم في تكوين دراسة الظواهر المتفشية في المجتمع.

ويواجه واقع العلوم الاجتماعية تحديات متعددة اولها جودة التعليم ومخرجات بما فيها جودة الرسائل الجامعية ففي غياب لتقييم للاطروحات الجامعية في العلوم الاجتماعية يصعب الحديث عن الإسهامات المجتمعية والمؤسساتية للعلوم الاجتماعية في الجزائر مما يوسع من إقصائها وتراجع مكانتها بين بقية التخصصات العلمية. يضاف إلى ذلك محدودية تعدد اللغات في رسائل الدكتوراه حيث اننا لاحظنا غالبية الرسائل الجامعية كتبت باللغة العربية بإستثناء بعض الرسائل. اما فيما يتعلق بمصادر رصد مضامين رسائل الدكتوراه فإن البوابة الوطنية للإشعار عن الاطروحات تعد مصدرا هاما على الرغم من تحديات التسجيل وجمع المعلومات التي قد يتواجهها البوابة.

العلوم الاجتماعية في مصر: التأسيس الأكاديمي وأنماط التعلم ومخرجاته

أحمد زايد

نحاول في هذا المقال أن نتعرف على حالة التنظيم الأكاديمي والبحث العلمي في التعليم ما بعد الجامعي في الجامعات المصرية فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية. ورغم أننا نركز على أربعة من هذه العلوم هي علم الاجتماع، ودراسات الاتصال، وعلم السياسة، وعلم التربية؛ إلا أن ما سوف نذكره بشأن هذه العلوم قد يصدق على كل فروع المعرفة العلمية الاجتماعية كعلم النفس، والقانون، واللغويات، والتاريخ، والجغرافيا. ولن يكون بمقدورنا درس الحالة الراهنة للتأسيس أو التنظيم المؤسسي لهذه العلوم، وحالة البحث العلمي فيها دون أن نعرف كيف نشأت هذه العلوم، بمعنى قراءة السياق التاريخي الذي نشأت في إطاره العلاقة التاريخية بين المجتمعات العربية، وبين منظومة الحداثة الغربية، وهي العلاقة التي أفرزت النظم الأكاديمية القائمة بما فيها من ممارسات بحثية لا في العلوم الاجتماعية فقط، ولكن في كل المنظومة العلمية الأكاديمية.

وسوف ننتقل من هذه الخلفية التاريخية إلى التعرف على التأسيس المؤسسي من خلال قراءة القوانين واللوائح المنظمة للدراسات العليا في الجامعات المصرية. وسوف يشكل هذا التحليل خلفية لمزيد من التعمق في بحث حالة الدراسات العليا في مرحلة الدكتوراه في عدد من الجامعات المصرية. وقد اخترنا ثلاث جامعات؛ إحداها في مدينة القاهرة (جامعة القاهرة)، والثانية من الجامعات الإقليمية في الدلتا (جامعة طنطا) والثالثة من الجامعات الإقليمية في صعيد مصر (جامعة جنوب الوادي). ولا تُمثل هذه الجامعات تمثيلًا مكانيًا فحسب، بل تعكس تمثيلًا زمانيًا، فهي تضم أقدم جامعة مصرية (جامعة القاهرة) التي تأسست عام 1908 كجامعة أهلية، ودُشنت كجامعة حكومية في العام 1924، وجامعة طنطا التي تأسست عام 1972، وجامعة جنوب الوادي التي تأسست عام 1995.

ولقد ركزت الدراسة على حصر رسائل الدكتوراه المسجلة في التخصصات الأربعة في السنوات الخمس الماضية، والتعرف على الحجم الفاعل للبحوث، وطبيعة الموضوعات المطروحة، وتغير كثافتها عبر الزمن، كما ركزت على تحليل عينة مكونة من 36 رسالة دكتوراه في التخصصات المختلفة للتعرف على التوجهات النظرية والمنهجية، وعمق الاتصال بالقنوات العلمية وقنوات النشر الحديثة. ولقد مكنا هذا التحليل من أن نستخلص عددًا من النتائج والمشكلات أو التحديات التي تواجه أساليب التعليم في مرحلة الدراسات العليا للدكتوراه بالجامعات المصرية.

أولا: سياق واحد ومرجعيات متعددة

يختلف الباحثون في تفسيرهم لنشأة العلوم الاجتماعية في مصر ، ولكنهم يجتمعون علي حقيقة إنها نشأت في كنف العلاقة مع الثقافة الحديثة التي دخلت إلي مصر منذ بداية الحملة الفرنسية عام 1797م، ومرورًا بحكم محمد علي (1805م – 1948م) الذي أسس مصر الحديثة، وأدخل النظم التعليمية الحديثة، وانتهاءً بإنشاء الجامعة المصرية في بداية القرن العشرين (وتحديدًا في العام 1908م). ولقد كان تأسيس الجامعة المصرية (1908م) هو بداية التأسيس الأكاديمي الرسمي للعلوم الاجتماعية. ولقد مر وقت منذ تأسيس الجامعة حتى بدأت العلوم الاجتماعية حركتها الحقيقية؛ حيث كانت في المرحلة الأولى لتأسيس الجامعة تُدرس في شكل مقررات لا من أجل منح درجات علمية؛ ولقد حدث ذلك في نهاية الربع الأول من القرن العشرين (صدر أول قانون مصري لتنظيم الجامعات عام 1925). فقد صدر أول كتاب في علم الاجتماع في مصر عام 1924م، وهو كتاب نقولا حداد (نقولا حداد، 1924)، ومن الصدف أن يصدر الكتاب في العام الذي تحولت فيه الجامعة إلي جامعة حكومية، لينشأ بها شعبة لتدريس علم الاجتماع في إطار قسم الفلسفة، إلي أن استقل في العام 1956م (حسن سعفان، 1970). وانسحب نفس الشيء إلي علم الاقتصاد الذي ظهر الرعيل الأول منه فيما بين الحربين العالميين في الفترة الممتدة من 1920م حتى 1945م (G. A. Amin, 1995:2)، كما ينسحب هذا الحكم أيضا علي كثير من العلوم الاجتماعية الأخرى؛ كعلم التربية الذي ظهر رواده الأوائل في مصر في نفس الوقت تقريبًا، حيث تكون الرعيل الأول من التربويين المصريين في العشرينيات والثلاثينيات، منذ تأسيس أول معهد عالي للتربية بهدف إعداد المعلمين في العام 1925م، ثم مدرسة المعلمين العليا في العام 1931م، وقد كان هذا المعهد هو النواة التي انبثقت منها كليات التربية التي يتم تنظيمها وفقًا لقانون تنظيم الجامعات (إعداد المعلمين حول العالم، 2013).ولقد تساوق علم السياسة مع هذه الظروف أيضا، وإن كان قد تأخر قليلاً. فقد ظهر أول انشغال بتدريس العلوم السياسية داخل كلية التجارة (جامعة القاهرة) عام 1937م، حيث تأسست شعبة لعلم السياسة مثلها في ذلك مثل شعبة علم الاقتصاد. ولقد كانت الشعبتان نواة لتأسيس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، التي تأخر تأسيسها حتى عام 1959م (نزار الحيالي، محمد عبد الحميد، 2009).

ورغم أن هذه العلوم قد نشأت في سياق واحد، إلا أنها نشأت علي مرجعيات متنوعة. صحيح أن الرعيل الأول، خاصة في علم الاجتماع، قد تم تكوينه وفقًا للمدرسة الفرنسية (حيث كانت فرنسا هي الوجهة الأولي للبعثات الخارجية المصرية) ولكننا نجد بدايات لمرجعيات أخري، خاصة المدرسة البريطانية التي أثرت تأثيرا كبيرًا في تكوين الرعيل الأول من التربويين (ربما بسبب وجود التأثير الانجليزي علي نظام التعليم المصري). ودخلت أمريكا وألمانيا إلي الحلبة فيما بعد؛ فتنوعت المدارس الفكرية إلي حد كبير ، وأصبحنا بصدد مرجعيات نظرية ومنهجية متعددة (zayed, 1995, zayed, 1997). ولاشك أن لهذا التنوع فائدة مهمة في تعدد وتنوع الأفكار ، وتدافعها من أجل الوصول إلي الأفضل، ولكن ليس هذا هو الواقع. فغالبًا ما ترتب علي التنوع جوانب سلبية، حيث يعمل كل أستاذ بشكل مستقل دون

صحيح أن الرعيل الأول، خاصة في علم الاجتماع، قد تم تكوينه وفقًا للمدرسة الفرنسية (حيث كانت فرنسا هي الوجهة الأولي للبعثات الخارجية المصرية) ولكننا نجد بدايات لمرجعيات أخري، خاصة المدرسة البريطانية التي أثرت تأثيرا كبيرًا في تكوين الرعيل الأول من التربويين (ربما بسبب وجود التأثير الانجليزي علي نظام التعليم المصري). ودخلت أمريكا وألمانيا إلي الحلبة فيما بعد؛ فتنوعت المدارس الفكرية إلي حد كبير....

وجود خطة بحثية جماعية، ودون وجود قدرة علي التواصل العلمي الخلاق. وربما يؤدي هذا الوضع إلي خلق دوائر منعزلة، خاصة مع وجود دائرة تتسع باستمرار من الحاصلين علي دراسات عليا من مصر، ولم تسنح لهم فرصة للاحتكاك بأية مدارس علمية أجنبية، إلا من خلال اطلاعاتهم داخل مصر.

ولم تبدأ الدراسات العليا في التخصصات الأربعة إلا منذ وقت متأخر نسبيًا، وربما تكون كليات التربية هي الأسبق في ذلك؛ حيث بدأ المعهد العالي لإعداد المعلمين كمعهد دراسات عليا مؤهلة للعمل في مجال التدريس. ولا تتوافر لدينا بيانات عن بدايات الدكتوراه في كل تخصص، إلا أن ثمة تاريخ فارق في هذا الصدد، وهو أربعينيات القرن المنصرم، حيث تم عودة عدد كبير من المبعوثين إلي مصر بسبب ظروف الحرب، خاصة من كان منهم في أوروبا (لم تكن مصر قد انفتحت انفتاحًا كبيرًا على أمريكا).

ثانيًا: التأسيس الأكاديمي

نقصد بمفهوم التأسيس الأكاديمي Academic institutionalization الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحدد أدوار المؤسسات التعليمية ووظائفها وممارساتها وشروط الالتحاق بها والتخرج منها. وتعد هذه العملية شرطًا ضروريًا لإقامة تعليم منظم على الأسس الحديثة. وكما أكد تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003 حول إقامة مجتمع المعرفة، فإن التطور العلمي لا يمكن تحقيقه دون وجود متخصصين في المجالات العلمية النظرية والتطبيقية، كما أكد على أن عملية نقل المعرفة بما فيها المعرفة العلمية لا تتم إلا في إطار بنية تحتية من المؤسسات التي يمكن أن تستوعب عمليات نقل المعرفة (تقرير التنمية الانسانية العربية، 2003: الفصل الثالث). وكلما تطورت عملية التأسيس الأكاديمي كلما تدعّمت هذه المؤسسات الأكاديمية الضرورية لتطور العلم. ويمكن التعرف على مستوى التأسيس الأكاديمي في جوانبه الهيكلية على الأقل من خلال جانبين: الأطر التشريعية، والممارسة الفعلية.

صدر أول قانون لتنظيم الجامعات المصرية عام 1925. وظل هذا القانون يُعدل أو يُستبدل بقانون جديد حتى صدور القانون 49 لسنة 1972، وهو القانون الحالي الذي ينظم عمل الجامعات المصرية.

1- الأطر التشريعية

ذكرنا من قبل أن أول جامعة مصرية تأسست عام 1908 كجامعة أهلية، ولكنها تحولت في العام 1924 إلى جامعة حكومية. ولذلك فقد صدر أول قانون لتنظيم الجامعات المصرية عام 1925. وظل هذا القانون يُعدل أو يُستبدل بقانون جديد حتى صدور القانون 49 لسنة 1972، وهو القانون الحالي الذي ينظم عمل الجامعات المصرية. وينص هذا القانون على أن «تمنح مجالس الجامعات المصرية بناء على طلب مجالس كلياتها المختلفة درجة الدكتوراه في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية للكلية أو المعهد المعني». وترك قانون تنظيم الجامعات للكليات داخل كل جامعة تنظيم شئونها وإصدار لائحتها الداخلية التي تُبين رؤية الكلية أو المعهد وسياساتها، وأقسامها والتخصصات الموجودة بها، وكذا، الدرجات العلمية والتقديرات التي تُمنح، وشروط التسجيل والقبول...الخ.

وبناء على ذلك، تُصدر كل كلية لائحة داخلية تُنظم شروط القبول في الدرجات الجامعية المختلفة، وتضع ضوابط لإنجاز الدرجات العلمية، وتنظم عملية الإشراف

على الرسائل وإجازتها، كما تُنظم مسئوليات الأساتذة والطلاب وقواعد استمرار الطلاب في الدراسة وشروط شطب قيدهم. وتختلف هذه اللوائح (الضوابط) باختلاف النظم التي تتبعها، والتي تنحصر في ثلاث نظم أساسية:

- **نظام التسجيل المباشر:** ويقوم الطالب فيه بإعداد رسالة تحت إشراف مشرف من الأساتذة أو الأساتذة المساعدين، ويُجيز القانون مناقشة الرسالة ومنح الدرجة بعد مرور عامين على تسجيلها. وهذا النظام هو النظام الأقدم والأكثر استقرارًا للحصول على الماجستير والدكتوراه، وهو أكثر تأثرًا بالنظام الفرنسي في منح الدرجات.
- **نظام الساعات المعتمدة:** للحصول على درجة الدكتوراه طبقًا لهذا النظام، على الطالب أن يدرس عدد من الساعات المعتمدة – التي تختلف من كلية لأخرى ومن تخصص لآخر– مقسمة بين مقررات دراسية (إجبارية واختيارية) ورسالة. ويعتمد مجلس الكلية بناء على إقتراح مجلس القسم المختص قائمة المقررات الإختيارية التي يطرحها القسم كل عام، ويجوز أن يكون أحد هذه المقررات الاختيارية من خارج التخصص الذي يدرسه الطالب، ويُقرر نجاح الطالب في كل مقرر دراسي إذا حصل على أعلى من 65% في هذا المقرر، ولا يجوز أن يتقدم الطالب لتسجيل رسالة إلا بعد أن يجتاز السنة التمهيدية.
- **النظام المختلط:** يقوم الطالب في هذا النظام بدراسة مجموعة من المقررات الدراسية (مقرران او أكثر). ويقوم الطالب –بعد قيده بستة أشهر على الأقل– بتسجيل موضوع بحثي مبتكر يقدم فيه رسالة كما هو معمول به في النظام الأول.

ورغم أن هذه النظم الثلاثة توجد بجانب بعضها البعض، إلا أنها تعكس تطورًا تاريخيًا. فالنظام الذي ساد لفترة طويلة هو نظام إنجاز الدرجة العلمية من خلال رسالة علمية، وهو النظام المتأثر بالمدرسة الفرنسية. ويُعتبر النظامين الثاني والثالث تطويرًا لهذا النظام تأثرًا بالمدرسة الأمريكية. فقد بدأت بعض الجامعات بإدخال تطوير على النظام الأول بفرض عدد من المقررات على الطلبة أو فرض سنة تمهيدية يدرس فيها الطالب مقررات دراسية قبل تسجيل رسالته، ثم اتجهت الجامعات بعد ذلك إلى نظام الساعات المعتمدة على أنه أكثر النظم تطورًا، وأنه يتوافق مع نظام الجودة.

وتشترط معظم الجامعات أن تكون الدرجة الجامعية الأولى في نفس التخصص، وأن يكون الطالب/ة حاصلًا فيها على تقدير جيد على الأقل، ويُستثنى من ذلك عدد قليل جداً من الكليات والمعاهد، خاصة الكليات والمعاهد ذات الطبيعة البينية كمعهد الدراسات الأفريقية، ومعهد البحوث التربوية، ومعهد الطفولة، ومعهد دراسات البيئة. كما تشترط الجامعات جميعها حصول الطالب على مستوى في اللغة الإنجليزية يوازى مستوى امتحان التوفل بدرجة 500 في بعض الجامعات أو 400 في جامعات أخرى. ولا يحصل الطالب على هذه الدرجة من أداء الامتحان على النظام العالمي، بل تؤسس الكليات مراكز لمنح درجة محلية في التوفل، ويُعد هذا شكلًا من أشكال التحايل علي مشكلة اكتساب اللغة.

2- نظرة على تأسيس الجامعات المصرية

يعكس التوسع في الجامعات المصرية توسعًا موازيًا في منح درجة الدكتوراه. ويرجع ذلك لسبب بسيط وهو أن دراسة الدكتوراه تبدأ مع إنشاء الكلية، وحتى قبل تخريج أول دفعة، ودون أن تكمل أعضاء هيئة التدريس بها، يُستثنى من ذلك الجامعات الخاصة التي لم تبدأ مرحلة الدكتوراه فيها بعد. وسوف نعود إلى هذا الموضوع بعد ذلك، ولكن نحاول الآن أن نُلقي نظرة على التوسع في التعليم الجامعي عبر الزمن

جدول13 : تطور أعداد الجامعات المصرية عبر الزمن

العام	عدد الجامعات الحكومية	عدد الجامعات الخاصة
قبل عام 1950	2	1
1950 – 1960	2	0
1961 – 1970	0	0
1971 – 1980	7	0
1981 – 1990	0	0
1991 – 2000	1	4
2001 – 2010	6	14
بعد عام 2010	6	2
المجموع	**24**	**21**

ورغم هذه النشأة المبكرة للجامعة الأمريكية إلا أنها لم تبدأ الدراسات العليا بها إلا في عام 1959. وأنها تكتفي بمنح درجة الماجستير والدبلوم ولم تتجرأ حتى الآن على منح برنامج دكتوراه.

ويتضح من الجدول أن هناك ثلاثة عقود شهدت تطورًا كبيرًا في عدد الجامعات المصرية، الأول عقد السبعينيات؛ حيث نشأت سبع جامعات، والثاني العقد الأول من الألفية الثالثة الذي شهد تأسيس ست جامعات (كانت منها فروع لجامعات أقدم) وطفرة كبيرة في الجامعات الخاصة، والعقد الثاني من الألفية الثالثة الذي شهد تأسيس ست جامعات حكومية وأثنين من الجامعات الخاصة. ومن الواضح أن الإتجاه إلى الجامعات الخاصة قد ظهر متأخرًا، فلم تكن في مصر جامعات خاصة إلا الجامعة الأمريكية التي نشأت عام 1919.

ورغم هذه النشأة المبكرة للجامعة الأمريكية إلا أنها لم تبدأ الدراسات العليا بها إلا في عام 1959، وأنها تكتفي بمنح درجة الماجستير والدبلوم ولم تتجرأ حتى الآن على منح برنامج دكتوراه. وإذا قارنا ذلك بما يحدث في الجامعات الحكومية المصرية وبعض الجامعات الخاصة، نجد العكس. حيث نجد هنا رغبة ملحة من قبل مؤسس كل كلية جديدة أو الأعضاء الجدد بها في إنشاء برنامج للماجستير والدكتوراه دون النظر في الإمكانات والاستعدادات. ورغم أن الموافقة على هذه

البرامج لا تتم إلا بعد إقرارها من لجان عليا تدرس هذه الإمكانات والاستعدادات إلا أن ثمة ثغرات تجعل البدء في الدراسات العليا ممكنًا. من هذه الثغرات وضع برامج الدراسات العليا في الكلية منذ تاسيسها، والإدعاء بأنها ستؤجل حتى إكتمال الإمكانيات المادية والبشرية مع عدم الالتزام بذلك. ولقد فعلت بعض الجامعات الخاصة –الجامعة الألمانية على وجه التحديد– سلوكًا مشابها عندما ضربت بالقانون عرض الحائط، وبدأت برامج ماجستير ودكتوراه دون الحصول على موافقات من الجهات الرسمية بذلك.

ثالثاً: موضوعات الرسائل العلمية

ما هي الموضوعات التي تسيطر على اهتمامات الباحثين في العلوم الاجتماعية؟ وما هي المعايير التي في ضوئها يتم اختيار الموضوعات البحثية؟ ثمة نمط مثالي يُحتذى وتنص عليه معايير الجودة التي يتم تطبيقها الآن في الجامعات المصرية، وهو أن يكون لكل جامعة خطة بحثية تؤسس على خطط بحثية للكليات والأقسام، وإن لم توجد هذه الخطة فمن المفترض أن يكون لكل أستاذ اهتماماته أو خطته البحثية الخاصة. ولقد قامت معظم الجامعات بعمل خطط بحثية ومنها جامعة القاهرة، وكذلك بعض الكليات ومنها كلية الآداب جامعة القاهرة (شاركت في صياغة الخطة البحثية لجامعة القاهرة وكلية الآداب، ولقد تم طباعة هذه الخطط وتوزيعها على الكليات والأقسام، ولكنها لم تنفذ ولم يلتزم بها أحد). وظل الوضع كما كان دائمًا، حيث يتم اختيار البحوث لا في ضوء معايير وخطط ثابته، وإنما في ضوء الاهتمامات العابرة للطلاب والأساتذة، أو حتى الاهتمامات العابرة لوسائل الاتصال الجماهيري. ولقد حاولنا أن نتحقق من هذا الأمر وغيره من المشكلات المرتبطة بتحديد الاهتمامات البحثية عن طريق فحص عدد كبير من عناوين الرسائل العلمية في المجالات الأربعة التي يغطيها هذا المسح في ثلاث جامعات مصرية: جامعة القاهرة، وجامعة طنطا في شمال مصر، وجامعة جنوب الوادي في جنوب مصر، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2014. ويقدم الجدول التالي (جدول رقم 2) العدد الإجمالي لعناوين الرسائل المدونة التي اعتمد عليها التحليل هنا.

جدول 14 : العدد الاجمالي لعناوين الرسائل موزعًا على الجامعات والتخصصات في مصر

الجامعة / التخصص	جامعة القاهرة	جامعة طنطا	جامعة قنا	المجموع
علم الاجتماع	15	22	5	**42**
علم السياسة	107	-	-	**107**
التربية	247	92	20	**359**
الاعلام	198	-	9	**207**
المجموع	**567**	**114**	**34**	**715**

وتكشف هذه البيانات العامة عن أعداد الرسائل المسجلة للدكتوراه خلال خمس سنوات في التخصصات الأربعة عن ثلاث حقائق:

- تفوق جامعة القاهرة على سائر الجامعات في أعداد الرسائل، أو بمعنى آخر ثمة علاقة بين تاريخ الجامعة وبين عدد الرسائل المسجلة فيها، ولهذا جاءت جامعة القاهرة (1924) في المقدمة، تليها جامعة طنطا (1972) ثم جامعة جنوب الوادي (1995).
- أن تخصص التربية يحتل المرتبة الأولى بنسبة كبيرة تصل إلى 50.2 % من مجموع الرسائل، ورغم حداثة تخصص الإعلام، إلا أنه يحتل المرتبة الثانية بنسبة 28.9 %. وربما يكون ذلك راجعًا إلي أن هذين التخصصان لا يعدا تخصصات فرعية داخل الكليات، ولكنهما كليات قائمة بذاتها. ومن ثم فعدد الرسائل هنا يوضح ما تم إنجازه علي مستوي الكلية لا علي مستوي القسم (التخصص).
- أن الجامعات الإقليمية قد تفوق في عدد رسائل الدكتوراه في علم الاجتماع (قارن بين جامعتي القاهرة وطنطا في الجدول السابق).

تفوق جامعة القاهرة على سائر الجامعات في أعداد الرسائل. أو بمعنى آخر ثمة علاقة بين تاريخ الجامعة وبين عدد الرسائل المسجلة فيها ولهذا جاءت جامعة القاهرة (1924) في المقدمة. تليها جامعة طنطا (1972) ثم جامعة جنوب الوادي (1995).

وإذا كان الجدول السابق يقدم لنا لقطة آنية لمدونة عناوين الرسائل التي اعتمدنا عليها، فإننا بحاجة إلى أن ننظر إليها من زاوية تاريخية، فنلقي نظرة على تطور أعداد الرسائل عبر الزمن، كما يعرضه الجدول رقم (3).

ويكشف الجدول عن وجود طفرة ملحوظة في أعداد الرسائل المسجلة في عامي 2012، 2013، فقد قفز العدد في جامعة القاهرة من 80 رسالة عام 2011 إلى (111) رسالة عام 2012 بزيادة قدرها (38.75 %)، وقفز مرة أخرى إلى (210) رسالة عام 2013 بزيادة قدرها (89.2%). وزادت أيضًا أعداد الرسائل في هاتين السنتين في الجامعات الأخرى كما هو موضح بالجدول.

ولقد حاولنا أن نجد تفسيرًا مقبولًا لهذه الزيادة غير المفهومة، ووجدنا أن أقرب تفسير لهذا هو إقدام الجامعات على تطبيق نظام الساعات المعتمدة يلزم الطلاب بالإمتحان في مقررات بعينها قبل تسجيل الرسالة. وينفر معظم الطلاب من هذا النظام لأن بعضهم يعمل ولا يجد وقتًا لحضور محاضرات. ومن هنا ظهرت هجمة على التسجيل لدرجة الدكتوراه في هاتين السنتين في المرحلة الانتقالية قبل إدخال نظام الساعات المعتمدة.

1- مجالات الاهتمام

قمنا بتحليل موضوعات الرسائل في كل فرع من الفروع في الجامعات الثلاث، وذلك للكشف عن المجالات التي تشغل طلاب الدكتوراه وأساتذتهم. وسوف نقوم بعرض كل مجال من المجالات الأربعة على حده، على أن نقوم في النهاية بالتعليق عليهم مجتمعين.

- **علم الاجتماع**

يعرض الجدول رقم (4) للموضوعات التي شغلت طلاب علم الإجتماع في السنوات الخمس الماضية. بلغ عدد الرسائل المسجلة في علم الاجتماع في الجامعات الثلاثة في الفترة (2010 – 2014) 42 رسالة غطت حوالي ستة عشر موضوعًا، وجاءت موضوعات الجندر، ورأس المال الاجتماعي في المقدمة بنسبة 12% تقريبًا لكل منهما، يلي ذلك موضوعات المواطنة والعنف والتعليم والتنمية بنسب

متساوية 9.5%، يلي ذلك المجتمع المدني وثورة يناير بنسبة 7.1% لكل منهما، ثم تأتي موضوعات متفرقة عن عمالة لأطفال والثقافة والجسد والصحة والقيم. ولا يكشف توزيع الموضوع على مر السنين عن توالد موضوعات جديدة خلال السنوات الخمس الماضية، إلا موضوع الثورة (أسبابها وتداعياتها)، وهذا موضوع فرضته أحداث ثورة 25 يناير 2011.

جدول 15: تطور أعداد رسائل الدكتوراه في الجامعات الثلاثة في الفترة من(2010 – 2014)

العام / الجامعة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
جامعة القاهرة	78	80	111	210	88	567
جامعة طنطا	21	12	29	24	28	114
جامعة جنوب الوادي	4	4	8	11	7	34
المجموع	103	96	148	245	123	715

الجدول رقم 16 :الموضوعات التي شغلت كتاب الرسائل خلال الأعوام الخمسة الخيرة

	الجامعة / الموضوع	القاهرة		طنطا		قنا		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	التنمية الاجتماعية وآثارها الاجتماعية	3	20	1	4.5	0	0	4	9.5
2	المسئولية الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، والمساندة الاجتماعية	3	20	2	9.1	0	0	5	11.9
3	دراسات عن الجندر (النوع الاجتماعي)	2	13.3	2	9.1	1	20	5	11.9
4	دراسات عن العنف والجريمة	2	13.3	1	4.5	1	20	4	9.5
5	قضايا المواطنة والوعي والمشاركة	1	6.7	3	13.7	0	0	4	9.5
6	قضايا التعليم والبحث العلمي	1	6.7	3	13.7	0	0	4	9.5
7	المجتمع المدني	0	0	3	13.7	0	0	3	7.1
8	ثورة يناير، الإرهاصات والأسباب والتداعيات	0	0	2	9.1	1	20	3	7.1
9	عمالة الأطفال والتنشئة الاجتماعية	0	0	2	9.1	0	0	2	4.8
10	معايير الجودة في التأمين الصحي	0	0	1	4.5	0	0	1	2.4
11	مكاتب تسوية النزاعات الأسرية ودورها الوظيفي	0	0	1	4.5	0	0	1	2.4
12	التصنيع الآلي وقيم العمل المستحدثة	0	0	1	4.5	0	0	1	2.4
13	الثقافة والجسد	2	13.3	0	0	0	0	2	4.8
14	الآثار الاجتماعية للمخالفات القانونية للوافدين	1	6.7	0	0	0	0	1	2.4
15	الهجرة	0	0	0	0	1	20	1	2.4
16	الحركات الاحتجاجية	0	0	0	0	1	20	1	2.4
	الإجمالي	**15**	**35.7**	**22**	**52.4**	**5**	**11.9**	**42**	**100**

نموذج (1): أسماء بعض الرسائل المسجلة تخصص الاجتماع

1. الثورة وتشكل القوي الاجتماعية في الريف المصري: دراسة سوسيولوجيه ميدانيه.
2. المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالعنف الاسري ضد الأطفال دراسة بين الريف والحضر.
3. دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية البشرية: دراسة استطلاعية في مدينة مصراته – ليبيا
4. التنمية السياسية للمرأة بين التشريع والواقع الاجتماعي: دراسة ميدانية
5. الجسد والثقافة: دراسة التمثيلات الثقافية للجسد لدى الشباب بالقاهرة الكبرى
6. الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في تنمية المجتمع المحلي: دراسة ميدانية لبعض مؤسسات التنمية الاجتماعية لرجال الأعمال بالقاهرة الكبرى.

- **علم السياسة**

بلغ عدد الرسائل المسجلة في هذه الفترة (107) رسالة، توزعت على سبعة عشر موضوعًا. وقد حظى موضوع العلاقات الدولية والنظام الدولي بأولوية الاهتمامات بين طلبة قسم العلوم السياسية حيث سُجلت فيه (19) رسالة بنسبة 17.7%، وجاء الثاني موضوع النظم والتنظيمات السياسية في الوطن العربي بنسبة 11.2%، ثم قضايا الأمن القومي والاقليمي بنسبة 10.3%، ثم قضايا التحول الديمقراطي بنسبة 9.3%، ثم الصراع العربي الاسرائيلي 8.4%، والاتفاقيات الدولية وإنعكاساتها في الواقع والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بنسب متساوية 7.5% لكل منهما، والسياسات العامة ودور النخب فيها بنسبة 4.6%، ثم ثورة 25 يناير بنفس النسبة 4.6%. ثم جاءت بعد ذلك موضوعات متفرقة حول النظرية السياسية والمجتمع المدني وحقوق الانسان والهوية.

ويلاحظ على هذه الموضوعات اتساع الاهتمامات وتنوعها، وأهم من ذلك أنها تعكس توجهًا صريحًا نحو الدمج بين الاهتمام بالقضايا الداخلية، أو حتى التدرج في الاهتمام. فثمة مستويات ثلاثة تحتلها هذه الاهتمامات؛ الأول هو الاهتمام بالعالم وقضاياه السياسية؛ كالعلاقات الدولية والتنظيمات الدولية وسياسة القوى الكبرى والاتفاقيات الدولية، والثاني هو الاهتمام بالقضايا العربية مثل الأحوال السياسية والحزبية في العالم العربي والصراع العربي الاسرائيلي، ثم تأتي الدائرة الثالثة وهي الاهتمام بالقضايا المحلية كالسياسات العامة وقضايا الأمن القومي والتحول الديمقراطي. ومن الأمور اللافتة للنظر في هذه الموضوعات أنها بدأت في طرق موضوعات قد تخرج عن دائرة علم السياسة كالخطاب الديني والمجتمع المدني. ولقد كان الاهتمام بقضايا الثورة وآثارها أكبر مما هو موجود في علم الاجتماع حيث سُجلت فيه خمس رسائل في مقابل رسالتين في أقسام علم الاجتماع الثلاثة التي غطتها الدراسة.

نموذج (2): أسماء بعض الرسائل المسجلة تخصص السياسة

1- حماية السجناء في القانون الدولي العام مع اشارة خاصة إلى الوضع في مصر كحالة تطبيقية

2- أثر الفضاء الإلكتروني في تغير طبيعة العلاقات الدولية: دراسة في النظرية والتطبيق

3- العلاقات بين المنظمات الأجنبية غير الحكومية وسيادة الدولة: دراسة حالة المنظمات الأجنبية غير الحكومية العاملة بمصر

4- العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر

5- العلاقات الأمريكية الصينية في ضوء النظرية الواقعية: دراسة حالة منطقة وسط أسيا

6- الردع النووي الإقليمي وأثره على مشكلات الأمن الإقليمي في جنوب آسيا

الجدول رقم 17: يعرض للموضوعات التي شكلت اهتمام الطلاب في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (قسم السياسة) خلال الفترة (2010 – 2014).

م	العام / الموضوع	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع م	المجموع %
1	دراسات لبعض القضايا في ضوء القوانين والاتفاقيات والمحاكم الدولية.	5	1	1	1	0	8	7.5
2	الصراع العربي الاسرائيلي، والقضية الفلسطينية	4	1	1	1	2	9	8.4
3	قضايا التحول الديمقراطي	1		2	5	2	10	9.3
4	قضايا الأمن (الأمن القومي-الأمن الاقليمي-الأمن النووي-الأمن البيئي-الأمن الجماعي)	2	0	6	1	2	11	10.3
5	دراسة القوة والأجهزة العسكرية والأمنية ودورها في السياسة، والسياسة الدولية	1	1	1	.	.	3	2.8
6	السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول الأخرى	1	1	2	2	2	8	7.5
7	المجتمع المدني	.	.	1	3	.	4	3.8
8	حقوق الانسان	1	1	0	1	0	3	2.8
9	ثورة يناير، الأسباب والتداعيات والتغير في السياسة الداخلية والخارجية لمصر بعد الثورة	0	0	0	5	0	5	4.7
10	الأحوال السياسية والنظم السياسية والحزبية في العالم العربي	4	0	0	4	4	12	11.2
11	السياسات التنموية والعامة، ودور القيادات والنخب السياسية في إعادة بناء دولهم	1	1	1	1	1	5	4.7
12	النظريات والايديولوجيات السياسية (دراسات نظرية في الفكر الإسلامي والفكر الغربي).	2	1		1	0	4	3.8
13	العلاقات الدولية والنظام الدولي	0	1	3	4	11	19	17.7
14	الخطاب الديني	1	0	0	0	0	1	0.9
15	دراسات عن التعددية، الهوية، وبناء الدول	0	0	2	0	1	3	2.8
16	دراسات المجتمع والدولة	0	0	1	0	0	1	0.9
17	سياسة الاتحاد الأوربي تجاه قضية التغير المناخي	0	0	0	1	0	1	0.9
	الإجمالي	23	8	21	30	25	107	%100
		21.5	7.4	19.6	28	23.5		

- **الإعلام**

خلال الخمس سنوات من (2010–2014) بلغت الموضوعات في كلية الاعلام جامعة القاهرة (بأقسامها المختلفة)، بالإضافة إلى قسم الإعلام في كلية الآداب جامعة جنوب الوادي (207) موضوعًا، منها (198) بكلية الاعلام جامعة القاهرة، و(9) موضوعات بقسم الاعلام جامعة جنوب الوادي. وقد احتل موضوع العلاقة بين المادة الاتصالية والقضايا الاجتماعية والتنموية (التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقضايا التنشئة الاجتماعية ورفع مستويات الوعي) المرتبة الأولى مستحوذًا على 19.3% من الرسائل، يأتي بعد ذلك موضوع تكنولوجيا الاتصال الحديثة (الاعلام الالكتروني، الاعلام البديل) بنسبة 16.4%، ثم موضوع مستقبل أدوات التواصل الاجتماعي (وتأثيرها على الفرد والمجتمع) جنبًا إلى جنب مع قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان (العدالة والإصلاح السياسي والاجتماعي) بنسبة 8.7% لكل منهما على التوالي، ثم صورة العرب في أدوات الاتصال بنسبة 5.3%، ثم تأتي بعد ذلك موضوعات متفرقة مثل الاعلام والأمن والاعلام والسياسة واتجاهات النخب السياسية والعلاقات العامة.

وبقراءة هذه البيانات يتضح أن دراسات الاعلام أكثر تأثرًا بما يدور في وسائل الاعلام. فثمة مقولة عامة تتردد في الخطاب الاعلامي والسياسي مفادها أن الاعلام هو قاطرة التنمية، وأنه أداة فعالة فيها. ومن هنا تأتي قضية العلاقة بين أدوات الاتصال والتنمية في صدارة الموضوعات. ومن ناحية أخرى فقد انشغل المتخصصون في الاعلام بقضية تكنولوجيا الاتصال ومستقبل هذه التكنولوجيا، وذلك في إطار صلتهم بهذه التكنولوجيا. ولذلك فقد شغل هذا الاهتمام أكبر مساحة إذا جمعنا الموضوعين معًا، أقصد الاهتمام بالتكنولوجيا مع الاهتمام بالمستقبل، حيث تبلغ هذه النسبة مجتمعة 32% من إجمالي الموضوعات. ولا شك أن الاهتمام بقضية التكنولوجيا ومستقبلها يأتي أيضًا في إطار طغيان تكنولوجيا الاتصال على عالمنا المعاصر، وتداول خطابات مختلفة بشأن تأثيرها على الحياة. ولذلك فإن أول الموضوعات التي شغلت طلاب الاعلام بعد موضوع التنمية وموضوع التكنولوجيا هو تأثير نوعية معينة من هذه التكنولوجيا وهي أدوات التواصل الاجتماعي على الحياة الاجتماعية والثقافية. ومثلما يحدث في دراسات السياسة، فإن الدراسات الاعلامية تترك موضوعاتها إلى موضوعات سياسية واجتماعية مثل هذا الموضوع الذي أشرنا إليه آنفًا، ومثل موضوعات أخرى كقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان التي تحظى بأهمية قد تتساوى مع الموضوعات المتخصصة مثل دراسات الاعلان ودراسات العلاقة العامة.

وتؤشر البيانات حول تطور أعداد الرسائل في الموضوعات المختلفة عبر الزمن عن ثبات نسبي في الموضوعات التي تشكل بؤرة التخصص مثل موضوعات العلاقات العامة وحملات التسويق، وعن تراجع موضوعات بعينها مثل موضوع دراسة الاعلاميين ورضاهم الوظيفي عن أدوارهم، وعن تزايد ملحوظ في الموضوعات الخاصة بتكنولوجيا الاتصال ومستقبل الوسائط الاتصالية وقضايا التنمية والتحول الديمقراطي. ويؤشر ذلك على مواكبة مجالات الاهتمام للاهتمامات السياسية والإعلامية بعينها. وفضلًا عن ذلك، فإنها تشير أيضًا إلى تزايد ملحوظ في أعداد الرسائل بعد عام 2011، وعن تزايد الاهتمام أيضًا بقضايا التحول الديمقراطي

نموذج(3): أسماء بعض الرسائل المسجلة تخصص الاعلام

1- مستقبل الصحافة الاستقصائية في مصر خلال العقد القادم في الفترة من 2010 - 2020 دراسة استشرافيه.

2- العوامل المؤثرة في الابداع بالبرامج التلفزيونية بالفضائيات المصرية دراسة تطبيقية على فنيات الاخراج والتقديم.

3- استخدام ممارسي العلاقات العامة في الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مصر لمواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها علي ادائهم المهني .

4- معالجة الصحافة الأمريكية لثورة 25 يناير وتأثيرها على صورة مصر لدى الشباب الأمريكي.

5- دور شبكات التواصل الاجتماعي في بناء النقاش حول القضايا السياسية والاجتماعية بدولة الكويت: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الكويتي.

6- دور القنوات التليفزيونية المصرية في طرح القضايا الاقتصادية وعلاقته بتشكيل معرفة الشباب واتجاهاته نحوها.

وقضايا وسائل التواصل الاجتماعي والإسلام السياسي. وربما يرجع ذلك إلى تأثير أحداث الربيع العربي على ظهور الاهتمام بموضوعات جديدة.

الجدول رقم 18 : يعرض للموضوعات التي شكلت اهتمام الباحثين في تخصص الإعلام في الفترة من (2010 – 2014) في الثلاث جامعات.

الجامعة		القاهرة		طنطا	قنا		المجموع	
الموضوع			%	لا توجد كلية اعلام أو قسم اعلام بالجامعة		%	م	%
1	مستقبل وسائل الاتصال الجماهيري	30	15.1	-	3	22.3	33	16
2	تكنولوجيا الاتصال الحديثة	31	15.6	-	3	33.3	34	16.4
3	دراسة الخطاب (الصحفي والإعلامي)	8	4	-	0	0	8	3.9
4	وسائل التواصل الجماعي	17	8.7	-	1	11.1	18	8.7
5	الإعلام والسياسة	5	2.5	-	0	0	5	2.4
6	صورة العرب والقضايا العربية في وسائل الاعلام	11	5.6	-	0	0	11	5.3
7	العلاقات العامة داخل الشركات، الإدارة، وصناعة القرار	5	2.5	-	1	11.1	6	2.9
8	حملات التسويق والدعاية الاعلانية	9	4.6	-	0	0	9	4.3
9	المادة الاعلامية والقضايا الاجتماعية والتنموية	39	19.7	-	1	11.1	40	19.3
10	العاملون في مجال الإتصال	9	4.6	-	0	0	9	4.3
11	الاعلام والأمن	3	1.5	-	0	0	3	1.4
12	قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان	18	9.1	-	0	0	18	8.7
13	دراسات الرأي العام	3	1.5	-	0	0	3	1.5
14	اتجاهات النخب السياسية	3	1.5	-	0	0	3	1.5
15	موضوعات متنوعة	7	3.5	-	0	0	7	3.4
الإجمالي		198	95.7	---	9	4.3	207	100

- **التربية**

تنتشر كليات التربية في مصر انتشارًا كبيرًا، فكل جامعة بها كلية تربية، بل أن هناك كليات تربية نوعية (تهتم بتعلم الفنون وتكنولوجيا التعليم). وغالبًا ما تبدأ كل جامعة جديدة بكلية تربية تكون قد تم تأسيسها في كنف جامعة أخرى. وتتعدد أقسام كليات التربية لتصل لحوالي تسعة أقسام هي: قسم مناهج وطرق التدريس، قسم أصول التربية، قسم التربية الخاصة، قسم تعليم الكبار، قسم الإرشاد النفسي قسم رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، قسم علم النفس التربوي، قسم التعليم العالي والجامعي، قسم تكنولوجيا التعليم. ولا تكتمل هذه الأقسام على هذا النحو إلا في الكليات ذات النشأة الأقدم، أما الكليات الأحدث فتبدأ بعدد أقسام أقل ثم تتطور بشكل تلقائي.

ومن الملاحظات الأخرى التي تنفرد بها كليات التربية أنها تستقطب أعدادًا كبيرة من الطلاب في المرحلة الجامعية وما بعدها تتصل بالحصول على فرص عمل، فطلاب الثانوية العامة –خاصة من الطبقات الدنيا والمتوسطة– يفضلون الالتحاق بكليات التربية لأنهم يتوقعون إمكانية الحصول على فرص عمل في التدريس، كما يقدم عدد من الخريجين على التقدم للدراسات العليا للحصول على دبلوم أو ماجستير في التربية من أجل نفس الغرض. وقد قمنا بحصر موضوعات الرسائل خلال السنوات الخمس الماضية في معهد البحوث والدراسات التربوية بجامعة القاهرة (وهو معهد مخصص للدراسات العليا في مجال التربية، ولا يمنح شهادة جامعية) وكليتي التربية في جامعتي طنطا وجنوب الوادي. أنظر الجدول رقم (7). بلغ العدد الاجمالي لرسائل الدكتوراه المسجلة في جميع الأقسام في الجامعات الثلاث 359 رسالة، منها 247 في معهد البحوث والدراسات التربوية بجامعة القاهرة (بنسبة 68.7%)، و92 رسالة في جامعة طنطا (بنسبة 25.6%)، و20 رسالة في جامعة جنوب الوادي (بنسبة 5.7%). ومن الملاحظ في بيانات الجدول أن مجالات الاهتمام في كليات التربية يمكن أن يندرج تحت خمسة محاور أساسية نعرضها فيما يلي حسب أهميتها النسبية كما تعكسها النسب المئوية:

– الاستراتيجيات والبرامج المتفرقة، وهي تحتل مكانة بارزة في الجدول، فهي في مجملها تشكل حوالي (51%) من إجمالي عدد الرسائل المسجلة، وهي تتنوع بين استراتيجيات وبرامج مقترحة لتنمية التفكير النقدي والابتكاري، ومهارات التحصيل (بنسبة 13.4%)، واستراتيجيات مقترحة لتنمية المهارات الحياتية والوعي بالمشاركة والمسئولية والتوافق النفسي (بنسبة 13.6%)، واستراتيجيات لتنمية مهارات البرمجة والانترنت وجدوى استخدام الوسائط التكنولوجية والفصول الإليكترونية (بنسبة 9.5)، وتنمية مهارات القيادة التربوية والادارية في المدارس والجامعات (8.9%) وتنمية مهارات القراء والكتابة والمهارات الأكاديمية بنسبة (6.7%).

نموذج(4): أسماء بعض الرسائل المسجلة تخصص التربية

1- فاعلية أنشطة تعليمية في ضوء نظرية الذكاءات المتعددة لتنمية الانتباه البصري وذاكرة الأحداث الشخصية لدى الأطفال المتخلفين عقليًا للقابلين للتعلم.

2- دور مناهج العلوم في تحقيق استشراف المستقبل وفعالية وحدة مقترحة لتنمية التحصيل والوعي المستقبلي أو القدرات الابتكارية لدى تلاميذ المرحلة الاعدادية.

3- فعالية برنامج إرشادي لخفض الكمالية العصابية وأثره على بعض المتغيرات النفسية المرتبطة بها لدى طلاب المرحلة الثانوية المتفوقين عقلياً.

4- مدى فعالية العلاج المعرفي السلوكي والعلاج بالواقع في خفض الضغوط النفسية لدى أمهات وآباء الأطفال التوحيديين.

5- أثر برنامج قائم على الذكاءات المتعددة في تحسين بعض المتغيرات الأكاديمية وغير الأكاديمية لدى تلاميذ الحلقة الابتدائية من ذوي صعوبات التعلم.

6- فاعلية برنامج إرشادي لخفض المخاوف المرضية لدى أمهات الأطفال مرضى الصرع من المترددين على العيادات الخارجية

جدول19 : موضوعات رسائل الدكتوراه في تخصص التربية في الفترة (2010 – 2014)

الجامعات		القاهرة		طنطا		قنا		المجموع	
الموضوع			%		%		%	م	%
1	السياسات والنظم التعليمية وتطوير المناهج والمؤسسات والإدارات التعليمية	19	7.7	13	14	1	5	33	9.2
2	استراتيجيات وبرامج مقترحة/ أو تقييم برامج موجودة لتنمية مهارات التفكير الانتقادي والابتكاري، ومهارت التحصيل.	39	15.8	2	2.2	7	35	48	13.4
3	استراتيجيات وبرامج مقترحة/ أو تقييم برامج موجودة لتنمية مهارات القراءة والكتابة والمهارات الأكاديمية	17	6.9	5	5.4	2	10	24	6.7
4	استراتيجيات وبرامج مقترحة لتنمية المهارات الاجتماعية والحياتية وتنمية الوعي بالمشاركة والمسئولية والتوافق النفسي الاجتماعي	33	13.3	10	10.9	6	30	49	13.6
6	استراتيجيات وبرامج لتنمية مهارات المدرسين (القيادات التربوية)، والقيادات الإدارية بالمدارس والجامعات	24	9.7	6	6.5	2	10	32	8.9
9	التعلم الذاتي والنشط، وتنمية المهارات اللغوية والبلاغية والأداء الشفهي	14	5.7	6	6.5	-	-	20	5.6
10	برامج ارشادية وتنموية (لذوي الاحتياجات الخاصة، وللمراهقين والأمهات والمربيات)	38	15.4	9	9.9	2	10	49	13.7
11	دراسات عن القيم الأخلاقية والوطنية والمواطنة وتقدير الذات، والقيم التربوية	19	7.7	22	23.9	-	-	41	11.4
12	تنمية مهارات البرمجة والمهارات التكنولوجية والانترنت وجدوى استخدام الوسائط التكنولوجية والفصول الافتراضية	27	10.9	7	7.7	-	-	34	9.5
13	دراسات في علم نفس الشخصية والضغوط النفسية	4	1.6	5	5.4	-	-	9	2.5
	دراسات في البلاغة والنحو	-	-	2	2.2	-	-	2	0.5
14	موضوعات متنوعة	13	5.3	5	5.4	-	-	18	5
	الإجمالي	247	68.7	92	25.6	20	5.7	359	100

– وتستكمل الصورة بالاهتمام بالبرامج الارشادية بنسبة 13.7%، وتركز الرسائل هنا على البرامج الخاصة بالأمهات ومدرسات رياض الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة. ورغم أن هذه البرامج تقترب في هدفها من البرامج الخاصة بتنمية المهارات إلا أنها تتميز بأنها ارشادية وتتجه الى القائمين على العلمية التربوية والطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة.

– أما الموضوع الثالث فهو موضوع المنظومة القيمية المحيطة بالعملية التربوية أو المترتبة عليها، ويشتمل هذا الموضوع الذي حظى بنسبة 11.4% من مجموع الرسائل على جوانب مختلفة من القيم: القيم الوطنية كقيم المواطنة والانتماء، والقيم الأخلاقية بشكل عام كالإنجاز وتقدير الذات، والقيم التربوية (الأخلاقية والجمالية والدينية...الخ).

وفي كل هذه الجوانب يتم النظر في دور المؤسسات التربوية في غرسها، وأهميتها لتحقيق التنمية. وهذا الموضوع المرتبط بالقيم هو الجانب المكمل للمهارات المختلفة التي يُركز عليها الموضوع السابق.

- يحتل موضوع تطوير المناهج والمؤسسات التعليمية مرتبة رابعة بنسبة 9.2% من إجمالي عدد الرسائل. ورغم أن هذا الموضوع له صلة بالموضوع السابق من حيث أنه يقع في دائرة تطوير البرامج والاستراتيجيات، إلا أنه موضوع له طابع خاص أيضًا، فهو يتعلق بوجهين هامين من أوجه العملية التعليمية، المؤسسات التعليمية بما فيها من مشكلات إدارية وعقبات تنظيمية، والمناهج الدراسية من حيث ملائمتها لسن الطلاب، وسهولتها وتحقيقها للأهداف التربوية.
- وتأتي أخيرًا موضوعات متفرقة منها ما يقترب من الموضوعات النفسية مثل دراسات الشخصية والضغوط النفسية والتي احتلت نسبة قليلة تقدر بحوالي 2.5%، ودراسات في البلاغة والنحو والني احتلت 0.5%.

ومن الملاحظات على موضوعات التربية أنها أكثر اتساقًا من موضوعات التخصصات الأخرى، وربما يكون السبب في ذلك أنها أسيرة تقليد في كلية التربية للتركيز على تطوير البرامج التربوية والارشادية وتطوير المؤسسات والمناهج. ورغم أن هذا الأمر يُعد ميزة تُحسب للمتخصصين في التربية، إلا أنها يمكن أن تفتح أفاقًا لنقد يتعلق بعدم القدرة على الفكاك من هذا التقليد إلى موضوعات جديدة.

وبعد أن فرغنا من التعرف على اهتمامات الباحثين والأساتذة في التخصصات الأربعة، يمكن أن نورد الملاحظات التالية على مجمل عملية تكوين الاهتمامات البحثية في مرحلة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية:

1. رغم أن الموضوعات التي يتم الاهتمام بها في التخصصات الأربعة تدرس من وجهة نظر التخصص، إلا أن ثمة تداخلًا واضحًا يلغي حدود التخصص في بعض الأحيان خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا مثل التحول الديمقراطي والتنمية الاجتماعية وأدوات التواصل الاجتماعي. صحيح أننا نجد لكل تخصص موضوعات لا يمكن أن يحتكرها إلا هو مثل قضايا المناهج الدراسية وتقنيات التدريس في تخصص التربية، وقضايا الأمن القومي والسياسية الخارجية في العلوم السياسية، وقضايا الطبقات والثقافة في علم الاجتماع، وقضايا تكنولوجيا الاتصال والاعلان في الدراسات الاعلامية. ولكن فيما عدا ذلك نجد أن التخصصات يزحف بعضها على البعض الآخر، بحيث تصبح الدراسات أقرب إلى الدراسات البينية.
2. لا تعكس الموضوعات مدارس فكرية، بقدر ما تعكس اختيارات فردية تتحدد وفقاً لأهواء المشرفين أو لطبيعة البلد الذي ينتمي إليه الطالب (المملكة العربية السعودية – عمان – قطر ...إلخ). ويساعد على ذلك عدم وجود خطة بحثية على المستوى المؤسسي أو الفردي، وتعدد سبل التكوين العلمي بالنسبة للأساتذة، فالأساتذة يفدون إلى الأكاديميا من دوائر ومدارس مختلفة، ويعكسون هذا التنوع على اختيار موضوعات الرسائل.
3. ويبدو أن عملية اختيار الموضوعات لا تخضع للتراكم العلمي أو تبني على معاناة فكرية نابعة من عمق النظرة إلي التراث النظري والبحثي والواقع المعاش، بل تنبع من الموضات البحثية التي تحركها السياسة أو يحركها الإعلام في الطالب، أو تحركها مبادرات من المجتمع المدني. ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا

تتغلب الموضوعات المتصلة بدراسة المجتمع المدني، والجندر، والعنف والتحرش، والعشوائيات على موضوعات مثل دراسة الخطاب، ورأس المال الاجتماعي، والجسد، والذاكرة. إن دخول الموضوعات إلى دائرة الاهتمام أو خروجها من الدائرة يرتبط بالإهتمامات الإعلامية والسياسية. ومن هنا نستطيع أن نفهم دخول موضوعات التحرش أو المواطنة، واختفاء الموضوعات المتعلقة بالريف ومشكلات التحضر والمدن والطبقات الاجتماعية والبداوة.

4. قلما توجد متابعات للتخصص بين الماجستير والدكتوراه، قد نستثني من ذلك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية التي تحافظ على التخصص العلمي الدقيق خاصة في البحوث التي تهتم بمناطق معينة مثل أمريكا اللاتينية أو تركيا أو دول جنوب شرق آسيا أو أمريكا أو منطقة الشرق الأوسط.

5. ليس هناك عملية منظمة، أو جماعات، أو سياق موحد وإنما أفراد متفرقين. تبدو حالة التشظي هذه أشبه بحالة التشظي في المجال العام المصري، لا تواصل يخلق مجالاً عامًا، أو وسطًا فكريًا (هابيتوس) عام، يجعل أمر التواصل ممكنًا، ويجعل إمكانية التوصل إلي إجماع عام ومصلحة عامة ممكنًا. يبدو كل فرد وكأنه بطل الميدان، هو العارف الوحيد فيه، وربما المجموعات الصغيرة (الشلل الصغيرة) التي تنشأ فيها علاقات تبنى على مصالح شخصية، أو تبنى على الاشتراك في «ملاحم كلام» عن الناس والمجتمع والفساد والأزمة، وعن جودة أعمالهم وممارستهم، وعن طلابهم الواعدين.

6. يعمل هذا الوضع علي قطع التواصل الزمني والأفقي بين الباحثين. أقصد بالتواصل الزمني عملية التراكم العلمي عبر الزمن، حيث يبدو كل بحث وكأنه فتح جديد، ويعمل هذا لا على طمس إسهامات من فتحوا الأفاق، وقدموا خبرات بحثية ملائمة في موضوعات بعينها فقط، بل يعمل أيضًا على عدم بلورة نظريات كبرى يومًا ما. أما التواصل الأفقي فهو التواصل الآني بين الباحثين، وحدود الثقة في الآخرين وبحوثهم.

7. وفي مثل هذا السياق يتدهور رأس المال الاجتماعي داخل المؤسسات الأكاديمية، بل أن رأس المال الثقافي المتمثل في اكتساب الشهادات والمعارف العلمية يستخدم لا في الحصول على مزيدٍ منه، بل يستخدم في إعادة إنتاج علاقات تقليدية قديمة، ومنع العلاقات الحداثية من أن تخترق الجدار. لا مكان هنا للحوار والاختلاف والانطلاق إلي آفاق جديدة ورحبة من البحث والتأمل. وثمة أساتذة قلائل يحاولون أن يدفعوا بهذا التغيير إلي الأمام ولكن طريقهم لا يكون مفروشًا بالورود في كل الأحوال.

رابعًا: نظرة على الشكل والمضمون

نحاول في هذا الجزء من البحث أن نتعمق أكثر في دراسة الرسائل العلمية للدكتوراه في العلوم الاجتماعية المختارة. ولتحقيق هذه الغاية قمنا بدراسة متعمقة لعينة محدودة من الرسائل تم اختيارها بطريقة عمدية لتمثل التخصصات الأربعة المختارة من ناحية، والجامعات المختلفة من ناحية ثانية، والبعد الزمني من ناحية ثالثة، ولقد بلغ عدد هذه الرسائل 36 رسالة، يعرض الجدول رقم (8) لتوزيعها على الجامعات والتخصصات، وقد حددنا عددًا من الأبعاد النظرية والمنهجية،

وتم دراسة الرسائل بناء عليها، وهي: صياغة مشكلة البحث، الأطر النظرية المستخدمة، الأطر المنهجية المستخدمة، المراجع المستخدمة، هذا بجانب التكوين الشكلي العام للرسائل.

1- الشكل العام للرسائل

رغم أن الشكل العام للرسائل يتشابه على نحو عام؛ حيث البداية تكون بمشكلة البحث والانتهاء بالنتائج، ومن حيث الميل إلى تقسيم الرسالة إلى بابين أحدهما نظري والآخر منهجي، إلا أن ثمة اختلافات ظاهرة تعكس طريقة كل استاذ أو كل قسم في التكوين الشكلي للرسائل. ومن هذه الاختلافات علي سبيل المثال: الاختلاف في مكان ومكانة الدراسات السابقة، حيث يُخصص فصل مستقل لكتابة الدراسات السابقة كما في علم الاجتماع والسياسة والاعلام، أو تُكتب الدراسات السابقة بشكل متعجل كمقدمة لصياغة المشكلة أو تدمجه مع الفصل النظري كما في رسائل التربية. ومن الاختلافات الظاهرة أيضًا مكان الجزء المنهجي. فهناك عدد قليل من الرسائل تضع المنهج في الفصل الأول، في حين تضعه رسائل أخرى في المنتصف قبل الدراسة الميدانية. ومن الاختلافات التوسع في كتابة فصل عن مجتمع الدراسة أو فصل عن الأبعاد التاريخية للموضوع أو إغفال هذا الأمر تمامًا. أيضًا كتابة الدراسة الميدانية في فصل واحد أو تقسيمها إلى فصول. وأخيرًا الاختلاف في كتابة قائمة المراجع (العربية خاصة) حيث كتابة الأسم كما هو أو كتابته بأسم العائلة (من المعروف أن البيلوجرافيين العرب اتفقوا على كتابة المرجع بالأسم كما هو) ولكن هذه القاعدة لا تسري على كل الرسائل. هذا فضلًا عن بعض المشكلات اللغوية والأسلوبية التي يُغض الطرف عنها في كثير من الأحيان. وترجع هذه الخصائص الشكلية المختلفة للرسائل إلى اختلاف وجهة نظر الأساتذة، وتأثرهم بمن سبقوهم، أو وجود تقليد في الكتابة متوارث داخل التخصص.

2- صياغة مشكلات البحوث

قلما نجد صياغة مثالية لمشكلات البحوث داخل الرسائل، أي قلما نجد صياغة للمشكلة ترتبط بأطر نظرية ودراسات سابقة وحوار مع الواقع، ولكن نجد أساليب مختلفة لصياغة المشكلة البحثية تقترب أو تبتعد عن النموذج المثالي لصياغة المشكلة البحثية، من هذه الأساليب:

أ. الأسلوب الأقرب إلى الصواب بطرح سؤال اشكالي تتفرع عنه أسئلة أخرى تعالج تفاصيل أكثر، ويوجد عدد قليل من الرسائل التي تلتزم بذلك. وقد يُطرح السؤال دون مقدمات كثيرة من خلال بعض الدراسات السابقة، أو بعد تقديم مشاهدات واقعية.

ب. التغاضي تمامًا عن الحديث عن مشكلة الدراسة والاستعاضة عنها بما يُسمى تحديد متغيرات الدراسة وصياغة فروضها.

ج. كتابة فقرة أو فقرتين حول موضوع الدراسة واعتبار أن ذلك هو تحديد لمشكلة الدراسة، حيث تنتهي هذه الفقرات بعبارة «وبناء عليه تتحدد مشكلة الدراسة في... ثم يُذكر عنوان البحث. وفي هذه الحالة تخصص فقرة مستقلة لتساؤلات الدراسة، وكأن تساؤلات الدراسة شئ، ومشكلتها شئ آخر، وهذه هي الطريقة الأكثر شيوعًا في كتابة المشكلات البحثية.

د. وثمة تقليد أكثر انتشارًا بين طلاب السياسة، مفاده أن يكتب الطالب أسئلته البحثية في إطار حديثه عن الأهداف، فكأن أسئلة البحث هي أهدافه، ويحدث في بعض الأحيان أن تُدمج الأهمية البحثية في هذا السياق أيضًا.

هـ. وفي نفس التخصص (علم السياسة) يميل بعض الباحثين إلى استخدام كلمة الاقتراب على أنها ترجمة لكلمة Approach ، فيحدد عددًا من الاقترابات السابقة، ثم يتبنى اقترابًا يدخل منه إلى مشكلة البحث.

وأخيرًا، قد يحدث تداخل وخلط بين مفهوم المشكلة البحثية (بوصفها سؤال إشكالي) وبين مفهوم المشكلة الاجتماعية، خاصة عندما يكون الحديث منصبًا على دراسة مشكلة واقعية مثل مشكلة الطلاق أو أطفال الشوارع أو البلطجة أو الزيادة السكانية. كما تُستخدم كلمة الظاهرة أحيانًا، حيث يسم الباحث الوقائع التي يدرسها بأنها ظاهرة فيقال ظاهرة الطلاق أو الزواج أو التحرش أو العنف.

نموذج (5): صياغة مشكلة بحثية

عرضت الباحثة لبعض الإحصاءات المتعلقة بالأحداث في الأردن، ثم أكدت في فقرة أخرى أنه لم توجد دراسات كافية حول الموضوع، ثم استطردت تقول «لذا تكمن إشكالية الدراسة في تقديم المساندة الاجتماعية لمعالجة الأحداث المتضررين من الإساءة الجنسية وتأهيلهم وإعادة إدماجهم بمجتمع المؤسسة والكشف عن أثار الإساءة الجنسية على الأحداث المعرضين لها وخصائصهم في المؤسسة الإصلاحية»

3- الدراسات السابقة

أشرنا من قبل إلى أنه لا يوجد اتفاق على مكان ومكانة الدراسات السابقة في الرسائل العلمية في العلوم الاجتماعية. فالبعض يكتفي بعرض الدراسات السابقة في إطار الحديث عن مشكلة البحث أو يعرضها كجزء من الفصل النظري، ولكن ثمة ميل كبير –خاصة في بحوث السياسة والاعلام والاجتماع– إلى كتابة فصل مستقل للدراسات السابقة، يعرض للدراسات المرتبطة بالموضوع في الخارج والداخل، ويستخلص منها أفكارًا وفروضًا جديدة.

وبفحص رسائل الدكتوراه نجد أن ثمة تقليدًا شائعًا، هو عرض هذه الدراسات في شكل متسلسل. وثمة تنويعات هنا تدل على عدم اتفاق ظاهر على طريقة محددة لعرض الدراسات السابقة. حقيقة أنه توجد بعض المحاولات القليلة لعرض الدراسات السابقة بطريقة سردية مكثفة، كما هو معمول به في المجلات العلمية، ولكن هذه المحاولات قليلة. ورغم وجود دورات تدريبية متعددة في مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة، ومركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية، يحصل منها المتدربين على معارف حول طريقة كتابة الدراسات السابقة، إلا أن التقليد الذي أشرنا إليه (كتابة الدراسات بشكل متسلسل وكأنها ملخصات عن الدراسات السابقة) هو الأكثر سيادة وانتشارًا.

وعندما يتم انتقاد هذه الطريقة في عرض الدراسات السابقة تكون الاستجابة بمحاولات تطوير من جانب الطلاب والأساتذة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. تقسيم الدراسات إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية

ب. تقسيم الدراسات إلى محاور وفقًا لموضوع البحث ومشكلته، وعرض الدراسات داخل كل محور بنفس الطريقة التسلسلية.

ج. عكس التسلسل الزمني للدراسات، فبدلًا من البدء من الأقدم إلى الأحدث، يكون البدء بالأحدث والرجوع العكسي إلى الخلف.

4- النظريات المستخدمة

غالبًا ما يقوم الطالب بكتابة فصل نظري في رسالته للدكتوراه، وقد يستغني الطالب –في النذر اليسير– عن التحليل النظري بالإشارة إلى بعض النظريات

إثناء عرضه لمشكلة بحثه أو في مقدمة البحث أو أثناء عرض الدراسات السابقة. ولقد كشف التحليل الذي أُجري على العينة المشار اليها من الرسائل عن استخدام النظريات المعروضة في الجدول التالي

جدول 20 : المداخل المنهجية للرسائل

علم الاجتماع	السياسة	الاعلام	التربية
1- البنائية الوظيفية	1-الاقتراب البنائي	1-نظريات الغرس الثقافي	1-نموذج تآلف الأشتات
2- الماركسية	2-الاقتراب المقارن	2-نظرية الاستخدامات والاشباعات	2- نموذج قبعات التفكير
3- نظرية النسق الرأسمالي العالمي (التبعية)	3-اقتراب الاقتصاد السياسي	3-النظرية الثقافية	3- نظرية الذكاءات المتعددة
4- النظرية النسوية	4-اقتراب تحليل النظم	4-نظرية وسائل الاتصال والتنمية	4- النموذج الوظيفي
5- نظرية الثقافة التنظيمية	5-الاقتراب القانوني		5- نظرية النيورسيكولوجي
6- نظريات الاستهلاك			
7- التفاعلية الرمزية			

أهم النظريات المستخدمة في رسائل الدكتوراه عبر التخصصات الأربعة وتعطينا القراءة الأولية للنظريات انطباعًا عامًا يقدم وجود لغة واحدة يتحدث بها المتخصصون في مثل هذه التخصصات القريبة من بعضها. فمن المعروف أن نظريات العلوم الاجتماعية ذات أصول واحدة، وأنها قد تأخذ مسميات معينة داخل التخصصات المختلفة، فمن الواضح مثلًا أن المتخصصين في علم السياسة يطورون تقليدًا خاصًا بهم عندما يميلون إلى استخدام كلمة اقتراب بدلًا من نظرية، وعلى نفس المنوال فإن المتخصصين في التربية يميلون إلى استخدام كلمة نموذج Model. ويدل ذلك على عدم توحيد في المفاهيم بين العلوم الاجتماعية، الأمر الذي يجعل مسألة التعاون في إنجاز بحوث بينية مسألة صعبة، كما يؤدي إلى تباعد هذه العلوم بعضها عن بعض في الوقت الذي يشهد فيه العالم تقاربًا واضحًا بين العلوم الاجتماعية.وثمة اختلاف آخر يظهر داخل كل تخصص على حده؛ وهو استخدام أسماء العلماء بدلًا من استخدام أسم النظرية. ومن أكثر التخصصات حرصًا على وجود نظريات تخصص علم الاجتماع، حيث وجدت في التخصصات الثلاثة الأخرى رسائل تخلو تمامًا من أي تحليل نظري.

وثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام، وهي أن هذه النظريات على كثرتها –أحيانًا– لا تنعكس في تناول المادة الميدانية، ولا يتم حتى اشتقاق فروض منها، فقط ثمة جزء نظري قائم في الرسالة لإستيفاء الشكل، يكون في الغالب مقطوع الصلة بما قبله وما بعده، قد نستثني من ذلك عدد قليل من الرسائل. والأهم من ذلك كله أن النظريات تُعرض من كتب عربية، وقلما نجد رجوع إلى متابعات حديثة بلغات غير العربية إلا في العلوم السياسية حيث توجد نوعية خاصة من الطلاب المتفوقين في اللغة العربية والقادمين من مدارس لغات، أو أولئك الخريجين من القسم الانجليزي بالكلية.

نموذج (6): صياغة مشكلة بحثية

بدأت الباحثة بفقرتين كمقدمة للدراسة، ولا تتجاوز الواحدة منهما أربعة أسطر، ثم استطردت تتعرض لمشكلة الدراسة مباشرة فقالت «ومن هنا تحاول هذه الدراسة أن تقوم برصد ومعرفة الأساليب التي يستخدمها المرشحون للانتخابات السياسية في اليمن، وعلاقة هذه الدعاية بتفعيل المشاركة السياسية أثناء سير العملية الانتخابية خلال الفترة المحددة للحملة الانتخابية إلى يوم الاقتراع الذي يحظر فيه ممارسة أي شكل من أشكال الدعاية الانتخابية»

5-المنهجيات المستخدمة (الأساليب المنهجية)

تدلنا دراسة الأساليب المنهجية التي تعتمد عليها رسائل الدكتوراه على وجود تقاليد منهجية لكل تخصص رغم وجود مشتركات سوف نشير إليها فيما بعد. ففي علم الاجتماع ثمة ميل إلى استخدام الأدوات الكيفية كالمقابلة المتعمقة، والملاحظة، والاعتماد على الاخباريين، والمناقشات البؤرية. أما في دارسات الإعلام فثمة ميل إلى استخدام منهج تحليل المضمون، وفي كليات التربية التي تركز البحوث فيها على تطوير برامج لتنمية المهارات والميول فأنها تركز على المناهج التدخلية (القبلية – البعدية). وأخيرًا في علم السياسة، فثمة ميل إلى استخدام دراسات الحالة والتحليل النسقي. ورغم وجود هذه التباينات إلا أن ثمة تداخلات واهتمامات مشتركة. من هذه التداخلات ما يمكن أن نطلق عليه سيادة استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات. إن وجود الاهتمامات النوعية المشار إليها لم يلغ مطلقًا استخدام الاستبيان في كل هذه التخصصات. ومن ناحية أخرى فإن ثمة ميل لدى كل التخصصات لتجريب الأدوات الكيفية، وذلك على إثر نشر كتب حول الأدوات الكيفية من ناحية، وتوجيه انتقادات إلى أساليب استخدام الاستبيان، وعدم اتقان التحليلات الاحصائية التي قد يتطلبها الاستبيان، هذا فضلًا عن سهولة استخدام الأدوات الكيفية وعدم حاجتها إلى عينة كبيرة. وفضلًا عن ذلك فثمة ميل لفتح الآفاق المنهجية نحو تحيليل الخطاب والأساليب التأويلية، وقد جاء هذا الميل نتيجة نشر دراسات حول تحليل الخطاب، وحول التأويل.

وغالبا ما تُكتب المادة الميدانية منفصلة بذاتها عن الأطر المنهجية والنظرية، خاصة في رسائل علم الاجتماع والتربية والاعلام التي تعتمد على دراسات ميدانية أكثر من علم السياسة. وغالبًا ما تكون الدراسة الميدانية منفصلة تمامًا عن إطارها النظري، وتبدو وكأنها دراسة مستقلة بذاتها. بل إنه يوجد في بعض الأحيان ذهول تام عن الأهداف والمشكلة البحثية، وذلك لعدم الدراسة الكافية للأساليب المنهجية وأنواع البحوث المختلفة، وغياب الاتساق المنطقي في التفكير في عملية أطلقنا عليها في دراسة سابقة الذهول عن المقاصد (أحمد زايد، 1997)

وغالبا ما تُكتب المادة الميدانية منفصلة بذاتها عن الأطر المنهجية والنظرية، خاصة في رسائل علم الاجتماع والتربية والاعلام التي تعتمد على دراسات ميدانية أكثر من علم السياسة.

6- استخدام المراجع

لكي لا نصدر أحكامًا مسبقة على طبيعة المراجع المستخدمة، حاولنا تكوين إحصائية من خمسة رسائل دكتوراه في التخصصات المختلفة، وقمنا بتكوين الجدول التالي الذي يعرض لنوعية المراجع وسنوات نشرها ولغة نشرها.

جدول رقم 21: تصنيف المراجع لعينة من خمسة رسائل عبر الزمن

A ← المراجع العربية E ← المراجع الأجنبية

نوع المرجع	كتب		رسائل علمية		دوريات		ندوات ومؤتمرات		وثائق وتقارير		مواقع انترنت		المجموع	
الفترة الزمنية	A	E	A	E	A	E	A	E	A	E	A	E	A	E
قبل 1980	3	2	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	4	3
1981 – 1990	14	0	3	0	4	2	3	0	1	0	0	0	25	2
1991 – 2000	107	25	21	11	38	13	9	0	10	1	12	10	197	60
2001 – 2010	98	42	70	28	46	14	69	0	16	5	22	17	321	106
بعد 2010	6	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	8	0
المجموع	228	69	95	39	89	30	82	0	27	6	34	27	555	171

وبقراءة الجدول السابق يتضح ما يلي:

1. بلغ عدد المراجع في الرسائل الخمسة 726 مرجعًا، منها 555 مرجعًا باللغة العربية بنسبة 76.4%، و171 مرجعًا باللغات الأجنبية بنسبة 24.6%. ويشير ذلك بداءة إلى أن الاعتماد الرئيسي للطلاب على المراجع المحلية والإقليمية، وجُل هذه المراجع كانت من الكتب، فقد بلغت نسبة الكتب العربية حوالي 41% من إجمالي المراجع العربية. وينسحب نفس الأمر على المراجع الأجنبية، حيث وصلت نسبة الكتب من بين هذه المراجع حوالي 40%. وتأتي الرسائل العلمية كمصدر آخر في المرتبة الثانية 17% تقريبًا من المراجع العربية، ونسبة 22.8% من المراجع الأجنبية. ثم تأتي الدوريات والمؤتمرات في مرتبة متقاربة بنسبة 16% للدوريات، ثم تأتي المؤتمرات بنسبة 14.7% في المراجع العربية، وبنسبة 15.7% للمراجع الأجنبية. ويعتمد الدارسون أيضًا على مواقع الانترنت بنسبة 6% للمراجع العربية، وبنسبة 15.7% للمراجع الأجنبية.
2. وفيما يتعلق بالبعد الزمني، فقد تركزت المراجع العربية والأجنبية في الفترة الممتدة من 2000 حتى 2010 بنسبة 57.8% للمراجع العربية، و61.9% للمراجع الأجنبية، بل أن هناك نسبة عالية للمراجع الأقدم من ذلك في الفترة من 1990 إلى 2000، فقد وصلت هذه النسبة إلى 35.5% تقريبًا للمراجع العربية، و35% للمراجع الأجنبية.

ويكشف هذا التحليل عن واقع استخدام المراجع، فالطلاب هنا يميلون إلى استخدام كتب عربية قديمة نسبيًا، بل أن معظم هذه الكتب من كتب المدخل التي تُكتب لطلاب مرحلة الليسانس. ومن الحقائق الأخرى التي تكشفها البيانات عدم الاعتماد الكبير على الدوريات، بحيث يبدو الأمر وكأن هناك قطيعة مع الدوريات المكتوبة بلغات أجنبية، ففي خمس رسائل لم يتم الإشارة إلا إلى ثلاثين دورية، وهو رقم صغير جدًا في ضوء عدد المراجع المستخدمة، وفي ضوء طبيعة البحث في

الدكتوراه. ولقد لاحظنا أن معظم هذه الإشارات إلى الدوريات الأجنبية توجد في تخصص علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ويعني ذلك أن العلوم الاجتماعية الأخرى تكاد تفقد الصلة بالتراكم العلمي في الخارج، وهي تراكم على المستوى المحلي في الصيغة الأكثر بساطة، أعني الكتب المدرسية.

خاتمة

قد يكون ملائمًا في الخاتمة أن نشير إلى بعض المشكلات أو التحديات التي يمكن من خلال التعامل معها تطوير مستوى الانجاز والتحصيل العلمي والابتكار في مرحلة الدكتوراه. وقد اكتفي هنا بالإشارة إلى ثلاثة تحديات رئيسية.

1. تعتبر إجادة لغة أجنبية أهم تحدي يواجه طلاب الدكتوراه، فهذه المشكلة لا تمنعهم فقط من التواصل والتراكم على المستوى العالمي، بل تمنعهم من الإطلاع على المناهج الحديثة والنظريات الحديثة، ومن ثم يتحولون إلى مستهلكين للعلم أكثر منهم منتجين.

2. أما التحدي الثاني فيتمثل في الظروف المحيطة بالدراسة. فالدراسة تفترض التفرغ التام، ولكن لا أحد يتفرغ، فالكل يبحث عن سبيل للعيش أو تزويد دخله، أو تربية أبنائه (بالنسبة للإناث). ومن هنا فلا أحد لديه وقت للدراسة، حتى المعيدين والمدرسين المساعدين المفترض فيهم أن يكونوا بذور لهيئة التدريس، حتى هؤلاء ينشغلون بالتدريس وإعطاء الدروس الخصوصية، والعمل خارج الجامعة. وليس هناك نظام للمنح يعوض هؤلاء وأولئك، أو علاقة بين المجتمع والجامعة تسمح بتمويل بعض البحوث.

3. ويتمثل التحدي الثالث في مصادر تمويل بحوث الدكتوراه؛ حيث يعتمد معظم الطلاب – إن لم يكن جميعهم – علي تمويل بحوثهم بأنفسهم، فلا يوجد مصادر للحصول علي تمويل، إلا في حالات نادرة جدًا. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك تأثيرًا سلبيًا علي طبيعة العينات المستخدمة (العينات المتاحة والتي يسهل الحصول عليها)، حجم العينات، وتوزيع العينات جغرافيًا، طبيعة الأدوات المستخدمة، ونوعية المراجع... الخ. وفي ظل هذا الظرف لا يكون أمام طالب الدكتوراه إلا الطرق الأقرب والأسلم والأقل تكلفة، وفي ظل هذا الظرف أيضًا تتقيد حرية الطلاب في الدخول في الشبكات العلمية والتفاعل الأكاديمي الخلاق.

4. التكوين العلمي الاستزلامي Clientelist للطلاب. فمن هؤلاء الذين يدرسون الدكتوراه وأشباههم يتكون الأساتذة الذين يقومون فيما بعد بالتدريس والإشراف على الطلاب. ولن أحكم هنا على المستوى العلمي للأساتذة، ولكن قد أشير إلى الطريقة الاستزلامية التي يتربون بها، ويربون عليها طلابهم. وهي طريقة لا تجعل أي طالب يتفوق على أستاذه، فالأستاذ دائمًا السيد Patron والطالب دائمًا الزبون Client، ولا يكون مسعى الطالب في هذه العلاقة أن يصير أستاذًا، بل أن يصير سيدًا ايضًا. ومن هنا يضيع العلم وتصبح الأكاديميا مجالًا لإعادة إنتاج علاقات الإستزلام لا إنتاج العلم. صحيح أن هناك من يتحدى هذه النظم ويتجاوزها محققًا إنجازات علمية ممتازة، ولكن تظل هذه محاولات محدودة، هذا إذا لم تقاومها المنظومة لتهميشها أو إبعادها.

5 . وإذا كان نمط التنشئة الاستزلامي يخلق تقاليده الخاصة، فإن عدم الالتزام

الصارم بالمعايير العلمية، وعدم وجود ضوابط مستقلة لمراجعة الجودة، يعمل على خلق تقاليد في اختيار لجان الممتحنين (لجان مناقشة الرسائل العلمية)، وفي نمط المجاملات الذي يصاحب السياق الذي تتم فيه الإجازة العلمية للرسالة.

قائمة المراجع

- أحمد زايد. بحوث علم الاجتماع في مصر وإعادة قراءة المنهج، ورقة مقدمة إلى ندوة المنهج في بحوث علم الاجتماع والانثربولوجيا، قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة، 1997.
- أحمد زايد. ممارسات بحثية في السوسيولوجيا العربية تُشكل العلم وإعادة إنتاجه في الحداثة الطرفية، الملتقى الدولي الثاني حول الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية في ظل التغير الاجتماعي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، خلال الفترة 13-14 ابريل 2015، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر.
- تجربة جمهورية مصر العربية في إعداد المعلمين، في إعداد المعلمين حول العالم، مارس 2013، متاح على الرابط التالي http://t-p-uqu.blogs-pot.com/2013/03/blog-post_8.html .
- نزار عبد اللطيف الحيالي، محمد عبد الحميد. لمحات حول تدريس العلوم السياسية في مصر وسبل تأسيس مدرسة عراقية للعلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العددان 38- 39، 2009.
- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، 2003.
- Zayed, Ahmed, “Knowledge in the Arab Countries: The Case of Egypt”, in Abdelkader Zghal & Ahmed Iadh Quederni (ed), “Social Knowledge: Heritage, Challenges, Perspectives: Questions from Arab Societies”, Volume 1, International Sociological Association Regional Conference Hammamet, Tunisia, 16-18 May 1997.
- Zayed, Ahmed, “Seventy years of sociology in Egypt” In “The Development Of Social Science In Egypt : Economics, History, And Sociology : Fifth Annual Symposium”, Cairo Papers In Social Science, Volume 18, Monograph 3, Fall 1995.
- Amin, Galal, “Seventy- five years of Economic thought in Egypt” In “The Development Of Social Science In Egypt : Economics, History, And Sociology : Fifth Annual Symposium”, Cairo Papers In Social Science, Volume 18, Monograph 3, Fall 1995.

أن تكتب رسالة دكتوراه في العلوم الاجتماعية
الاتجاهات الرئيسية للبحث في مستوى الرسائل بالجامعة المغربية

فاطمة الزهراء بلفقير

تحاول هذه الورقة من التقرير التعرض إلى السياق التاريخي الذي نشأت فيه العلوم الاجتماعية ونخص بالذكر علم الاجتماع ومأسسته أكاديميا من خلال التعرف على الإطار القانوني لدراسات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية لفهم الحالة الراهنة لمخرجات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في محاولة منا لفهم الثابث والمتحول في مستوى اتجاهات وموضوعات هذه المخرجات العلمية.

من هذا المنطلق نقترح إلقاء الضوء على بعض الرسائل المنجزة ضمن مرحلة الدكتوراه، في جامعتين مختلفتين، الأولى عمومية (جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء) والثانية خاصة (جامعة الأخوين بإيفران). أما وفيما يتعلق بزاوية البحث وموضوعه فهو يشمل بشكل اختياري كل من العلوم الاجتماعية والسياسية والانتربولوجيا مع تخصصات فرعية أخرى لن تكون بالضرورة موضوع تركيز مثل التخصصات الثلاثة المقترحة.

تحاول الورقة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي أبرز الموضوعات المهيمنة على اهتمامات الباحثين والباحثات في العلوم الاجتماعية؟
- بأي وسائل يمكن تدعيم أنجاز أطروحة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية؟

يعتمد البحث على مدوّنة قائمات رسائل مكونة من 160 رسالة دكتوراه تم إنجازها في العلوم الاجتماعية بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء. و حاولنا الحصول على بيانات تلك الأطروحات عن طريق المحاضر المختصة بتسجيل الرسائل و التي نوقشت اعتبارا وان الجامعة لا تتوفر على قاعدة بيانات إلكترونية أو مكتبة رقمية. كما تم تحديد الفترة ما بين 2008 و 2015 والتي تمت فيها مناقشة تلك الرسائل . أما وبالنسبة لجامعة الأخوين فتم الاعتماد على 440 أطروحة جامعية تم إنجازها في العلوم الاجتماعية. و تم تحديد الفترة ما بين 1997 و 2013 ، كما توفرت لنا بيانات هذه الأطروحات من خلال قاعدة البيانات ألالكترونية في موقع الجامعة.

اللحظات الثلاث في تأسيس الدكتوراه المغربية في علم الاجتماع :

تتسم هذه اللحظات ببعدين اثنين : بعد خارجي كولونيالي، وبعد محلي ظهر بعد الاستقلال تواصل الى حدود لحظة اتساع مجال البحث، وهي المرحلة الحالية، التي يمكن إعتبارهامرحلة التوسّع الكمّي.

اللحظة الأولى: الرسائل السوسيولوجية بنكهة كولونيالية

تميز إضفاء الطابع المؤسسي لعلم الاجتماع في المغرب بالانقطاع حتى أستبعد من الحقل الأكاديمي وعن الجامعات . كما أرتبط ظهور علم الاجتماع في هدا البلد ارتباطا وثيقا بالفترة الاستعمارية. واليوم وبعد أن توسع تدريس تلك العلوم وتكاثرت أعداد الجامعات ، من غير المنصف إنكار دور السوسيولوجيا الاستعمارية و التي تناولت الحياة اليومية, و التقاليد, و الأعراف, و الدين, و الجوانب الإجتماعية الإقتصادية و تحليل النظام القبلي و بنائه الداخلي و حركات التمرد المزمنة، والأسرة البطريركية و تشكل المجتمع المغربي مما ساعد على بزوغ سوسيولوجيا مغربية خلال القرن العشرين.

على أن الملاحظ، هو أن هذه السوسيولوجيا الإستعمارية حول المجتمع المغربي لم تكن على صلة بالتعليم الجامعي ، الذي لم يتطور بفعل الواقعة الكولونيالية ، بل وجدت من أجل خدمة الإدارة الرسمية مما جعلها تقع في متاهات التوظيف الكولونيالي (بصيغة توظيف المعرفة للسيطرة). في هذا الصدد، شهدت تلك الفترة العديد من الدراسات الأنثروبولوجية, الإثنولوجية والسوسيولوجية مما جعل من الصعب وضع حدود واضحة بين التخصصات لسببين اثنين:

أولا: لأن الهدف الأساسي كان يتمثل في فهم الديناميات الداخلية للمجتمع المغربي،بغاية إعادة بناء النظام السياسي «المخزني» في المغرب, وتوظيف نظرية المجتمع الانقسامي الى أبعد الحدود.

ثانيا: لأن المعرفة الاجتماعية لا تدرس في أي مستوى من المستويات الوطنية مما استبعد فكرة التوطين المعرفي لتلك العلوم، ومن ثم يمكن أن نفهم صعوبة ظهور رسائل أو أبحاث من منطلق أكاديمي خالص.

بعد الاستقلال ظهر جيل جديد من حملة الدكتوراه أتموا دراستهم خارج المغرب، كان نتاجا لظهور معهد علم الاجتماع والذي جاء ليعكس طموح الجيل الأول من علماء الاجتماع في المغرب لبناء أسس علمية وغير توظيفية (بمعنى اخضاع العلم للسيطرة) لتلك العلوم. كما سيظهر تبعا لذلك توجه جديد ينتقد الإنتاج السوسيولوجي الاستعماري ويحاول القرب من الظواهر ، تفسيرا وفهما، بشكل هو أكثر موضوعية.

بعد الاستقلال ظهر جيل جديد من حملة الدكتوراه أتموا دراستهم خارج المغرب، كان نتاجا لظهور معهد علم الاجتماع والذي جاء ليعكس طموح الجيل الأول من علماء الاجتماع في المغرب لبناء أسس علمية وغير توظيفية (بمعنى اخضاع العلم للسيطرة)

اللحظة الثانية، وولادة الدكتوراه وأسئلة الدولة «المستقلة» والمجتمع «المتغير»:

في عام 1959 تم إنشاء فريق متعدد التخصصات في العلوم الإنسانية (.E I.R.E.S.H) داخل معهد علم الاجتماع في الرباط ثم وبعد ذلك وفي عام 1965 تأسست جمعية الباحثين في العلوم الإجتماعية. في هذا السياق، شمل تدريس السوسيولوجيا في معهد علم الاجتماع ثلاث شهادات: علم الاجتماع، الديموغرافيا والإحصاءات الاجتماعية والأنثروبولوجيا الثقافية. كان هناك ما يقارب 266 طالبا

مسجلا في ما بين 1966-1965 و 19 طلاب حصلوا على الإجازة[1] . وبهذا اعتبر المعهد كبنية للبحث والتدريس في نفس الوقت غير أنه لم يتوفر على شعبة للبحث.[2] وضلت رسائل الدكتوراه الجيدة تصدر عن باحثين مغاربة يدرسون في جامعات فرنسية في الأغلب. وبهذا أيضا، يكون الجيل الأول من علماء الاجتماع بالمغرب قد قطع أولا مع الإرث الاستعماري السوسيولوجي بعيدا عن المفاهيم المتصلة بتطويع المعرفة بالهيمنة الكولونيالية ، وثانيا مع المشاركة في مشاريع التنمية بالبلاد من أجل وضع علم اجتماع نقدي وموضوعي يعتمد أساليب والمفاهيم والنظريات الغربية من ناحية و يعتمد، من ناحية أخرى ،على بناء جهاز نظري و مفاهيمي»محلي» لدراسة الواقع. و في هذا الصدد إهتمت هيئات التدريس والبحث في الجامعة المغربية بمواضيع بحث تندرج ضمن خانة برامج التنمية. و لا ننسى أن علم الاجتماع الريفي كان أساس توجهات اجتماعية جديدة. على أنه و مع إغلاق معهد علم الإجتماع بأمر ملكي سنة 1970 أبعدت السوسيولوجيا عن المشهد العلمي بالمغرب كما تم ابعاد علماء الإجتماع عن البحث العلمي الأمر الذي دفعهم لتغيير موضاعات بحثهم و مركز إهتمامهم , و الحالة هاته عند عبد الكبير الخطيبي حين توجه نحو الكتابة الأدبية, ما جعل الإنتاج العلمي جد ضعيف إلا قلة من علماء الإجتماع المغاربة من لهم علاقات مع بنيات بحث دولية استمروا في نشر بعض أعمالهم.

و مهما كان ضعف الإنتاج الفكري السوسيولوجي بالمغرب ضمن نطاق الرسائل الجامعية, فقد برزت مواضيع بحث جديدة و ظهرت اتجاهات نظرية ومنهجية جديدة بالإضافة إلى التحولات الريفية, مواضيع بحث أخرى نشئت مثل النساء وتطور البنيات الأسرية، والرهانات الاجتماعية للمسألة التربوية و التحولات الحضرية. هذه التوجهات في مستوى الرسائل مثلتها نخبة من الأساتذة الدين شغلوا خطة مشرف أبحاث بطريقة أو بأخرى ومنهم : رحمة بورقيه، فاطمة المرنيسي، مختار الهراس، إدريس بنسعيد...إلخ. في هذا الصدد ، كانت أول دراسة حول النساء ضمن فريق «بول باسكون» قد قامت بها مليكة البلغيتي وهي أول متخرجة تقوم رسالتها على سؤال «نسوي» (1978؛ البلغيتي).غير أن مواضيع البحث كانت بشكل شمولي و عام متصلة بمعرفة المرأة الريفية نظرا للدور الذي لعبته مكاتب الدراسات ومؤسسات البحث الموجه.

بدأت فاطمة المرنيسي (1981، 1991) ديناميكية جديدة حول «الدراسات النسائية» في الجامعة وخارجها، تتموقع منشوراتها بين التجارب التي تستنبط مواضيعها من تاريخ العالم الإسلامي (البنيات السياسية, الثقافة, الفكر الديني...) والدراسة الميدانية معتمدة على الملاحظة المباشرة والمقابلات. إهتمت المرنيسي و مجموعة من الباحثين سنة 1981 بقضايا الأسرة والمرأة والأطفال. وبرئاسة عائشة بلعربي نشرت تسعة كتب جماعية على النساء بين عامي 1987 و 1999, نشرت إما باللغة العربية أو الفرنسية.إن عناوين الكتب يمكن أن تعطينا فكرة عن الموضوعات التي تم تناولها: المرأة (1987)، المرأة والسلطة (1988)،

1- A. Khatibi, *'Bilan de la Sociologie au Maroc'*, Rabat, Association des Sciences de l'Homme, 1967.p14
2- P. Conne,'Sciences Sociales auprès de l'Institut de Sociologie de l'Université de Rabat', Paris,UNESCO, Juin 1964.

المرأة بين العمل والأسرة (1989)، الجسد الأنثوي (1991)، الأزواج موضع سؤال (1992) أن تكوني فتاة (1994)، المرأة الريفية (1995)، المرأة والإسلام (1998)،ومبادرات المرأة (1999)

1ومع 1980، سوف تتضاعف المنشورات والندوات التي إهتمت بقضايا المرأة (المرنيسي،[1983, 1991؛ نعمان جسوس1988-؛ بلعربي 1993؛ بورقيه 1996). وقد يعزى ذلك إلى العدد المتزايد من النساء الباحثات، والاهتمام والدعم المالي الممنوح من قبل بعض المنظمات الدولية لقضية المرأة والطفل. بل هو التكوين الجديد للحقل الاجتماعي الذي سيبرز قيم جديدة وقضايا جديدة لمرافقة الحركة النسوية في مسارها.

ولكن تجدر الإشارة إلى الإختلاف الكبير بين الأجيال المختلفة من علماء الاجتماع. لقد كان مصدر إلهام الجيل الأول الأيديولوجية الماركسية، التي قدمت نظرة شاملة للعالم. أما الأجيال اللاحقة تأثرت بالأيديولوجيات الأقل شمولية (النسوية وحقوق الإنسان)[3] ، قبل أن تظهر البارادیقمات النظرية المنظوية تحت لواء الهويات والمقاربة الثقافوية .

تجدر الإشارة إلى الإختلاف الكبير بين الأجيال المختلفة من علماء الاجتماع. لقد كان مصدر إلهام الجيل الأول الأيديولوجية الماركسية، التي قدمت نظرة شاملة للعالم. أما الأجيال اللاحقة فتأثرت بالأيديولوجيات الأقل شمولية (النسوية وحقوق الإنسان)، قبل أن تظهر البارادیقمات النظرية المنظوية تحت لواء الهويات والمقاربة الثقافوية .

اللحظة الثالثة و توسع مجالات تدريس العلوم الاجتماعية

من الناحية الأكاديمية الصرفة، كان علم الاجتماع يدرس (كما يتم تدريس الفلسفة وعلم النفس) في اثنين من كليات الآداب والعلوم الإنسانية: الرباط وفاس. و اليوم يبدو من غير المنصف تجاهل إسم محمد جسوس (مواليد 1939) الذي ساهم إلى حد كبير في تشكيل الجيل الأول من علماء الاجتماع في كلية الآداب في الرباط، حيث أن غالبية هؤلاء قد أصبحوا زملائه وبفضلهم لقد كان لهذا الإنتاج الدور الحاسم في توسيع دائرة تعليم السوسيولوجيا في الجامعات المغربية . تمّ تحويل إسهاماته الشفهية إلى نص ونشروه باللغة العربية. فمنذ أواخر التسعينيات تطور علم الاجتماع بسرعة حيث ضم حاليا 10 شعب في جامعات مختلفة كما أن إنشاء شعب جديدة أعطى إستقلالية لعلم الإجتماع, والذي كان تحت وصاية الفلسفة سابقا. ومما لوحظ تزايد في عدد الطلاب الذين إختاروا هذا التخصص و بالتالي توسع مجال الممارسة الاجتماعية. يدرس علم الاجتماع في كليات الآداب والعلوم الإنسانية: مراكش (1999-1998), القنيطرة (2003-2002)، مكناس (2004-2003) والمحمدية (2005-2004) وتطوان (2005-2004) والجديدة (2008-2007) وفاس سايس (2008-2007)، أكادير (-2008 2009), الدار البيضاء (2015-2014). غير أن النقص في اساتذة علم الإجتماع و الحالة هاته في الشعب الجديدة التي تم تدشينها في الجامعات المغربية يطرح مشاكل في مستوى التعليم ،و توجيه الطلاب وتأطيرهم ، ولاسيما في الشعب التي تشهد عدد قوي من الطلاب كما هو الحال في مراكش وفاس ومكناس وأكادير , علما وان تلك المشكلات تشمل مصداقية وجودة تكوين الطلبة .

3 -Hassan Rachik et Rahma Bourqia, « La sociologie au Maroc », *SociologieS* [En ligne], Théories et recherches, mis en ligne le 18 octobre 2011, consulté le 25 mars 2016. URL : http://sociologies.revues.org/3719

و من بين المجالات الناشئة التي تدرس حاليا في معظم شعب علم الاجتماع نجد: علم الاجتماع الديني, علم إجتماع الصحة، علم إجتماع المقاولات،المنظمات , التعليم، والأسرة، الانحراف. إضافة إلى حقول جديدة في الأنثروبولوجيا (الأنثروبولوجيا الدينية، المجالات الأنثروبولوجية والأنثروبولوجيا الحضرية). إن اختيار مجالات علم الاجتماع هو نتيجة لمفاوضات داخلية بالمؤسسة،من حيث أنه يعتمد على موارد الشعبة،و المسارات العلمية والمهنية للأساتذة ومواضيع أبحاثهم.

أما فيما يخص البحث العلمي بالجامعة, فنلاحظ تغييرات في تنظيم البحث السوسيولوجي على المستوى الوطني، ونحن نشهد ظهور بنيات جديدة للبحث (مختبر البحث، ومجموعة البحث أو مركز البحث) في بعض شعب علم الإجتماع.

إن إعادة بناء البحث السوسيولوجي بالمغرب في بعض الجامعات المغربية كان ساهم في عقد شراكات و إبرام تعاونات على المستوى الوطني و الدولي, من ندوات و مؤتمرات دولية, أتاحت فرصة للالتقاء والتبادل بين علماء الاجتماع المغاربة و الأجانب. هذا التثاقف الأكاديمي ساهم والى حدّ كبير (إلى جانب الإشراف المزدوج على الرسائل لاحقا) في تنويع موضوعات البحث. على أنه ومع ذالك، ظلت الممارسة السوسيولوجية في المغرب جد محدودة نظرا لتداخل بعض العوامل من التمويل الضعيف، وعدم وجود إطار قانوني يحفز الباحث، و عدم وجود مجلة متخصصة في علم الاجتماع... وفي غياب سياسة عامة للبحث العلمي فإن الممارسة العلمية تقوم أساسا على المبادرة الفردية ، وذلك من خارج أسوار الجامعة..أسفر عن موضوعات بحثية تتعاقب من معايير ظرفية بدلا من استراتيجيات البحث، وهذا البحث له صلة بمشاكل التنمية (الفقر والتهميش والإقصاء، والصحة ، والبيئة) التي تستجيب لمتطلبات المشروع السياسي والاجتماعي بالمغرب الشيء الذي لا يعزز التراكم العلمي.

و مع سياسة التعريب، يتم تدريس علم الاجتماع باللغة العربية في جميع شعب علم الاجتماع باستثناء قسم علم الاجتماع في المحمدية حيث أنّ 60٪ من الدروس تتم تأديتها باللغة الفرنسية. ومع ذلك فإن علم الاجتماع في المغرب ثنائي اللغة في أغلبيته

أما فيما يخص اللغة التي تكتب بها الرسائل السوسيولوجية بالمغرب حاليا فهي في الغالب باللغة العربية، حيث أنه و مع سياسة التعريب، يتم تدريس علم الاجتماع باللغة العربية في جميع شعب علم الاجتماع باستثناء قسم علم الاجتماع في المحمدية حيث أنّ 60٪ من الدروس تتم تأديتها باللغة الفرنسية. ومع ذلك فإن علم الاجتماع في المغرب ثنائي اللغة في أغلبيته، على الرغم من تعريب تعليمه خلال سبعينيات القرن الماضي و على أنه وبشكل عام يمكن أن نسجل معطى هام ويتمثل في كون معظم رسائل الدكتوراه تكتب وتناقش باللغة العربية مع تزايد الانفتاح على اللغة الانكليزية نتيجة الحضور الواضح لطلاب الدكتوراه في العلوم الاجتماعية ضمن الحراك الطلابي الدولي. (يعتبر الطلاب المغاربة هم الأكثر عددا في الجامعات الأمريكية والكندية قياسا بالطلاب من تونس والجزائر).

و انطلاقا من كل ما سلف ذكره, نجد أنفسنا أمام عدة أسئلة أساسية: ما هي التيارات المعرفية الأكثر تأثيرا في التفكير السوسيولوجي المغربي؟ لمصلحة من تشتغل المختبرات و البنيات البحثية السوسيولوجيا؟ ومن يستثمر في البحث السوسيولوجي بالمغرب؟ هل تخلت السوسيولوجيا عن وظيفة التحليل والتفسير و الفهم لمصلحة تقديم الحلول الإجرائية ؟ من يحدد أسئلة السوسيولوجيا في المغرب ؟ هل حظي المجتمع المغربي، أخيرا، بالسوسيولوجيا التي يستحقها؟

ثانيا : هيكلة البحث العلمي بالجامعة المغربية كأداة داعمة لجودة الرسائل:

ومن اجل إصلاح منظومة التعليم العالي بالمغرب تم القيام بمجموعة من التعديلات على مستوى الإطار القانوني فيما يتعلق بالأطروحات الجامعية بناءا على المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الأخر 7-1425يونيو 2004 . في هذا الإطار ، تم تحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا و كذا الشهادات المطابقة حيث تمت المصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية للبحث في مستوى رسائل الدكتوراه.

و بذلك اعتبر سلك الدكتوراه تكوينا بواسطة البحث ومن أجل البحث، ويتوج بشهادة بعد مناقشة أعمال البحث أمام لجنة المناقشة. ومن أجل ذلك, يعد التسجيل بالدكتوراه مسالة اختيارية تندرج في إطار تعاقد بين كل من الطالب الباحث المسجل في الدكتوراه و المشرف على أطروحته و يترجم هذا التعاقد في التوقيع على نص ميثاق الأطروحات. و يتناول ميثاق الأطروحات هذا وبشكل دقيق، المبادئ العامة المتعلقة بسير إنجاز الأطروحة ويحدد أيضا، الالتزامات المتبادلة بين طالب سلك الدكتوراه وبين مدير الأطروحة وبين مدير مركز الدراسات في الدكتوراه وبين المسؤول عن بنية البحث المستقبلة للطالب.

وتتعلق هذه الالتزامات، أساسا، بمسطرة اختيار موضوع الأطروحة، وشروط العمل الضرورية لتقدم أعمال البحث والتأطير والتتبع، وحقوق الطالب وواجباته، و شروط وكيفيات تمديد مدة إنجاز الأطروحة، وكذا المسطرة المتعلقة بمناقشة الأطروحة وتسليم الشهادة و تفعيلا لما سلف ذكره يلتزم مركز الدراسات في الدكتوراه بالعمل على احترام مبادئ القانون المنظم للرسائل الجامعية خلال فترة إنجاز الأطروحة الشيء الذي من المؤكد أنه يصب في حسن سير الأطروحة الجامعية و ضمان مستوى عالي من الجودة والفاعلية.

و يتناول ميثاق الأطروحات هذا وبشكل دقيق، المبادئ العامة المتعلقة بسير إنجاز الأطروحة ويحدد أيضا، الالتزامات المتبادلة بين طالب سلك الدكتوراه وبين مدير الأطروحة وبين مدير مركز الدراسات في الدكتوراه وبين المسؤول عن بنية البحث المستقبلة للطالب.وتتعلق هذه الالتزامات، أساسا، بمسطرة اختيار موضوع الأطروحة، وشروط العمل الضرورية لتقدم أعمال البحث والتأطير والتتبع، وحقوق الطالب وواجباته

وتعتبر الدكتوراه في المغرب كما هو الشأن في بقية دول العالم ، شهادة تتوج لمسارا تكوينيا يشمل مجموعة من أعمال البحث العلمي التي تهدف إلى تمكين الطالب المسجل من اكتساب المعارف والمؤهلات والكفاءات اللازمة لإنجاز أبحاث علمية ذات مستوى رفيع.وفي هذا الصدد, و بعد قراءتنا للقانون المنظم لإنجاز الرسائل وعن الإشراف و التسيير لتحضير أطروحة الدكتوراه بالمغرب عامة و بالجامعات المستهدفة من دراستنا للاتجاهات الرئيسية للبحث في مستوى رسائل الدكتوراه خاصة, ارتأينا أن نلخص مجموعة من المعطيات في النقاط التاليةٍ :

1- الدكتوراه كمشروع مشترك بين الباحث والجامعة:

ثمة في انجاز رسالة الدكتوراه ما يشبه العلاقة التعاقدية بين الباحث والجامعة. ويتمثل العقد نصا في القوانين المنظمة للدراسة في هذا المستوى. ويندرج تحضير الدكتوراه في إطار هذا القانون كمشروع شخصي و مهني واضح الأهداف و المتطلبات, حيث يحدد بوضوح الأهداف المتوخاة و الوسائل المعتمدة لبلوغها[4] .

ومن هذا المنظور، تسهر الجامعة على نشر وتعميم مختلف المنح المخولة من

4- دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لمراكز دراسات الدكتوراه, المغرب, 2008

طرف جهات حكومية وخاصة لتسهيل كتابة الرسالة والبحث كما تعمل على تسهيل عملية سحب المنح من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر وتوجيه طلبة سلك الدكتوراه لإتمام الإجراءات الخاصة للحصول على منحة الامتياز التي يخولها المركز الوطني للبحث العلمي والتقني . وبشكل عام، يتم تخويل منح الاستحقاق الخاصة بسلك الدكتوراه بنسبة 70% من مجموع الطلبة المسجلين بالسلك لمدة سنة قابلة للتجديد خلال السنوات الثلاث على أساس التقرير السنوي للأستاذ المشرف.

وا يتم تحويل منح التفوق من طرف المركز الوطني للبحث العلمي والتقني بتكليف من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر لمدة أقصاها 36 شهرا ابتداء من تاريخ إعلان نتائج تقييم الترشيحات. وعلى الرغم من أنه لا تتوفر أرقام ومعطيات بشأن حجم طلاب العلوم الاجتماعية من بين الحجم الإجمالي للطلاب المستفيدين من منح الامتياز إلا أنه من الواضح هو أن العلوم الاجتماعية حصة لا بأس بها من استحقاقات المنح .

بالإضافة إلى التزام الطالب الباحث لمقتضيات النظام الداخلي لمركز الدراسات في الدكتوراه ومتابعته للتكوينات التكميلية ب 200 ساعة في الأقصى،فان حيازة كناش الطالب الباحث تعد أمرا جد ملحا بحيث يشمل جميع شهادات الأنشطة المنجزة خلال فترة تحضير الأطروحة ثم الإدلاء به ضروريا أثناء مناقشتها. أما بالنسبة للمشاركة في الأيام الدراسية التي ينظمها مركز الدراسات في الدكتوراه و الحضور الفعلي في هذه التكوينات و المناظرات و التدريبات فهي تعتبر عنصرا أساسيا للموافقة على تمديد مدة الأطروحة.

> إن استفحال الزبونية والمحسوبية وتغليب الانتماءات الولائية في قبول بعض ترشيحات التسجيل في سلك الدكتوراه. بالكليات المغربية ، يضع علاقة الباحث بأستاذه المشرف موضع سؤال.ذلك أن واقع البحث العلمي في المغرب و التحديات التي تواجهه و أسباب تعثره لا تكاد تخفى على أحد حيث تراجع المغرب إلى الدرجة السابعة على الصعيد الإفريقي في البحث العلمي بعد أن تجاوزتنا دول كتونس و الجزائر و كينيا.

2-علاقة الباحث بأستاذه المشرف:

إن استفحال الزبونية والمحسوبية وتغليب الانتماءات الولائية في قبول بعض ترشيحات التسجيل في سلك الدكتوراه، بالكليات المغربية ، يضع علاقة الباحث بأستاذه المشرف موضع سؤال.ذلك أن واقع البحث العلمي في المغرب و التحديات التي تواجهه و أسباب تعثره لا تكاد تخفى على أحد حيث تراجع المغرب إلى الدرجة السابعة على الصعيد الإفريقي في البحث العلمي بعد أن تجاوزتنا دول كتونس و الجزائر و كينيا. وقد يكون من أسباب هذه المهزلة ضعف الميزانية المخصصة لدعم البحث العلمي و كذلك المكانة الدونية للبحث العلمي لدى الذهنية المغربية. و من الأسباب الموضوعية أيضا التي ساهمت في تردي مستوى البحث العلمي في بلادنا، المغادرة الطوعية التي أفرغت الجامعات المغربية و مراكز الأبحاث من ألمع الأطر و الكفاءات الوطنية.

إلا أن هناك الكثير من المسكوت عنه، خصوصا ما يتعلق بمشاكل تأطير الطلبة الباحثين. إن المسؤولية الجسيمة التي يتحملها الأستاذ الباحث في تأطير و تتبع و مراقبة البحوث تستدعي وضع معايير و برنامج عمل للطالب الباحث حرصا على جودة التأطير و الإنتاج المعرفي.لكن نظرة تفحص للوضع القائم تؤكد أن أول العقبات التي تواجه الطالب الباحث في مختبرات البحث العلمي في المغرب هو عدم وجود مشروع بحثي منجز على أسس معقولة من البداية.

إذ يكتفي الأستاذ المؤطر بإعطاء عنوان فضفاض يجعله يبحر دون ترشيد و إرشاد مع غياب إمكانية التطبيق في أي مركز بحثي مغربي أو جامعة و ذلك لغياب التجهيزات اللازمة. مما يضطر الطالب بعد بضع سنوات الى تغير موضوع الاطروحة و ربما تغير الأستاذ المشرف أيضا أو التخلي عن أطروحته. ومن الامور الغريبة ايضا الحسابات الضيقة الممارسة على الطالب من طرف الأستاذ المشرف في مراحل إعداد البحث، و التي عنوانها التسلط و التعسف الذي لا مبرر له وفي الأحيان التحرش الجنسي تجاه الطالبات الباحثات. فبدل أن يسود الاحترام المتبادل و المناقشة البناءة للأفكار و تبادل الرأي و فتح المجال لأخذ المبادرة و الابداع كما يحتم ذلك البحث العلمي، تتحول العلاقة إلى أوامر و نواهي و واجبات و محرمات.

فضلا عن نبرة التعالي و الإهانة التي يتعرض لها الطالب. و من الأساتذة من حصر دوره في التوقيع على الوثائق الإدارية من قبيل التقرير السنوي لتقدم أبحاث الطالب و الذي من الممكن أن يشهد فيه الأستاذ زورا على تقدم أبحاثٍ لا يعلم عن تفاصيلها شيئا أو لا وجود لها أصلا في بعض الأحيان.

من جانب آخر، يعمد القانون إلى الانفتاح على المحيط الدولي للبحث من خلال قبول مبدأ «الإشراف المزدوج» La cotutelle حيث يمكن عقد إشراف مشترك مع أستاذ باحث من المؤسسة نفسها او من خارجها أو مع من يتمتع بصفة باحث غير جامعي و يسمح كذلك بعقد إشراف مشترك مع أساتذة ينتمون إلى جامعات أجنبية في إطار احترام القوانين الجاري بها العمل. وعلى الرغم من أهمية مثل هذا الإجراء إلا أن عدد الحالات التى يتم خلالها الإشراف المزدوج مازالت دون المستوى المطلوب.

> ومن الامور الغريبة ايضا الحسابات الضيقة الممارسة على الطالب من طرف الأستاذ المشرف في مراحل إعداد البحث، و التي عنوانها التسلط و التعسف الذي لا مبرر له وفي بعض الأحيان التحرش الجنسي تجاه الطالبات الباحثات. فبدل أن يسود الاحترام المتبادل و المناقشة البناءة للأفكار و تبادل الرأي و فتح المجال لأخذ المبادرة و الابداع كما يحتم ذلك البحث العلمي، تتحول العلاقة إلى أوامر و نواهي و واجبات و محرمات. فضلا عن نبرة التعالي و الإهانة التي يتعرض لها الطالب.

3- زمن البحث وزمن الكتابة وزمن المناقشة :

تعتبر الأطروحة مرحلة من مراحل البحث, وعليه من الواجب أن يتم إنجازها في الآجال المحددة, بالانضباط التام لنظام الدراسة في سلك الدكتوراه. بحيث تستغرق الدكتوراه ثلاث سنوات إلا أنه يمكن تمديد هذه المدة إلى سنة أو سنتين من طرف رئيس المؤسسة باقتراح من مدير مركز الدراسات في الدكتوراه بعد الإطلاع على رأي الأستاذ المشرف. و بذلك يقتضي تهيئ البحث تجديد التسجيل سنويا. و الجدير بالذكر أن المجلس الحكومي المغربي ، كان صادق على تمديد مدة تحضير الدكتوراه لسنة ثالثة و أخيرة إضافة إلى الثلاث سنوات المقررة حتى يتسنى لهم إنجاز رسالة الدكتوراه بجودة و على الوجه المطلوب بعدما لوحظ تدني مستوى الرسائل الجامعية المنجزة إلا أنا نتساءل هل تمديد المدة إلى ست سنوات وحده المحدد الأهم لإنجاز رسائل الدكتوراه بجودة عالية ضمن شروط جد متناسبة و البحث العلمي ضمن سياق المنظومة التعليمية المغربية.

وتتوج أبحاث الطالب بتحرير الأطروحة و مناقشتها أمام لجنة, يرخص رئيس المؤسسة بمناقشة أطروحة الدكتوراه مع الإطلاع على رأي الأستاذ المشرف. يستند قبول مناقشة الأطروحة إلى جودة الأبحاث العلمية و التي يتم تقييمها من خلال المنشورات في المجلات العلمية و من خلال المداخلات.

وفي حالة قبول الأطروحة, يتضمن التقرير ميزة من الميزتين التاليتين:
مشرف أو مشرف جيدا, وفي بعض الأحيان ترقى إلى ميزة مشرف جدّا مع تهنئة اللجنة أو التوصية بالطبع و النشر. ان الملاحظ في هذا الصدد هو أن هذه الملاحظات تبدو في الغالب موضوع وفاقات بين أعضاء اللجنة اكثر من كونها تقييمات جادة . وتفتقد الجامعات المغربية ، مثلها مثل الجامعات العربية الى منظومة «السكور» المعبر عنه بشكل سري من قبل الأعضاء، تجنبا للمجاملات وأحيانا لتصفية الحسابات داخل سلك الأساتذة.

ثالثا: إنتاج الرسائل في جامعة الملك الحسن الثاني - الدار البيضاء

كبقية الجامعات المغربية تعتمد جامعة الحسن الثاني نظام(أمد) أو نظام LMD منذ عام 2005، أجرت جامعة الحسن الثاني هيكلة أنشطتها البحثية في المختبرات والفرق البحثية التي تهدف إلى المساهمة في تعزيز البحث العلمي على المستوى الوطني. ووفقا للمبادئ التوجيهية لمنظومة LMD (إجازة، ماستر، دكتوراه)، تتوفر جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء على خمسة مراكز دراسات الدكتوراه تم تصميمها لتوفير التكوين الجيد للباحثين في المستقبل لتطوير الإمكانات الفردية والجماعية.ويتعلق الأمر بمركز دراسات الدكتوراه «العلوم الصحية»و مركز دراسات الدكتوراه «القانون والاقتصاد والإدارة» ومركز الدراسات الدكتوراه «العلوم الإنسانية والاجتماعية» و مركز دراسات الدكتوراه «العلوم الأساسية والتطبيقية» ثم مركز «دراسات الدكتوراه» العلوم الهندسية'.حيث يتاح التسجيل بسلك الدكتوراه للناس الذين يحملون درجة الماجستير أو ما يعادلها.ولتعزيز انفتاحها على العالم الاجتماعي والاقتصادي، تشجع جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء البحث العلمي والابتكار من خلال دعم الباحثين لنهج الشراكة مع شركات مع فاعليين اقتصاديين و اجتماعيين، ثم تشجيع براءات الاختراع والملكية الفكرية. ويعد مركز الدراسات الدكتوراه «العلوم الإنسانية والاجتماعية» الموجود بكلية الأداب و العلوم الإنسانية من بين أهم مراكز الدكتوراه الموجودة بجامعة الحسن الثاني. هذا المركز البحثي يشتمل على تكوينات الدكتوراه في:

- العلوم الإجتماعية
- الحضارية والتخطيط والتنمية المستدامة
- الجنس والثقافة والمجتمع

و يعتبر المركز المغربي للعلوم الاجتماعية'' (CM2S) واحد من أهم البنيات البحثية الموجودة بمركز دراسات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية '' الذي بدوره هو بنية جامعة بحثية متعددة التخصصات مقرها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة عين الشق الحسن الثاني بالدار البيضاء.
ولضمان وظيفة البحث، يستقطب المركز فرق بحث حاملة لمشروع ذي مدة محددة (3-4 سنوات في المتوسط قابلة للتجديد). ضمن البحوث الأساسية أو التطبيقية.
ومن المؤكد أن وظيفة إدماج الباحثين الشباب في مركز الدكتوراه ودمج باحثين ما بعد الدكتوراه في فرق البحثية و تنظيم الندوات ومصاحبة الباحثين في العمل الميداني هي الأدوات التعليمية الرئيسية في هذا المركز البحثي.

الجدول 22: مخابر ومجموعات تشريك الباحثين

مخابر ومجموعات تشريك الباحثين	مختبر البحوث للتاريخ والتراث والمجتمع (HPS)	أبحاث حول التمايز الاجتماعي والهويات الجنسية (LAB DIFID)
	فريق البحث حول المغرب وأفريقيا (GREMA)	فريق البحث: الملاحظات الاجتماعية الأنثروبولوجية
	2. فريق البحث حول ثقافات البحر الأبيض المتوسط (CM)	2. فريق البحث: تخطيط التعليم والثقافة (ETC)
	3. فريق البحث حول ذاكرة الدار البيضاء (MCasa)	3. فريق البحث: مركز أبحاث البحر الأبيض المتوسط (MRC)
	فريق البحث حول المغرب وأفريقيا (GREMA)	فريق البحث: الملاحظات الاجتماعية الأنثروبولوجية
فرق أخرى مستقلة	فريق للبحوث والدراسات حول النوع الاجتماعي (EG)	فريق البحث في الضواحي شبه الحضرية و (أفضل الممارسات البيئية)

يمكن القول بأن تكوين طلاب الدكتوراه في العلوم الاجتماعية بجامعة الحسن الثاني يستند أساسا على هياكل المركز المغربي للعلوم الاجتماعية. هذا التكوين يسعى إلى دعم سياسة تعددية التخصصات

و بهذا يمكن القول بأن تكوين طلاب الدكتوراه في العلوم الاجتماعية بجامعة الحسن الثاني يستند أساسا على هياكل المركز المغربي للعلوم الاجتماعية. هذا التكوين يسعى إلى دعم سياسة تعددية التخصصات التي أسستها الجامعة في التخصصات التالية: علم الاجتماع، علم الإنسان والتاريخ والعلوم السياسية، ومختلف الروابط المحتملة بين هذه المجالات نفسها في منظور متعدد التخصصات. إنّ مفهوم تكوين الدكتوراه هنا يوازي بناء علاقات تربوية جديدة تجمع بين تكوينات إلزامية و الندوات والمؤتمرات المتخصصة في الميادين المشار إليها. ومن أهم مجالات البحث في المركز:

- الحكامة بما في ذلك الحكامة الحضرية والتحولات الاجتماعية والثقافية في المدن الكبرى.
- أبحاث حول القيم والتمثلات بما في ذلك العمل على الدين في جوانبه المختلفة، سواء أكانت سياسية (الحركات الأصولية) والاجتماعية (أشكال التدين)
- أبحاث حول العملية الانتخابية والديمقراطية من منظور مقارن
- البحث عن الإقصاء والتهميش من انعدام الأمن في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.
- البحث عن الحراك الاجتماعي وعدم المساواة التعليمية.
- مسألة الذاكرة والقضايا التي تحركها بعد عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.
- عملية الإنتاج التاريخي للقومية والهويات الثقافية.
- الطبقات الوسطى.

أما فيما يخص مركز الدكتوراه في›› القانون والاقتصاد والإدارة›› بكلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية فإن تكوينات الدكتوراه هي كالأتي:- القانون العام والعلوم السياسية ، القانون الخاص، الإقتصاد، العلوم الإدارية..الخ.

ومن مواضيع البحث المقترحة في هذا الصدد من طرف البنيات البحثية:

1- موضوعات البحوث في القانون العام والعلوم السياسية، القانون الدستوري والعلوم السياسية، الإجراءات المالية، القانون الإداري والعلوم الإدارية، قانون التحول والمجتمع الدولي الديناميكي

2- موضوعات البحوث في القانون الخاص: قانون الاعمال، قانون النقل، التأمين والتمويل والرعاية الاجتماعية، القانون الخاص (العربية)

3- موضوعات البحوث في الاقتصاد: نمذجة السلوك الجزئي والاقتصاد الكلي لدعم اتخاذ القرار و العلاقات الدولية الاقتصادية، إدارة المؤسسات العامة والمؤسسات الاجتماعية، إدارة السوقيات

4- موضوعات أبحاث علوم الإدارة : المالية، الدراسات المحاسبة الإدارة، نظم الإدارة المالية ومن بين المختبرات البحثية الموجودة في هذا الصدد في مركز الدكتوراه›› القانون والاقتصاد والإدارة›› بكلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية يمكن تفصيلها فيما يلي: مختبر القانون الإداري والعلوم الإدارية، مختبر العلوم الاجتماعية(فريق الحكامة)، مختبر القانون والعلاقات الدولية ، مختبر الرقابة الإدارية، مختبر القانون الخاص، مختبر القانون العام و العلوم السياسية، مختير الإدارة والنظم المالية وإدارة المخاطر، مختبر القانون العام – القسم الفرنسي، مختبر الجريمة المالية و الهجرة الدولية.

ان المقارنة بين البحث الرسائلي بين الجامعات العمومية والجامعات الخاصة هي عملية يمكن أن تبني عليها جملة من الفرضيات، ربما قد يكون أهمها هو نزعة رسائل الدكتوراه في الحالة الثانية الى التركيز على الموضوعات الأكثر انتشارا ضمن الجامعات العالمية المرموقة وبجودة أكبر

رابعا: رسائل دكتوراه الجامعة الخاصة: جامعة الأخوين

بخلاف جامعة الحسن الثاني ذات الصبغة العمومية فانه تتقدم جامعة الاخوين بصفتها جامعة خاصة . ان المقارنة بين البحث الرسائلي بين الجامعات العمومية والجامعات الخاصة هي عملية يمكن أن تبني عليها جملة من الفرضيات، ربما قد يكون أهمها هو نزعة رسائل الدكتوراه في الحالة الثانية الى التركيز على الموضوعات الأكثر انتشارا ضمن الجامعات العالمية المرموقة وبجودة أكبر ، نظرا لنوعية التأطير من ناحية ولحافزية البحث المتصل باستراتيجيات مهنية واضحة الملامح.

تعود تسمية الجامعة بالأخوين إلى الملكين الراحلين الملك السعودي فهد بن عبد العزيز والملك المغربي الحسن الثاني حيث ساهمت السعودية في تمويل بناء هذه الجامعة. ويطلق عليها ايضا اسم «جامعة الأغنياء» بسبب رسومها المرتفعة، وطريقة انتقائها وقبولها للطلبة، وانفرادها بالتدريس باللغة الإنكليزية فقط، في المقابل يعتبر مسؤولو الجامعة إنّ هذه النظرة في حد ذاتها مغلوطة، وأنّ الجامعة هي جامعة عمومية، مفتوحة في وجه الجميع، وأنّ مصاريف الدراسة التي يدفعها طلبتها لا تغطّي سوى نصف النفقات التي تنفقها الجامعة على الطلبة الذين يدرسون وفْق نظام تعليمي أمريكي مختلف عن النظام التعليمي الفرنسي,

أما بالنسبة لعدد طلابها, عندما فتحت الجامعة أبوابها سنة 1995، لم يكن عدد طلبتها يتجاوز 250 طالبا، ليصل العدد في السنة الحالية إلى 1883 طالبا وطالبة، يؤطّرهم 140 أستاذا، وبلغ عدد خرّيجي الجامعة منذ إنشائها 3056.إن القانون المؤطّر لجامعة «الأخوين» لدى وزارة التعليم العالي، يُصنّفها في خانة

التعليم العمومي بتمويل مستقل. تمنحُ الجامعة أيضا مِنحا بالنسبة للطلبة المعوزين، شريطة أن يكونوا نجباء.

وإذا كان عدد الطلبة داخل أقسام «الأخوين» يتراوح ما بين خمسة وعشرين طالبا في أقصى الحالات، فإنّ عدد الساعات التي يدرس فيها الطلبة خلال الأسبوع لا تتعدى ما بين 15 و 17 ساعة، ويرجع ذلك إلى كون النظام الذي تعتمده الجامعة يقوم على تشجيع الطلبة على البحث، والاعتماد على النفس عوض التلقين.. وبالنسبة لنظام قبول الطلبة، تعتمد الجامعة على إجراء مقابلات مع المرشّحين، واجتياز امتحان الولوج، أو الاكتفاء بالمقابلة فقط، إذا كان الطالب متفوّقا وحاصلا على معدّل عال في الباكلوريا. و من هنا نستخلص بأن جامعة الأخوين ليست فقط نخبوية ماديا و إنما أيضا نخبوية علميا. وتتوفر الجامعة على ثلاث مدارس بحثية تتفرع منها تخصصات مختلفة:

- مدرسة إدارة الأعمال
- مدرسة العلوم والهندسة
- مدرسة العلوم الإنسانية والاجتماعية

خامسا: أية مضامين لأية رسائل علمية؟

إن النتائج التي سنتعرض لها تمثل خلاصة تحليل وصفي أولي اعتمدنا فيه بصفة رئيسية على مجموعة من أطروحات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية بجامعتين مغربيتين. و كنتيجة لتحليل الموضوعات يمكن لنا وضع التصنيف التالي:

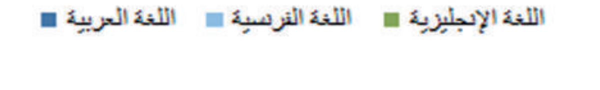
الجدول 23: محاور الموضوعات المسجلة

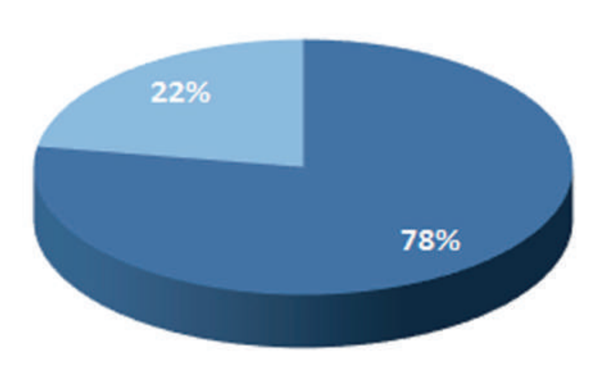
المحاور المتكررة	
الشباب	وقد تزايد الاهتمام بالموضوع منذ التسعينات من خلا قضايا العمل والعنف والمشاركة
الاسرة	تتعلق بدراسات حول الطلاق وظاهرة النساء العازبات، وتطور علاقات و قيم الزوجين
المرأة	تناولت الدراسات في هذه الفئة تمثلات المرأة في الصحافة، عمل المرأة، المرأة والمشاركة السياسية، المرأة والحركات الإسلامية
السياسة	أنصبت الأبحاث بالأساس على الإستقرار السياسي، دور الجيش، الحكامة، إستراتيجيات التنمية، حقوق الإنسان، المواطنة، الأحزاب السياسية، النخب، التعايش الديني، الإنتخابات، الصراع حول السلطة ,الحركات السلفية, السياسات الخارجية, الإنتقال الديمقراطي, الإنتخابات, البرلمان ,النخب
العنف والجريمة والقانون	يتعلق الأمر هنا بدراسات حول الرشوة، تنفيذ الأحكام، العنف الحضري، الإرهاب، الجزاءات الدولية, القضاء, الامن
التربية	ضمن هذا المحور تندرج الدراسات حول السياسة التعليمية, العنف المدرسي و اثره على جودة الحياة المدرسية
الإتصال	يتضمن دراسات حول النوع الإجتماعي و الإتصال, سلطة الإعلام, وظائف الأشهار, الأشهار و المجتمع, تطور المشهد السمعي البصري

إن أغلب هذه الموضوعات تتعلق بجملة من جوانب الواقع المغربي الذي من الممكن أن تساعد على فهمه و إدراكه.من خلال تحليلينا لهذه الأطروحات بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء لاحظنا أنه من بين الموضوعات التي تكررت أكثر تلك التى تتعلق: بالشغل, عمل المرأة, الانتقال الديمقراطي بالمغرب, إستراتيجيات التنمية, النخبة , الانتخابات, الحكامة , السياسات العامة, الإشهار و المجتمع, قضايا الصحراء ودور القضاء و هذا يمكن تفسيره بمنح الأولوية لمواضيع بحثية تتلائم و السياق السيوسيو إقتصادي و السياسي للمجتمع المغربي في ظل التحولات الراهنة.

وبحسب متغير (النوع) الجندر, نجد أن نسبة الأطروحات من إنجاز الطلبة الباحثين أكثر من الأطروحات المنجزة من طرف الطالبات الباحثات. ان الموضوعات التى تفضلها المرأة أو الطالبات الباحثات تميل إلى الدراسات النسائية وحقوق الإنسان من تمثلات المرأة, أثر عمل المرأة , المهن بالنسبة للمرأة, أشكال التمييز تجاه المرأة, المرأة و المشاركة السياسية, قضية اللاجئين الفلسطينيين, الانتهاكات الجسيمة, الجزاءات الدولية, الأمن, حماية المهاجرين. أما فيما يخص الموضوعات النادرة سواء من جانب الطلبة أو الطالبات يتعلق الأمر بدراسات بحثية حول الشباب, الهجرة, التربية, الأسرة.

الرسم 5: توزيع رسائل الدكتوراه حسب لغة التحرير بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

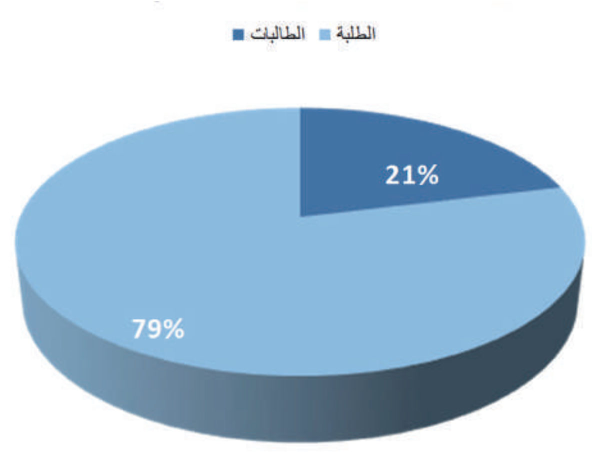




المصدر: أطروحات الدكتوراه من سنة 2008 إلى سنة 2015

يتبن لنا من خلال هذا الرسم البياني أن اللغة العربية هي اللغة الأكثر حضورا في تحرير الأطروحات الجامعية في العلوم الاجتماعية بنسبة 78%, و بالخصوص في العلوم السياسية. في المقابل مثلت الأطروحات المحررة باللغة الفرنسية نسبة 22% نتيجة تعريب العلوم الاجتماعية والمنحدر الاجتماعي الشعبي للطلاب. في المقابل, تمثل اللغة الإنجليزية نسبة 100 %في تحرير الأطروحات الجامعية بجامعة الأخوين إيفران. إن إنفرادها باللغة الإنجليزية يعكس النظام التعليمي الأنكلوسكسوني المعتمد داخلها.

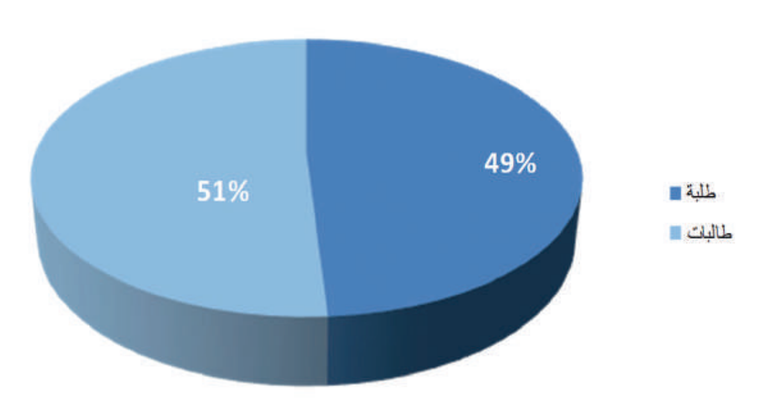
الرسم 6: توزيع رسائل الدكتوراه حسب متغير النوع بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء



المصدر: أطروحات الدكتوراه من سنة 2008 إلى سنة 2015

إن المتغير النوعي ذو أهمية كبيرة في هذا الجانب حيث نلاحظ أن الأطروحات المنجزة من طرف الذكور هي أكثر عددا من الأطروحات المنجزة من طرف الإناث بنسبة 79% للرجال مقابل 21% للنساء و هو ما يعكس أيضا الهيمنة الذكورية في مجال البحث الرسائلي.

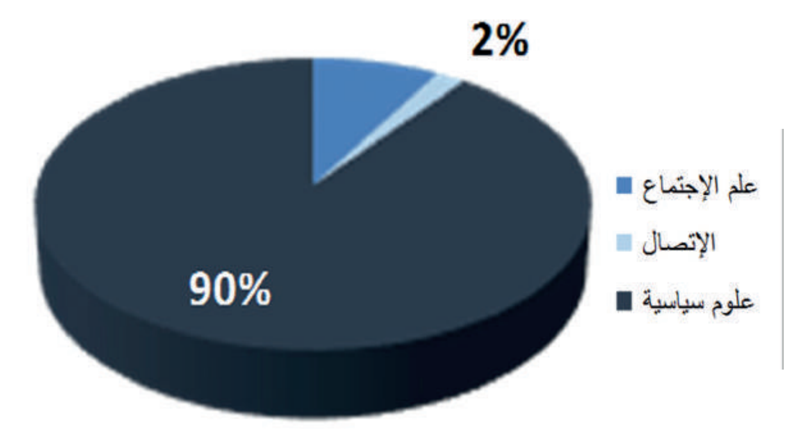
الرسم7: توزيع رسائل الدكتوراه حسب النوع بجامعة الأخوين إيفران



المصدر: الأطروحات من سنة 1997 إلى سنة 2014

أما فيما يخص جامعة الأخوين أو مايسمى بالجامعة النخبوية فإنّه يبدو الوضع مختلفا . فعند تحليلنا للأطروحات الجامعية حسب المتغير النوعي وجدنا أن نسبة الرسائل المنجزة من طرف الإناث تعادل نسبة الرسائل المنجزة من طرف الذكور بنسبة51% للرجال مقابل 49% للنساء أي تقريبا النصف لكل نوع.

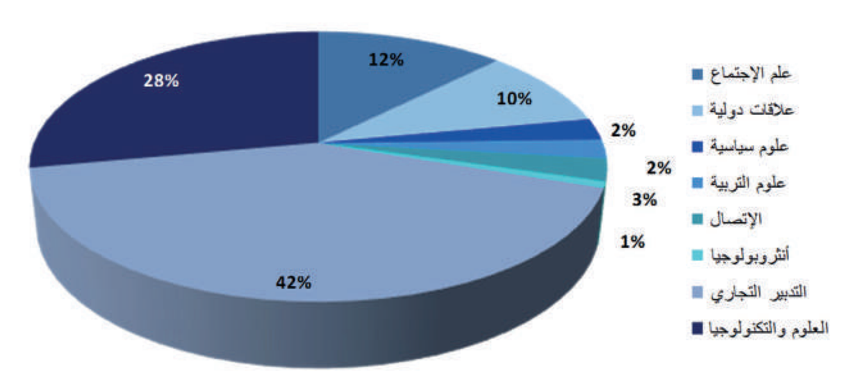
الرسم 8: عدد رسائل الدكتوراه حسب التخصص بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء



المصدر: أطروحات الدكتوراه من سنة 2008 إلى سنة 2015

كما نلاحظ أن حالة العلوم الاجتماعية لا زالت جد ضعيفة بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء, خصوصا علم الاجتماع حيث لازالت المجهودات المبذولة بالرقي بهذا التخصص جد هزيلة, إلا أن العلوم السياسية هي المبحث الأساس للجامعة نظرا لكون كلية العلوم القانونية شكلت مؤسسة شيدت بجامعة الحسن الثاني سنة 1975.

الرسم 9 : عدد رسائل الدكتوراه حسب التخصص بجامعة الأخوين بإيفران



المصدر: الأطروحات من سنة 1997 إلى سنة 2014

أما وفي جامعة الأخوين, فيوضح الرسم البياني أن حالة العلوم الاجتماعية أقل ضعفا من جامعة الحسن الثاني حيث أنه وعلى الرغم من هيمنة تخصص علوم إدارة الأعمال بنسبة 42% و علوم الهندسة28% على باقي التخصصات الإنسانية و الاجتماعية بجامعة الأخوين , فانه تهتم الجامعة بتطوير البحث في العلوم الاجتماعية, خصوصا في علم الاجتماع و العلاقات الدولية. بالإضافة إلى تشجيعها البحث في العلوم الاجتماعية حيث تنظم كل سنة منذ ماي 2014 مؤتمر دولي تحت عنوان وضعية العلوم الاجتماعية بالمغرب حيث تستقطب باحثين في سلك الدكتوراه من مختلف أقطار العالم لتقديم و مناقشة أعمالهم البحثية للنهوض بالعلوم الاجتماعية.

أما بالنسبة للمحاور السائدة ضمن تخصص علم الإجتماع بجامعة الأخوين بإيفران فقد إنصبت الأبحاث بالأساس على علم إجتماع النوع و العمل و الهجرة و الشباب و عمل المنظمات و حقوق الإنسان. و فيما يخص العلوم السياسية, تناولت الدراسات عمل الاحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية. بالإضافة أن الأبحاث في علوم التربية إنصبت بالأساس على اللغة الأجنبية في التدريس و الترجمة. أما الدراسات في نطاق العلاقات الدولية فتندرج بالأساس ضمن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التبادل العسكري بين الدول. الى جانب ذلك, رغم ضعف البحث في الأنثروبولوجيا بالجامعة, فلقد إهتمت بمواضيع الفلكلور الشعبي, بينما ابحاث الإتصال شملت الإشهار و السينما و التلفزة.

إنّه من السهل أن نستخلص أن أغلب المواضيع البحثية المختارة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يمكن تفسير ذلك بأن البحث في العلوم الاجتماعية يخضع لضغوطات مادية لتوظيف المعرفة في التنمية و لهاجس توظيف المعرفة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية .
ولكن, استنادا الى عملية رصد قامت بها مؤسسة الاخوين، يتبين بان عدد الاطروحات المجمعة والتى قام بها طلاب مغاربة تقارب 9679 رسالة. ويشير التقرير بان بعض المعلومات البيبليوغرافية مليئة بالأخطاء أو افتقرت لبعض البيانات الهامة. فمن الفهارس التي تم الاطلاع عليها ما يخلط، مثلا، بين الرسائل التي نوقشت بالفعل وبين عناوين المشاريع المسجلة بالكليات أو يغفل ذكر بعض المعلومات المهمة كالتخصص والتاريخ والمؤسسة التي نوقشت فيها الرسالة دون النظر إلى الزلات والأخطاء في العناوين وأسماء الباحثين العائلية والشخصية. علاوة على أن هناك مؤسسات أو فهارس تصنف الرسائل على أنها محررة باللغة العربية في حين أنها محررة باللغة الفرنسية.
ومن بين الصعوبات التي لا يستهان تم ذكر التحقق من جنسيات الباحثين. فلا الفهرس المنشور على القرص المدمج الذي يعرض للرسائل المناقشة في المغرب بين سنتي 1962 و 1996 (باللغة العربية) ولا الفهرس الذي يعرض لتلك التي نوقشت في فرنسا إلى حدود 31 ديسمبر 2001 أتى على ذكر جنسية المؤلفين

الخصائص العامة للرسائل الجامعية المسجلة لدى قاعدة جامعة الأخوين:

يتمثل المجموع التراكمي للرسائل الجامعية بحسب الحقب الزمنية كالآتي :

الجدول24 : الرسائل التي تمت مناقشتها بحسب كل عشرية

الفترة	المجموع التراكمي	النسبة (%)
1989 - 1980	2.852	29,47
1999 - 1990	3.945	40,76
2008 - 2000	2.241	23,15

الجدول25: الرسائل بحسب التراكم الجملي (الفترة 1955-2008)

الفترة	المجموع التراكمي	النسبة(%)
1955 - 1980	758	7,83
1955 - 1989	3.422	35,35
1955 - 1999	7.367	76,11
1955 - 2008	9.679	100

يلاحظ أن ارتفاعا غير مسبوق في عدد الرسائل قد حصل خلال العشرية 1990- 1999.فهذه العشرية تعتبر تلك التي عرفت طفرة كبيرة في عدد الرسائل التي نوقشت، بحيث سجلت أعلى مستويين للإنتاج؛ الأول خلال سنة 1997 وبلغ فيه عدد الرسائل 434 رسالة والثاني، وهو الأهم، حدث خلال سنة 1999 حيث نوقشت 758 رسالة أي 7,83% من مجمل الإنتاج الحاصل بين سنتي 1955 و 2008. وبمعنى آخر، فإن إنتاج هذه السنة يعادل ما أنتجه المغاربة بين سنتي 1955 و 1980.

اللغات

توجد في الرصيد العام مؤشرات كمية تعطينا صورة واضحة عن خيارات اللغة بالنسبة الى كتابة الرسائل. ولعل أهم عنصر فيها هو المتعلق بتطور نسق استعمال اللعة العربية مع تراجع نسبي في استعمالات اللغة الفرنسية. لقد صيغت 49,78% من الرسائل الجامعية بالعربية والباقي، أي 50,22% بباقي اللغات، وخاصة منها الفرنسية التي صيغت فيها 44,41% من الرسائل.

الجدول26: الخيارات اللّغوية في كتابة الرسائل في الجامعات المغربية

العربية	4.818	49,78
الفرنسية	4.298	44,41
الإنجليزية	363	3,75
الإسبانية	161	1,66
الإيطالية	28	0,29
الألمانية	11	0,11
المجموع	9.679	100

إن هذا الجرد السريع والوصفي لا يعطي من طبيعة الحال إلا صورة تقريبية عن طبيعة اتجاهات البحث في العلوم الاجتماعية في مستوى رسائل الدكتوراه بالمغرب و عن تطورها. و قد كان هدفنا الأساسي هو التعريف بهذه الأبحاث و تسهيل الرجوع إليها من طرف الباحثين المهتمين.

خلاصة:

من الممكن أن نعتبر أن كتابة رسالة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بعوامل مختلفة، منها ما يمثل عوامل قوة ومنها ما يمثل عوامل ضعف. ومن عوامل القوة يمكن أن نذكر:

- السعي الملحوظ «المدارس الدكتوراه» إلى النهوض بالبحث العلمي، والدفع بدور الجامعة المغربية نحو القيام بدور رئيس في هذا الاتجاه بما يجعل البحث العلمي في خدمة التنمية.
- وجود مخابر و بنيات بحثية كآليات داعمة للجودة بغض النظر عن مكامن ضعفها في هذا المجال,
- وجود شراكات دولية على مستوى الإشراف المزدوج أو المشاركة في مؤتمرات

و تضاهرات دولية من الممكن أن تسف الباحث في تطوير قدراته في البحث بمعايير دولية.

أما عن نقاط ضعف البحث العلمي فيمكن أن نشير في هذا الباب إلى:

- ضعف البنية البحثية في مجالات البحث العلمي وهذا ما ينعكس سلبا على كفاءة وإنتاجية البحوث في الجامعات المغربية,
- افتقار الكثير من المشاريع البحثية للمحتوى التطبيقي، وانفصال الغايات المؤطرة للبحوث عن واقع المجتمع ومشاكله وثغراته المختلفة, ضعف الإمكانات البحثية، وتقادم العتاد البيداغوجي,
- ضعف صيغ التعاون والشراكة بين المؤسسات والمعاهد البحثية المختلفة من جهة، وبين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات الراعية لقضايا التنمية (سواء مؤسسات الدولة أو تلك المستقلة عنها),
- ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي بسبب انعدام جسور التواصل بين المنتجين للبحث العلمي والمستفيدين منه. أما ومن بين المخاطر التي يمكن أن تؤثر في المنظومة البحثية فنجد بالخصوص:
- تزايد ظواهر الانتحال والسرقات والقرصنة العلمية نتيجة الانتشار السريع لوسائل الاتصال . في هذا الصدد, لقد حاولت الدولة المغربية تقليد نماذج عالمية معمول بها في مجال البحث العلمي، من خلال خلق شبكة وطنية رقمية، تتيح للباحثين الاطلاع على كل البحوث والأطروحات المنجزة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، بشكل يجعل هذه الأطروحات شفافة أمام الجميع.. غير أن الملاحظ هو أن هناك جامعات كثيرة وكذا بعض الشعب وبعض مختبرات البحث التي تتلقى تمويلات مهمة، سواء من مصادر تمويل وطنية أو في إطار شراكات مع جامعات أجنبية، ترفض إرسال البحوث والأطروحات المنجزة إلى هذا المعهد، وهذا يطرح علامات استفهام كثيرة و متعددة.

في المقابل، يمكن أن نشير الى أنه من بين الفرص المتاحة التي يمكن بلورتها في هذا الصدد , فهي الرغبة في تثمين نتائج البحث العلمي و إستثماره في الرفع من جودة البحوث في العلوم الإجتماعية، و تحديد المحاور ذات الأسبقية و النفع و ربط البحث العلمي بواقع المجتمع المغربي و وضع الامكانيات المادية و البشرية اللازمة لذلك. كما ينبغي وضع استراتيجيات موضوعية تتوخى رفع الإكراهات التي تواجه الأساتذة في تأطير البحوث و الأطروحات و رفع الإكراهات التي تواجه الطلبة الباحثين. و ذلك بتشجيع الاتفاقيات الدولية في مجال التكوين والبحث العلمي؛ و تشجيع الفترات التدريبية، والأيام الدراسية، والندوات و المؤتمرات في إطار شراكات مع جامعات أجنبية, إلى جانب تشجيع الإشراف المشترك على الرسائل الجامعية,ثم دعم بنيات البحث، و مساعدة الأساتذة الباحثين على المشاركة في مختلف عروض الشراكات الدولية التي تنخرط فيها المؤسسات الجامعية.

قائمة المراجع

المراجع الفرنسية:

- Abdelfattah Ezzine. Les Sciences humaines et sociales au Maroc : L’institutionnalisation et les pratiques- Le cas de la Sociologie.Colloque intenational « *la recherche en sciences humaines et sociales, un état des lieux* », Institut Universitaire de la Recherche Scientifique, Novembre 2011.

- Actes du colloque « *La Sociologie marocaine contemporaine : Bilan et perspectives* ». Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Rabat, 1988, (en arabe et en français).

- Khadija Zahi .- « La pratique de la sociologie au Maroc : évolution institutionnelle et nouveaux défis ». *In Lettre de l’AISLF*, publiée par l’Association Internationale des Sociologues de Langue Française, N°10, janvier /juin 2010.

- *Les sciences humaines et sociales au Maroc.Repères sur leurs composition et production,Étude réalisée en réponse au Service de Coopération et d›Action Culturelle*
Ambassade de France – Rabat Etienne GÉRARD, Mina KLEICHE Institut de Recherche pour le Développement Avec la collaboration de Fadoua MAROUB et de Pierre GIRAUD-BIT
CJB-Rabat Janvier 2 002

- Hassan Rachik et Rahma Bourqia, « *La sociologie au Maroc* », *SociologieS [En ligne], Théories et recherches*, mis en ligne le 18 octobre 2011, consulté le 25 mars 2016. URL : http://sociologies.revues.org/3719

- Règlement intérieur des CEDoc, Université Mohammed V, Maroc.

المراجع العربية:

- دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لمراكز دراسات الدكتوراه, المغرب, 2008

- **دليل تحرير الاطاريح** , جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مجمع الدكتوراه, المغرب

- ميثاق الأطروحات, المغرب , 2004

الأطروحة الجامعيّة في مجال العلوم الاجتماعيّة بدول الخليج العربي: اتجاهات البحث وسياقات الانتاج

عائشة التايب

يسجّل الملاحظ في السنوات الأخيرة بروز عدد من التقارير الإقليمية العربيّة التي حاولت في بعض أجزائها تناول عدد من إشكاليات النشر والانتاج العلمي[1] . وهي محاولات تبقى على قدر كبير من الأهميّة بما احتوته من بيانات إقليمية واحصائيات حديثة ودقيقة، وبتناولها المباشر والصريح لمعوّقات الانتاج العلمي ومعوّقاته المختلفة. ولكن يجب القول أنّه ضمن مختلف هذه المحاولات والتقارير ظلّ الاهتمام بالإنتاج العلمي الأكاديمي مغمورا ضمن نطاق الاهتمام الكلي بمجالات البحث والنشر بشكل عام.

وبقي الاهتمام بشكل خاص بالإنتاج العلمي الجامعي في مستوياته الأساسية – أي في مستوى انتاج الرسائل والأطروحات الجامعيّة– غائبا عن المشهد الكلّي لدراسة وتحليل مؤشرات الإنتاج العلمي العربي ومساراته. ولئن حضرت بعض الأرقام والنسب عن أعداد المرسمين والمتابعين لبرامج الدراسات العليا في عدد من التقارير الاقليمية والدوليّة، فقد ظلّت محاولات الرصد الكمّي والكيفي لرسائل الماجستير والدكتوراه في مختلف التخصّصات بما فيها تخصّص العلوم الانسانية والاجتماعية معطى شبه مغيّب عن الساحة البحثيّة العربيّة.

وتتجلّى من هذا المنطلق أهميّة ورقتنا هذه التي تدخل ضمن مبادرة منتدى العلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة لتحليل ورصد مسارات واتجاهات البحث في الأطروحات الجامعية في عدد من الدول العربيّة وبشكل خاص في مجال العلوم الاجتماعية.

وترتبط محاولتنا بتتبّع تلك المسارات والاتجاهات البحثيّة بمنطقة الخليج العربي، وتتناول بشكل محدّد دول مجلس التعاون الخليجي، التي بدأت بعض مؤسساتها الجامعية تسجّل على مستوى الأرقام والإحصائيات مواقع بارزة عربيّا في مستوى بعض التصنيفات العالميّة الشهيرة للمؤسسات الجامعيّة[2] .

1-أنظر تقارير مؤسسة الفكر العربي التي توالت في الصدور منذ 2009 والتي تناول عدد منها اشكالية البحث والنشر العلمي وعلاقاته بالتعليم العالي العربي ومنظوماته. وأنظر كذلك **تقرير المعرفة العربي** الصادر عن صندوق الامم المتحدة للسكان سنة 2009.

2- نذكر على سبيل المثال ما سجلته جامعة الملك سعود سنة 2010 ضمن تصنيف شنغهاي من حضور كاول جامعة عربيّة ضمن المجموعة من 301 – 400. كما احتلت جامعة الملك سعود المرتبة 380، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المرتبة 420 في تصنيف المجلس الاعلى للاستقصاءات العلمية في اسبانيا.

1 - إشكالية البحث، تساؤلاته وفرضياته

ويطرح هذا التقرير الخاص بالاتجاهات الرئيسية للبحث في مستوى رسائل الدكتوراه في العلوم الاجتماعية بمنطقة الخليج العربي مجموعة من التساؤلات وهي:

- كيف تُبنى الأطروحة الجامعيّة في مجال العلوم الاجتماعية بدول الخليج العربي ؟
- وبأية ادوات نظريّة ومنهجيّة تُنسج الأطروحة الجامعيّة في مجال العلوم الاجتماعيّة في دول الخليج العربي؟
- وماهي الخرائط المبحثيّة والتخصصّية للأطروحة المنجزة في الداخل والخارج ؟ وماهي أبرز الاتجاهات البحثيّة السائدة والمهيمنة ؟

يعمل هذا البحث على مقاربة تلك الأسئلة انطلاقا من فرضيّة أن مسألة نمو العلم والمعرفة العلمية عامة والعلوم الاجتماعيّة خاصة هي مسألة تاريخية واجتماعية وحضارية وثقافية عامة، هذا فضلا عن كونها ابستملوجيّة ومهنيّة وأكاديميّة، وأن نموّ العلوم الاجتماعيّة وتقدمها يكتسب صيغاً مختلفة في السياقات الثقافية والاجتماعية المختلفة. إن مسألة تقدّم العلم عامة والعلوم الاجتماعيّة خاصة تبقى مسألة سوسيولوجيّة بامتياز مرهونة بسياق مجتمعها وقدراته وممكناته الواقعيّة والمتخيّلة، التي من شأنها أن توفر وتؤمّن البيئة الحاضنة والراعية والدافعة لنموها وازدهارها أو العكس.

إن مسألة تقدّم العلم عامة والعلوم الاجتماعيّة خاصة تبقى مسألة سوسيولوجيّة بامتياز مرهونة بسياق مجتمعها وقدراته وممكناته الواقعيّة والمتخيّلة، التي من شأنها أن توفر وتؤمّن البيئة الحاضنة والراعية والدافعة لنموها وازدهارها أو العكس...

وعليه ترتبط مرجعية هذا التقرير إلى حدّ كبير بسوسيولوجيا العلوم (Sociologie de la science) التي تعتبر فرعا معرفيّا انبثق من رحم الابستمولوجيا المعاصرة انطلاقا من الخُلاصات النظريّة والميدانيّة التي انجزت في الدول الغربيّة حول العلوم الصحيحة ومختبراتها في الثلث الأخير من القرن العشرين.

وقد سعت تلك الدراسات للكشف عن الآليات التي تحكّمت في ممارسة البحث العلمي وانتاج الوقائع العلميّة وضبط القيم الناظمة لتلك الجماعة وبيان كيفيّة بناء المعارف العلميّة، وابراز الفرق بين الطرح السوسيولوجي لتلك الوقائع والطرح الابستيمولوجي الذي يُغفل جوانب عديدة من مسارات بناء وانتاج المعارف العلميّة. وبشكل عام تُمثّل سوسيولوجيا العلوم فرعا معرفيا يهتمّ بدراسة العلم بوصفه كلّا مركّبا من منظومة من الفاعلين العلميين (Scientific actors) ونشاطهم وأدوارهم وعلاقاتهم وقواعد عملهم ومعاييرهم وقيمهم، وصراعاتهم وغاياتهم والعوامل المؤثرة في طبيعة نشاطهم. وقد تشكّلت ضمن سوسيولوجيا العلوم ثلاث اتجاهات رئيسيّة معروفة، سوف نحاول الاعتماد على أهم الأفكار الوارد بكلّ منها ومحاولة توظيفها في فهم بعض حيثيات مسارات انتاج الأطروحة العلميّة في مجال العلوم الاجتماعيّة بالخليج العربي:

-**الاتجاه الأوّل** : لعالم الاجتماع الأمريكي روبارت مرتون (R. Merton) الذي نظر للعلم كمؤسّسة اجتماعيّة مكوّنة من أفراد تحكمهم علاقات وقيم ناظمة. واعتبر في كتابه « البنية المعياريّة للعلوم 1942» الجماعة العلميّة جماعة معياريّة قائمة على أربعة معايير معروفة في سوسيولوجيا مرتون وهي النزاهة والشكّ المنظّم والمشاعيّة والعموميّة.

-**الاتجاه الثاني**: لعالم الاجتماع هاقستروم (W. Hagstrom) الذي اعتمدت أفكاره حول العلوم الى حد كبير على نظرية التبادل لدى عالم الاجتماع والانثروبولوجيا

مارسال موس (M. Mauss)، واعتبر في كتابه «الجماعة العلميّة 1965 [3] المجال العلمي كمنظومة أو كنسق تبادليّ يحاول ضمنه الباحث والعالم الحصول على مكافآت ومزايا من المؤسسة التي تستفيد منه ويستفيد هو بدوره منها. ورفض فكرة مثاليّة الفاعل العلمي التي تحدّث عنها «روبرت مرتون»، واعتبره فاعل يبحث بدوره عن جملة من المصالح الاعتباريّة والرمزيّة والماديّة. ورأى بأن السلوك الفردي داخل الجامعات العلميّة ليس محكوماً دوما بنظام معياريّ، ولكن تحكمه في حالات عديدة المصالح وأنظمة التبادل المختلفة الماديّة والرمزيّة.

-الاتجاه الثالث: مثّله كلّ من العالمين لاتور وولغار(Latour B, Wolgars)، في كتابهما المشترك «حياة المختبرات 1978 [4] » والكتاب عبارة عن بحث اثنوغرافي تمّ خلاله اعتماد منهج الانثوميتدولوجيا. واعتبرا فيه الباحثان أن الوقائع العلميّة ليست معطيات جاهزة ولكنها معطيات تُبنى، وتخضع لمسارات من عميات الترميق والتزيين المتكرّرة. كما اعتبرا أن العمل العلميّ ليس نتيجة ننتهي إليها، ولا يعكس في المقابل مجمل الصيرورة التي تشكلت داخله، ومن ثمّة أكدّ «لاتور وولغار «على أهمية ما يمكن أن يجلبه العمل والبحث الميداني من مسالك فهم للحيثيات المرافقة لعمليّة بناء وتشكيل المعارف العلميّة. وأشار لاتور وزميله إلى محدوديّة الخطاب العلمي في الحقل الابستملوجي وقصوره عن فهم كيفيات تبلور التجارب في إنتاج العلم ومسارات الكتابة العلميّة.

الاتجاه الرابع: مثّله عالم الاجتماع الفرنسي «بيير بورديو» (P. Bourdieu): الذي تحدّث عن منطق الممارسة العلميّة وما يحكمها من ديناميات. واعتبر أنّ الحقل العلمي حقل صراع رمزيّ وماديّ. توجد به مسارات متعدّدة من البحث عن الشهرة وعن المراتب العلميّة. وقد خالف بذلك تصوّر كلّ من مرتون ولاتور. وناد بمبدأ نسبيّة الحقائق العلميّة وضرورة الكشف عمّا يجري داخل الحقول المحتضنة لها.

وقد اعتبر أن « حقيقة المنتج العلمي تسكن في نوع فريد من الظروف الاجتماعيّة للإنتاج، بمعني أنها تتأصّل بشكل أدقّ في وضع محدّد من البِنية (structure) ومن اشتغال الحقل العلمي»[5]

2 -المنهجيّة المعتمدة في التقرير وضبط مدوّنة الرسائل التي تمّ الاشتغال عليها

اهتمت الورقة بمتابعة جملة من رسائل الدكتوراه بعدد 100 رسالة تمّ إنجازها في مجال العلوم الاجتماعيّة من قبل طلبة أصيلي المملكة العربية السعوديّة

3- Warren Hagstrom. *The scientific community*. Carbondale, Southern Illinois University Press, 1965.PP 152-153

4- Latour B, Wolgars, Laboratory life, *The Social Construction of Scientific facts*. London 1978.
.Tr. Fr “ *La vie de laboratoire*, Paris, Ed la Découverte 1988

5- Bourdieu P, La spécificité du champ scientifique et les conditions sociales du progrès de la raison», *Sociologie et sociétés*, 7 (1), pp. 91-118.
-“ Le champ scientifique ”, *Actes de la recherche en sciences sociales*, juin 1976, n° 2-3, pp. 88-104
-*Homo Academicus*, Paris, Minuit, 1984-
-*Science de la science et réflexivité*. Paris : Raisons d’agir, 2001-

والبحرين والكويت وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة وذلك ضمن جامعات داخل المنطقة الخليجيّة وخارجها. وحاول هذا البحث الحصول على النصوص الكاملة لعدد من الرسائل المعتمدة في عملية تحليل مضمون نصوصها، وبعض الملخصات وقائمات المحتوى لعدد آخر. حددت الفترة المعتمدة للأطروحات المناقشة بين عامي 2000 و2014. وتوفرت لنا تلك النصوص والملخّصات من خلال:

*المواقع الالكترونية لعدد من الجامعات الخليجية وهي:

- المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة الأمير نايف للعلوم الأمنيّة، المملكة العربية السعودية.
- المكتبة الرقميّة، جامعة أم القرى بمكّة المملكة العربية السعودية
- الحاوية العلمية لجامعة الملك سعود بالرياض، المملكة العربية السعودية

*قواعد البيانات الخليجيّة والعربيّة والأجنبيّة وهي:

- المكتبة الرقميّة السعوديّة (SDL)
- قاعدة المعرفة، المعرفة للرسائل والأطروحات العربيّة
- قاعدة دار المنظومة
- قاعدة آسك زاد
- قاعد إيوثوس ETHOS
- قاعدة بروكويست ProQuest
- قاعدة Thèse.Fr

جدول 27: الجامعات التي تم منها انتقاء عينة أطروحات الدكتوراه

الجامعات الخليجية	الجامعات العربية	الجامعات الأجنبية
جامعة الملك سعود الرياض	جامعة مؤتة ، الأردن	جامعة لندن
جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنيّة الرياض	جامعة عمّان العربيّة	جامعة نيوكاسل، بريطانيا
الامام محمد بن سعود	جامعة أم درمان الاسلامية الخرطوم	جامعة يورك، بريطانيا
الملك عبد العزيز جدة	جامعة الازهر – مصر	جامعة اكسفورد، بريطانيا
الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة	جامعة القاهرة، مصر	جامعة سري، بريطانيا
جامعة الخليج المفتوحة، البحرين	جامعة صنعاء، اليمن	جامعة اكسترا، بريطانيا
جامعة الخليج العربي، البحرين		جامعة باريس 8، فرنسا
		منتبليي 3، فرنسا

ومن المفيد الاشارة إلى أنه تمّ الحصول على عدد من النصوص وملخّصات الأطروحات المنجزة من طرف طلبة خليجيون بالجامعات الأجنبيّة من مواقع الملحقيات الثقافية خاصة للمملكة العربيّة السعوديّة بالخارج، الموثقة بالمكتبة الرقميّة السعوديّة (SDL). وتنوّعت التخصّصات المرجعيّة المعتمدة في مدونة البحث، ولكن اختيارنا ظلّ مرتهنا إلى حدّ كبير بنوعيّة الأطروحات المتوفرة في المواقع وقواعد البيانات التي أتيحت لنا، واجتهد البحث في تغطية جملة من تخصّصات العلوم الاجتماعيّة الموضحة في الجدول رقم 2 وهي علم الاجتماع وعلوم التربية والعلوم السياسية والقانونية والأنثروبولوجيا والتاريخ والإعلام.

جدول28 : الحقول التخصصية للأطروحات المعتمدة في المدونة

الحقل التخصّصي الأساسيّ	الحقل التخصّصي الفرعي
علم الاجتماع	- انحراف وجريمة - الاسرة والطفولة - ثقافة واتصال - علم الاجتماع الحضري - علم اجتماع التنظيم
علوم التربية	- مناهج وطرق التدريس - التعليم - التخطيط التربوي - الاقتصاد المنزلي
علوم سياسية وقانونيّة	- علاقات دولية - دراسات قانونيّة
تاريخ	- تاريخ معاصر
انثربولوجيا	- انثربلوجيا دينيّة
علم النفس	-
الاتصال والإعلام	-

ونشير إلى أن المنهج المعتمد في هذا البحث ارتبط بشكل مباشر بتقنية تحليل مضمون نصوص الرسائل الدكتوراه المعتمدة في العينة، وحاول استقصاء خلفياتها المنهجية والنظرية من خلال ذلك الأسلوب. ولم تراهن المنهجيّة المعتمدة كثيرا على التمشي الكمّي وعلى المتابعة الاحصائية لتطور أعداد الأطروحات والمنجزين لها حسب التخصص او حسب البلدان او التقصّي الاحصائي والرقمي لخلفيات

مواضيعها المطروحة ومحتوياتها. وهو ما يفسّر الاعتماد الأبرز على النصوص الكاملة لعينة الأطروحات المشتغل عليها، واستبعاد المستخلصات (باستثناء حالات نادرة ودالة) رغم توفر كمّ كبير منها في قواعد البيانات المعتمدة.

أوّلا: العلوم الاجتماعية بالمنطقة الخليجيّة: لمحة عن المكانة والحدود

تبدو العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة في مشهد التعليم العالي بدول الخليج العربي أقلّ حظّا من غيرها من التخصّصات والحقول الأكاديميّة. ولكن وإن كان هذا الوضع لا يشذّ عن حقيقة تكاد تكون عامّة في أغلب جامعات العالم بشكل عام والجامعات العربيّة بشكل خاص، إلاّ أن الوضع في المنطقة الخليجيّة يبدو أكثر حدّة وربما تراجعًا...

1 - مكانة العلوم الاجتماعيّة في مشهد التعليم العالي الخليجي

تبدو العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة في مشهد التعليم العالي بدول الخليج العربي أقلّ حظّا من غيرها من التخصّصات والحقول الأكاديميّة. ولكن وإن كان هذا الوضع لا يشذّ عن حقيقة تكاد تكون عامّة في أغلب جامعات العالم بشكل عام والجامعات العربيّة بشكل خاص، إلاّ أن الوضع في المنطقة الخليجيّة يبدو أكثر حدّة وربما تراجعًا وهو ما تبرزه المؤشّرات والمعطيات في أكثر من مجال، سواء على مستوى برامج التدريس ومضمونها، أو من ناحية محدوديّة المؤسّسات والبرامج الأكاديميّة المتخصّصة في حقل العلوم الاجتماعيّة لا سيما في مستوى الدراسات العليا، أو على مستوى النشر والانتاج العلمي في المجال[6]. ومعلوم أنه سبقت الإشارة في تقارير دوليّة وإقليميّة لظاهرة تسارع نسق اقتحام الطلبة الجدد بالمنطقة العربيّة بشكل العام والخليجيّة بشكل خاص لتخصّصات العلوم الاجتماعيّة بما جعلها تحوز الحصّة الأكبر من الملتحقين الجدد بالتعليم العالي[7] . وقد أبرزت بعض التقارير الإقليميّة أن ذلك الارتفاع في حجم الطلبة الملتحقين بالعلوم الاجتماعية قد يعود أكثر إلى اختصاصي إدارة الأعمال والحقوق[8] أكثر مما يعزى إلى علم الاجتماع أو علم السياسة والأنثروبولوجيا وغيرها من الفروع الأخرى. ورغم التصنيفات المتباينة للمجالات الدراسية واختلاف مسميات الحقول الدراسية من دولة عربية إلى اخرى بما من شأنه أن يطمس جانبا كبيرا من الحجم الفعلي لطلاب العلوم الانسانية والاجتماعية، يمكن من خلال الجدول التالي أن نتبيّن أحد أوجه التوزيع النسبي لتخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية في حالة المملكة العربية السعودية مقارنة بمتوسط الدول العربية والمتوسط العالمي.

أبرزت بعض التقارير الإقليميّة أن ذلك الارتفاع في حجم الطلبة الملتحقين بالعلوم الاجتماعية قد يعود أكثر إلى اختصاصي إدارة الأعمال والحقوق أكثر مما يعزى إلى علم الاجتماع أو علم السياسة والأنثروبولوجيا وغيرها من الفروع الأخرى...

6- عائشة التايب، أحوال السكّان ومسارات التنمية في البلاد العربيّة، **دراسة سوسيولوجيّة للمنظومات والفاعلين**، دار سحر للنشر، تونس 2015

7- مثّل الطلبة الملتحقون بمجموعة حقول الانسانيات والعلوم الاجتماعيّة 69% من مجموع الملتحقين بالجامعات في العام 2006 وهو ما يؤكد أن حصّة العلوم الاجتماعيّة هي الأعلى 36.1%، وهي تقريبا ضعف نسبة الملتحقين بالآداب والانسانيات 18.4%. تقرير التنمية الثقافيّة الأول، ص 137.

8 - أنظر على سبيل المثال تقرير :

- مؤسسة الفكر العربي، **تقرير التنمية الثقافية الأوّل** ، بيروت 2009، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2009

جدول 29: التوزيع النسبي للطلاب المقيدين حسب مجالات الدراسة في التصنيف الدولي المعياري للتعليم (ISCED)السعودية ومتوسط العربي والعالمي للعام 2011)

المجال الدراسي	السعودية			متوسط الدول العربية			المتوسط العالمي		
	نسبة الذكور	نسبة الاناث	النسبة الاجمالية	نسبة الذكور	نسبة الاناث	النسبة الاجمالية	نسبة الذكور	نسبة الاناث	النسبة الاجمالية
التربية والتعليم	%44.8	% 55.2	%4.8	%28	%72	% 8	%29	%71	%11
العلوم الانسانية والفنون	%33.1	%66.9	% 34.1	%31	%69	%17	%39	%61	%11
العلوم الاجتماعية والاقتصادية والقانون	%50.6	%49.4	%17.9	%47	%53	%42	%47	%53	%36

المصدر: وزارة التعليم العالي السعودية، www.mohe.gov.sa

إن حلقة مفقودة – لا تزال أسرارها غير مشخصة بالقدر الكافي– بين الأعداد الكبيرة المتخرّجة سنويا من مؤسسات التعليم العالي ومن تخصّصات العلوم الاجتماعية في البلدان العربية بشكل عام والأعداد المحدودة للمواصلين لدراساتهم العليا في تلك التخصّصات بالداخل أو بالخارج. خاصّة في دول الخليج العربي.

ولئن يجوز القول بأنّ تعثّر مسار العلوم الاجتماعيّة في الدول العربيّة واحتلاله لمواقع هامشيّة واستقراره على أعتاب حقول البحث الأخرى له أسبابه السوسيو تاريخيّة، الراجعة إلى حداثة التأسيس الأكاديمي لأغلب حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية وتأخّرها عن الانطلاقة الأكاديمية لمثل تلك الاختصاصات في البلدان الأوروبيّة على وجه الخصوص. إلاّ ان أحوال العلوم الاجتماعيّة كمّا وكيفا، تدريسا وبحثا تبدو في مستوى المقارنات العربيّة أفضل حالا في المغرب العربي وفي بعض دول المشرق العربي عنها في المنطقة الخليجيّة وفي دول مجلس التعاون الخليجي بالذات.

آحوال العلوم الاجتماعيّة كمّا وكيفا، تدريسا وبحثا تبدو في مستوى المقارنات العربيّة أفضل حالا في المغرب العربي وفي بعض دول المشرق العربي عنها في المنطقة الخليجيّة وفي دول مجلس التعاون الخليجي بالذات...

ولا يزال البحث في مجال العلوم الاجتماعية عربيّا وخليجيّا يحتل مواقع خلفيّة وعلى هوامش منظومات البحث العلمي مقارنة بقطاعات الطبّ والهندسة وما يسمّى «بالعلوم الصحيحة» بشكل عام. وهو ما تمّ التأكيد عليه في تقرير المعرفة العربي الذي بيّن أنّه بالرغم ممّا تتسّم به بحوث العلوم الاجتماعية من أهميّة متميزة في المشهد الإبداعي البحثيّ العربيّ، بحكم تناولها لقضايا محليّة على تماسّ مباشر مع هموم وواقع المواطن العربي. وعلى الرغم من وفرة كليّات العلوم الاجتماعيّة والإنسانية وكثافة الطوابير المتخرّجة منها، والمراكز البحثيّة العامّة والخاصّة، إلاّ أنها تبقى دوما في الصفوف الخلفيّة في منظومة البحث العلمي العربي[9] . هذا إلى جانب أنّها قد تسقط سهوا أو عمدا من اهتمام الراصدين لتطور وتشخيص حركة البحث العلمي العربي، ونادرا ما نجد لها موقعا في المؤلفات والتقارير والإصدارات الدوريّة العربيّة المهتمة والمتخصّصة في تشخيص الواقع العربي.

9 - تقرير المعرفة العربي، ص 183

وبشكل عام تشير البيانات المتوفرة حول حركة البحث والنشر في مجال الاجتماعيات والانسانيات إلى ضعف بارز ، انتاجًا ونشرًا، كمّا ونوعًا مقارنة ببحوث العلوم الأساسيّة والتطبيقيّة. وتؤكّد لنا الاحصائيات الرسميّة المنشورة على مواقع بعض الجامعات خاصة الخليجيّة (التي تعتبر الأكثر توفيرًا للبيانات الخاصة بالبحث العلمي على مواقعها الالكترونية) ضعف الانتاج العلمي المنشور في مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في أغلب المؤسّسات الجامعية، حيث يُسجّل أرقاما لا تكاد تذكر مقارنة ببقية التخصّصات الاكاديميّة الأخرى. وتتصدر على سبيل المثال في جامعة الملك فيصل بالمملكة العربيّة السعوديّة كليات العلوم الزراعية والأغذية والطب والعلوم الطبية والبيطرة والعلوم بقية المجالات الأخرى من حيث عدد المشاريع المدعومة على مدى تسع سنوات (2010-2000)، في حين تغيب كليّة الآداب تمامًا عن المشهد وهي الكليّة المفترض احتوائها لأقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتبرز كلية التربية في مرتبة خامسة بعدد 54 مشروع بحثيّ مدعوم[10] .

وتؤكّد الأرقام في نفس السياق تواضع نسبة البحوث المنجزة في الكليات الإنسانيّة ضمن برنامج البحوث الوطنية التطبيقية الأوّل في جامعة الملك سعود على سبيل المثال، حيث لم تتجاوز 7.5 % من المجموع العام للبحوث المنجزة بعدد لم يتجاوز الاربع من جملة 53 بحث، وبما يعادل نسبة 8.5 % من الميزانية العامة المخصّصة لمجموعة البحوث المدعومة[11] . ومن أجمالي عدد المشاريع المدعومة في جميع الاختصاصات في لبنان مثلا، لم يتجاوز دعم بحوث علوم الإنسان والمجتمع 9% في الجامعات الأمريكيّة في بيروت، و5 % في المجلس الوطني للبحوث العلميّة. والوضع مماثل في أغلب الدول العربيّة[12] . وربّما لا يعود ضعف الإنتاج البحثي في حالات عديدة إلى نقص في الموارد الماليّة أو البشريّة، أو لغياب الأولويّة البحثيّة المرتبطة بالهموم اليومية لمكونات المجتمع، بقدر ما يعود لأسباب أخرى كضعف الحوافز الأكاديمية وانعدام الاعتراف وتشجيع الباحثين وأساتذة الجامعات. ويبقى السبب الأهمّ متصلا بعدم ترسّخ قيمة الاعتراف بجدوى تلك التخصّصات وقيمتها في أذهان القائمين عليها وفي أذهان صانعي السياسات وأصحاب القرار.

وتؤكّد الأرقام في نفس السياق تواضع نسبة البحوث المنجزة في الكليات الإنسانيّة ضمن برنامج البحوث الوطنية التطبيقية الأوّل في جامعة الملك سعود على سبيل المثال، حيث لم تتجاوز 7.5 % من المجموع العام للبحوث المنجزة بعدد لم يتجاوز الاربع من جملة 53 بحث، وبما يعادل نسبة 8.5 % من الميزانية العامة المخصّصة لمجموعة البحوث المدعومة...

2 - العلوم الاجتماعية بالجامعات الخليجيّة: أسئلة الحدود والهويّة

إن توزيع التخصّصات والحقول على المسمّى الأكبر «العلوم الاجتماعية» بدول الخليج العربي يستحق برأينا التوقف عنده قبل أي محاولة درس أخرى لنسق بناء الأطروحة الجامعيّة أو سياقات إنتاجها.

وتبدو تلك المسألة برأينا على قدر كبير من الأهميّة، لأنها بلا شكّ سيكون لها الأثر البارز في فهم واستيضاح بعض ما سيفرزه لنا التحليل من نتائج حول طبيعة بناء الأطروحة في العلوم الاجتماعيّة بالجامعة الخليجيّة. وسيتجلّى لنا منه خصائص ما ترسّخ من تقاليد عمل في مستوى انتاج الرسالة الجامعية وهيكلة محتواها.

10- عائشة التايب، اتجاهات حركة النشر العلمي بجامعات المملكة العربية السعودية: قراءة تحليليّة اجتماعيّة، مجلّة الآداب، م 26، ع 3، ص ص 227- 244، جامعة الملك سعود، الرياض 2014.

11 - جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، التقرير السنوي للعام 2010/2011

12- تقرير المعرفة العربي، ص 183

ولا شكّ أن وضوح الحدود القائمة بين فروع وحقول العلوم الاجتماعيّة أو التباسها وتداخلها، يُمكن أن تتحمّل جزءا من المسؤولية في نوعيّة وطبيعة المنتج الأكاديمي من رسائل وأطروحات وغيرها . كما يمكن ان تتحمل نصيبًا مما يمكن أن تكون عليه الأحوال العامّة لمكانة وموقع العلوم الاجتماعيّة في خارطة التخصّصات الجامعيّة الموجودة.

وتجدر الإشارة إلى أن العلوم الاجتماعيّة تتوزّع على النطاق الأكاديمي بطرق وبأساليب وبفواصل مختلفة ومتباينة في مستوى الجامعات والكليّات والأقسام من دولة خليجيّة إلى أخرى ومن جامعة إلى أخرى. وقلّ ما يجد الدارس تخصّصًا واحدا متفردا بذاته في قسم أو ضمن برنامج أكاديميّ مستقلّ بذاته . وغالبا ما نجد فروعا مختلفة للعلوم الاجتماعيّة مدمجة في أقسام وبرامج واحدة تحمل مسميات عديدة مثل الدراسات الاجتماعية أو العلوم الاجتماعيّة (في عدد من جامعات المملكة العربيّة السعوديّة) على سبيل المثال، أو التربية والدراسات الانسانيّة (بعض جامعات سلطنة عُمان). كما يتمّ في أغلب الحالات الجمع بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعيّة في نفس البرنامج والقسم، ويتمّ الجمع بين علم النفس وعلوم التربية. وقلّما نجد أقساما خاصة ومستقلة بذاتها بالنسبة لعلم الاجتماع والعلوم السياسيّة والقانونيّة والفلسفة و الإعلام.

وقلّ ما يجد الدارس تخصّصًا واحدا متفردا بذاته في قسم أو ضمن برنامج أكاديميّ مستقلّ بذاته . وغالبا ما نجد فروعا مختلفة للعلوم الاجتماعيّة مدمجة في أقسام وبرامج واحدة تحمل مسميات عديدة مثل الدراسات الاجتماعية أو العلوم الاجتماعيّة (في عدد من جامعات المملكة العربيّة السعوديّة) على سبيل المثال، أو التربية والدراسات الانسانيّة (بعض جامعات سلطنة عُمان)...

ويلاحظ المتابع بشكل عام ضبابيّة كبيرة في حضور التخصّصات المختلفة للعلوم الاجتماعية في الخارطة الأكاديمية الخليجيّة، حيث نجدها أحيانا ضمن كليات الآداب (دون أن تحمل في أغلب الحالات الكليّة مسمّى العلوم الاجتماعيّة أو الانسانيّة)، وأحيانا قليلة نجدها ضمن كليات تحمل مسمّى العلوم الاجتماعيّة، كما هو الشأن في حالة الكويت مثلا أو بعض الجامعات السعوديّة. أو تحمل مسمّى العلوم الانسانية والاجتماعية كما هو الحال في دولة الإمارات.

ومن المفيد القول بأن ضبابيّة الحدود والفواصل بين فروع العلوم الاجتماعيّة ترتبط على ما يبدو بحالة التباس أشمل وأكثر عُمقا تتداخل فيها الأبعاد بين العلوم الإنسانية من جهة، والعلوم الاجتماعيّة من جهة ثانية. وإن يكاد الدارس يلمس هذا التداخل ولو بدرجات متفاوتة على نطاق عدد من الأوساط الأكاديميّة العربيّة، إلاّ أن الأمر يبدو أكثر بيانا بنظرنا في الحالة الخليجيّة وربّما في المشرق بشكل أعمّ، حيث يسود مسمّى العلوم الانسانيّة بوصفه الحقل الأشمل الذي يمكن أن تدخل ضمنه كل الفروع الأخرى ذات العلاقة بالظواهر الانسانيّة والاجتماعيّة بما في ذلك حقل العلوم الاجتماعيّة. بالرغم من أنّ التمشّي الغالب اليوم على نطاق كوني يعتبر أن العلوم الاجتماعيّة هي الحقل الأشمل الذي يمكن أن تنضوي ضمنه مختلف التخصّصات ذات العلاقة بالإنسان والمجتمع، حيث يكفي أن نشير الى أن التقارير الدوليّة الدوريّة لليونسكو تصدر بمسّمى العلوم الاجتماعيّة بالرغم من اشتمالها لمختلف الحقول والتخصّصات.

3 -أنظمة التعليم العالي بالمنطقة الخليجية: الحالة السعودية مثالا

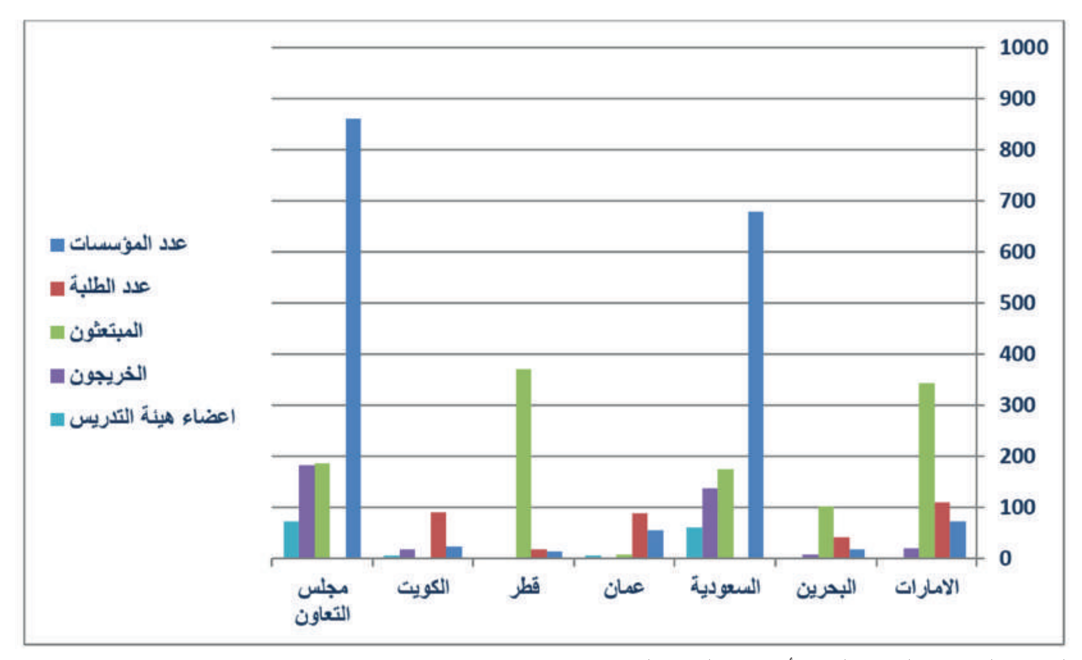
إن تباين الوضع الديموغرافي والمساحات الجغرافية في دول الخليج العربي يفرض تحديات مختلفة على جميع الأصعدة من قطر خليجيّ الى آخر. فالمملكة العربية السعودية التي تبلغ مساحاتها 2.41 مليون كم 2، وتشغل لوحدها أربعة أخماس

شبه الجزيرة العربية ويقطنها أكثر من 28.4 مليون نسمة، ولا يمكن مقارنتها بدول خليجية اخرى كالبحرين أو قطر في قطاعات تنموية مختلفة. ويصحّ ذلك بالرغم من أهمية ما تفرضه العناصر المشتركة الكثيرة بين مختلف دول المجلس أحيانا ،من مساحات تطابق في الملامح العامة للظواهر المدروسة. ويبقى مثال المملكة المثال الأبرز الذي نعتمده في سياق تحليلنا لأنظمة التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي.

وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي 860 مؤسسة أكاديمية خلال سنة 2011/2012 ، ضمت 1.551.552 طالبا وطالبة وبوجود كادر اكاديمي تجاوز 72 ألف عضو هيئة تدريس. كما اهتمت دول المجلس بما يطلق عليه الابتعاث الخارجي . وتخطى إجمالي عدد الطلبة المقيدون بالخارج في نفس حدود النطاق الزمني المذكور سابقا 185 الف مبتعث في مختلف التخصّصات وموزعون على جامعات عالمية مختلفة. وبلغ عدد مخرجات التعليم العالي في دول مجلس التعاون 181 الف خريج وخريجة في العام الدراسي 2011/2012.[13]

وتحتل المملكة العربيّة السعوديّة المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات الأكاديميّة بين الدول الأعضاء إذ بلغ عددها 678 مؤسسة. كما يتمركز بها أكثر من ثلاث أرباع اجمالي عدد طلبة التعليم العالي بدول مجلس التعاون بنسبة بلغت 77.73 %. ويشكّل أعضاء هيئة التدريس بالمملكة ما نسبته 82.17% من إجمالي العدد بدول المجلس وذلك بحوالي 59.442 عضو هيئة تدريس.


الرسم 10: مؤشرات التعليم العالي في دول مجلس التعاون بالجامعات الحكومية والخاصة (2011/ 2012)



المصدر: المؤشرات الواردة بالرسم مأخوذة من المرجع السابق، ص16

13- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون ، مؤشرات التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص 12

يعود تاريخ التعليم العالي في المملكة العربية السعودية الى منصف القرن العشرين حين تأسّست جامعة الملك سعود في 6/11/1957 من كليتين وهما الآداب والعلوم. وتوالى بعد ذلك افتتاح الجامعات السعودية الى ان بلغ مجموع الجامعات الحكومية في المملكة اليوم 24 جامعة وعشر جامعات خاصة وست كليات بما في ذلك ما يسمّى بكليات المجتمع.

وقد اجتهد قطاع التعليم العالي بالسعودية في السنوات الأخيرة في لإحداث تغييرات جذرية استرعت الانتباه، حيث اعتمدت وزارة التعليم العالي هيكلة جديدة للجامعات ولمختلف مؤسسات التعليم العالي، وتمّ إحداث مجموعة من البرامج والأجراءات والخطط الاستراتيجية بغرض تحقيق أكبر قدر من التناسب مع متطلبات سوق العمل السعودي، واعتماد معايير الجودة العالميّة. وبلغ إجمالي طلبة التعليم العالي المقيّدون خلال سنة 2011 /2012 داخل المملكة وخارجها 1.206.007 طالب وطالبة، منهم 53.94 % من الذكور. وبلغ إجمالي المبتعثون للخارج 174.645 طالب وطالبة في نفس السنة مع تحقيق زيادة بارزة بلغت 50.4 % مقارنة بسنة 2010/2011. وبلغت نسبة الاناث المبتعثات 23.93% مقابل 76.02% للذكور خلال العام الجامعي 2011/2012. ويُشار الى أن المملكة تحتل بهذه الأرقام المرتبة الثانية عالميا في عدد المبتعثين الوطنيين للدراسة في الخارج.

تتعدد أنماط التعليم العالي بالمملكة العربية السعوديّة بين الدبلوم وهي مرحلة تعليميّة جامعيّة لا تزيد مدّة الدراسة فيها عن الثلاث سنوات، والبكلوريوس وهو درجة تمنح بعد أن يمضي الطالب ثمانية فصول دراسية أو خمس سنوات بحسب التخصّص، ويبلغ عدد برامج البكالريوس في مجمل جامعات المملكة وكلياتها 1953 برنامجا. والدبلوم العالي ويُمنح للحاصلين على درجة البكلريوس بعد أن يقضون من سنة الى سنتين في التخصّص، وتقدّم الجامعات الحكومية في المملكة 29 برنامجا لمنح هذه الدرجة. كما تمنح الجامعات والكليات في المملكة شهادة الماجستير بعد تلقي الطالب لدراسة 24 وحدة في مجموعة من المقرارت الى جانب انجازه لرسالة تخرّج . وتقدّم المملكة 639 برنامجا يؤهل للحصول على درجة الماجستير. وينال الطالب درجة الدكتوراه بنجاحه في 30 وحدة دراسيّة مع تقديم رسالة التخرج. ويبلغ عدد البرامج التي تمنح على إثرها شهادة الدكتوراه في جامعات المملكة 221 برنامجا.

أما الزمالة فهي شهادة تمنح للحاصلين على بكالريوس الطب وتؤهّل الزمالة الأطباء المتخرجين الحصول على درجة استشاري بعد مضي من 4 الى 6 سنوات دراسية نظريّة وتطبيقيّة.

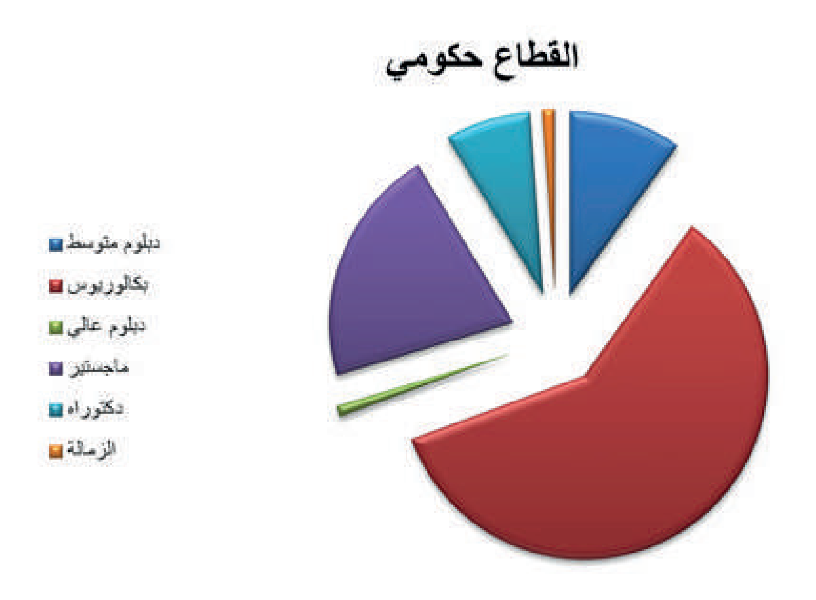
جدول 30 : أنماط التعليم ومستوياته في المملكة العربية السعودية

البرنامج	حكومي	اهلي/ خاص	المجموع	اجمالي عدد الطلاب المستجدين 2011	معدل الطلاب % النمو السنوي
دبلوم متوسط	291	10	301	16769	%13
بكالوريوس	1747	206	1953	259398	%10.2
دبلوم عالي	29	-	29	3696	%27.7
ماجستير	616	23	639	8456	% 26.7
دكتوراه	221	-	221	1606	%40.4
الزمالة	33	-	33	-	-
المجموع	2937	239	3176	289.925	%5.5

.المصدر: وزارة التعليم العالي، مرصد التعليم العالي، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مؤشرات محلية ومقارنات دولية 2012

ونلاحظ من بيانات هذا الجدول انه بالرغم من النمو السنوي البارز لمعدل الطلبة المستجدين في برامج الماجستير والدكتوراه، لا يزال الثقل الأكبر والقاعدة الكبيرة من الجمهور الطلابي منحصرة في برامج الدبلوم المتوسط والبكالريوس.

الرسم 11: توزع الطلبة بالقطاع الحكومي حسب انماط التعليم (2011/ 2012)



المصدر: وزارة التعليم العالي، مرصد التعليم العالي، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مؤشرات محلية ومقارنات دولية 2012

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تناول مسألة توزيع الطلبة على مجالات التخصص تبقى نفس الملاحظة قائمة الاعتبار لاسيما فيما يتعلّق بمختلف حقول العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة التي وإن تمثّل في الغالب المخزن الأكبر المستوعب لطلاب التعليم العالي، إلاّ أن أعداد المنتسبين والمنسبات لمستوياتها العليا في مستوى الماجستير والدكتوراه تبقى دون اعداد المستويات الأخرى بفوارق كبيرة.

جدول رقم 31: البرامج التي تقدمها الجامعات السعودية حسب المستويات والمجالات التعليمية والجنس سنة 2014

مجالات (اسكد)[14]	دبلوم متوسط		بكلريوس		دبلوم عال		ماجستير		دكتوراه		زمالة		إجمالي
	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	أنثى	ذكر	انثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
التربية	4	4	112	198	29	24	69	63	27	28	-	-	558
الدراسات الانسانية والفنون	18	12	261	340	14	7	124	111	63	28	-	-	988
العلوم الاجتماعية والتجارية والقانون	102	44	290	255	1	0	128	121	31	31	-	-	1.003
العلوم	67	41	468	439	1	-	1.1	82	38	35	-	-	1.272
الهندسة والصناعات الانتاجية والبناء	14	2	256	25	1	-	73	3	26	1	-	-	401
الزراعة	-	-	13	4	-	-	23	6	9	2	-	-	67
الصحة والخدمات الاجتماعية	46	25	316	317	17	20	45	76	26	26	74	74	1.071
برامج غير معروفة	249	31	10	-	10	10	11	11	11	11	-	-	354
خدمات	4	2	13	16	-	-	5	5	4	4	-	-	53
المجموع	504	161	1.739	1.594	73	61	608	478	235	166	74	74	5.767

المصدر: وزارة التعليم العالي، مرصد التعليم العالي، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مؤشرات محلية ومقارنات دولية 2014 ص 43

يُذكر أن الجامعات السعودية تقدّم 1.991 برنامجا في مجالي الدراسات الانسانية والفنون والعلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون يتركز معظمها في مستوى البكالوريوس، كما هو حال باقي المجالات، مع أن مجال الدراسات الانسانيّة والفنون سجّل أعلى عدد للبرامج في مستوى الدكتوراه، حيث توفر الجامعات 91 برنامجا موزعة بأعداد متقاربة بين الذكور والإناث ضمن هذا المجال. ولكنّ حداثة أغلب هذه البرامج لا سيما في تخصصات مثل علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والاعلام وعلم النفس مازالت لم تحدث مستويات بارزة من تراكم رسائل الدكتوراه خاصة.

4 - الأطروحة الخليجيّة: بناء الموضوع ومُحدّدات الاختيار

إن التساؤل عن مُحدّدات اختيار مواضيع الدرس والبحث العلمي أيّا كان النطاق المدروس في المجال الأكاديمي أو في السياقات الأخرى التي يُنتج فيها البحث العلمي كان ولا زال من الأسئلة التي يجدر الوقوف عندها عن محاولة تحليل حيثيات أيّ منتج علميّ، وهو ما اجمعت عليه مختلف اتجاهات علم اجتماع العلوم المعروفة والتي سبقت الإشارة إليها في بداية التقرير. إنّ الإجابة الدقيقة عن مثل هذا التساؤل وربّما غيره من التساؤلات الأخرى التي نطرحها في هذا التقرير، تتطلّب ولا شكّ بحوثا ميدانيّة معمّقة، تُوجّه فيه تلك الأسئلة مباشرة ضمن محادثات وجها لوجه لعيّنة من الطلبة المنجزين لبحوثهم بمنطقة الخليج العربي سواء داخل جامعاتها أو خارجها.

14 - التصنيف الدولي المقنن للتعليم المتبنى في اليونسكو اسكد (1997)

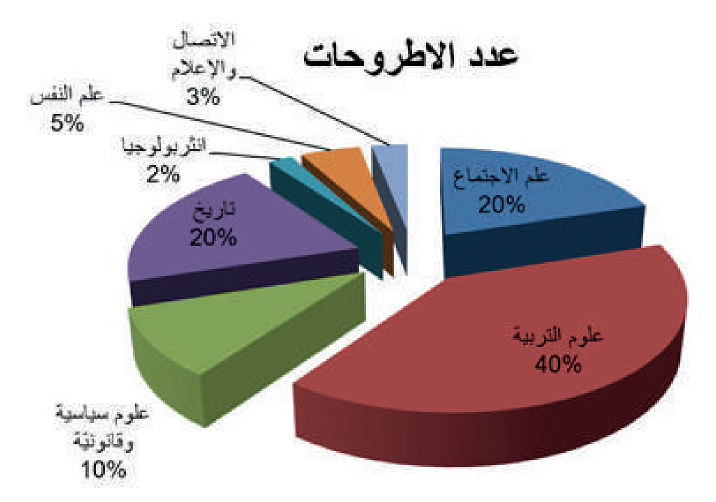
ومن المؤكّد أن الدراسة الميدانيّة المباشرة في عمق حقول الانتاج ذاتها (والتي لم يتسن لنا إنجازها في هذه المرحلة) سوف تضيف معطيات مهمّة متصلةبمحرّكات اختيار الموضوع ذاتيّة كانت أو موضوعيّة، متصّلة بالطالب أو ببقيّة الفاعلين الاجتماعيين داخل الحقل العلمي المدروس، فضلا عمّا يُمكن أن تبرزه تلك الدراسة الميدانيّة من أدوار ممكنة ومحتملة للظرفيات والمنظومات في تحديد وضبط التوجهات العامة للمواضيع المختارة ضمن الأطروحات الجامعيّة في العلوم الاجتماعيّة في الأقسام العلميّة وفي الكليات والجامعات الراجعة لها بالنظر. ولكن في هذا المستوى الأوّلي من التقرير سوف نكتفي بالتحليل من خلال استنطاق ودراسة طبيعة المواضيع المدروسة من خلال ما توفر لنا من عناوين ونصوص أطروحات. ونسوق هنا جملة من النتائج العامّة التي تمّ التوصّل إليها:

1 - 4 سيطرة حقل علوم التربية على بقيّة حقول العلوم الاجتماعيّة الأخرى كمرجعيّة معرفيّة لغالبيّة الأطروحات الجامعيّة المتوفرة.

تؤكّد لنا عمليّة الجرد التي قمنا بها لقواعد البيانات ولما توفّره بعض الجامعات الخليجيّة من نصوص او عناوين وملخصات وقوائم محتويات رسائل دكتورا في العلوم الاجتماعيّة تصدّر حقل علوم التربية للعدد الأكبر من عناوين الرسائل المتوفرة والموجودة. ومن الناحية الموضوعيّة يمكن تفسير ذلك بغلبة برامج الدكتوراه المتوفرة بكليات والجامعات في مجالات علوم التربية وسيطرتها شبه المطلقة على المشهد في أغلب الدول الخليجيّة، دونا عن غيرها من بقيّة التخصّصات الأخرى. وهو ما يعني أن تخصّص علوم التربية حظِيَ في العقود المنقضية بالأسبقيّة والأفضليّة في مستوى مبادرات إحداث البرامج الجديدة في الدراسات العليا على في أغلب الجامعات الخليجيّة. علما أن علوم التربية تخصّص لها في غالب الدول الخليجيّة كليات مستقلة بذاتها وبرامج ماجستير ودكتوراه خاصة بها.

ويُدرك الملاحظ ذلك بسهولة من خلال جولة بسيطة في المواقع الالكترونية للجامعات الخليجيّة الحكوميّة والخاصة في كلّ من المملكة العربية السعوديّة والامارات وقطر والكويت والبحرين، يلاحظ المتابع ندرة ملفتة لحضور برامج الدكتوراه في أغلب فروع العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع والعلوم السياسيّة علوم الاقتصاد، الخ ، في الوقت الذي تتوفر فيه بكثرة برامج الماجستير والدكتوراه في علوم التربية في عدد كبير منها كما هو الحال في جامعات المملكة العربيّة السعوديّة وسلطنة عُمان والكويت، إلى حدّ القول بأنّه لا تكاد تخلو كليّة او جامعة من برنامج ماجستير في علوم التربيّة في أقلّ الحالات. وتكاد تغيب بالكامل برامج الدكتوراه في جلّ تخصّصات العلوم الاجتماعية الأخرى في جامعات كلّ من قطر والامارات، وتحضر بنسب محتشمة في عدد من جامعات المملكة العربيّة السعوديّة ممثّلة في أكثر الحالات في برامج الدكتوراه في علوم التربية في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في أربع جامعات من ضمن حوالي 24 جامعة حكومية و10 جامعات خاصة.

الرسم 12: توزع أطروحات العينة حسب التخصّص[15]



ولكنّ حقيقة سيطرة برامج الدكتوراه في مجال علوم التربية ووفرتها الكبيرة على حساب بقيّة حقول العلوم الاجتماعيّة يؤكّد لنا حقيقة اختلال موازين العلوم الاجتماعيّة في المنطقة الخليجيّة لفائدة تخصص معيّن على حساب بقيّة التخصّصات، التي لا تقلّ – بلا شكّ – أهميتها المعرفيّة ولا الميدانية التطبيقيّة عن علوم التربية.

وأسئلة عديدة تُطرح في هذا المجال حول العلاقة المرتبكة بين العلوم الاجتماعيّة وتخصّصاتها المعروفة وبين السياسات التعليميّة وتوجهات إحداث البرامج الأكاديمية في المجال على مدى العقود المنقضية في دول الخليج العربي.

وربّما يبقى من المهمّ ذكر دور عامل حداثة نشأة أغلب الجامعات الخليجيّة التي نشأت في أغلبها بعد سنة 1989، باستثناء عدد قليل من الجامعات السعوديّة التي أُحدثت خلال الستينات والسبعينات[16] وهو ما من شأنه ان يكون له دوره في تأخّر إرساء برامج الدراسات العليا بما فيه من ماجستير ودكتورا وما تتطلبه من موارد لوجستيّة وبشريّة ومعرفيّة.

ولكن كلّ ذلك لا يمنع في نفس الوقت من الإشارة إلى دور عوامل سيوسيو – ثقافيّة أخرى ميّزت علاقة الجامعات الخليجيّة وسياسة التعليم العالي بشكل عام بمجال الفلسفة والعلوم الاجتماعيّة، وما ساد تلك العلاقة واستحكم فيها خلال العقود الماضية من قناعات ساهمت إلى حدّ كبير في تأخر إرساء عدد من البرامج الأكاديميّة في العلوم الاجتماعيّة من جهة، والرفض المعلن لإرساء بعضها بحجج مختلفة من جهة اخرى[17] .

15- يشمل التوزيع مختلف الاطروحات التي تم اعتمادها من داخل جامعات المنطقة وخارجها في التخصصات المذكورة

16- مؤسسة الفكر العربي ، **التقرير العربي الأوّل للتنمية الثقافيّة**، بيروت 2009، ص 67

17 - للمزيد حول تلك الإشكاليّة أنظر: سعيد توفيق ، **محنة الفلسفة** : أزمة العلوم الانسانية في الجامعات الخليجية ، **مجلة نزوى ، العدد الاربعون ، اكتوبر 2004م،ص16 – ص 27.**

وانظر: علي سلمان الرواحي، مستقبل الفلسفة في عُمان، **مجلة نزوى العدد 81، 7 مارس 2015.**

ومن المهمّ القول بأنّ طغيان حقل علوم التربية على عناوين رسائل الدكتوراه المنجزة من طرف الطلبة الخليجيون ظاهرة يلمسها الملاحظ حتى في الجامعات العربيّة والمشرقيّة الأخرى التي يختار الطلبة الخليجيون انجاز اطروحاتهم فيها مثل الجامعات الأردنيّة والجامعات السودانيّة .

حيث تغلب أطروحات الدكتوراه وحتى الماجستير في علوم التربية على المشهد العام للصناعة الخليجيّة لرسائل الدكتوراه والماجستير خارج المنطقة الخليجيّة وفي إطار محيطها المشرقي. وهو ربّما ما يدعو إلى التساؤل إن كانت ظاهرة الانتصار لعلوم التربية على حساب بقية تخصصات العلوم الاجتماعيّة الأخرى ظاهرة عربيّة مشرقيّة ؟ أم أنّ إصرار عدد من الطلبة الخليجيين المنجزين لأطروحاتهم خارج دولهم وفي جامعات أردنيّة وسودانية، يأتي في إطار مسايرة الاتجاه العام للحقول المهيمنة على مجالات البحث السائد في أوطانهم؟؟ قد تختلف الإجابة على هذه الأسئلة باختلاف الحالات والوضعيات وربّما تمكنّنا المقارنة بحالة المغرب العربي وما يختاره الطلبة الخليجيون في الجامعات المغاربيّة من تخصّصات ومواضيع ومباحث لأطروحاتهم من فهم أوضح لمثل هذه الأسئلة.

ومن المهمّ القول بأنه في إطار المواضيع المختارة للأطروحة المنجزة في حقل علوم التربية تبقى في أغلبها تحوم حول تفرعات محددة منه مرتبطة أكثر بفرع التربية الخاصة، ومناهج وطرق التدريس، والاقتصاد المنزلي.

وهذه عينة من عناوين ومواضيع عدد من الرسائل في علوم التربية المنجزة في جامعات خليجيّة وعربيّة تمّ الرجوع إليها:

- بندر محمد صالح، تطوير منهج الرياضيات بالمرحلة الابتدائية في ضوء نظرية التعلم ، جامعة الامام، 2013
- هياء محمد عبد الله، فاعلية برنامج تعليمي مقترح قائم على التقويم الأصيل لتنمية مهارات الحسّ العددي والمشكلات الرياضيّة، جامعة الإمام، 2012
- خالد الثبيتي، استراتيجية مقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعوديّة، جامعة الإمام، 2013.
- سميرة شطا، فعالية برنامج تدريبي مقترح في تنمية بعض كفايات التدريس لمعلمات المرحلة الابتدائية للتلميذات الموهوبات، جامعة الأزهر ، 2007.
- سامي محمد عبد الله بنجر، دور تدريس المواد الاجتماعية في تنمية التفكير العلمي لدى طلاب المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، 2012.
- سليمان مفرح، منهج إداري مقترح لحماية طلاب المدارس الثانوية من التطرف الديني في ضوء المعايير الإسلامية في المملكة العربية السعودية، جامعة امّ درمان، 2012.

ومن المهمّ القول بأنّ طغيان حقل علوم التربية على عناوين رسائل الدكتوراه المنجزة من طرف الطلبة الخليجيون ظاهرة يلمسها الملاحظ حتى في الجامعات العربيّة والمشرقيّة الأخرى التي يختار الطلبة الخليجيون انجاز اطروحاتهم فيها مثل الجامعات الأردنيّة والجامعات السودانيّة .

2-4 تنوّع نسبيّ في المواضيع والعناوين المطروحة خارج الجامعات الخليجيّة

يُلاحظ المتابع تنوّعا نسبيّا في عناوين أطروحات العلوم الاجتماعيّة المنجزة بالجامعات المشرقيّة في بعض التخصّصات بدرجة لا نكاد نلمسها في الداخل. حيث تبرز عناوين مغايرة لأطروحات في علم الاجتماع لا نجد لها نظيرا داخل

الجامعات الخليجيّة. ويبرز للدارس قدرا من التنوّع في العناوين والمواضيع المختارة للأطروحات.

وهو ما يطرح علينا إشكالية العلاقة البحثيّة المركّبة بين المنتج العلمي وسياقات الانتاج وإكراهاته وحدودها. حيث تبدو الاتجاهات البحثيّة محدّدة الزوايا داخل المنطقة الخليجيّة لتبدو أكثر انفتاحا وتحرّرا خارجها. وإن يبدو ذلك بنسب متفاوتة بين الأطروحات الخليجيّة المنجزة في الجامعات المشرقيّة وبين غيرها من الجامعات الأجنبيّة.

وإن كان من المهمّ التأكيد في هذا النطاق على أن ذلك التنوّع في المواضيع المطروحة في أطروحات العلوم الاجتماعيّة خارج سياق الجامعات الخليجيّة يبقى نسبيّا ولا تبلغ فيها «جرأة» اختيارات الطلبة لمواضيعهم مدى أقصى حتى خارج المنطقة الخليجيّة وحتى في الجامعات الغربيّة. ممّا يطرح علينا مزيد البحث مستقبلا في إشكاليّة مسارات إعادة الانتاج ومستويات تمثّل مسايرة المألوف من المواضيع والتخصصّات الرائجة من جهة، وتمثّل الحدود و»الخطوط الحمراء» في المواضيع المختارة حتى خارج السياق الوطني والمحلّي من جهة ثانية.

وإن كان من المهمّ التأكيد في هذا النطاق على أن ذلك التنوّع في المواضيع المطروحة في أطروحات العلوم الاجتماعيّة خارج سياق الجامعات الخليجيّة يبقى نسبيّا ولا تبلغ فيها «جرأة» اختيارات الطلبة لمواضيعهم مدى أقصى حتى خارج المنطقة الخليجيّة وحتى في الجامعات الغربيّة. ممّا يطرح علينا مزيد البحث مستقبلا في إشكاليّة مسارات إعادة الانتاج ومستويات تمثّل مسايرة المألوف من المواضيع والتخصصّات الرائجة من جهة، وتمثّل الحدود و»الخطوط الحمراء»

تتطرق الأطروحة الخليجيّة في الجامعات العربيّة في علم الاجتماع وبعض التخصّصات الأخرى إلى عناوين مغايرة تتميز بنوع من الارتباط ببعض الظواهر الملحّة في المجتمع الخليجي وترتبط ببعض الفروع مثل علم اجتماع الانحراف والجريمة وعلم اجتماع الصحة. فنجد على سبيل المثال في جامعات السودان والأردن عناوين لأطروحات انجزها خليجيون تتعلق بظواهر الإرهاب، والوقاية من مرض الايدز وجرائم النساء، والعنف الأسري، وأنماط العنف المُمارس في السجون.

- علي فهد المسردي، «الأمن الفكري وأثره في الوقاية من الغلوّ في الدين»، جامعة ام درمان، 2008
- صالح عبد الله المقبل، «*جهود المملكة في مكافحة الارهاب الدولي*»، جامعة مؤتة 2011
- أحلام راشد القاسمي، « *أنماط العنف الأسري في مملكة البحرين*»، كليّة الدراسات العليا، الجامعة الأردنيّة، 2012.
- فهد الزهراني «*العنف الأسري الموجه ضدّ الأطفال في منطقة تبوك*»، جامعة مؤتة، 2010
- نجاة عيسى أبو الحسن، «*فعالية برنامج ارشادي مقترح للوقاية طالبات المرحلة الثانوية من مرض الايدز*»، جامعة ام درمان 2007.
- حامد عيد الجهمي، «*أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية*»، جامعة مؤتة 2013.
- يحيى محمد العطوي، *العوامل المؤثرة في تحديد أنماط العنف في المؤسسات العقابية من وجهة نظر النزلاء والعاملين في سجون المملكة العربية السعودية «دراسة ميدانية»*، جامعة مؤتة، 2010.

اما خارج المنطقة العربيّة وفي الجامعات الغربيّة، فيبقى التنوع في المواضيع وعناوين الأطروحات في العلوم الاجتماعيّة فضلا عن الاتجاهات والخلفيات النظرية للرسائل المناقشة هو السمة الغالبة، وهو ما يمكن ان نلمسه بوضوح من خلال هذه العيّنة من عناوين أطروحات تمّت مناقشتها بعدد من الجامعات الفرنسيّة والبريطانيّة:

- Khaled-abdullah Alzahrani «*Du cultuel au culturel : le tourisme international en Arabie Saoudite*».Grenoble 2014.
- Mohsen Boudidah, «*Al Husseiniya a El Bahrein et les pratiques husseinites : étude d'un espace communautaire chiite : les pratiques et les acteurs*», Paris 8, 2009
- Raghdah Tammar, «*Prise d'alcool, jeunes alccoliques en arabie saoudite*», Aix Marseille , 2014
- Yasseir Alnaeem, *L'image de l'enseignement supérieur féminin en Arabie saoudite*.
- Abdullah Alghanem, *Le lien social en Arabie Saoudite. : sociologie du secours aux soldats victimes du terrorisme*, Rouen , 2013
- Yasser Al Mohamed , «*Espace urbain et habitat à Riyadh : une nouvelle approche d'habitat*», Montpellier 3, 2004
- Al-amer, Mohammed Ahmed «*Electronic democracy strategy for Bahrain*» De Montfort University 2009
- Ebrahim, Haleema, «*An exploration of female leadership language : case studies of senior women in Bahrain*» Aston University 2013

تكشف قوائم عناوين الأطروحات المنجزة بالدول الغربيّة ثراء أكبر في المواضيع المدروسة والمختارة كما تكشف عن تنوع في تخصّصات العلوم الاجتماعية التي يختار الطالب الخليجي الدراسة فيها. وتُظهر تلك القائمات جملة من تخصّصات العلوم الاجتماعيّة المتنوعّة الغائبة بالكامل في الداخل مثل الأنثروبولوجيا والعلوم السياسيّة ، كما تبرز فيها جملة من المواضيع المختلفة ذات العلاقة بالأنثروبولوجيا الدينية وبعض الممارسات العقائدية عند بعض الطوائف الدينية، وتبرز بعض المواضيع ذات العلاقة بالمرأة والدين والسياسة والثقافة وغيرها.

3-4 موضوعات الأطروحة الجامعية وضعف الارتباط بظواهر المجتمع البارزة وقضاياه

إن العلاقة بين البحث في العلوم الاجتماعيّة وظواهر المجتمع ومشكلاته البارزة تبدو مسألة شبه مسلّم بها، بما أنه من المفترض أن تكون البحوث الاجتماعيّة بسياقات انتاجها المختلفة مرايا عاكسة – ولو بنسب محدودة – لظواهر المجتمع ولمشكلاته ولعموم ما يمكن أن يشغل الفرد والمجتمع زمن إنجاز الأطروحة.

ومن منطلق دراسة بعض تخصّصات العلوم الاجتماعيّة في حالة الجامعة التونسيّة ومسارات إنجاز الأطروحات الجامعيّة فيها، يدرك المراقب بسهولة نوعا من التناسب النسبي بين طبيعة المواضيع المختارة من سنة إلى أخرى ومن سياق سوسيوتاريخي إلى آخر، ومن ظرفيّة سوسيو اقتصاديّة إلى أخرى وبين ما ينسكب في الواقع من ظواهر وأحداث ومستجدات يحرص الطلاب المقبلون على انجاز اطروحاتهم تخيّر موضوعاتها من بين الطريف منها وغير المكرّر والبِكر. ويبدو الأمر شبه بديهي بما أنّ العلوم الاجتماعيّة لا يمكن أن تكون سوى سليلة عصرها تُساير الواقع بظواهره السليمة والمعتلة بحثا وتحليلا ودراسة.

ونتساءل في هذا المستوى من تقريرنا عن مدى ما تعكسه الأطروحة الجامعية في مجال العلوم الاجتماعيّة بالمنطقة الخليجيّة من اهتمام الطالب بظواهر المجتمع البارزة ومشكلاته الأكثر حساسيّة وانتشارا ؟ ونبحث عن مستويات مسايرة محتوى الرسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية ومواضيعها ومباحثها لتلك الظواهر والمشكلات بحثا وتحليلا ودراسة ؟ وعن مدى ما يمكن أن تصوّره الأطروحة عن الواقع الاجتماعي المحلّي، بوصفها منتج علميّ من إفراز ذلك السياق الاجتماعي؟

في الحالة الخليجيّة ومن خلال تتبع مدوّنة الأطروحات التي تمّ انتقاؤها والاشتغال عليها في هذا التقرير يكتشف الدارس سواء في حقل علوم التربية الحقل المهيمن على المشهد كما سبقت الإشارة او بقيّة التخصّصات المذكورة، هيمنة مواطن اهتمام جزئيّة تتسم بمسائل فرعيّة وبمحليّة ضيّقة. وتغيب في نفس الوقت المواضيع ذات الصلة اللصيقة بالقضايا الاجتماعيّة الكبرى ذات الأولويّة بالنسبة لغالبيّة المجتمعات الخليجيّة. ويضعف اهتمام الأطروحة الجامعيّة في العلوم الاجتماعيّة المنجزة بالداخل مثلا بقضايا تبدو بنظرنا ذات اولويّة من منطلق انتشارها وحساسيتها كقضايا التنمية والعمالة الوافدة ومشاكل الهجرة بمختلف ما تطرحه من عناوين متعدّدة مثل مواضيع العمالة المنزلية النسائية، والهجرة غير المشروعة والعمل غير المنظم ومشاكل البطالة والجريمة والارهاب والتطرّف، الفقر وقضايا الشباب والمرأة والطفولة، والطفولة الجانحة، المخدرات، تجارة الجنس، التهريب ، إلخ....

وتثير هذه المسألة في حقيقة الأمر إشكاليّة المواضيع المحضورة أو المُحجّر تناولها والممنوعة من الطرح والمرتهنة بالرقابة والرقابة الذاتيّة، وهي إشكالية طرحها المختصّون العرب في العلوم الاجتماعيّة والانسانية في مناسبات مختلفة وفي بلدان عربيّة متعدّدة[18] .

18- انظر على سبيل الذكر لا الحصر دراسة حالة الجزائر
Ahmed ROUADJIA, « La crise des sciences sociales en Algérie » in
« *Repenser l'université*» *colloque de l'université d'Oran* 26 - 27 mai 2012

ويجب القول بأن عدم الاهتمام بالقضايا الملحّة وبالمشكلات الاجتماعيّة البارزة (كما تتراءى من خلال الأطروحات الدكتوراه المتوفرة لنا) في تخصّص علم الاجتماع على سبيل المثال تبقى سارية المفعول حتى في جامعات تخصصّية تحتوي على أقسام متخصّصة في علم اجتماع الانحراف والجريمة. نشير مثلا إلى جامعة الأمير نايف بالعلوم الأمنية بالمملكة العربيّة السعوديّة، حيث لا نكاد نلمس صدى يُذكر لكبرى القضايا الخليجيّة ولجملة المشكلات الاجتماعيّة المرتبطة كما سبق ذكره بالهجرة وبتحدياتها المختلفة او الجريمة المنظمة والتهريب وجرائم المخدرات وغيرها.

ولكن ما يجدر التأكيد عليه في سياق هذه الملاحظة أن المسائل تختلف نسبيّا في مستوى عناوين رسائل الماجستير الجديدة التي تتم مناقشتها وتُوثّق في الموقع حيث تحمل عناوين تبدو أكثر إثارة لمواضيع أقرب لقضايا اجتماعيّة بارزة وحسّاسة[19] . وهو ربّما ما يُنذر بتغيّر في اتجاهات البحث على المدى القريب والمتوسط وما يعكس توجّهًا يتكرّس شيئا فشيئا نحو «جرأة أكبر» في طرح رسائل الدكتوراه لتلك المسائل الحيوية مستقبلاً.

ما يجدر التأكيد عليه في سياق هذه الملاحظة أن المسائل تختلف نسبيّا في مستوى عناوين رسائل الماجستير الجديدة التي تتم مناقشتها وتُوثّق في الموقع حيث تحمل عناوين تبدو أكثر إثارة لمواضيع أقرب لقضايا اجتماعيّة بارزة وحسّاسة وهو ربّما ما يُنذر بتغيّر في اتجاهات البحث على المدى القريب والمتوسط وما يعكس توجّهًا يتكرّس شيئا فشيئا نحو «جرأة أكبر» في طرح رسائل الدكتوراه لتلك المسائل الحيوية مستقبلاً

ولعلّه من المفيد في هذا السياق التذكير بما أشار إليه التقرير العالمي للعوم الاجتماعيّة لسنة 2010، من أهمية بعض التجارب الناجحة للعلوم الاجتماعيّة في عدد من الدول مثل الهند التي اختار المختصون في العلوم الاجتماعية فيها منذ سنة 2007 سياسة إعادة «ترتيب الأولويات البحثيّة » وتوجيه البحث في العلوم الاجتماعيّة بشكل عام (داخل الجامعة وخارجها) نحو مسائل حيويّة وقضايا ملحّة، وهو ما أدّى إلى منح اولويات لمسائل بحثيّة أكثر صلة بقضايا المجتمع وهمومه في ظلّ التحوّلات الاجتماعيّة المتسارعة.

وظهور تخصّصات جديدة وغياب تخصّصات بدت حسب ما ذُكر في التقرير « لا طائل من ورائها»، حيث سيطرت على المشهد البحثي الدراسات حول التنمية والنوع والتحضّر والدراسات الاجتماعية للعلوم وعلوم المعرفة والتنمية الانسانيّة. وقد حاز اقتصاد التنمية في مشهد العلوم الاجتماعيّة بالهند على الجزء الأكبر من دراسات التنمية وشمل مجالات مثل التخطيط وسياسات التنمية واقتصاد العمل واقتصاد المحيط. وقد تمحورت البحوث والدراسات على الأطر المنظمة والماكرو اقتصادي والتحليل القطاعي للمواضيع المدروسة في ضوء الاقتصاد العالمي المتحرّر [20] .

5 -الأطروحة الخليجيّة: المناهج والأدوات البحثيّة

5-1-1تعدّدت المواضيع والمنهج واحد

من خلال متابعة الخلفيات المنهجيّة المعتمدة في العيّنة المعتمدة للأطروحات الجامعية المنجزة بكليات وأقسام العلوم الاجتماعيّة بالجامعات الخليجيّة وكذلك الجامعات المشرقيّة، سيطر المنهج التجريبي على جلّ البحوث التي شكّلت محور الأطروحات التي تمت مراجعة نصوصها.

19- راجع في هذا المستوى موقع المستودع الرقمي : http://repository.nauss.edu.sa
20- UNESCO, International Social Science Council, *World Social Science Report, Knowledge Divides*, 2010, p 226.

وبمتابعة منطق استخدام الطالب للمنهج التجريبي يبرز بوضوح غلبة الفهم أو التمثّل التقني لمراحل إنجاز البحث وطريقة التجميع وأنماط التحليل وتفسير ما تمّ تجميعه. ومن خلال مجرّد استعراض محتويات الأطروحة تبرز الذهنيّة المستحكمة في آلية إنتاج المعرفة واستخدام التقنيات والأدوات ضمنها بما يجعل من جلّ الظواهر المدروسة وبغضّ النظر عن الموضوع المطروح وطبيعة الظاهرة وتخصّص الطالب، تخضع لنفس المنهج وتطبّق عليها نفس الأدوات والتقنيات.

وإن تتعدّد مسميات المنهج المستخدم من أطروحة إلى أخرى فإن عبارة المنهج «الوصفي التحليلي» هي الغالبة على الأطروحات التي رجعنا إليها. والملفت للانتباه أنّ العبارة لا تخضع في الغالب لتوضيح مُقنع يُبيّن للقارئ قصد الطالب/ الباحث ممّا سمّاه «بالمنهج الوصفي التحليلي». وفي بعض محاولات توضيح المنهج المستخدم نجد بعض العبارات من نوع :

- «تمّ اعتماد المنهج الوصفي بأسلوبين: تحليل المضمون والمسح الاجتماعي»
- « المنهج الكمّي والتحليل السببي»
- « المنهج الوصفي»
- « المنهج شبه التجريبي»
- «المنهج الوصفي التحليلي

وبمراجعة الأدوات المنهجيّة المستخدمة في عينة الأطروحات الجامعيّة التي تمّ إنجازها داخل المنطقة، تكاد تغيب مختلف الأدوات المنهجيّة المعروفة خاصة في علم الاجتماع وعلوم التربية مثل الملاحظة والمقابلة ليتصدّر الاستبيان المشهد بنسبة 99 % ويبرز بوصفه الأداة المنهجيّة الوحيدة المستخدمة في مختلف المواضيع المطروحة. وفي حالة وحيدة جاء الاستبيان مرفقاً بتقنية تحليل المضمون.

وتكرّر مثل هذه العبارات في أغلب الأطروحات تبريرا لاستخدام الاستبيان. منها على سبيل المثال: « وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات اللازمة باعتبارها أنسب أدوات البحث العلمي التي تتفق مع معطيات الدراسة، وتحقّق أهداف الدراسة المسحيّة للحصول على المعلومات والحقائق المرتبطة بواقع معيّن»[21] .

وقد غاب بذلك المنهج الكيفي وبقيّة المناهج الأخرى عن جلّ الأطروحات الجامعيّة في العلوم الاجتماعيّة المنجزة بالداخل والتي تمّ الرجوع إليها في العينة المعتمدة في هذا البحث، ولا يجدّ المتابع أيّ أثر لاستخدام يختلف عن الاستخدامات الكمّيّة والاحصائيّة بمسمياتها المختلفة المعتمدة ضمن نصوص الأطروحات التي رجعنا إليها. الاستثناء الوحيد جاء في رسالة دكتوراه في علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة بعنوان:

- ليلى عبدالله محمد جمال، الحياة الاجتماعية والرعائية في المساكن الإيوائية دراسة اثنوجرافية على المساكن والساكنين في مدينة جدة.

وقد جاء في مستخلص الأطروحة[22] التي لم نتمكن من الاطلاع على نصها الكامل ما يفيد اعتماد الدراسة على على الملاحظة البسيطة والملاحظة بالمشاركة والمقابلات المتعمقة كدوات لجمع البيانات.

21- سليمان بن حميدي الحميدي، **التخطيط الاستراتيجي لقوات أمن الحج ودوره في الحدّ من الأزمات**، دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنيّة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2014، ص 141.

22- **دليل مستخلصات الرسائل العلمية المجازة**، جامعة الملك عبد العزيز 2013، 211

وتبقى هذه الحالة الاستثناء الوحيد الذي اعتمد المنهج الكيفي بشكل مباشر وغاب عنها المنهج الكمي ومختلف ادواته المنهجية من اسبيان وغيره.

5-2«الامبريقيّة المجرّدة» وأزمة المنهج

نقف في هذه الوضعيّة الموضحة سابقا عند نفس ما أطلق عليه «رايت ميللز 2006) (Wright Mills » مُسمّى «الامبريقية المجردة» أو التجريبيّة التجريديّة « abstracted empiricism » وهي تلك العبارة التي رأى ميلز أنها تجسّد عمليّة مراكمة البحوث الإحصائيّة وتكديّس المعطيات والبيانات حول الميدان المدروس وحول الموضوع دون استخدام أيّ تمشٍ مقارن أو التعمّق في التحليل أو « تقديم طرحٍ له وزن أو قيمة في شكل معادلة أو نظريّة[23] ». والتجريبيّة التجريديّة من منظور رايت ميلز هي ذلك التوجه الكاسح لتفضيل المناهج الكميّة كمناهج ملائمة لجمع البيانات في مختلف الظرفيات والسياقات باسم الموضوعيّة والصرامة العلميّة والتجرّد. وقد اعتبر ميلز أن تلك « التجريبيّة التجريديّة تتحوّل تحت قوّة البيانات وكثرة التفاصيل الى مجرّد عمليّة إنتاج عناصر «معلومات Informa- tion » . وقد اعتبرها- مع نوع من التحفّظ- نقيضًا للمعرفة ومتعارضة معها، ولا تؤسّس لأيّ جهد يمكن ان تعميمه أو يساهم في انتاج وبلورة نظريات علميّة ذات اعتبار، ولكنها لا تساهم سوى في انتاج حالة «جمود عقيم»[24].

لعلّه من المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى أن ظاهرة التكميم المفرط للظواهر وأحاديّة المنهج المستخدم في جمع البيانات، ظاهرة لا تزال» ناقصة بحث» وقلّما تقع إثارتها في المناسبات القليلة أو التقارير التي تتناول بالدرس احوال البحث والانتاج العلمي في العلوم الاجتماعيّة بالخليج والمشرق العربي.

لعلّه من المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى أن ظاهرة التكميم المفرط للظواهر وأحاديّة المنهج المستخدم في جمع البيانات. ظاهرة لا تزال» ناقصة بحث» وقلّما تقع إثارتها في المناسبات القليلة أو التقارير التي تتناول بالدرس احوال البحث والانتاج العلمي في العلوم الاجتماعيّة بالخليج والمشرق العربي.

وقد أطلق البعض على هذه الظاهرة توصيف «أزمة المنهج» وأشارت بعض الدراسات إلى أن الجامعات الخليجيّة – تبقى أكثر من غيرها من الجامعات العربيّة – تعيش هذه الأزمة من خلال تشبّثها بنموذج المنهج التقليدي في العلوم الإنسانيّة[25]، بما ساهم في إنتاج جيل من الباحثين والدارسين يعوّلون على القياس والإحصاء، ويفهمون البحث الميداني على أنه تصميم لاستمارات أو استبيانات، وتفريغ لنتائج هذه الاستبيانات من خلال برامج الحاسوب، في حين أنّ هذه النتائج يمكن أن تأتي متضاربة في كلّ مرّة يعاد فيها البحث الميدانيّ، فضلا عن أنّ الاستمارات التي يصمّمونها غالبا ما تنطوي على فروض هشّة ضعيفة ومتناقضة. وقد رأى «سعيد توفيق» أن مردّ ذلك الافتقار يعود إلى قصور في فهم معنى الموضوع أو الظاهرة التي يبحثونها، والفروض التي يتمّ اعتمادها دون تمحيص. كما اعتبر البعض أن سيادة هذا المنحى في العلوم الإنسانية تكرّس من خلال هيمنة كليّات التربيّة في الجامعات الخليجيّة على وضع سياسات ومناهج البحث والتدريس[26] .

23- Wright Mills, Charles.. L'Imagination sociologique. Paris : La Découverte. Paris [1959] 2006, p 58

24 - Ibid, p 74.

25- سعيد توفيق، محنة الفلسفة وأزمة العلوم الانسانيّة في الجامعات الخليجيّة، مجلّة نزوى عدد 40، ص 7.

26- نفس المرجع، نفس الصفحة.

وكان التقرير العالمي للعلوم الاجتماعيّة لسنة 2010 أشار لارتباط العلوم الاجتماعيّة بالخليج العربي بمقاربات نفعيّة للعلم اهتمت اكثر بالمسائل المحليّة في المجال الاجتماعي حيث هيمنت المقاربات الأداتيّة (An instrumental approach) على البحث، حيث اتخذ علم الاجتماع مبادئ الهندسة الاجتماعيّة وتوجّه الاقتصاد نحو إدارة الأعمال (Bisiness oriented)، وسادت الفلسفة الاسلاميّة والقانون[27] . وقد اعتبر التقرير أن السياسة التعليميّة الخليجيّة اعتمدت – بعد الحصول على الاستقلال في ستينات وسبعينات القرن العشرين – على مقاربة جامعيّة انجلو ساكسونيّة في البحث. ممّا أدّى إلى انتاج الجامعات لنخبة ناطقة باللغة الانجليزيّة متخصّصة أكثر في العلوم الدقيقة تمّ في إطارها عقد شراكات بارزة مع الخارج على مستوى الدول والمؤسسات. أمّا العلوم الاجتماعيّة بقي تطوّرها نسبيّ –حسب ما ورد في التقرير– واقتصرت على شراكات محدودة مع الخارج وظلّ الانتاج فيها مرتبطا بالجامعات وباللغة العربيّة.

6-الخلفيات النظريّة للأطروحة، مرجعياتها ونتائجها

6-1 ضعف السند النظري للمواضيع المطروحة

تحمل كلّ فهارس الأطروحات التي تمّت معاينتها وتمّ فحصها على جزء يحمل عنوان « الجانب النظري للبحث» أو الخلفيّة النظريّة» أو الإطار النظري».

ولكن بمراجعة تلك الأجزاء يتبيّن لنا أن المقصود بالجانب النظري يختلف من حالة إلى أخرى، ويمكن ان نحصره في نموذجين اثنين:

نموذج اوّل: يعتبر فيه الطالب الخلفيّة النظريّة للأطروحة كلّ ما يمكن ان يتعلّق بالموضوع المدروس من كلام وأفكار وفقرات غير تلك التي سوف يتحدّث عنها في الجانب المنهجي للبحث. بمعنى أن الخلفيّة النظريّة يمكن أن تتضمّن بعض التعريفات اللغويّة الموجزة لمصطلحات ومفاهيم البحث وبعض الفقرات عن الدراسات السابقة وما يمكن أن يزيد عن ذلك من كلام بحسب المتوفر حول الموضوع. ولا يكاد المتابع يجد أثرا – في أغلب الحالات– للخلفيّة المعرفيّة للتخصّص الذي يُنجز في أطاره الطالب موضوع أطروحته في هذا النموذج.

ويخلو الجانب النظري في هذا النموذج من استعراض أو مجرّد ذكر نظريات أو مقاربات أو براديقمات يمكن أن يعتمدها الطالب لاحقا في تفسير نتائج بحثه. ويبدو أنّ « النظريّ» في هذا النموذج يعتبر جزء لا بدّ من وجوده في نصّ الأطروحة، في مقابل الجزء الذي سيتمّ فيه استعراض نتائج الدراسة الميدانيّة، أكثر مما يُفهم على أنه خلفيّة معرفيّة نظريّة مساندة للبحث ورافدة لمسار تحليل العلمي للنتائج.

نموذج ثان: يقع فيه ذكر عدد من النظريات المرتبطة بالموضوع إلى جانب مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة. ولكن تأتي الأطروحات المصنّفة ضمن هذا النموذج– في كلّ الحالات– على ذكر عدد كبير من النظريات في شكل استعراضي يخلو من الربط أو محاولة الانتقاء وتخيّر ما سيتمّ اعتماده كخلفيّة نظرية لتفسير المعطيات والبيانات المجمّعة.

27- UNESCO, *World Social Science Report*, ,2010, op.cit, p 68

ومن جهة ثانية يكشف العدد القليل من الأطروحات التي يتمّ فيها استعراض برديقمات او نظريات عن تشبثٍ بنظريات تقليديّة مرتبطة بتيارات كلاسيكيّة – خاصة في علم الاجتماع– تمّ تجاوزها ونقدها.

ولم نعثر على رسالة واحدة (من بين الرسائل المناقشة بالداخل والمعتمدة في المدونة) تتخذ من النظريات المعاصرة في علم الاجتماع على سبيل المثال مرتكزا نظريّا للبحث بالرغم من تناولها لمواضيع تعتبر إلى حدّ كبير مواضيع راهنة خاصة فيما يتصل ببعض مواضيع علم اجتماع الإقصاء والجريمة.

وبشكل عام تبدو أجزاء الرسائل جزرا معزولا عن بعضها البعض لا يكاد المتابع يجد ضمنها خيوطا فكرية ونظريّة ناظمة للبحث ، من شأنها ان تجمع بين النظري والميداني في وحدة جامعة تصنع جوهر الأطروحة وتعطيها رونقا خاصّا.

وتبدو جلّ الأطروحات من فهارسها وكأنها نسخ مستنسخة من بعضها البعض تخضع لنفس التمشي، وتتبع نفس التسلسل وتعتمد نفس المنهج والأدوات وتصل الى خلاصات احصائيّة، وتنتهي بتوصيات.

وهو ما يطرح التساؤل عن دور التقاليد البحثيّة المترسّخة في الذهنيات العامّة ومسؤوليّة التوجّهات المعتمدة في مسارات صناعة الأطروحة وسياقات الحاضنة لها بدءا من التدريس الجامعي لمقرّرات مناهج البحث وتصميم البحوث ومشاريع التخرّج، ومرورا بمراحل إعداد الأطروحة والاشراف والتأطير وسائر حيثياتها ، وانتهاء بالصياغات النهائية وإجازة الأطروحات ومناقشتها واعتمادها.

وهو ما يجعلنا في مسار البحث عن فهم أعمق وأدق لبعض تفاصيل «مطبخ» الأطروحة الخليجيّة نستدعي فكرة البحث عن حيثيات وتفاصيل وخبايا المنتج العلمي في عمق السياقات المُنتج ضمنها وفي مسارات الانتاج، كما شدّد على ذلك المختصون في سوسيولوجيا العلوم.

وتبدو جلّ الأطروحات من فهارسها وكأنها نسخ مستنسخة من بعضها البعض تخضع لنفس التمشي، وتتبع نفس التسلسل وتعتمد نفس المنهج والأدوات وتصل الى خلاصات احصائيّة، وتنتهي بتوصيات.
وهو ما يطرح التساؤل عن دور التقاليد البحثيّة المترسّخة في الذهنيات العامّة ومسؤوليّة التوجّهات المعتمدة في مسارات صناعة الأطروحة وسياقات الحاضنة لها بدءا من التدريس الجامعي لمقرّرات مناهج البحث وتصميم البحوث ومشاريع التخرّج

6-2 ببليوغرافيا الأطروحة بين الدور الاستعراضي ومحدودية التوظيف

تتوشى كلّ نصوص الأطروحات والرسائل المعتمدة في هذا البحث بقوائم مطوّلة من المراجع الببليوغرافيّة ولكنّ ملاحظات عديدة تسترعي الانتباه وتستحق التوقف عندها غداة تفحّص محتوى تلك القوائم. بداية يجدر الانتباه إلى مسألة الاحتكام إلى مرجعية ببليوغرافية باللغة الأجنبيّة والتي تتجلّى ظاهريّا في غالبية نصوص رسائل العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة المعتمدة، حيث تبرز المراجع الأجنبية إلى جانب المراجع العربيّة في نسبة 80 بالمائة من قوائم الرسائل التي تم الرجوع إليها. ولكنّ انعكاس المراجع الأجنبيّة في النصّ ومستويات الاستفادة من محتواها وكثافة الاستشهاد بها يكاد لا يظهر في متن الأطروحة إلا بأشكال محتشمة إن لم تكن منعدمة. وهو ما يدفع في أكثرية الحالات إلى الإقرار بعدم وظيفيّة المراجع الأجنبيّة وانحصارها في بُعدها الاستعراضي من جهة، واستجابتها لإكراهات المظهر البروتوكولي للأطروحة وإخراجها العام، الذي قد يكون من وحي إملاءات خارجة عن إرادة صاحب الأطروحة من جهة ثانية.

ولعلّه من الملفت القول بأن ما تقدّم حول الحضور الاستعراضي والبروتوكولي للمراجع الأجنبيّة يكاد ينطبق كذلك – ولو بدرجات أقلّ ومتفاوتة من نصّ إلى آخر– على طبيعة الدور والوظيفة المفترضة للقوائم الببليوغرافيّة العربيّة الموشّحة

لمتون الأطروحات. فالمتأمّل في مدى استفادة بنية نصّ الأطروحة وأسلوب الكتابة فيها ومستويات عمق التحليل ودرجات الثراء فيه، يكتشف نوعا من الضحالة في الأسلوب وفي طرق بيان المعنى والأفكار الواردة بمنسوب لا يبرز غير فقر بيّن في الاسترفاد أو الرجوع لمراجع أو لأفكار سابقة. وقلّما نجد مواطئ في عمق النصّ يناقش فيها كاتب الأطروحة أو كاتبتها أفكار سابقة أو يحلّلها بعمق المتشبّع بما جاء فيها، وبطموح الباحث / القارئ الذي يجتهد في ابتكار الجديد من الأفكار وتحقيق الاضافة النوعيّة والقفز فوق الموجود من الأفكار.

وخارج نطاق فقرة «الدراسات السابقة» التي اتخذت بدورها شكل الفقرة البروتوكوليّة المستقرّة في عمق تقاليد البحث المتوارثة، قليلا ما نجد استعراضا او استشهادا جديّا يتصدّر محاولة تحليل تفكك الفكرة والفكرة المضادة وتؤلّف بينهما. علما بأن ما أصطلح على تسميتها «بالدراسات السابقة» فقرة لم تخرج بدورها عن المظهر الاستعراضي البسيط لجملة من محتويات بعض الدراسات التي يأتي الباحث على ذكرها دون بيان في أغلب الأطروحات بنسبة 70 بالمائة منها لنوعيّة الإضافة التي سوف يحققها أو محاولة إبراز مواطن التمايز بين نصّه والمراجع التي اعتبرها جدلا «دراسات سابقة».

وخارج نطاق فقرة «الدراسات السابقة» التي اتخذت بدورها شكل الفقرة البروتوكوليّة المستقرّة في عمق تقاليد البحث المتوارثة، قليلا ما نجد استعراضا او استشهادا جديّا يتصدّر محاولة تحليل تفكك الفكرة والفكرة المضادة وتؤلّف بينهما

ويحيلنا ما تقدّم إلى ما تمّ تسميته في بعض الدراسات بخطاب الاحتفال البيليوغرافي[28] الذي يعمد فيه الباحث وصاحب الأطروحة الجامعية في العلوم الاجتماعيّة إلى البحث عن المراجع الوثيقة الصلة ببحثه لا ليقرأها ويستفيد منها، وإنما لكي يثبتها ببليوغرافيّا في الحواشي بدون فائدة تعود على البحث أو أثر يمكن أن يستشفّ منها.

3-6 - الباحث وهواجس الهندسة الاجتماعيّة: التباس الدور وتشوّش الهويّة

إنّ جملة من الملاحظات الجوهريّة تطرح نفسها في سياق تصفّح بعض ما يُنتج بشكل مستمرّ من أطروحات في مجال العلوم الاجتماعيّة ولا سيما في مجالي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في عدد من أقسام الأكاديميّة بالجامعات الخليجيّة. وتتعلق تلك الملاحظات بما يمكن أن يتشكّل منذ – مراحل البداية– بخلد الطالب المنجز لأطروحة جامعيّة أو رسالة ماجستير حول دوره كباحث وما يفترضه منه ذلك الدور من متطلّبات، ومدى إدراكه لموقعه ومكانته البحثيّة ، ومدى فهمه للغرض الأساسي من البحث العلمي الأكاديميّ الذي يُقبل على إنجازه. كما تتعلّق بفحوى الانتظارات المتوقّعة من انجاز البحث ومستويات استبطانها من طرف الطالب المنجز للرسالة، ومدى استحكام تلك الانتظارات في خيارات الطالب المعرفيّة النظريّة والمنهجيّة، وفي خلاصات الرسالة الجامعيّة التي يُعدّها ونتائجها وهيكلتها العامة.

ومن خلال استنطاق جملة النصوص الجامعيّة المرجعيّة المعتمدة في هذا البحث والمنجزة داخل جامعات خليجيّة و ضمن جامعات عربيّة وتفحّص محتويتها، تتكشف لنا مستويات من التباس دور الباحث بدور الخبير وتداخل الحدود بينهما

28 - أحمد موسى بدوي، التكوين العلمي السوسيولوجي في المشرق العربي، علم الاجتماع بحثا وتدريسا في مصر والسودان، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 400، حزيران/ يونيو 2012، ص 137.

في ذهنيّة الطالب؛ الذي يبدأ في بحثه طالبا / باحثا يعدّ رسالة علميّة جامعيّة في العلوم الاجتماعيّة، وينتهي بنسبة 100 % من الرسائل خبيرا أو مهندسا اجتماعيّا يقدّم التوصيات ويسرد الحلول و«الوصفات العلاجيّة».

وهو ما من شأنه أن يوحي للمطّلع على الرسائل والمتابع لها وكأن كلّ المواضيع والظواهر المدروسة في طيّ رسائل العلوم الاجتماعية لا سيما بحقول علوم التربية وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعيّة بدون استثناء لا تبدو مدركة في ذهن الطالب سوى كمشاكل مستعصية تحتاج لحلول.
ويجتهد الطالب/ الباحث في خواتم أطروحته في استعراض قدراته على صياغة منمّقة لتوصيات يسعى لترجمتها لحلول لتلك المشاكل التي اصطنعها على مدى مراحل إنجاز بحثه. وتبقى توصيات الطلاّب في الغالب معلّقة على ضميرٍ غائبٍ، يُستصرخ من أجل الفعل والإنجاز والتحرّك. وتسود «الينبغيات» الخطاب المؤسّس للأطروحة لتنغرس معه روح البحث ونتائجه وخلاصاته ونقاشه العلمي المعمّق للظواهر والمشاكل المدروسة في وَحلِ سرد توصياتٍ وحلول تتكرّر من أطروحة الى أخرى وتتماثل الى حدّ التماهي متراوحة بين «الدعوة لعقد الورش والندوات والدورات التدريبّة» الى «تكثيف إنجاز الدراسات والبحوث» و«نشر الوعي...» الخ....
ويضيق أفق البحث العلمي والمعرفة العلميّة لتنحصر حدوده في تمشٍ دائريّ مفرغ من المحتوى يسعى لتوفير المعلومة الامبريقيّة الخام التي يتم استعراضها في أشكال وجداول احصائيّة، لا يكلّف الطالب حاله مشقة معالجتها بنفسه في غالبيّة الحالات – رغم كلّ ما يدرسه من مقرّرات تتعلّق بالإحصاء والإحصاء الاجتماعي– وغالبا ما توفّرها له مكاتب خاصة بأسعار تنافسيّة لا تحدّدها الأمانة العلميّة بقدر ما تحدّدها ألوان الرسوم وأشكالها البديعة.
وتبقى الأرقام والنسب – في النصّ وفي المدركات المسؤولة عن إخراجه – الكفيلة وحدها بضمان موضوعيّة العمل المتسّم بمقولات بسيطة ومجردة تخلو من كلّ محاولات التعميم أو الاستخلاص المجرّد الذي يحاول القفز على معطيات الواقع الذي تم الاشتغال عليه وحدود العيّنة المعتمدة . وتفتقر النصوص لمحاولات التأويل القادر على تجاوز الأفق المنظور لتلك المعاينة البسيطة والمباشرة. كما تكاد تخلو في غالبيتها من شواهد ممارسة تمرينات الفهم ومحاولات التفهم للظاهرة المدروسة موضوع الاطروحة، وتأصيلها في سياقها الزماني والمكاني الأشمل بما فيه من تعقيدات وتجريدات تحتاج إلى الطرح والتفكيك والتحليل والتفسير.
وترتهن بذلك مسارات إنتاج وإعادة انتاج الأطروحة الجامعيّة في العلوم الاجتماعيّة إلى حدّ بعيد بمعرفة متشظيّة ومفتّتة حول الواقع الاجتماعي المدروس، عاجزة عن المراكمة وفاقدة للصلاحيّة بانتهاء البحث وإجازته وحيازة الشهادة والمرتبة العالميّة الخاصة بها.
ويبقى خلوّ نصّ الأطروحة الجامعيّة خاصة في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعيّة من مساحات ابداء الباحث لرأيه واجتهاده في بيان مواقفه أو وجهة نظره الشخصيّة فيما درس وحلّل ومن خلال استنتج واستخلص من المسائل الملفتة للانتباه بدورها.
وربّما يمكن تفسير ذلك بالرجوع لتلك النزعة «الوضعانية» المبالغ فيها والحرص اللامتناهي على ابراز موضوعيّة البحث وحياديته وتجريده من المواقف الشخصيّة،

وتسود «الينبغيات» الخطاب المؤسّس للأطروحة لتنغرس معه روح البحث ونتائجه وخلاصاته ونقاشه العلمي المعمّق للظواهر والمشاكل المدروسة في وَحلِ سرد توصياتٍ وحلول تتكرّر من أطروحة الى أخرى وتتماثل الى حدّ التماهي متراوحة بين «الدعوة لعقد الورش والندوات والدورات التدريبّة» الى «تكثيف إنجاز الدراسات والبحوث» و«نشر الوعي...» الخ....

سعيا لتأكيد الطالب لعدم انحرافه عن المتعارف عليه والمألوف حول طقوس احترام أسس الموضوعية والتزام الحياد.

ولكن تغييب مساحات التعاطي الحرّ للطالب في العلوم الاجتماعيّة مع معطيات بحثه (بوعي او بدون وعي من سائر الفاعلين العلميين)، لا تغدو من وجهة نظرنا غير محاولة مبكّرة لإجهاض مسار إعمال الفكر وتغذية مهارة البحث لدى الطالب وتعطيل ملكة الاجتهاد والإبداع في البحث، وعرقلة مسار الحفز على تعلّم مهارات إضفاء المعنى على الظواهر المدروسة، وحظرٍ لمحاولة اصطناع الطالب لطابع الفرادة والاختلاف.

ولا بدّ من القول عموما بأن النصوص المنتجة بمنهجياتها المعتمدة وروحها المحرّكة لا تزال بعيدة كلّ البعد عن استخدامات المقاربة «الانشائيّة أو البنائيّة» (constructivist)[29] في العلوم الاجتماعيّة التي أضحت في مختلف اتجاهات علم الاجتماع الغربي تدفع نحو تجاوز الأطروحات الكلاسيكية وجدل الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع حول تناقض الذاتي والموضوعي. ذلك الجدل الذي أصبح يعتبر بيزنطيّا من منظور العلوم الاجتماعية في وشاحها المابعد حداثي. ولعلنا نتساءل في هذا النطاق عن مستوى ما بلغه مفهوم البحث العلمي الاجتماعي وأسئلته الأساسيّة ومعانيه من انحصار في دائرة النفعيّة أو «البراغماتية» الضيقة التي تقيس البحث بما يمكن أن يأتي به من «حلول وتوصيات». ومدى ما يمكن أن يُفصح عنه ذلك من مستويات التباس الأدوار وتشوّش الهويات المعرفيّة لدى الفاعلين الاجتماعيين في منظومات انتاج وإعادة انتاج البحوث في الأقسام الأكاديميّة بالعلوم الاجتماعيّة، ومستويات تداخل واضطراب الحدود بين النظري بالتطبيقي وبين المعرفة النظريّة والهندسة الاجتماعيّة والإصلاح الاجتماعي.

ولا بدّ من القول عموما بأنّ النصوص المنتجة بمنهجياتها المعتمدة وروحها المحرّكة لا تزال بعيدة كلّ البعد عن استخدامات المقاربة «الانشائيّة أو البنائيّة» (constructi-vist) في العلوم الاجتماعيّة التي أضحت في مختلف اتجاهات علم الاجتماع الغربي تدفع نحو تجاوز الأطروحات الكلاسيكية وجدل الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع حول تناقض الذاتي والموضوعي. ذلك الجدل الذي أصبح يعتبر بيزنطيّا من منظور العلوم الاجتماعية في وشاحها المابعد حداثي.

الخاتمة

طمحت هذه الدراسة لطرح إشكالية علاقة المنتج العملي الأكاديمي الخليجيّ في مجال العلوم الاجتماعية بسياقات انتاجه، وحاولت البحث عن مسؤوليّة المنظومات المؤمّنة لعمليات الانتاج وإعادة الانتاج عن جودة المنتج الجامعي، واتجاهات البحث في الأطروحات والرسائل الجامعيّة وخلفيتها النظرية والمنهجيّة وعمقها الفكري وأدواتها التحليليّة المستخدمة. ومن خلال عيّنة الأطروحات المعتمدة في هذا البحث تمّ الوقوف على جوانب قصور عديدة في نوعيّة المنتج ومستويات جودته، رغم مستويات التباين بين التخصّصات والحقول المختلفة للعلوم الاجتماعيّة التي مازالت كلياتها وأقسامها الأكاديمية تشهد –بنسب متفاوتة حسب الأقطار – مسار نشأة متعثّرة وتطوّر مرتبك بعدد من جامعات دول مجلس التعاون الخليجي. بالرغم من أنّ ذلك لا يخفي في حقيقة الأمر بعض بوادر التغيير التي بدأت تتمظهر في الأفق من خلال جهود فعليّة في الإصلاح الهيكلي وتطوير برامج تدريس العلوم

29-المقاربة الانشائية تعتبر نمط من التمشي المنهجي في العلوم الاجتماعيّة يدعو لتجاوز التعارض الكلاسيكي بين الموضوعية والذاتية. وضمنه تعتبر الحقيقة بمثابة مسار من الإنشاء أو البناء السوسيوتاريخي واليومي للفاعلين. وترتبط كل ذلك بقدرة العلوم الاجتماعية على ربط أفضل للمستويات الماكروسوسيولوجية بالمستويات الميكروسوسيولوجية. أنظر في هذا الشأن :
Corcuff Philippe. « Éléments d’épistémologie ordinaire du syndicalisme ». *In: Revue française de science politique*, 41e année, n°4, 1991. pp. 515-536

الاجتماعيّة في عدد من الأقسام والكليات، ويمكن للمراقب رصد ذلك عن كثب من خلال ما افترضه طموح الجامعات الخليجيّة لتحقيق الجودة والحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسّسي على النطاقين الوطني والدولي.

ورغم أنّ بعض مواطن قصور المُشار إليها في التحليل ليست جديدة ومعلومة ولكن لا بدّ من بيان أن طرحها يندرج في ضوء الحرص على استمرارية التساؤل عن مثل تلك الاشكالات وإدماجها في سياقات التأسيس للبدائل وسبل التغيير وتجديد الأطروحات والتشخيص المتجدّد لوضعية العلوم الاجتماعية وواقعها في المنطقة العربيّة بشكل أعمّ.

ولا بدّ من تأكيد الدعوة على عدم مساءلة النصوص الجامعيّة وكتّابها والقائمين عليها فحسب، بقدر المناداة بضرورة استثارة نقاشٍ أوسع – في الدوائر الأكاديميّة الخليجيّة والعربيّة بشكل عام – حول مسؤولية التقاليد المتوارثة في مساحات التدريس الجامعي للعلوم الاجتماعيّة وحجم ما تكتسبه من إلزاميّة أو قهريّة (بالمعنى الدوركهايمي للكلمة) أضحت تفعل فعلها في المنظومات العامة وتُؤثر سلبا في سياقات انتاج الاطروحات وفي مدركات سائر الفاعلين العلميين ضمنها من مشرفين ومؤطرين للبحوث وطلبة وثقافة انتاج وإعادة إنتاج نصوص الأطروحات والبحوث الجامعيّة.

ولا بدّ من الاعتراف بأهمية تحفيز حركة البحث مستقبليّا بغرض تغطية جوانب أخرى مهمّة من هذا الموضوع تبقى بدورها في حاجة ماسة للطرح العلني والجريء والنقاش العلمي الجاد والبنّاء، الذي من شأنه أن يؤمّن للمهتمين ولأصحاب القرار التشخيص الدقيق لواقع العلوم الاجتماعيّة ولمسارات الانتاج العلمي الأكاديمي ضمنها. ومن ذلك مثلا الانتباه لمسألة مقاربة المنتج البحثي الجامعي من منظور عدسات النوع الاجتماعي والوقوف على بعض خفايا الحضور المختلّ للجنسين في قوائم طلبة الدراسات العليا والمنجزين لرسائل الدكتوراه في العلوم الاجتماعيّة في الداخل والخارج، رغم ما أصبحت تشهده سياسات التعليم العالي في عدد من دول مجلس التعاون من تشجيع لإرساء برامج الماجستير والدكتوراه في الجامعات الداخل من جهة، ومسار حفز وتشجيع برامج ابتعاث الجنسين لجامعات خارجيّة عريقة من جهة ثانية.

ولا بدّ من الاعتراف بأهمية تحفيز حركة البحث مستقبليًا بغرض تغطية جوانب أخرى مهمّة من هذا الموضوع تبقى بدورها في حاجة ماسة للطرح العلني والجريء والنقاش العلمي الجاد والبنّاء، الذي من شأنه أن يؤمّن للمهتمين ولأصحاب القرار التشخيص الدقيق لواقع العلوم الاجتماعيّة ولمسارات الانتاج العلمي الأكاديمي ضمنها.

كما تبدو اليوم مسألة المعالجة السوسيولوجيّة المتأنية لظاهرة الشهادات الجامعيّة المزوّرة وشهادات الماجستير والدكتوراه الوهميّة القادمة من الخارج في تخصّصات عديدة وبشكل خاص في مجال العلوم الاجتماعيّة، وما أصبحت تثيره من هواجس ومخاوف لدى المعنيين وأصحاب القرار، وما يمكن أن يرتبط بها من تداعيات على الأمداء المتوسطة والبعيدة من نتائج وخيمة على مستوى التعليم العالي ومستقبله، ضرورة لا بدّ من انتباه الباحثين إليها خاصة في ظلّ ما يقع تداوله حول هذه الظاهرة من معطيات وبيانات في شبكة الانترنت وفي مواقع التواصل الاجتماعي.

1_ باللغة العربيّة

– أحمد موسى بدوي، التكوين العلمي السوسيولوجي في المشرق العربي، علم الاجتماع بحثا وتدريسا في مصر والسودان، مجلة المستقبل العربي، عدد 400، حزيران/ يونيو 2012.

– برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2009

– جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، التقرير السنوي للعام 2010/2011

– سعيد توفيق ، محنة الفلسفة : أزمة العلوم الانسانية في الجامعات الخليجية ، مجلة نزوى ، العدد الاربعون ، اكتوبر 2004.

– عائشة التايب، اتجاهات حركة النشر العلمي بجامعات المملكة العربية السعودية: قراءة تحليليّة اجتماعيّة، مجلّة الآداب، م 26، ع 3، ص ص 227– 244، جامعة الملك سعود، الرياض 2014

– عائشة التايب، أحوال السكّان ومسارات التنمية في البلاد العربيّة، دراسة سوسيولوجيّة للمنظومات والفاعلين، دار سحر للنشر، تونس 2015

– علي سلمان الرواحي، مستقبل الفلسفة في عُمان، مجلة نزوى العدد 81، 7 مارس 2015.

– مؤسسة الفكر العربي ، التقرير العربي الأوّل للتنمية الثقافيّة، بيروت 2009.

2_ باللغة الأجنبيّة

– Ahmed ROUADJIA, «La crise des sciences sociales en Algérie » in « *Repenser l'université*» colloque de l'université d'Oran 26 – 27 mai 2012

– Bourdieu P, La spécificité du champ scientifique et les conditions sociales du progrès de la raison», *Sociologie et sociétés*, 7 (1), pp. 91-118.

– " Le champ scientifique ", *Actes de la recherche en sciences sociales*, juin 1976, n° 2-3, pp. 88-104

– *Homo Academicus*, Paris, Minuit, 1984-

– Science de la science et réflexivité. Paris : Raisons d'agir, 2001-Corcuff Philippe. « Éléments d'épistémologie ordinaire du syndicalisme ». In: *Revue française de science politique*, 41e année, n°4, 1991. pp. 515-536

– Claud Levy Strauss, «*L'Anthropologie structurale*», Pion , Paris 1958.

- Latour B, Wolgars, «*Laboratory life, The Social Construction of Scientific facts*». London 1978.
Tr. Fr " La vie de laboratoire, Paris, Ed la Découverte 1988.
- UNESCO, International Social Science Council,
World Social Science Report, Knowledge Divides, 2010.
- UNESCO, Problèmes posés par une étude des sciences sociales et humaines, *Revue internationale des sciences sociales . Vol. XV I (1964), pp 519-675*
- Warren Hagstrom. *The scientific community*. Carbondale, Southern Illinois University Press, 1965.
- Wright Mills, Charles.. «*L'Imagination sociologique*».
Paris : La Découverte. Paris [1959] 2006

رسائل الجامعات في تونس
بعد التنموي و الثقافوي : البراديقم الديمقراطي

عبد الوهاب بن حفيظ

مقدمة:

تنطلق هذه الورقة من فرضية مؤداها أن السؤال «الأكاديمي» في أهم تخصصات العلوم الاجتماعية وبشكل خاص في مستوى البحث السوسيولوجي والعلوم السياسية وعلم النفس، وان لم يرتق الى مستوى السياق الحراكي السياسي والاجتماعي، الذي شهده المجتمع التونسي منذ عام2011، الا أنه بصدد اكتشاف أولويات بحثية جديدة من خلال السياق الديمقراطي الوليد.

وبشكل عام يمكن القول، بأنه قد حافظت اتجاهات البحث على نفس مقوماتها وخصائصها القائمة على التعامل مع المتغييرات السياسية والاجتماعية بشكل مباشر، الا أنها بصدد اختبار سياقات جديدة ولو بتعثر وتردد واضحين. ومن الواضح أيضا ومن خلال جرد سجل الاطروحات التي تمت مناقشتها ما بين الفترة 2005 و2015، بان الفارق البراديقمي والمحوري لهذه الرسائل يبدو ضئيلا الا أنه بدأ في البروز من خلال الاهتمام بمحاور المشاركة ، والحقوق ومقاومة الفساد وتشريك المرأة المهمشة وبلورة الإصلاحات .ان الفرضية التي تحاول هذه الورقة بلورتها والتثبت منها هي أن اتجاهات البحث قد انتقلت تدريجيا من سياقات تتسم بالابتعاد عن الرواية البحثية أو النص(حالة الانفصام الشبكي في المعرفة) الى سياق وواقع يشاكسان المعرفة ويدفعانها نحو التطور اما من خلال آليات دعم (مدارس الدكتوراه والمخابر) أو من خلال التحديات التي باتت تطرحها مكاسب الحرية الأكاديمية على العلم نفسه.

يعرف الانفصام الشبكي كحالة انفصال لشبكية العين التي ترسل المعلومات والاشارات المرئية الى الدماغ صانع العملية العقلية. ان الميزة الأساسية لمثل هذا الوضع المرضي هو أنه لا يسمح للفرد أن يرى ما يحدث، الأمر الذي قد يعطل اشتغال التفكير في الأشياء المحيطة. وينطبق هذا بشكل أخص على العلوم الاجتماعية، لا بشكل عام، وانما على الأقل من خلال ما يعرف بالعلم الأكاديمي ورسائل الجامعات التي ركزت على البراديقم التنموي (الفترة 1978-1959) أو البراديقم الثقافوي ، والذي جعل من الثقافة مدخلا مفردا للعلوم الاجتماعية . (الفترة 2010-1978).

تتأكد فرضية الانفصام الشبكي في مرحلتين: تتعلق الأولى بمرحلة البارادیقم التنموي وخدمة العلوم الاجتماعية للدولة، أما الثانية فتتصل بمحاولات ظهور برادیقمات بديلة: ثقافوية بالأساس في اطار «تونسة» رسائل الجامعات. ثم تنتهي الورقة بتوصيف التطور «المحاوري» لانتاج الرسائل من خلال متغير جديد: أي الظهور البطيء للبارادیقم الديمقراطي . على أن هذين الوضعيتين الأوليتين لا تعكسان مجمل المسار البحثي للفترات الأولى، حيث تجدر الإشارة إلى أن تلك المراحل كانت ترافقت مع بناء دولة الاستقلال وبناء الجامعة التونسية. كما اتسمت بحضور فاعل للبارادیقم التنموي والذي تغلب عليه أيضا النزعة النقدية حينا والنزعة الوظيفية الامبريقية حينا آخر. وفي هذا الصدد يمكن أن نلخص اتجاهات البحث السائدة الى اليوم من خلال ثلاث مراحل هامة وهي :

1. مرحلة البحث ضمن البارادیقم التنموي بنكهة نقدية
2. مرحلة التوصيف الامبريقي بنكهة ثقافوية
3. تجربة التغييرات الجوهرية أو مؤثرات البارادیقم الديمقراطي

مرحلة البحث ضمن البارادیقم التنموي بنكهة نقدية

لقد تحدث ماكس فيبر عن مهنة عالم الاجتماع في زمن لم يكن فيه امام المتخرج من الجامعة الألمانية الا خيار التدريس. و قد لاحظ هذا الأخير كيف انه و في مقابل نظام التخرج الألماني و الذي يجعل من سلك المدرسين من الدرجة الثانية Dozent فئة احتياطية لهيئة التدريس، يوجد النظام الأمريكي و الذي يتعامل مع المتخرجين– ضمن سلك المساعدين– كما لو أنهم عمال و مهنيون داخل المؤسسة لها صبغة رأسمالية و بيروقراطية في وقت واحد. على أن تحول العلوم ومن خلال التخصصات الدقيقة، إلى مؤسسة تنظيمية محكمة[1] Betrieb جعل من الضروري تنمية «حس خاص» بالمعرفة لدى المشتغلين والباحثين. هذا الحس هو الذي يلهم عملهم المخبري و الميداني[2]. و قد تناول فيبر تطور بعض المهن (كمهن القانون مثلا و علاقتها بتطور الثقافة التعاقدية و الرأسمالية التجارية). كما رأى في البحث المحكم من قبل النظراء أو زملاء التدريس خلال لحظة مناقشة الرسالة، ساعة للتقييم والنقاش العميق، لا يمكن أن ينساها أي باحث. تبدو لحظة التقييم لحظة مهمة في مستوى الاعتراف برسالة الدكتوراه ومنح الدرجة، وهي لذلك تختلف عن لحظة تقييم التعلمات المكتسبة، من حيث أنها تساءل قدرة الباحث على التحليل وربط المتغيرات وفهمها أو تفسيرها.

مع «تونسة» رسائل الجامعات في علوم المجتمع ، بدأ ظهور البراديقم «الثقافوي» كمدخل غالب

و لان تفريعات العلم و المعرفة تسير هي الأخرى بالعدوى (إذ ليست كل عدوى مرضية بالضرورة)، فلقد كان لبعث الاجازة في علم الاجتماع في تونس و منذ الاستقلال، ضمن النموذج الفرنسي للتدريس والبحث، نتائج محددة أهمها ما يتعلق بالتطور الكمي للمتعلمين و بظهور اقسام المرحلة الثالثة ثم الدكتوراه (دكتوراه دولة في البداية).

1- Max Weber : *Le savant et le politique.* Collection 10-18 .Paris. 1971 p 49

2- عبد الوهاب بن حفيظ « **مهنة عالم الاجتماع اليوم**» – الجمعية التونسية لعلم الاجتماع – تونس 2000 ص 14

انه ومن قبل أن تظهر تجربة التأطير في رسائل الدكتوراه في الجامعة التونسية، فان الإجازة في علم الاجتماع و التي بعثت سنة 1959 من قبل مسؤولي الإدارة الاقتصادية الوطنية الجديدة ومن قبل مدرسين فرنسيين داخل معهد الدراسات العليا (IES) كان الهدف منها و منذ اليوم الأول، تكوين رجال و نساء قادرين على تحليل و فهم خصائص المجتمع و ذلك في الوقت الذي كان فيه، أحد مدرسي هذا التخصص في الجامعة التونسية و هو « جاك بيرك» Jacques Berque يؤكد على وجود حالة من الضعف التحليلي – أي السوسيولوجي– إزاء عوامل التخلف داخل المجتمع التونسي.

ولقد كان الدور، في هذا السياق الاستقلالي الجديد، محددا مثل الموقع و مثل الوظيفة بالضبط. فالمتخرج الاجتماعي برسالة الدكتوراه كان مطالبا بأن يؤدي دوره التدريسي والبحثي في سياق التعبئة الشاملة للموارد البشرية.

و هذا ما حصل بحيث لم يكن المشغل المهني مطروحا بالمرة–و في مرحلة أولى–على جيل التأسيس الأكاديمي و الذي وجد رجاله و نسائه موقع قدم مهني دائم، و ذلك إما» داخل مركز البحوث الاقتصادية و الاجتماعية» (CERES) أو ضمن خطط التعليم العالي لتدريس العلوم الإجتماعية، بعد رحيل الإطار التعليمي الفرنسي، أو أخيرا ضمن مكتب الدراسات السوسيولوجية التابع لأحدى المؤسسات الوزارية المختصة (B.E.S.) في المقابل فلقد كانت أعداد هامة من حاملي الإجازة قد اندمجت ضمن اطر العمل الإداري للدولة أو ضمن أطر التدريس الأخرى في مؤسسات تابعة لها بالنظر. بهذا المعنى كانت القيمة التبادلية لشهادة الدكتوراه عالية وكذلك موضوعات البحث. على أن تحول شهادة الدكتوراه إلى مطلب لجمهور الباحثين عن عمل سوف يغير من الوضع وكذلك من اتجاهات البحث.

في البداية ... كانت القيمة التبادلية لشهادة الدكتوراه عالية، وكذلك موضوعات البحث. على أنّ تحوّل شهادة الدكتوراه إلى مطلب عام لجمهور الخرجين غيّر الأوضاع بمنطق العرض والطلب

في هذا النطاق التاريخي، يمكن اعتبار هذه المرحلة بمرحلة التأسيس. وقد تختلف الآراء والمواقف وكذلك المعطيات حول تاريخ بعث إجازة علم الاجتماع الفرنسية ذاتها، أي قبل العام 1958.

ومن قائل، أيضا، بأنها لم تظهر إلا مع تأسيس الجامعة التونسية وتأسيس الأقسام فيها. على انه ومن خلال القراءتين يمكن ان نلاحظ كيف يحاول الفاعلون ضمن هذا الحقل (وخصوصا جيل الدفعة الأولى) استمداد أصول تأسيسية و بالتالي وضع سوسيولوجيا للمعرفة خاصة بالتخصص و بتاريخه.

ان معظم هذه الخطابات او المواقف تتراوح بين أطروحة الخصوصية التاريخية لعلم الاجتماع في تونس (بعث علم الاجتماع في تونس من خلال برامج تدريس المعهد العالي للدراسات IHE قبل تأسيس إجازة السوسيولوجيا في جامعات باريس) و بين أطروحة الخصوصية القطرية و الوطنية (التأسيس الأكاديمي لهذا العلم من خلال بعث قسم للعلوم الاجتماعية في اطار تأسيس الجامعة الوطنية) وفيما عدى هاتين القراءتين، فإن المصادر التاريخية (الأرشيف والقوانين الصادرة) تؤكد بأن منشأ العلوم الاجتماعية، كمادة تدريس في التعليم العالي، وان عاد بأصوله فعلا إلى معهد الدراسات العليا (5) والذي سيكون صنو الجامعة التونسية الحديثة والتي ستنشأ بمقتضى قانون صادر بتاريخ 31 مارس 1960، الا انه لن يظهر بشكل رسمي وفي إطار استقلالية تدريس المادة، الا من خلال الاجازة الوطنية لعلم الاجتماع ثم من خلال قسم المرحلة الثالثة الممهد لقسم الدكتوراه.

لقد كان تدريس العلوم الاجتماعية في المعهد العالي للدراسات، مقتصرا في الغالب على مواد فرعية تدخل في إطار العلوم الإنسانية، وخاصة منها الدراسات الاتنولوجية والانتربولوجية المخصصة لتأهيل الإدارة الاستعمارية سوسيولوجيا.

من شهادة الوظيفة إلى شهادة البحث

لا تذكر المعطيات المتوفرة فيما اذا كان هناك طلبة تونسيون كانوا قد واصلوا تعلمهم في الجامعة الفرنسية وتحصلوا على شهادات دكتوراه في الاختصاص. كما ان البحث عن مثل هذه الفرضية يبدو مجانيا ، خاصة متى عرفنا بأن إجازة علم الاجتماع ، ثم الدكتوراه لم تظهر إلى الوجود في جامعات باريس إلا بعد بعث إجازة العلوم الاقتصادية بعام واحد، أي بعد العام 1957 بحيث لن تبعث إجازة السوسيولوجيا الفرنسية إلا في العام 1958.

و اذ اعتبرنا بأن معهد الدراسات العليا، قد كان ملحقا بالجامعة الفرنسية فإنه علينا ان نعلم أيضا بأنه و حتى في كليات الآداب و العلوم الإنسانية الفرنسية، فلقد كان عدد الأساتذة بين الأعوام 1910 و 1952 لا يتجاوز 6 أساتذة علم اجتماع[3] و هو عدد ضعيف يتماشى و النسبة الضعيفة للطلبة ضمن هذ التخصص حتى داخل فرنسا ذاتها. أما في الكلاج دي فرانس و المعاهد المختصة مثل المدرسة التطبيقية للدراسات العليا L'école pratique des hautes études فلقد كان الوضع مختلفا الى حد ما ، حيث اكتسب هذ التخصص مكانة متنامية الدور و القيمة و لكن في سياق شبه نخبوي. كما كان تكوين بعض الخريجين التونسيين في الجامعات الفرنسية متلازما مع تكوينات اصلية غالبا ما كانت في علم القانون و التاريخ. ان الفرضية القائلة بأن العلوم الاجتماعية كانت قد درست قبل الاستقلال، يجب ان تأخذ في سياق البرمجة الجزئية لعلم الاجتماع كمادة و ليس كتخصص. و كذلك الشأن فيما يتعلق بتدريس بعض جوانب من التفكير الاجتماعي في إطار المدرسة الخلدونية و في سياق تحديث و استصلاح النظام القديم. و في كلتا الحالين لم يكن علم الاجتماع يدرس كتخصص كامل الملامح و إنما كمعرفة فرعية. في المقابل فإن بعث الإجازة و بشكل رسمي لن يكون إلا بعد الاستقلال بأعوام و لكن في سياق تعاون مع علماء اجتماع فرنسيين سيكون لهم دور في تكوين الجيل الأول من أساتذة الجامعة التونسية.
لقد اتسمت هذه المدرسة بنزعة واضحة نحو علم الاجتماع الثقافي. ولا شك بأن هذه النزعة و كما برزت من خلال أعمال أول رئيس لقسم علم الاجتماع في الجامعة التونسية « جان ديفينيو » قد كانت بمثابة الامتداد الطبيعي للدراسات الاتنولوجية و الانتروبولوجية و كما ستتطور فيما بعد على يد احد أساتذة القسم «جاك بيرك» لقد كان المشغل الأساسي لهذا الجيل الأول من المعلمين و ربما بدرجة اقل بالنسبة للطلبة الأوائل و الذين ليسوا هم اليوم سوى أساتذة متقاعدين في الغالب، هو المواءمة بين الخصوصيات المحلية (الريفية و الإدارية و الحضرية) من ناحية، و بين متطلبات الحداثة و بناء الدولة. والواضح بأن قدوم معظم الجيل المؤطر

3- المرجع السابق ص.16

للتدريس من مادة الفلسفة سوف يؤثر و إلى حد بعيد في طبيعة الخطاب العلمي السوسيولوجي، بل و في السياسة البحثية.

لقد أخذت الإجازة التونسية لعلم الاجتماع، و بشكل تقريبي نفس الخصائص المضمونية للإجازة الفرنسية، إلاأنها لم تتابع التطورات التي طرأت على هذه الإجازقو التي كان من أهمها تثبيت و تضمين la certification الفترات الدراسية السابقة للإجازة من خلال تتويجها بدبلوم» الليسانس» في السنة الثالثة. و قد كان مثل هذا التثبيت او التضمين كفيلا بإثبات القيمة التبادلية للتخصص و ذلك بتمكين حامل الليسانس من دخول سوق الشغل بعد ثلاثة أعوام من الدراسة الجامعية.

و بهذا المعنى فلقد كانت الشهادة الاجازية و بالنسبة للتجربة في تونس أستاذية une maitrise لا تكاد تفصح عن اسمها، حيث أنها قد كانت مخصصة فقط لنيل الأستاذية ومن ثم لممارسة البحث العمومي او مهنة التعليم و التدريس في مواد لغوية غالبا مثل اللغة الفرنسية و في حالات اقل منها، ستتزايد مع تعريب علم الاجتماع (خلال إصلاحات السيد أحمد بن صالح) في تدريس اللغة العربية.

جينيالوجيا التأسيس: تونسة موضوعات البحث

تفتح «جنيالوجيا» التأسيس للبحث الرسائلي حيزا واسعا أمام فهم الهدف البيداغوجي و التعليمي من بعث « الإجازة» في علم الاجتماع (تزويد الجامعة بالأطر المناسبة) . كما أنها و من حيث أنها محاولة لفهم التأسيس–تحيلنا و بنفس الطريقة – على موضوع المقاصد البيداغوجيةles finalités pédagogiques التي كانت من وراء بعث مثل هذه « الشهادة» في تخصص كانت الدولة في تونس في اشد الحاجة إليه. لقد حصل كل ذلك من اجل إسباغ الشرعية العلمية على الإصلاحات والتغييرات التربوية و العلمية المبرمة او تلك التي هي في طور الانجاز.

انه و على ضوء هذا التأسيس الأولي للإجازة الوطنية فلقد تم التركيز على المسائل القريبة من المسألة التنموية من خلال المواد الأساسية و الفرعية و من منظور المزاولة المهنية فلقد كان تحديد هذه المواد الأساسية مرتبطا بخيارات مزدوجة: فهي خيارات استعمالية utilitaires كما يبدو ذلك من خلال التركيز على بعض مسائل التنمية الحضرية و الريفية من ناحية، و خيارات ثقافية من ناحية أخرى، و هو ما يبدو من خلال المواد ذات البعد المتصل بتكوين الشخصية الوطنية او المغربية .إن المناخ العام الذي بنيت فيه الجامعة التونسية سنة 1960 هو ذات المناخ الذي كان من وراء بعث إجازة العلوم الاجتماعية ثم الدكتوراة. ومن أهم ما قد تميز به هذا المناخ هو كون التأسيس في كلتا الحالتين كان قد انبنى على مقدمات و استعمالات عاجلة و قريبة المدى. هذه الاستعمالات و التي يمكن تلخيصها في معنيين و هما: تونسة الاقتصاد من خلال التخطيط و التنمية و تونسة الدولة أي ا لمؤسسات و اطر التنشئة بما في ذلك اطر التعليم و التربية.

لقد كان للجامعة وظيفة هيكلية (تكوين الإطارات) و وظيفة إيديولوجية (تجسيم الوحدة الوطنية و الثقافة الوطنية)، و وظيفة تنمية (تحقيق الإقلاع الاقتصادي). لذلك و خلال الأعوام الأولى من الاستقلال فلقد كانت مشاغل «الهوية الثقافية» و «الوطنية» و «منطق الخصوصية الذاتية» ، تلك المشاغل و التي كانت ترجمة سوسيولوجية لسجال الأصالة و الحداثة في أدب السبعينات، هي المشروع الأكثر

ملائمة لخيار «التونسة» بصفة عامة و»تونسة» العلوم الاجتماعية على وجه التحديد. و على الرغم مما قيل او قد يقال، حول الخلافات التي نشبت بين الأستاذ « جان ديفينيو» و خليفته على رأس التخصص الأستاذ عبد الوهاب بوحديبة (على خلفية معركة الجلاء و تونسة التعليم فيما يبدو) فلقد ضل المدخل الانتروبو–ثقافي، و هو السائد بقوة و ذلك وفق أشكال أخرى و في سياق توجه صريح نحو بناء سوسيولوجيا « محلية» كرد اعتبار لمعارف و لخصوصيات لم يأت عليها الخطاب السوسيولوجي المتأثر بالنزعة الاستشراقية. لقد انتهى هذا الأخير عمليا مع نهاية التجربة الاستعمارية، كما حل محله خطاب سوسيولوجي عالم– ثالثي و تعاوني (مع الخارج) و وطني– إقليمي (مع الداخل).

و هذا البعد العالم– ثالثي، يمكن أن يفهم في سياق التأثيرات الخارجية المنصبة على عملية التكوين. كما يمكن أن يفهم أيضا في سياق الدور الذي لعبه الاطار التعليمي الفرنسي(جورج بالنديه، جورج غورفيتش، جاك بيرك و جان ديفينيو). لقد توالى جميع هؤلاء على مقاعد التدريس داخل الجامعة التونسية، كما ساهموا و بشكل فعال في تكوين ثلة من المتخصصين هم اليوم من كبار أساتذة التدريس.

لقد تمحور التخصص وبدرجة ملحوظة حول الأصول النظرية لعلم الاجتماع. كما كان هذا الجيل وفق تعبير المرحوم عبد القادر الزغل «جيلا أصوليا» «نظريا»، أي انه لم يكن يؤسس علمه اعتمادا على مراجع او على قراءات سابقة، و إنما انطلاقا من تحاليل شمولية غالبا، تطغى عليها النماذج الإرشادية (البراديقمات) الماركسية في الغالب.

يبقى السؤال المتعلق بمعرفة الأصول الاجتماعية لهذا الجيل الأول وتحديد الوسط الذي ينتمي إليه. وقد تساعد يوما ما الدراسات البيبوغرافية على اكتشاف «مسارات» النخب الجامعية الوطنية. على انه من الواضح، و فيما يتعلق بالجيل الأول من أساتذة التخصص، و انتماؤه المشترك إلى تجربة دراسية شديدة النخبوية و إلى خلفيات تكوينية ، أما مزدوجة» فلسفة – علم الاجتماع» او « اقتصاد– علم الاجتماع» او « ديموغرافيا– علم الاجتماع» او « حقوق– علم الاجتماع» أو «علوم التربية – علم الاجتماع».

إن هذا التقارب بين الاختصاصات هو الذي يفسر ربما، تجميع التخصص مع كل من الفلسفة و علم النفس و ضمن قسم واحد من خلال ما سوف يعرف فيما بعد ب:PPS (بسيكولوجيا– فلسفة و سوسيولوجيا) و التي ستأخذ منحى تجديدي منذ العام 1975 . إن هذه العلاقة الانصهارية بين علم الاجتماع في تونس ومادة الفلسفة مثلا هي من المسائل التي لا بد من الوقوف عنها. لقد لاحظ ايميل دوركايم في كتابه « قواعد منهج علم الاجتماع» بأن ظهور هذا العلم، معرفيا و بشكل مستقل، هو محاولة تفسيرية بديلة لكل المحاولات السابقة التي قامت بها المدارس الفلسفية التجريدية و المدارس التاريخية الاسمية le courant nominaliste de l'histoire في تفسيرها للظواهر الاجتماعية.

إن هذا التقارب بين الإختصاصات هو الذي يفسر ربما، تجميع التخصص مع كل من الفلسفة و علم النفس و ضمن قسم واحد من خلال ما سوف يعرف فيما بعد ب:PPS (بسيكولوجيا- فلسفة و سوسيولوجيا) و التي ستأخذ منحى تجديدي منذ العام 1975

هيكلة التأطير حفاظا على الجودة:

كانت محاولات اصلاح منظومة التعليم العالي منذ الثمانيات مدخلا لإصلاح مسارات البحث في مختلف التخصصات الإنسانية والاجتماعية. وقد تم ذلك من

خلال أداتين وهما البحث المؤطر في المخابر والوحدات والبحث المؤطر ضمن مدارس الدكتوراة.

(1) مستوى البحث المؤطر من قبل إدارة البحوث التابعة لوزارة التعليم العالي:

من ناحية الاطار القانوني، ينطبق على البحث في مستوى رسائل الدكتوراة، ما ينطبق على البحث المؤطر من خلال وحدات البحث والمخابر وفق مقتضيات القانون التوجيهي عدد 6 لعام 1996 المتعلق بالبحث العلمي و مقتضيات الامر عدد 939 لسنة 1997 و المتعلق بيعث مخابر و وحدات البحث. و لأن المشرع الوطني كان قد اختار نظام الثنائية (البحث الموجه تحت اشراف كتابة الدولة للبحث العلمي) و البحث الأساسي(تحت اشراف وزارة التعليم العالي)،أن ذاك، فلقد كان من الطبيعي ان ينظم البحث الأساسي وفق هيكلة شبيهة بتلك التي تنظم عمل مؤسسات البحث العمومي في مجالات الصحة و الزراعة و المؤسسة الخاصة بالبحوث الاجتماعية و الاقتصادية (السيراس).

ان العلاقة بين هيكلة نظام البحث الجامعي بالتوظيف والتشغيل قد تبدو غير مبررة لأول وهلة الا انها تمثل –واعتمادا على الميزانيات المرصودة ومجالات التدخل – فرصة لتوظيف اعداد هامة من حاملي الاجازة ومن المسجلين في المرحلة الثالثة أو في شهادة الدكتوراه، تجنبهم مغامرات الطرق على الأبواب المغلقة[4]. على انه تجدر الإشارة الى انه والى حدود السنة الجامعية 2000–1999 لم يتم تسجيل و لو مخبر سوسيولوجي واحد. بل ان مخبر البحث الوحيد و الذي لاقى تمويلا و دعما و بعث باسم السوسيولوجيا كان قد بعث على يد باحثين في الجغرافيا، و ذلك قبل المصادقة نهائيا على مخبر «التغيرات الاجتماعية» التابع لكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و الذي يضم اجتماعيين. انه ومن خلال تجربة الأعوام الأخيرة يمكن ان نسجل صعوبة تطور علم الاجتماع من خلال البحث الأساسي من دون انفتاحه تخصصيا و معرفيا على التخصصات و الحقول الأخرى. و اذا كان بالإمكان الحديث عن مكسب محتمل بالنسبة للمرحلة القادمة يمكن تحقيقه فسيكون بالأكيد في جعل علم الاجتماع مدخلا بحثيا لحقول و لتخصصات أخرى بصفته علما« للعمران البشري» .

ففي مستوى المهنة كما هو في مستوى هوية التخصص، يمثل البحث الأساسي وتطويره، المفتاح اللازم الذي يمكن التخصص من العودة الى المجتمع بعد أن ابتعد تجريبيا و مهنيا عنه. بل ان العودة نحو تعدد الفروع البحثية داخل إطار البحث الأساسي و الحر، يمكن ان تساهم عمليا في تطوير كل من البحث الموجه و من البحث الاستشاري التطبيقي، كما تم ذلك في مستوى مخابر البحث الجامعية الفرنسية ومن خلال علاقتها بالبلديات و بالسلط الجهوية (المجالس الجهوية) و التي تقوم بتمويل مخابر و وحدات البحث الجامعية مقابل استخدام نتائج عملها

---

4 - و تمثل مخابر البحث في مستوى مؤسسات التعليم العالي وضعا خاصا حدده القانون المذكور من خلال القسم الثاني من بابه الثاني و ذلك في فصول منها: الفصل 20 :(فيما يتعلق بتعيين رئيس المخبر) يعين رئيس مخبر البحث بمؤسسة التعليم العالي و البحث بقرار من وزير التعليم العالي او بقرار مشترك من وزير التعليم العالي و الوزير المعني بالأمر عند الاقتضاء بعد أخذ رأي رئيس المؤسسة التي يرجع اليها بالنظر من ضمن أعضاء المخبر الذين لهم رتبة أستاذ او أستاذ محاضر او رتب معادلة. الفصل 22: (فيما يتعلق بتعيين رئيس وحدة البحث) يعين رئيس وحدة البحث بمؤسسة التعليم العالي والبحث بمقرر من الوزير المعني بالأمر من ضمن أعضاء وحدة البحث الذين لهم رتبة أستاذ او أستاذ محاضر او أستاذ مساعد مؤهل او رتب معادلة.

ضمن عملها التنموي المحلي و الجهوي من دون ان يفقد البحث الحر و الأساسي لا من حريته في اختيار مسائل البحث و لا من استقلاليته الأكاديمية.

(2) مستوى البحث المؤطر ضمن مدارس الدكتوراه

يعمل طلبة مدارس الدكتوراه حول جملة من المسارات التكوينية المتكاملة والمتناسقة او حول ميادين عملية وذلك بهدف التنسيق بينها لمزيد تحقيق النجاعة والجودة في مجال البحث.وحسب ما هو مقرر لها فإن مدارس الدكتوراه تشتمل على هيئات علمية وبيداغوجية تسير المؤسسة وتضع برامجها ونظم سيرها[5]. لقد كان من المتوقع أن تساهم التجربة في تحسين أداء الباحثين شكلا ومضمونا. على انه في الواقع لم يحصل ذلك بالشكل وبحجم الانتظارات المتوقعة. فمن ناحية ثمة الصعوبات الناجمة عن قلة التاطير خاصة في بعض الجامعات وكذلك بعض التخصصات، إضافة افتقار اغلب الجامعات إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور البحثي مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار. الى ذلك تضاف عوامل أخرى منها:

- عدم تمكن الطلبة من الاستفادة بشكل جدي ولائق من خدمات الإعلام الآلي والانترنيت
- قلة الاتفاقيات الثنائية مع الجامعات الأجنبية
- حل قضية المعادلات التي تشغل الطلبة بجميع مستوياتهم فطلبة الدكتوراه يغلبهم الشك حول مستقبلهم خاصة في ظل عدم وضوح تصنيفهم ومتى يمكنهم الترشح لمختلف مسابقات التوظيف الجامعي
- تخصيص حصص دراسية في إطار ما يسمى بالساعات الإضافية لتمكين طلبة الدكتوراه من التدريس وهذا من اجل اكتساب الخبرة في بداية مسارهم التعليم الجامعي
- تخصيص المكاتب لطلبة الدكتوراه لتمكينهم من التفرغ للأبحاث العلمية فبعض الجامعات و المكتبات مازالت تمارس إجراءات بيروقراطية صارمة تحد من إدارة طالب الدكتوراه في البحث والمطالعة لذلك نرجو أن يعامل طلبة الدكتوراه معاملة على أساس أنهم أساتذة مستقبلين سواء بقوانين تنظيمية أو أسلوب لائق.
- تفعيل الدورات الخاصة بمجال تخصص الطلبة لتمكينهم من مواكبة كل جديد وفق تخصصهم ومسارهم وهذا من خلال الاتفاقيات الدولية مع الجامعات الأجنبية أو الهيئات الوطنية أو العالمية

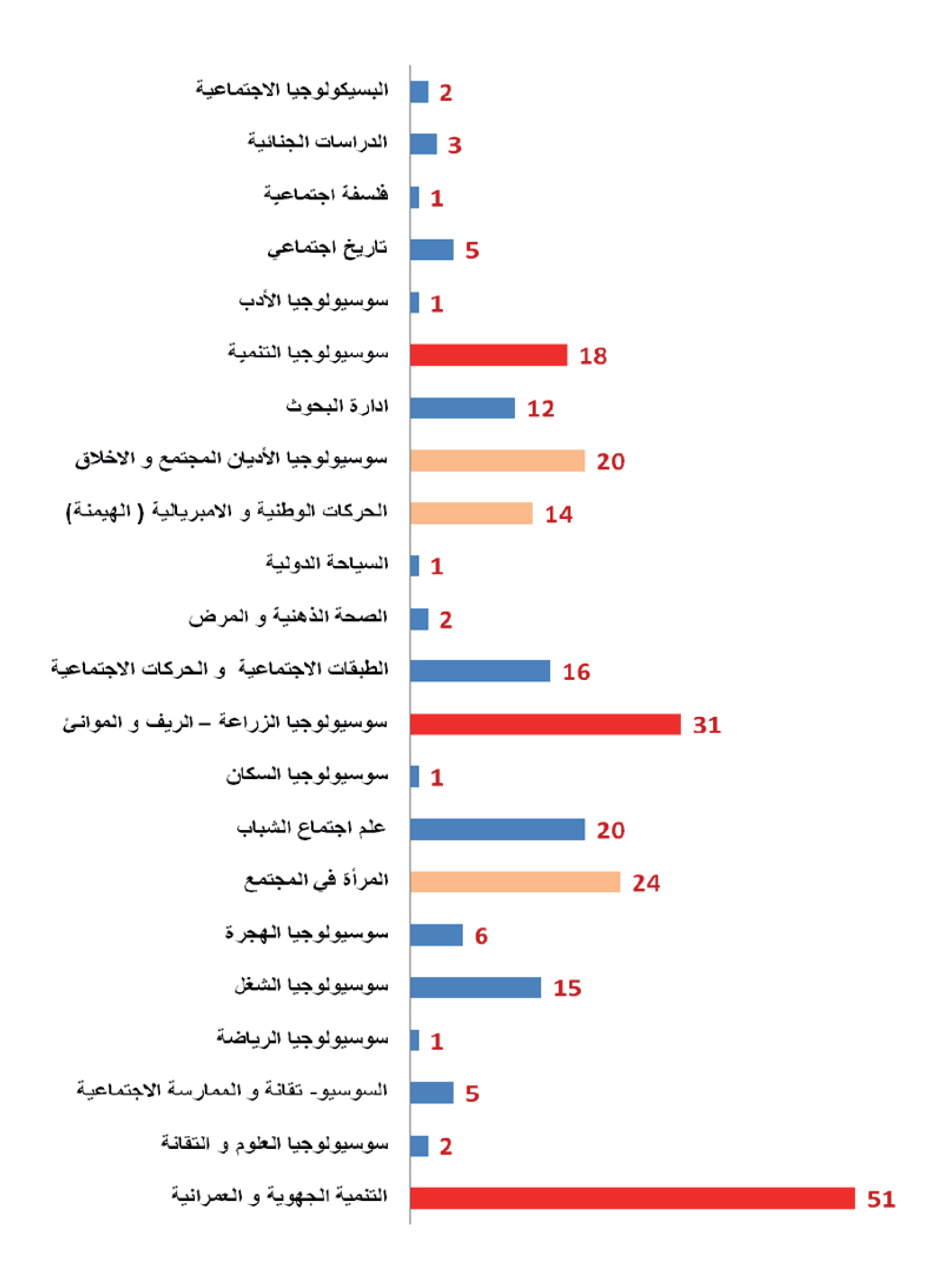
5 - وحسب الأمر عدد 1417 المؤرخ في 18 جوان 2007 تدار مدارس الدكتوراه من قبل مدير يتم تعيينه بقرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا من بين أساتذة التعليم العالي او الأساتذة المحاضرين باقتراح من رئيس الجامعة بعد اخذ رأي رئيس المؤسسة او رؤساء المؤسسات المعنية. والى جانب أجره كأستاذ او أستاذ محاضر فإن مدير مدرسة الدكتوراه يتمتع بالامتيازات المخولة لخطة مدير قسم والمنصوص عليها ضمن الأمر عدد 466 لسنة 1993 المؤرخ في 18 فيفري 1993 والمتعلق بضبط المنح والامتيازات المسندة للمكلفين ببعض الخطط الوظيفية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. ولا تختلف شروط الدخول إلى مدارس الدكتوراه عن الشروط المعمول بها ضمن المعاهد العليا والكليات الحالية، لكن التميز والجودة هما من الشروط الأساسية للتكوين فيها نظرا للهدف الذي قامت عليه هذه المدارس وهو قبول مجموعة امتياز تعمل في مسارات دراسات الدكتوراه المتكاملة والمتناسقة وضمن ميادين علمية محددة

- تدعيم تكوين طلبة الدكتوراه في مختلف التخصصات كاللغات والإعلام الآلي ... الخ لترقية معارفهم
- توفير الوسائل الممكنة لمساعدة الطلبة في البحث العلمي كقاعات البحث التي تحتوي على المراجع وقاعات الانترنت وتسهيل تنقلاتهم في سبيل طلب العلم والبحث
- دمج الطلبة في المجال المهني أي توسيع معارفهم إلى تطبيق الميداني من خلال فتح قناة التعامل مع مختلف الجهات المهنية
- إيجاد نقطة ربط بين طلبة الدكتوراه في كل الجامعات سواء الداخلية أو الخارجية لتبادل المعلومات الخبرات والانشغالات ويمكن أن يكون هذا من خلال القيام بأيام دراسية يشارك فيها طلبة الدكتوراه من كل الجامعات الوطنية أو ندوات لطرح انشغالاتهم....الخ
- توسيع حركية طلبة الدكتوراه حول مختلف مراكز البحث العلمي وترك الخيار للطلبة لاختيار المركز الذي يوائم أبحاثه وتطلعاته ما ينتج عنه جدية الباحث في انجاز أعماله.

مرحلة التوصيف الامبريقي بنكهة ثقافوية

مع تطور انساق التعاون الدولي واتساع عمل مخابر البحث ومدارس الدكتوراة، وتعدد المصادر والتقاليد البحثية، لم يعد النموذج الفرنسي للأطروحة هو السائد، من حيث طريقة الصياغة والتأسيس النظري والاصطلاحي الواسع. وبشكل ما فلقد تاثرت تلك الصياغات بعدد من المؤثرات ربما قد يكون من أهمها منظومة الإصلاح نفسها التي الغت **الدكتوراه دولة** وارست مركزية **الدكتوراه نظام جديد**. ان ميزة الشروط الجديدة للكتابة هي أولا الاطار الزمني المحدد. على أنه ومن جانب ثاني سجل تنوع في مستوى المصادر والادوات اللغوية للكتابة. فالجيل الاول والذي بدأ مغامراته البحثية باللغة الفرنسية ترك المكان تدريجيا نتيجة التعريب و«التونسة» لجيل يكتب باللغة العربية ولكن بشروط جودة متدنية. على أنه وفي نفس الوقت يمكن القول بأن المقالات التي كانت تصدر خلال وبعد مناقشة الرسائل، من خلال المجلة التونسية لعلم الاجتماع، هذه المقالات كانت تعكس تنوعا في التفكير والمداخل المعرفية. (الجدول1). ينطلق هذا الجرد من فرضية العلاقة بين موضوعات الرسائل التي تمت مناقشتها بين الفترة 1964 و1999 والمسائل التي تعرضت لها المقالات العلمية المنشورة عقب أو خلال مناقشة الرسائل.

الرسم 13: جرد للمقالات السوسيولوجية الصادرة في دراسات «السيراس» و مجلته كمؤشر على اتجاهات البحث الرسائلي الأصلي: الفترة 1964- 1999



أجندة بحثية منقوصة رغما عن «التونسة» :

يمكن أن نلاحظ في هذا الصدد أن ضعف حضور المحاور المخصصة للتنمية الجهوية والعمرانية و لسوسيولوجيا العمران سوف يتضح ابتداء من الثمانينات. لقد اثبت الجرد المنجز للمقالات البحثية بحسب المواد، كيف أن موضوع العمران و التنمية العمرانية قد تحول وبشكل تدريجي إلى ارض منزوعة السلاح لفائدة الجغرافيين أو باحثي التاريخ الحديث و الذين اثبتوا جدارة فائقة، لا فقط في توسيع مجالات اهتمام الجغرافيا أو التاريخ نحو مسائل سوسيولوجية بنسبة مائة بالمائة (دراسة تاريخ الفقر أو جغرافية المهمشين و علم اجتماع المدينة و الريف .. من خلال الرسائل .الخ) و إنما أيضا في تجديدها، ان كان ذلك من حيث المناهج المعتمدة أو المضامين.

انه من الممكن ان نتعرض بشكل دقيق لعملية احتلال المجالات هذه، الا انه يمكن الاكتفاء هنا بعدد من الأمثلة على غرار تلك المخصصة للتاريخ الاجتماعي الحضري او المدينة او الصناعة و اثارها الاجتماعية و التعبئة او الدولة و الحركات الاجتماعية او ظاهرة المدن الصغرى micro-villes و التي كانت جميعها مواضيع أساسية بالنسبة لباحثي الجغرافيا و التاريخ. انه وبمعنى من المعاني يمكن القول-بأنه ومنذ الثمانينيات سوف تظهر عملية احتلال المجالات كرد جدلي على غياب البحث السوسيولوجي المرتبط بالمحيط. و في مستوى التصنيف، فإنه يمكن ان نقسم المجالات البحثية الموجهة الكثيفة التردد (المحاور الكثيفة الحضور بنسبة تتجاوز 50 مقالا) الى ثلاثة مستويات، تتضمن المحاور ذات الأولوية و هي سوسيولوجيا التربية (51 مقالا بحثيا)، و سوسيولوجيا السياسة (50 مقالا بحثيا)، و مسائل التنمية الجهوية والعمرانية (51 مقالا بحثيا) .

اما و في مستوى ثان، فإنه يمكن ان نسجل وجود مسائل أساسية متوسطة العدد و هي :سوسيولوجيا الفقر و السياسات الاجتماعية (36 مقالا) ، و سوسيولوجيا الزراعة و الريف و الموانئ (31 مقالا) و سوسيولوجيا التنمية (18 مقالا) و أخيرا مسألة الطبقات و الحركات الاجتماعية (مقالا) . ان ضعف الحضور هذا يمكن أن نشير إليه من خلال الأمثلة التالية:

المثال الأول: ويتعلّق بمجالات سوسيولوجيا الفضاءات و العمران البشري، حيث لم يظهر في مستوى اختصاصي علم الاجتماع والعلوم السياسية اهتماما واضحا بمسائل العمران إلا من خلال مكاتب الدراسات أو الرسائل الجامعية في اختصاص الجغرافيا (اختصاص الجغرافيا البشرية).

لذلك تعد الرسائل التي أنجزت في هذا المجال إلى حدود 2011 نادرة للغاية. ان دراسة الفضاءات العمرانية او الريفية (ومن المفارقات بأن الفضاء في علم الاجتماع المدرس غالبا ما يكون ثقافيا أو بسيكولوجيا بالدرجة الأولى و ليس سوسيو- جغرافيا أو عمرانيا كما هو الشأن في التقاليد السيولوجية الأخرى) او المعطيات الترابية كمجال للمعرفة السوسيولوجية لا يعود إلى اليوم، حيث أن معظم المشتغلين في ميدان التنمية الزراعية و العمرانية يؤكدون بأن «التراب» مثلا، هو معطى اجتماعي بدرجة أولى ان معظم الدراسات و الاستشارات التي يتقدم بها الجغرافيون تعتمد في الغالب على معايير الهيكلة الاجتماعية و التقسيمات التي

تقام انطلاقا من خرائط و وثائق لا من الواقع الحي للجماعات و للمجموعات البشرية و من ذلك فإن مساهمة البعض ضمن الدراسات المطروحة منذ السبعينات، على المستوى الوطني، و في سياق برامج التأهيل التي اعتمدتها الدولة، هذه المساهمة التي لم تقم فقط بحذف مجالات تخصصية للتدخل البحثي السوسيولوجي، و إنما ساهمت أيضا في حرمان جيل جديد من الباحثين من التعاطي مع معطيات لها صلة بردود فعل المواطن و بعاداته السلوكية داخل الأمكنة و الفضاءات التي تدخل في اطار المشاريع المنجزة او تلك التي يزمع انشاءها. (الطرقات ، النقل العمومي ، التهيئة العمرانية... الخ).

ان الدراسة الجغرافية السائدة ضمن رسائل الدكتوراة المتصلة بالمجال العمراني، تقوم بصفة عامة وفي مجال التقسيم الترابي غالبا على مبدأ التقسيمات le découpage. ومن ثم، يعتقد الجغرافيون بأن كل ما ينجم عن قرارات تقسيم الفضاءات، كتلك التقسيمات التي تحدث داخل قرية واحدة نتيجة اختراق طريق عادية او طريق سريعة مثلا، هي نتائج سلبية يمكن احتسابهاإلاأنها « ضرورية» كما يقاس مبدأ الضرورة « في هذه الحالة بالفوائد التي ستجنيها الأغلبية من المستعملين على حساب الأقلية و ذلك وفق منطق اقتصادي ربحي بالأساس. ان مثل هذا التقييم للجدوى لا يأخذ بعين الاعتبار إمكانية مواءمة « التقسيم « الترابي مع مبدأ حركية الافراد و الجماعات في الفضاء المدني و الريفي la mobilité des groupes sociaux dans l'espace بل هو لا يأخذ بعين الاعتبار ما يمكن ان ينجز عن ذلك من حوادث و خسائر في الأرواح نتيجة اختراق طريق سريعة. (و الموضوع بالنسبة لمشاريع التنمية في تونس هو مطروح اليوم في اطار المخطط التاسع و فيما اصبح يعرف بالمسالك الاستراتيجية) لوحدات سكنية كان من الممكن عدم تجاهلها او التفكير في ضمان حركيتها الأسرية و الاجتماعية من خلال تنظيم شبكة التواصل (جسور مثلا) تجنب ميزانية الصحة العمومية و الضمان الاجتماعي تغطية الحوادث و تجنبها بالتالي، مصاريف هي في اشد الحاجة لصرفها في مواضيع أخرى.

ان مسألة المؤثرات الهيكلية les effets structurantes و نتائج تغيير المكان و الفضاءات تمثل موضوعا محبذا للباحثين وكتاب رسائل الجغرافيا الذين يشتغلون حول مسائل سوسيولوجيا العمران و الفضاءات العمرانية. الا انهم يؤكدون و من خلال اللقاءات التي جمعتنا بهم، بان دراسة المؤثرات العكسية و المفسدة les effets pervers و ردود فعل المحيط السلوكية ، قد أصبحت هامة الا أنها لا تلاقي الاهتمام من قبل البحث الأكاديمي السوسيولوجي مثلا.

المثال الثاني: (مجالات البيئة والمحيط)، حيث يعتبر مجال البيئة مجالا بحثيا جديدا بالنسبة الى العلوم الاجتماعية. ومع بعث وزارة خاصة بالبيئة في تونس واعتماد الخطاب الرسمي لقيم التنمية المستديمة، ولثقافة البيئة، فلقد ظهرت البرامج الوطنية و التي أصبحت تتطلب منطقيا حضورا في مستوى الانشغال الأكاديمي والجامعي. وفيما يبدو فإن مشاركة البحث الرسائلي الجامعي في معظم هذه الدراسات لم تشمل سوى القليل من البرامج، و ذلك في وقت كان من الممكن فيه أن تساهم المقاربة السوسيولوجية و خاصة في مستوى برامج التوعية و الوقاية و

تهذيب الاحياء الشعبية (من خلال العمل مع المجالس البلدية مثلا)، في وضع و تنفيذ هذه البرامج و جعلها اكثر إيجابية. ان التفسير الغالب من وراء ذلك هو غياب الديمقراطية المحلية والوضع المستراب للباحثين في مجال علم الاجتماع.

ولنفس السبب فإنه وفي معظم الحالات تعمد المؤسسات الزبونية السياسية (الحزب الحاكم سابقا) إلى تفضيل باحثين اقتصاديين ومهندسين زراعيين وباحثي جغرافيا على خريجي أو باحثي الحقل السوسيولوجي اقتناعا منها بأن فاقد الشئ لا يمكن أن يعطيه. اما وبعد الثورة (2011) فلقد لوحظ وبشكل إيجابي انخراط البحث الجمعياتي في تطوير بعض أوجه البحث، الا أن الرسائل الجامعية حول قضايا المحيط من خلال السلوك الاجتماعي أو الحوكمة المحلية ضلت نادرة للغاية. ان السبب من وراء ذلك يعود مرة أخرى الى افتقاد البعد التطبيقي ضمن خيارات الرسائل.

المثال الثالث:(مجالات التهيئة الترابية والتنمية الحضرية وعلم الاجتماع الريفي):

انه ونظرا لغياب ديمقراطية محلية: قبل وخلال وبعد 2011، فانه يمكن أن نفهم المسافة التي اتخذتها الجامعة في الحياة المدنية، ولكن أيضا من مجتمعات التخوم والمجتمع الجبلي. إن التوسع في موضوعات الريف لم يكن سوى إعادة موقعة للبحث التنموي ضمن مناطق النفوذ السياسي للدولة (سيبة السهول) مع إهمال ملحوظ للمناطق الحدودية والجبلية المهملة والتي سيعود الاهتمام بها من خلال قضايا التهريب والعنف بعد 2011

تشمل خيارات التهيئة الترابية – من حيث كونها مجالا بحثيا وتطبيقيا مستقلا- مسائل عديدة منها ما يتعلق بترشيد استعمال المجال الترابي ودعم الأقطاب الحضرية، و منها ما يشمل توفير الخدمات الأساسية على مستوى الجهات. ان الفلسفة التي تقوم عليها المنظومة التطبيقية لمثل هذه الخيارات هي ما يعرف ب «منظومة المعلومات الجغرافية» والتي تمثل أداة تنسيق تمكن من إضفاء مزيد من النجاعة على عمليات المتابعة والمراقبة ومواصلة العمل على إعداد الأمثلة التوجيهية على مستوى المناطق. انه و إذا كان من المتوقع بالفعل أن تستقطب المدن التونسية في حدود العقد القادم زهاء 3.2 مليون ساكن إضافي فإن ذلك سيطرح مسائل ذات صلة بالتماسك الاجتماعي في المدن و بتطور و تأقلم الأطر الاجتماعية للتنشئة و بتحسين مستوى العيش و إدماج الأحياء الشعبية في النسيج العمراني. انه من الواضح بأن جميع هذه المسائل هي سوسيولوجية بالأساس وهي تتطلب بالتالي تكوين منظومة معلومات سوسيولوجية خاصة. ومن الواضح بان تعامل التاطير البحثي الجامعي مع تلك المسائل ، قد ضل الى حد الآن ضعيفا .

التحدي الكمي والجودة النوعية

لم تتعرض الدراسات العليا والدكتوراه، لنفس التغيير الذي شهده إصلاح التخصص في مستوى الأستاذية. لقد ضلت هذه المرحلة تدرس ضمن مقتضيات إصلاح 1989 والذي ألغى شهادة دكتوراه الدولة ودكتوراه المرحلة الثالثة. على أن الدخول ضمن تجربة الدكتوراه الموحدة وأن كان نهائيا، تماشيا مع نظام المعادلات الدولي، فهو لم يقيم إلى الآن في مستوى نوعية البحوث المنجزة، خاصة وأن قيمتها العددية قد تضاعفت. ومن ناحية مبدئية، فإنه يمكن القول بأن الأطروحة كمجال بحثي،

تبدو بالنسبة لعلم الاجتماع مفصولة نسبيا عن التطور الذي تشهده القطاعات داخل المحيط. فكم من بحث يسجل في الجامعة، يتضح فيما بعد بأن له علاقة مباشرة ببحث تطبيقي ينجز ضمن مكتب للدراسات او ضمن استشارة منجزة؟ وكم من بحث يسجل بشكل مزدوج وبنفس الموضوع؟ (خاصة إذا تعلق الأمر بثنائية التسجيل بين فروع تخصصية مختلفة أو بين الجامعات الوطنية والجامعات الأجنبية التي يدرس فيها تونسيون.).

إلى جانب ذلك، و مواكبة للنمو الكمي المتزايد في هذا المستوى فقلد عمدت بعض البلدان إلى تركيز التكوين التخصصي في مستوى المرحلة الثانية من التعليم العالي، و جعل التسجيل في الدراسات العليا مشروطا بمناظرة كما هو الشأن في عدد هام من الجامعات الاروبية بالنسبة للتخصصات ذات التكلفة العالية، او التخصصات التي يخشى سقوط شهادات الدكتوراه فيها (بفعل التزايد العددي) في مستوى القيمة التبادلية في الداخل و الخارج. أما في تونس، فانه لم يتم إلى الآن التفكير في مراجعة وضع الدراسات المعمقة ودراسات الدكتوراه وفق متطلبات هذا التغيير النوعي. ويستدعي ذلك ملاحظتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالشكل والثانية بمضمون الدراسات الخاصة بالمرحلة الثالثة-علم الاجتماع.

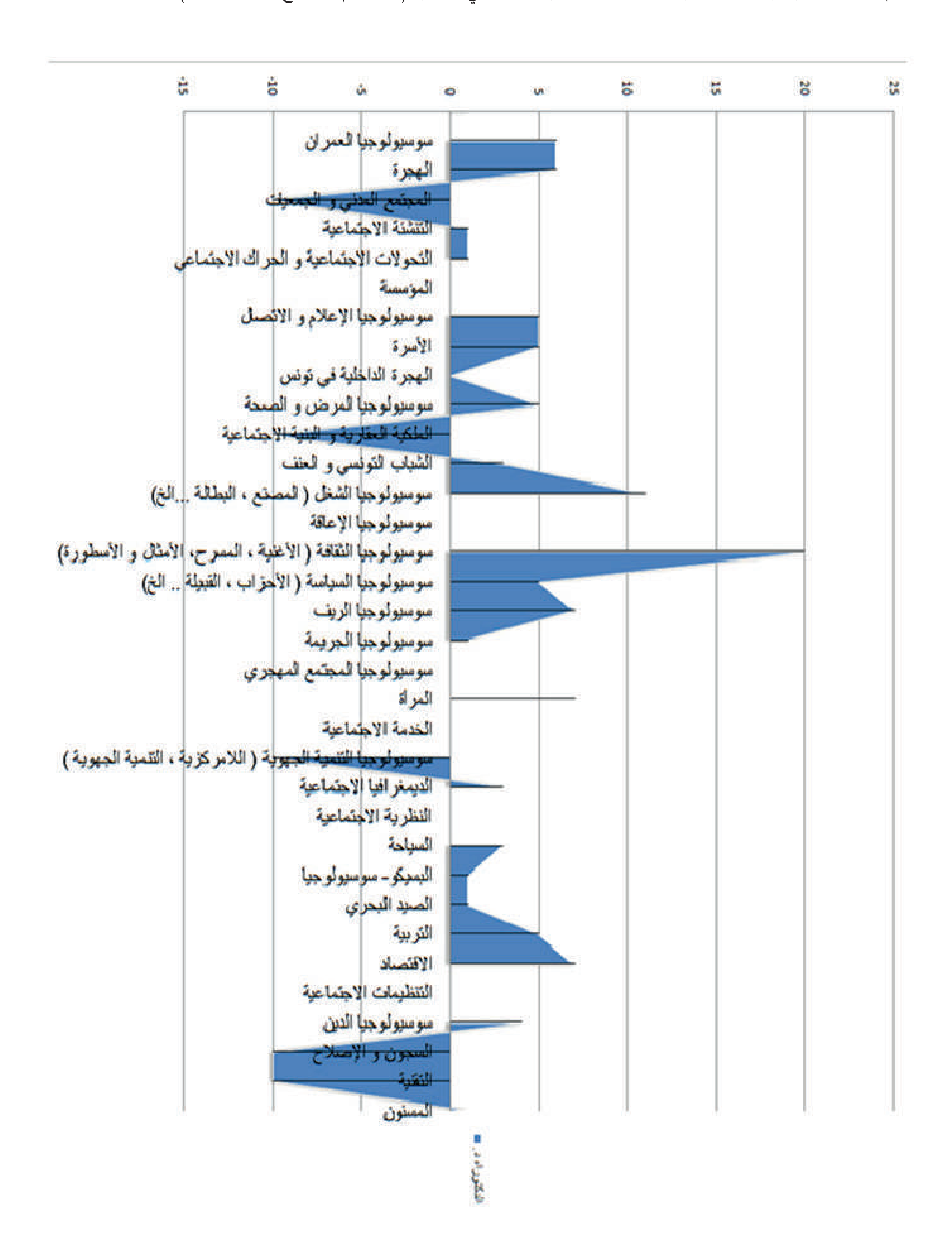
بشكل واضح تحوّلت الأطروحة إلى ما يشبه الملاذ الإضطراري بالنسبة للمجازين الباحثين عن عمل إذ أنّ 80 % من المسجلين في الدكتوراه هم من الباحثين عن العمل....

ففي مستوى الشكل والتطور الكمي: لوحظ خلال الأعوام الأخيرة تزايد واضح في مستوى التسجيلات ضمن المرحلة الثالثة نتيجة المصاعب التي يواجهها الخريجون في مستوى سوق الشغل. كما انه من الملاحظ أيضا بأن نسب المسجلين في الماجستير والدكتوراة في شعبة علم الاجتماع تفوق حاليا كل التخصصات – بما فيها التعليمية (الجغرافيا والفلسفة) باستثناء التاريخ و الآداب العربية. على انه حتى هذا الاستثناء سوف يختفي تدريجيا (على الأقل بالنسبة للتاريخ) مع افتتاح مصلحة للدكتوراه في جامعة صفاقس. و في كل الحالات، فإن نموا متسارعا بهذا الحجم و في ضل الوضع الحالي لوضع الشغل، سيؤثر آليا في القيمة التبادلية و العلمية لشهادة الدكتوراه من نفس التخصص والتي أصبحت محطة انتظار. و ربما و لهذا السبب، فلقد تحولت المرحلة الثالثة لعلم الاجتماع و بشكل واضح اليوم(الماجستير ثم الدكتوراه) إلى ما يشبه الملجأ الاضطراري بالنسبة للمجازين الباحثين عن عمل (80 % من المسجلين في ماجستير علم الاجتماع هم من الباحثين عن العمل)، و هو الأمر الذي يؤدي، ليس فقط إلى تدني مستوى البحث و التأطير، و إنماأيضاإلىإرجاء مهام الاندماج المهني و تكثيف الطلبات على سوق الشغل الحكومية و التعليمية.

ان ميزة هذا الرسم البياني هي التدليل على وجود بعض الفراغات المحورية ومنها : عدم وجود رسائل تعنى بالشأن المدني ومؤسساته على الرغم من امكانية الحديث والخوض في الموضوع خلال تلك الفترة

- انعدام الدراسات المتصلة بتطور البنية الاجتماعية وعلاقتها بملكية الأرض فيما عدى رسالة واحدة (صراع العكارة والتوازين في الجنوب التونسي)
- كذلك، سجل غياب لبعض الظواهر التى بدت مستجدة منذ 2005 مثل التهريب والانتحار وبعض أشكال الهامشية وكذلك علم الاجتماع السياسي
- غياب الدراسات النقدية والتحليلية بخصوص علم الاجتماع الديني والمعطى الديني فيما عدى حالتين تقريبا

الرسم 14 : المحاور الرئيسية والمحاور الضعيفة ضمن مسارات البحث في الدكتوراة (مثال علم الاجتماع 1970–2000)



- غياب الموضوعات المتصلة بتقييمات السياسات بشكل عام (الصحة والتربية والأمن)

أما وعلى المستوى المؤسسي فلقد تلخص الوضع في الفصل الممنهج بين العلوم الاجتماعية وتأثيرها المحتمل في السياسات. لقد تمت ممارسة الضغوط على قسم العلوم السياسية في أكثر من مناسبة مما أدى الى غلقه، في نفس الوقت تم وضع الوصاية على قسم علم الاجتماع ولجنة الدكتوراة ، (تكليف غير مباشر لمدراء مقربين من السلطة) والحؤول ودون فتح أي مؤسسة (مدرسة او كلية) لعلوم التربية أو علم اجتماع التربية .

تجربة التغييرات الجوهرية: مؤثرات البارادايم الديمقراطي؟

تم العمل على جرد الاطروحات التي تم إنجازها بين سنة 2005 وسنة 2015، كما تم توزيع وتقسيم كافة الأطروحات ذات الدلالة (باستثناء الاطروحات التى تقدم بها طلاب أجانب) حسب المحاور التالية:

سوسيولوجيا العمران : في هذا الصدد تم تسجيل بعض العناوين الدالة والتى كانت مسجلة كالتالي : « *رسالة «القيم الاجتماعية والثقافية واثرها على السكن في تونس دراسة حي النصر»*

(نجوى المستيري) و رسالة مخصصة *لسوسيولوجيا الحمام في السياق العمراني التقليدي* للباحثة الهام الزحزاح الهبيري le hammam : représentation et pratiques

quotedien (الحمام : التمثلات والممارسة اليومية).

محور الهجرة و سوسيولوجيا المجتمع المهجري: وضمن هذا المحور ثم تسجيل سبع رسائل كانت كالتالي : نورالدين الرميلي حول تطور اتجاهات الهجرة الدولية ، ورسالة حول تعليم اللغة العربية لأبناء المهاجرين

l'enseignement des l'arabe aux enfants des immigrés للباحث محمد بسباس : أما المحاور الأخرى فتركزت حول مسائل منها الهجرة غير الشرعية وهجرة الشباب من زاوية انتربولوجية وكذلك ادماج الطلاب الافارقة في المجتمع التونسي .

هذه العناوين وزعت كالتالي:

- سليم حبيب«(مكافحة الهجرة السرية) *La lutte contre l'immigration clandestine*
- علي بلقاسم «*دور ليبيا تجاه ظاهرة الهجرة الغير شرعية*»
- سميررويص«*الشباب والهجرة غير الشرعية في تونس دراسة سوسيوانثروبولوجية*»
- سليمان سالم «*الهجرة الخارجية والتكيف الاجتماعي دراسة حول ظاهرة هجرة العمالة*»
- ووفاء الطويهري«(إدماج الطلاب الأفارقة) *Intégration des étudiants d'Afrique*

محور المجتمع المدني والجمعيات: وضمن هذا المحور وعلى الرغم من حالة الانفتاح التى يشهدها المجتمع، فانه لم تسجل الى الآن سوى رسالة واحدة تعالج

موضوع المجتمع المدني وهي للباحث عبد الله العجمي «*منظمات المجتمع المدني وحماية مدنية الدولة في دول الربيع العربي*».

محور التنشئة الاجتماعية: في هذا المحور فقد تمت مناقشة **ثلاث رسائل وهي لكل من:**

- فوزي بوعزي (المحيط الأسري ومسار التنشئة المهنية) *Milieu familial et processus de socialisation professionnelle*
- نبيلة البشو « الاسرة والمدرسة والتلفزيون: دراسة في *أنماط التنشئة الاجتماعية الجديدة*»

محور التحولات الاجتماعية و الحراك الاجتماعي: وفي هذا المحور تم تسجيل خمس رسائل وقد كانت كالتالي «حافظ بن عمر » *السياحة والتغيير الاجتماعي* في تونس *دراسة استطلاعية بالجنوب الشرقي*»

- –المولدي الأحمر «*الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة بليبيا الفرد والمجموعة والبناء الزعامي*»
- –شعلان فرحان «*الأسمرقبيلة الرولة وبناء الدولة في المجتمع السعودي المعاصر*»
- –جمعة سلامة «*مستقبل الإسلام السياسي في ضل الربيع العربي*»
- – لطفي بن زينة « *14 جانفي 2011* وبعده السياسي»

محور المؤسسة والحوكمة: وقد ظهر من خلاله محور مقاومة الفساد وكذلك حيادية الإدارة وذلك من خلال عناوين منها: غزيل خانس (هياكل مكافحة الفساد في المجتمع التونسي) «–*Les structures de la lutte contre la corruption en Tunisie* – اسماء بن عبد الله *Le principe de neutralité de l'administration* أو مبدأ حيادية الإدارة.

محور سوسيولوجيا الإعلام و التقنية و وسائل الاتصال الحديثة: في هذا الصدد ، فان البحوث التي تم حصرها في هذا المحور إتصلت بالإعلام و تكنولوجيا الاتصال الحديثة و الشبكات و هي 8 اطروحات ل: سنيم بن عبد الله(ممارسات الشباب وتعبئة الشبكات) «*Pratiques des jeunes et mobilisation des réseaux*»– عبد الستار رجب «*الطفل والمعلوماتية في تونس البناء الاجتماعي لواقع استعمال التكنولوجيا*» – جوهر الجموسي: «*الاتصال الافتراضي في تفاعلاته مع ثقافة المجتمع التونسي مقاربة*»– فرح اليوسفي «*تقنيات الاتصال الجديدة تاثيراتها في بيئة القيم والتمثلات الاجتماعية*»– مطيري المشاري «*وسائل الإتصال الحديث و الواقع السياسي*»– وفاء بن علي «*دور الاعلام في الانتقال الديمقراطي دراسة حالة الجمهورية التونسية*»

تبدو ميزة هذه الموجة الأخيرة من الدراسات من خلال اهتمامها المباشر بالعلاقة بين الأطر الافتراضية من ناحية وسياقات الانتقال الاجتماعي الجديدة مع تركيز واضح على شبكات التواصل.

محور الأسرة: هذا المحور والذي شمل بحوث الطفولة و تركيبة الاسرة و التغيرات الاسرية و المسنين ابرز العناوين التالية : الطالب مصفار (الأزواج والأسر – حالة تونس) «*couples mariages et familles le cas de Tunis*»– الطاهر الحافظ بنا «*التحضر والهجرة وتحولات العائلة القروية مثال منطقة نفزاوة*»– ابراهيم

ضفيان«*رعاية المسنين في المجتمع السعودي دراسة تحليلية*»- سنية مليح (النظم الغذائية والأسر الحضرية) « *les systèmes alimentaire des familles citadines*- هادية البهلول «*الطلاق والتغير الاجتماعي في تونس ولاية صفاقس* نموذجا تطبيقيا- يسرى الهذيلي«*العنف الزوجي في تونس :الخطاب والممارسة*»

محور سوسيولوجيا المرض و الصحة: و قد شمل رسائل منها : محمود الذكار «*الممارسة الطبية في المجتمع التونسي الراهن دراسة انثروبولوجية*»- اسامة بويحي «*الرياضة كظاهرة اجتماعية دراسة في سوسيولوجيا المعيش الرياضي*»- تينسا فرنسين»(الهيكلة السوسيو-ثقافية للمرض في تونس) *La construction socioculturelle de la maladie en Tunisie*

محور الملكية العقارية و البنية الاجتماعية: وقد شمل المحور رسالتين في المجال كالتالي ،عبد الباقي الحيدري «*الاثار الاجتماعية والديمغرافية للنمو الحضري في العراق*»- منذر الطمني «*تشتت الملكية العقارية في تونس وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية*»

محور الشباب التونسي و العنف: على الرغم من تنامي ظاهرة العنف بأشكاله خلال السنوات السابقة واللاحقة لسنة 2011 فقد تم رصد أطروحة واحدة للباحث مراد بالحاج تحت عنوان «*إجرام الشبان في المجتمع التونسي*».

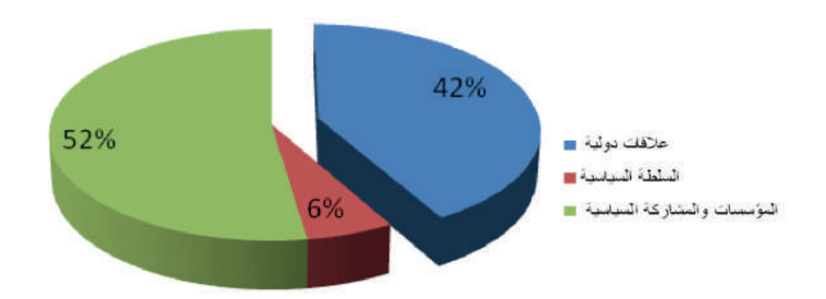
محور سوسيولوجيا الشغل (المصنع ، البطالة ...الخ) : وفي هذا المحور فلقد كانت العناوين كالتالي : اولاد عبد الله بلعيد« *Sociologie des passages de l'école à la vie active* (سوسيولوجيا الانتقال من المدرسة الى الحياة المهنية) الطيب الطويلي« *التعليم والتشغيل في تونس الواقع والافاق*»- سعد الحفظاوي« *إشكالية التشغيل في المجتمع التونسي الواقع والافاق*»- خضراء بوخريص «*التثقيف العمالي في المؤسسة التونسية بالوكالة الوطنية للتبغ والوقيد*»-عبد الهادي بن محمد سهري «*الاثار الاجتماعية على المشاركين في برامج التكوين دراسة ميدانية*»

محور سوسيولوجيا السياسة (الأحزاب، القبيلة.. الخ): وضمن قسم العلوم السياسية لجامعة المنار ، سجلت محاور العلوم السياسية المتصلة بتحليل الظاهرة السياسية ارتفاعا في العدد، يقطع وبشكل واضح مع حالة التردد التى كانت سائدة قبل 2011 . وقد يعود ذلك الى الخيمنة السابقة للمحاور المتصلة بالسياسات الدولية أو الاوضاع السياسية في بلدان الطلاب الأجانب.

أما ومن حلال انتاج قسم علم الاجتماع بجامعة تونس، فان الاهتمام بالظاهرة لم يكن اقل حيث احتلت سوسيولوجيا السياسة النصيب الاوفر من انتاجات الرسائل خلال هذه الفترة و كانت العناوين كالتالي :

- عبد العزيز حريري «مشروعية السلطة *في الانظمة السياسية العربية*»
- نوفل الناصفي«*الشرعية في الثقافة السياسية العربية*»
- عمري بن صالح (تمويل الحملات الانتخابية)
  Le financement des compagnies électorales
- فرحات حرشاني«*الدور السياسي للأحزاب العربية داخل إسرائيل*»
- عبد الحليم العدوان« *التعددية السياسية في المملكة الأردنية*»

الرسم 15 : توزيع رسائل دكتوراة قسم العلوم السياسية بجامعة المنار 2015-2005



- محمد شفيق صرصار «*تقييد السلطة السياسية في الفكر العربي الإسلامي*»
- محمد مزام«(الرابطة التونسية لحقوق الانسان)

La ligue tunisienne pour la défense de droit de l'homme

- ابراهيم العمري «*حرية تكوين الاحزاب السياسية من خلال الخطاب السياسي الرسمي والتنقيحات الدستورية 87/2009*»
- سليم لغماني «*الاتصال السياسي نموذج من بورقيبة الى بن علي*»
- محمد خياري «*الحركات الاسلامية السياسية ومسار الانتقال الديمقراطي في تونس*»
- ابراهيم بورقيبة «*التنافس الامريكي الاوروبي في المغرب العربي*»
- محمد البخيتي« وسائل منع استبداد السلطة السياسية في الفكر الإسلامي»
- الشيخ أولاد خليفة « تجربة السياسية للتيار الإسلامي في تركيا »
- تسنيم فوزي «*لفصل بين السلطات في الكويت*»
- الخرنج بنيه « دور مجلس الأمة في دولة الكويت»
- التلمدي ولد شيخنا «*التحوّل الديمقراطي في العالم العربي*»
- علي العمدوني «*السلوك الانتخابي في تونس*»

Le comportement électoral des Tunisiens dans les élections

- ولد شيخنا «*التحوّل الديمقراطي في موريتانيا*- دراسة مقارنة»
- وداد مدفال«*التوثيق السياسي بتونس*»
- نادية حمدي«*الطائفية في النظام السياسي اللبنانـي*»
- سماح الشارني«*المؤسسات الإسلامية الرسمية في تونس منذ 1956 إلى اليوم*»
- ايمان السحباني «*الإسلامية السياسية والديمقراطية في تونس*»
- حنان الحجلاوي«*الأحزاب السياسية للقطب الديمقراطي*

Tunisie : Les partis politiques du bloc démocratique

- ايمان اللموشي «حرية الإعلام بتونس بعد 14 جانفي 2011»
- و أخيراالفة والي «*النظم السياسية التيوقراطية اليوم*»

محور سوسيولوجيا الريف: وقد شمل المحور رسائل منها ما يتعلق بالأقليات ومنها ما يتعلق بأوضاع المرأة فيه عبر عناوين أبرزها : محمد الجويلي «سود الواحات *دراسة سوسيوانثروبولوجية في استراتيجيات المعنى*– غالية حجلاوي«*ثقافة الريف دراسة سوسيولوجية لمنطقة سيدي بوزيد*»– حدى الحرشاني «*الهجرة الداخلية للمرأة الريفية واشكالية اندماجها في الوسط الحضري*»

محور المرأة: وضمن هذا المحور فلقد تم انتاج الرسائل التالية : منيرةالرزقي«*اثر الجذور الجغرافية والاصول الاجتماعية في تموقع المرأة الصحفي*، منية الرقيق» *السياحة وعمل المرأة دراسة ميدانية عن عمل المرأة في نزل نابل و الحمامات*»، الهام الرمضاني «*المراة التونسية والمساواة في الميراث التمثلات والمعيش اليومي*،يسر نزريقة«*صورة المرأة السورية في الدراما التلفزيونية دراسة سوسيولوجية لعينة*»، سميرة الولهازي*Image et image de soi de la femme sportive* (صورة المرأة الرياضية وتمثلها الذاتي) ، خولة الماطري : *Port du voile représentations et pratiques* (حمل الحجاب : التمثل والممارسة).

محور الخدمة الاجتماعية: لم يحظ محور الخدمة الاجتماعية على غرار عديد المحاور باهتمام الباحثين فحسب الجرد و التصنيف تم رصد رسالتين في المدونة عبر العناوين التالية : فتحي الجراي«*سوسيولوجيا الخدمة الاجتماعية المهنية في تونس*» ، حامدالمنجي«*الخدمة الاجتماعية العمالية في المصانع التونسية مصانع ولاية صفاقس* »

بعض مظاهر دخول المرأة مجال البحث الرسائلي لا يبدو أنها عميقة ولا فاعلة ، ولا ذات مردود مباشر على المرأة من حيث انّ معظم المحاور التي تشتغل عليها هي محاور غير مناصرة بالضرورة لقضاياها الإجتماعية.....

محور سوسيولوجيا التنمية الجهوية (اللامركزية ، التنمية الجهوية): وقد تم رصد 4 اطروحات وكانت كالتالي: توفيق الجميعي«*الشباب والتنمية في الشمال الغربي*»،علي كريمي «*سوسيولوجيا الماء بالواحات التونسية دراسة لواحات قابس* »، زهير بن جنات «*التنمية المحلية والتغير الاجتماعي مسارات نشأة فاعل جديد بصفاقس*»، جلال الدين التليلي«*الاعلام والتنمية في تونس الانماط التنموية المتبعة واهدافها* »

محور الديمغرافيا الاجتماعية: وضمن هذا المحور فقد تم تسجيل ثلاث رسائل وهي: علي الجعيدي (السكان والفقر في تونس) «*Population et pauvrete en tunisie*»، حسن عبد الله عقيلة محمود «*التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية واثارها على الخصوبة*»، عبد الباقي حيدري«*لاثار الاجتماعية والديمغرافية للنمو الحضري في العراق*»

محور السياحة: وقد تم رصد عناوين منها :– الشريف مصطفى« *تونس المدينة والسياحة الثقافية في تونس*» – عادل بوزيد «*المؤسسة السياحية في الساحل التونسي التمثلات والثقافة والأدوار*»– راضية الكامل «*الحدائق العمومية والسياحة البيئية في تونس*»

محور التربية: وقد حضيت التربية باهتمام الباحثين في مجال السيوسيولوجيا و ان كان اهتماما مازال متواضعا ، مقارنة ببعض المحاور الاخر حيث تم رصد

7 اطروحات للباحثين كالتالي: ، شكري بن عبدالله « *المؤسسة المدرسية والجسد في المدرسة الابتدائية بتونس*» ، جميل الزغل «*المدرسة الابتدائية في تونس من 2014-1956*» ، سهام حيزاوي « مدرسة *الغد وافاق تأثيراتها المستقبلية على التغير الاجتماعي بالمجتمع*»، فاطمة الجربوعي « *المدرسة* ومسيرة اصلاح *التعليم في تونس 2002-1958 اهدافه وتداعياته*»، سلمى مشهور «*اساليب تقييم تعلم الطالب في كليات جامعة عدن الواقع والمشكلات*»، منية بن عياد «*العنف المدرسي بالمؤسسات التربوية في المجتمع التونسي صفاقس*».

محور الدين: وعلى ا لرغم من محورية العامل الديني سواء أكان ذلك في الحياة الاجتماعية (دور المقدس) أو الثقافية (المعتقدات) أو السياسية (الاسلام السياسي) أو الأمنية (الارهاب الديني)، فانه لم تظهر الاضافة في مستوى الرسائل الا بشكل نادر وضعيف. ثمة بالفعل اهتمام انتربولوجي بالمقدس بدى واضحا منذ التسعينات، الا أن بقية الابعاد وخاصة تلك المتعلقة بالاسلام السياسي و بالعنف التكفيري وان ظهرت في شكل مقالات، فهي لم ترى النور بشكل مسترسل الا بعد 2011 من خلال مداخل في العلوم السياسية أوفي تاريخ الحركات الاجتماعية والدينية (التاريخ) أو تطور النخب بالنسبة الى علم الاجتماع. لقد كان العامل المحدد من وراء الاهتمام المحتشم بمثل تلك الموضوعات هو ارتفاع قرارت المنع الخاصة باثارة الموضوع الديني من منظور نقدي قبل 2011. في هذا الصدد بدت اختصاصات القانون الدستوري والعلوم السياسية والتاريخ الحديث وهي الأكثر جرأة في تناول الموضوعات المتصلة بتلك المحاور والتى تحوم حول عناوين مثل:

- حرية التفكير في التراث العربي الاسلامي
- مؤسسة الفتوى
- التعبيرات السلفية للدين
- الحرية الدينية
-

والى هذا الحد المشار اليه فان الامر يتعلق بمشاريع رسائل مسجلة أما تلك التى تمت مناقشتها الى الآن فلقد تمحورت في التالي: عبد الملك منصور مصعبي «فقه النص الديني منظور اجتماعي النص: الديني الاسلامي انموذجا»
نجيب صيداوي «*الاقليات الاثنية في المغرب العربي الجزائر والمغرب نموذجا*»-
سعاد ماكني « *الحرية الدينية في الصحف التونسية منذ 1987*»

محور سوسيولوجيا النخب ، وقد شمل هذا المحور عناوين منها: منصف وناس «*الإسلام والحداثة والمجتمع في ليبيا*»، الطاهر بن خرف الله «*النخبة الحاكمة في الجزائر*»، هيام التركي «*علم الاجتماع والنخبة المثقفة في تونس*»

خلاصة:

ان الغرض من مثل هذا الجرد هو تقسيم مجالات التدخل إلى محاور ذات تردد مرتفع les thèmes récurrents و محاور ذات تردد أدنى les thèmes mineurs . وقد بدى من الواضح بان انشغالات الباحثين والمؤطرين قد تغيرت تدريجيا في اتجاه ما يمكن ان نسميه بالباراديقم الديمقراطي من خلال التركيز على محاور ومسائل مثل المشاركة والديمقراطية ومكافحة الفساد والحرية الدينية والعنف وحيادية الإدارة . على أنه في المقابل من المهم تسجيل الملاحظات التالية :

1. أن التأطير، لم يواكب التفتح العام الذي تشهده الجامعة التونسية. فمن ناحية يتسم هذا التأطير اليوم بضعفه الداخلي، و هو ما يؤثر مباشرة في القيمة العلمية و التبادلية للتخصص و لشهاداته العليا.(العدد الأكبر من أساتذة الجيل الأول قد قاربوا التقاعد و يصعب حاليا إيجاد المعادل الندي لخبرتهم ضمن الجيل اللاحق) ، كما أنه يتسم من جانب آخر بضعفه الخارجي. ذلك أنه و بخلاف عدد من البلدان المغاربية، فانه مازالت الجامعة التونسية لم تطور العمل بالإشراف المشترك على البحوث la cotutelle –على الرغم من قانونيته – و الذي كان من الممكن أن يساهم في التخفيف من كلفة التأطير (مساهمة الجامعات الأجنبية) و من تنويع مصادر البحث و تبادل التجارب.
2. أن تطور العناوين وتشعبها وتنوعها لا يعكس بالضرورة تحسنا في المردود ولا في الأداء العلمي، مما يعنى بأن أدوات التطوير (المخابر ومدارس الدكتوراة) مازالت تحتاج الى مراجعة في منظومات عملها ، بما يعني ربما التفكير بشكل استراتيجي للفصل بين مهام البحث ومهام التدريس وتمكين طلاب الدكتوراه من مزاولة تجربة البحث ضمن أطر تكون أكثر جاذبية وتفرغا في انتظار التحاقهم بالتدريس مزودين بقيمة اضافية نوعية للجامعة وللعلوم الاجتماعية
3. أن تكثيف التخصصات la massification لا يمكن أن يشمل جميع الحقول العلمية قبل التحقق نهائيا من دورها المهني أو البحثي مغبة سقوط القيمة التبادلية لشهادات الدكتوراه و تحويل العطالة من مستوى عطالة خريجين إلى مستوى عطالة « دكاترة». لذلك فإنه من المحبذ إعادة هيكلة نظام الدخول في المرحلة الثالثة من خلال اعتماد مبدأ المناظرة العمومية للتسجيل فيها و ليس اعتمادا على الملفات او معدلات الإجازة و التي كثرت التعليقات حول جديتها خلال السنين الأخيرة(حيث اتضح من خلال بعض الشهادات ، بأن طرق التقييم العلمي خلال مرحلة الإجازة تخضع أحيانا لمعايير خصوصية ، خاصة إمام غياب معايير التقييم المزدوج وضعف دور اللجان رغم التحسن النسبي). الى ذلك فان بعض مظاهر التأنيث (دخول المرأة مجال البحث الرسائلي) لا يبدو أنها فاعلة ولا ذات مردود مباشر على المرأة من حيث أن معظم المحاور التي تشتغل عليها الباحثات هي محاور غير مناصرة بالضرورة ولا معبرة عن أوضاعها في المجتمع. أما دخول العامل الرقمي في عملية البحث الجامعي، فلا يبدو هو الآخر بالمساهم في تحسين جودة الرسائل ، بل العكس هو الصحيح من حيث ارتفاع معدلات القرصنة العلمية وضعف قدرة الإطار التعليمي للبحث على متابعة مثل تلك التجاوزات مثلما هو مفترض.

4. في نفس الوقت يمكن أن نعتبر منظومة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، بمثابة الإطار المنتج الذي يخضع لعوامل مؤثرة داخلية تتصل بجودته (مطبخ أو مخبر الكتابة) وأخرى تتصل بالمحيط الجامعي العام. فمن نقاط قوة منظومة الكتابة والبحث نجد:

- وجود مدارس الدكتوراه كأداة من أدوات التطوير وتحسين الجودة وان لم تعمل بالشكل المطلوب
- وجود شبكة متنوعة من المخابر وشبكات البحث
- إمكانية الاستفادة من الجيل المخضرم مازالت قائمة شرط معرفة مسالك التعاون
- وجود مسالك مؤسسية للتعاون الدولي وللحراك الدولي للطلاب (باحثي الشتات) وارتفاع معدلات العودة في المجال
- وجود حرية أكاديمية تسمح بهامش مهم من حرية اختيار مجالات وموضوعات التدخل أو البحث

أما وفي مستوى ضعف المنظومة فيمكن أن نشير الى :

- أن طلاب الدكتوراه في العلوم الاجتماعية هم من ذوي معدلات النجاح المتوسط وغالبا دون المتوسط
- أن الظروف الاجتماعية والنفسية للباحث(ة) تضل دائما سيئة اعتبارا للأصول الريفية وشبه الريفية لهذه الفئة
- أن الاختصاصات باتت «مجندرة» بمعنى أنها انثوية في المسلك العام وتصبح أكثر توازنا مع الدكتوراه
- عدم وجود افق تشغيلي في مستوى البحث العمومي

في المقابل يمكن الحديث عن تطوير منظومة البحث الرسائلي من خلال عدد من الفرص المتاحة وربما أيضا المخاطر . ففيما يتعلق بالفرص يمكن أن نذكر:

- ظهور البحث الجمعياتي والمراكزي المتحرر من قيود البيروقراطية الإدارية كمكمل للبحث الجامعي
- انفتاح العلوم الاجتماعية على المجالات التطبيقية
- انفتاح موضوعات الرسائل على قضايا السياسات المحلية (شراكة المحلي مع الجامعات)
- إعادة بناء العملية التقييمية على قواعد صارمة
- أما المخاطر فيمكن حصرها في التالي:
- تراجع الحريات الأكاديمية نتيجة انعكاس أزمات المنظومة السياسية والأمنية على المنظومة الأكاديمية
- العودة نحو البارادیقم الثقافوي أو التنموي مرة أخرى أمام الحضور الضعيف للبارادیقم الديمقراطي
- انتشار « الشللية» ضمن عمليات التأطير وتراجع أدوار لجان الدكتوراة.

تركيبة مضامين أطروحات الدكتوراه حول العالم العربي في الجامعات الفرنسية

عبدالقادر الأطرش

إن توسع فرص دراسات الدكتوراه في الجامعات الفرنسية، وتعدد الفرق البحثية المختصة بقضايا العالم العربي والإسلامي، وارتفاع أعداد الطلبة العرب الملتحقين بالجامعات الفرنسية، وتنامي الاهتمام بالقضايا المجتمعية والسياسية للبلدان العربية لدى الأجيال الجديدة من الباحثين الفرنسيين والباحثين الفرنسيين من أصول عربية بل وحتى الباحثين الأوروبيين والأجانب، أدى إلى كثرة الإشكاليات البحثية في أطروحات الدكتوراه في فرنسا منذ 1985 والمرتبطة بالمجتمعات العربية والجاليات العربية المهاجرة وخاصة تلك المتواجدة في فرنسا. وقد نتج عن ذلك ارتفاع مستمر في عدد رسائل الدكتوراه في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية[1] حول المجتمعات العربية والجاليات العربية المهاجرة حيث تم تسجيل حوالي 6600 أطروحة دكتوراه اختصت في تحليل حزمة واسعة من الإشكاليات البحثية وذلك عبر دراسات خاصة أو مقارنات إقليمية أو دولية. وإذا كان حجم رسائل الدكتوراه يؤكد على استمرارية تواجد قضايا العالم العربي في البحث الجامعي في فرنسا، غير ان مضامينها تتميز بالحيوية والتنوع والتوسع المستمر بحيث تجمع الأبحاث الجامعية حول العالم العربي والجاليات العربية المهاجرة بين إشكاليات بحثية قديمة وإشكاليات بحثية جديدة.

1- تشمل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا و الديموغرافيا والجغرافيا والاقتصاد والتاريخ والعلوم السياسة والقانون وعلوم التربية والآداب. وتم اختيار الأطروحات بناء على المضمون دون التقيد بالتخصص وذلك نظرا لتواجد دراسات اجتماعية في العديد من التخصصات الأدبية والتاريخية على سبيل المثال.

وترتبط تحولات مضامين رسائل الدكتوراه حول العالم العربي في الجامعات الفرنسية بعوامل متعددة منها ديناميات المجتمعات العربية، خيارات الطلبة وانتماءاتهم، تحول خارطة البحث الاجتماعي الفرنسي

وترتبط تركيبة مضامين أطروحات الدكتوراه حول البلدان العربية بعوامل متعددة لعل من أهمها بروز إشكاليات بحثية ومجتمعية جديدة مع توسع مجالات العلوم الاجتماعية في العقود الأخيرة لتتأثر تركيبة مضامين الأطروحات الجامعية عن العالم العربي بديناميات داخلية تتعلق بتحولات المجتمعات العربية وديناميات خارجية ترتبط بأولويات البحث الفرنسي والأوروبي بل وحتى البحث الاجتماعي العالمي. وترتبط تحولات مضامين رسائل الدكتوراه حول العالم العربي في الجامعات الفرنسية بعوامل متعددة منها ديناميات المجتمعات العربية، وخيارات الطلبة وانتماءاتهم. تحول خارطة البحث الاجتماعي الفرنسي بل وحتى العالمي وتنوع تخصصات الفرق البحثية في الجامعات الفرنسية وأولوياتها البحثية والتوجهات البحثية في الدول العربية و توسع جغرافية العالم العربي التي تجاوزت حدوده الحدود الإدارية التقليدية بحكم وجود جاليات عربية هامة في أوروبا تربطها علاقات متينة مع مجتمعاتها الأصلية، لتشمل بذلك رسائل الدكتوراه في الجامعات الفرنسية عالماً عربياً مفتوحاً وبلا حدود. فما هي مسارات واقع رسائل الدكتوراه حول العالم العربي في البحث الجامعي الفرنسي في العقود الاخيرة؟ وما هي تركيبتها ومضامينها؟ وتحولاتها؟ وذلك من خلال تحليل مضامين[2] أطروحات رسائل الدكتوراه التي تمت مناقشتها في الجامعات الفرنسية بين عامي 1985 و2015 والمسجلة في قاعدة بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بفرنسا[3] .

التواجد المستمر للرسائل الجامعية حول العالم العربي في الجامعات الفرنسية

حظي تحليل مضامين أطروحات الدكتوراه في البحث الاجتماعي في فرنسا باهتمام متواضع[4]، ولقد سجلت كل الدراسات تواجدا بل تناميا لمواضيع بحثية عن العالم العربي, ليمثل بذلك العالم العربي أحد مكونات البحث الاجتماعي في الجامعات الفرنسية.

2- تم حصر كل الأطروحات حول البلدان العربية والخاصة بالجزائر, المغرب, تونس, ليبيا, موريتانيا, مصر, السودان, سوريا, فلسطين, لبنان, الاردن, المملكة العربية السعودية, العراق, اليمن, قطر, البحرين, سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكل ما يخص العرب, والمغرب العربي, والمغاربة, والمشرق العربي, والخليج, والشرق الاوسط وشمال افريقيا, يلي ذلك قمنا بتصنيف الأطروحات حسب محاور(موضوعات) رئيسية التي تم تحديدها انطلاقا من كلمات مفتاحية او مضامين الأطروحات نفسها.

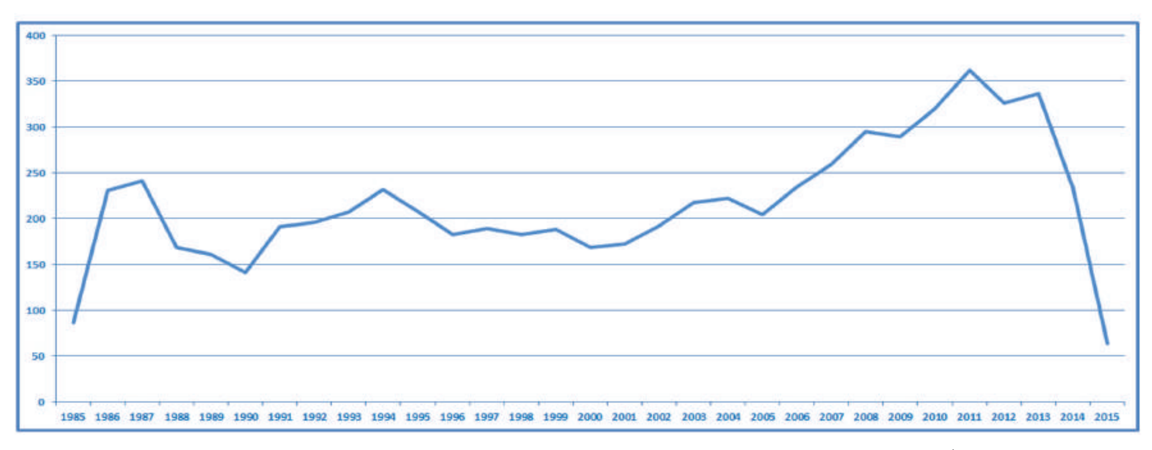
3- www.theses.fr

4- Victor Karady, « Note sur les thèses de doctorat consacrées à l’Afrique dans les universités françaises de 1884 à 1961 », Informations sur les sciences sociales. 11 (1), 1972, pp 65-80 ; Marie Burgat et Danièle Bruchet, « Le monde arabe et musulman au miroir de l’Université française, répertoire des thèses en Sciences de l’Homme et de la Société (1973-1987) » ; Travaux et documents de l’Institut de recherches et d’études sur le monde arabe et musulman, n°10, 1989 :, « La production scientifique en géographie à travers les thèses », p 158 à 182) ; Jacky Beillerot et Fabrice Demori, *Les thèses en sciences de l’éducation de 1990 à 1994*, février août 1997, Université Paris X, Centre de recherche Education et formation ;.

ولقد عرف هذا التواجد تناميا متواصلا في العقود الأخيرة[5]، حيث أصبحت الجامعة الفرنسية عند بعضهم مرآة[6] للمجتمعات العربية. ويعود هذا التواجد الذي يرتبط بتنامي أعداد الأطروحات الجامعية لباحثين عرب، أو من هم من أصول عربية وباحثين فرنسيين بل وحتى إلى باحثين أجانب إلى عدة أسباب منها العلاقات التاريخية بين المؤسسات الجامعية الفرنسية والمؤسسات الجامعية في العديد من البلدان العربية وخاصة بلدان المغرب العربي، والقرابة اللغوية بين الجامعات الفرنسية والجامعات العربية، وخاصة الجامعات المغاربية. هذا ولا يمكن التقليل من دور الفرص التعليمية العليا التي تتيحها الجامعات الفرنسية في مختلف التخصصات العلمية والاجتماعية في استقطاب الطلبة العرب في الدراسات العليا. يضاف إلى ذلك وجود تقاليد لدى المؤسسات الجامعية الفرنسية في دراسة مختلف القضايا المرتبطة بالمجتمعات العربية وحتى الجاليات العربية المهاجرة وخاصة تلك المقيمة في فرنسا نظرا لتوسع حجم تواجد المهاجرين العرب في فرنسا. هذا ولقد لعب التوجه الفكري للعديد من الجامعيين الفرنسيين من خلال علاقاتهم مع العالم العربي دورا في تأسيس معاهد ومراكز بحث مختصة في العالم العربي هذه المؤسسات التي استقطبت اهتمام أجيال متتالية من باحثين فرنسيين يهتمون بقضايا العالم العربي كما ساهمت في توافد أفواج متتالية من الطلبة العرب لإتمام دراساتهم العليا في مختلف التخصصات في الجامعات الفرنسية العلمية بما في ذلك العلوم الاجتماعية. لتطرح مختلف الإشكاليات البحثية المرتبطة بقضايا بلدان العالم العربي نفسها كمكون أساسي وثابت ضمن مضامين الأطروحات الجامعية في فرنسا وهو ما يفسر توسع أعداد الأطروحات الجامعية حول البلدان العربية في العقود الأربعة الأخيرة.



الرسم 16: تطور أعداد أطروحات الدكتوراه في الجامعات الفرنسية حول العالم العربي بين 1985 و2015



المصدر: قاعدة بيانات الأطروحات في فرنسا theses.fr

5- Santo-Martino, Robert, Des thèses par milliers. Les écrits académiques sur le monde arabe et islamique: 1972-1987. Analyse et description du fond thesam, *Annuaire d'Afrique du Nord, Tome XXVII, p469-506, 1988.*

6- Burgat (M), Bruchet (D), Le monde arabe et musulman au miroir de l'université française. Vol.1. Maghreb, Mauritanie, Maroc, Aix, IREMAM, (*Travaux et documents*, n10), 1989, Vol:2 Algérie, Tunisie, Lybie, Aix , IREMAN, (Travaux et documents, n11), 1990, Vol.3: Machrek, Pays du Proche Orient et de la Péninsule Arabique, Aix, IREMAM, (*Travaux et documents*, n12) 1991.

واذا كان تواجد الإشكاليات البحثية حول العالم العربي في الأطروحات الجامعية أمراً ثابتاً غير أن هذا التواجد شهد توسعاً متواصلاً خاصة في السنوات الأخيرة حيث ارتفع متوسط عدد الأطروحات سنويا من 172 قبل تسعينيات القرن الماضي إلى 197 ما بين عامي 1990 و2000 و ثم إلى 226 في العقد الأول من الألفية الجديدة قبل أن يبلغ 274 أطروحة منذ 2010.

التواجد الواسع لدول المغرب العربي

يتميز البحث الجامعي الفرنسي حول البلدان العربية بالتواجد الواسع للإشكاليات البحثية المتعلقة بمختلف الجوانب الحيوية للمجتمعات المغاربية (المغرب، الجزائر ، تونس، ليبيا وموريتانيا) وبالمغاربة المقيمين في الخارج وخاصة في فرنسا, حيث تم تسجيل 3066 أطروحة جمعت بين أبحاث تخص البلدان المغاربية بصفة خاصة , وأبحاث ذات طابع إقليمي تخص البلدان المغاربية ككتلة جغرافية وأبحاث تخص الجاليات المغاربية المهاجرة وخاصة تلك المقيمة في فرنسا. تمثل الأطروحات الخاصة بالمغرب العربي حوالي 54٪ من إجمالي الأطروحات المناقشة حول كل البلدان العربية بين عامي 1985 و2015.

ولعل من أهم الملامح المشتركة بين البلدان العربية هو عدد أطروحات الدراسات القانونية والاقتصادية والتاريخية التي تمثل حوالي 45٪ من إجمالي الأطروحات حول البلدان العربية

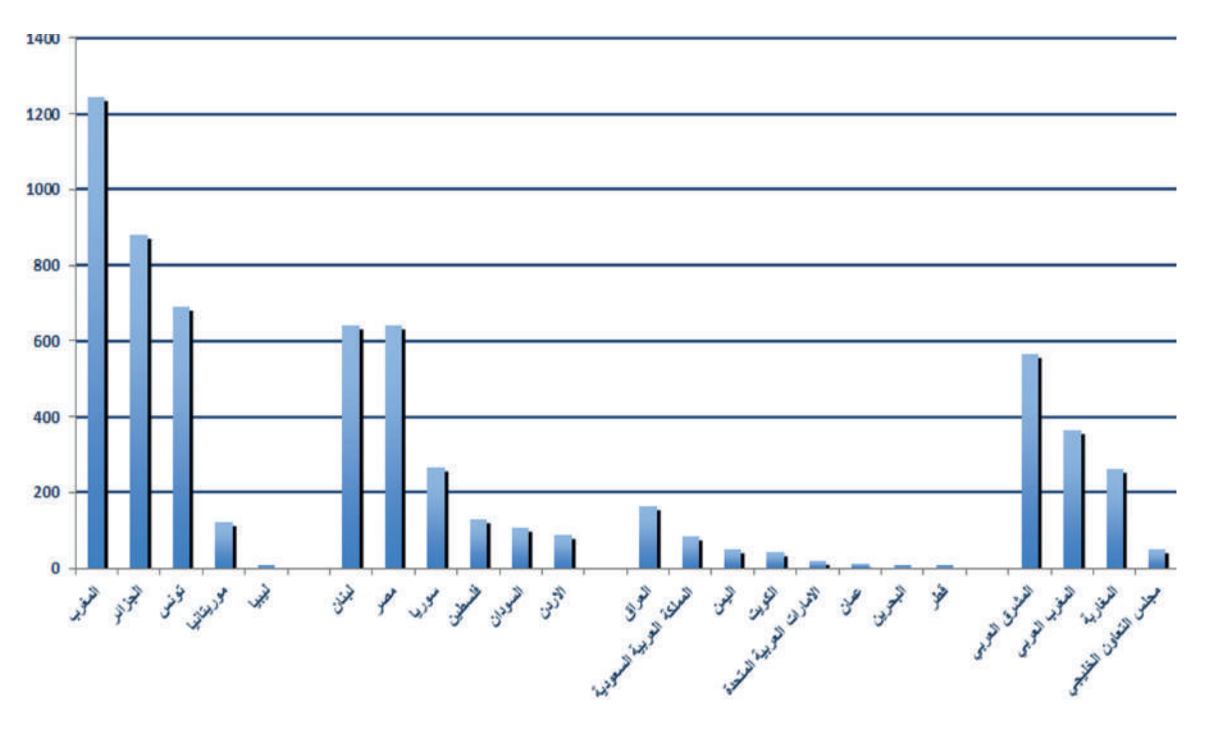
وتتميز تركيبة هذه الرسائل بالتواجد الواسع للأطروحات الخاصة بالمغرب والتي تمثل 19٪ من إجمالي الأطروحات المسجلة حول البلدان العربية في الجامعات الفرنسية بين عامي 1985 و35٪ من إجمالي الأطروحات الخاصة بدول المغرب العربي. ويعود هذا التواجد لأسباب عدة لعل من أهمها حجم الطلبة المغاربة في الجامعات الفرنسية الذين يمثلون أول[7] جنسيات الطلبة الأجانب، ففي سنة 2012 تصدر الطلبة المغاربة إجمالي الطلبة الأجانب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في فرنسا بوجود 32482 يمثلون 11٪ من إجمالي الطلبة الأجانب.

أما دول المشرق العربي والتي تضم كلاً من لبنان ومصر والأردن وسوريا وفلسطين والسودان فإنَّ تواجدها ضمن البحث الجامعي الفرنسي يبقى مهما كذلك حيث تم تسجيل حوالي 2401 أطروحة حول مختلف الجوانب المجتمعية لدول المنطقة والتي تمثل 36٪ من إجمالي الأطروحات المناقشة بين عامي 1985 و2015 حول البلدان العربية في الجامعات الفرنسية. ولعل ما يميز تركيبة الأطروحات الخاصة بدول المشرق هو التواجد المرتفع للأطروحات الخاصة بلبنان ومصر والتي تمثل 52٪ من إجمالي الأطروحات الخاصة بالمشرق, يضاف إلى ذلك حجم الأطروحات الجامعية ذات البعد الإقليمي الشرق أوسطي والتي تمثل حوالي 24٪ من إجمالي الأطروحات الخاصة بالمنطقة. وهو ما يميزها عن بقية الأقاليم والتي لا تتعدى فيها الدراسات الإقليمية 12٪.

أما الدول الخليجية والتي تضم كلاً من المملكة العربية السعودية والعراق واليمن والكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين وقطر فلا يتجاوز تواجدها ضمن الأطروحات الجامعية في فرنسا 6٪. وهو تواجد قد يعود لبعدها اللغوي عن

7- CAMPUS FRANCE, Etudiants internationaux, l’essentiel des chiffres cles7, juin 2013 *http://ressources.campusfrance.org/publi_institu/etude_prospect/chiffres_cles/fr/brochure_campusfrance_chiffres_cles_n7_essentiel.pdf*

الرسم **17:** التوزيع الجغرافي للأطروحات المناقشة في الجامعات الفرنسية بين 1985 و2015



المصدر: قاعدة بيانات الأطروحات في فرنسا theses.fr

الفضاء الفرنكفوني. وتتميز تركيبة الأطروحات حول الدول الخليجية بوجود أولوية للدراسات الخاصة بالعراق تليها الأطروحات الخاصة بالمملكة العربية السعودية. أما الدراسات الإقليمية فيها ولا سيما تلك الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي فلا تتجاوز 12٪ من إجمالي الأطروحات للإقليم الخليجي.

التركيبة المتباينة لتخصصات الأطروحات حول البلدان العربية في الجامعات الفرنسية

تتميز تركيبة الأطروحات المنجزة في الجامعات الفرنسية ما بين عامي 1985 و2015 حسب التخصصات العلمية بالتباين فيما بين الأقطار وذلك على الرغم من وجود بعض الملامح المشتركة فيما بين مختلف البلدان العربية. ولعل من أهم الملامح المشتركة بين البلدان العربية هو عدد أطروحات الدراسات القانونية والاقتصادية والتاريخية التي تمثل حوالي 45٪ من إجمالي الأطروحات حول البلدان العربية مع وجود بعض الفوارق فيما بين الدول في مستويات تواجد أحد التخصصات الثلاثة المذكورة فعلى سبيل المثال تركز حوالي 60٪ من إجمالي الأطروحات حول تونس والكويت في الدراسات القانونية والاقتصادية والتاريخية مع أولوية للأطروحات في مختلف تخصصات العلوم الاقتصادية، و49٪ فيما يتعلق بالأطروحات الخاصة بمختلف الدراسات القانونية فيما يخص الأطروحات الخاصة بالكويت.

وتتميز تركيبة الأطروحات حسب التخصصات العلمية والدول ببروز بعض الخصوصيات مثل حجم الأطروحات في العلوم السياسية عن قطر والتي بلغت حوالي 38٪ من إجمالي الأطروحات الخاصة بقطر، ومكانة الأطروحات في

جدول 32: مضامين أطروحات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية حول العالم العربي والجاليات العربية المهاجرة في الجامعات الفرنسية بين 1985 و2015.

المضامين	عدد	٪
إجمالي الأطروحات	6639	100
الهجرات الدولية	305	1.6
الديناميات	298	1.5
المدينة	249	3.8
الاقتصاد	241	3.7
التعليم	204	3.1
العلاقات الدولية والشراكات	192	2.9
الفنون	171	2.6
اللغة	151	2.3
النزاعات	147	2.2
المؤسسات الاقتصادية	104	1.6
وسائل الإعلام	87	1.3
الأسرة	87	1.3
الدولة	85	1.3
المياه	81	1.2
البنوك	80	1.2
مكونات الواقع الاقتصادي الجديد	79	1.2
التنمية	76	1.1
العمل	75	1.1
النخب	73	1.1
المرأة	68	1.0
التماثلات	63	0.9
المؤسسات الاقتصادية	58	0.9
الاستثمار	57	0.9
الأنظمة	56	0.8

الموضوع	العدد	النسبة
السياسات	54	**0.8**
الاستعمار	54	**0.8**
حرب الجزائر	52	**0.8**
الحوكمة	50	**0.8**
الهوية	49	**0.7**
الاقليات	47	**0.7**
الحداثة	46	**0.7**
الدين	44	**0.7**
المسؤولية	41	**0.6**
السير الذاتية	38	**0.6**
تحليل الخطاب السياسي	32	**0.5**
العقود	32	**0.5**
الأنشطة الاقتصادية	31	**0.5**
العمران	28	**0.4**
السياحة	26	**0.4**
الضرائب	22	**0.3**
البترول	19	**0.3**
السكن	19	**0.3**
الريف	17	**0.3**
الحروب	17	**0.3**
التصنيع	17	**0.2**
الاستشراف	16	**0.2**
التكنولوجيا	16	**0.2**
الإدارة	15	**0.2**
المناخ	13	**0.2**
المصارف	13	**0.2**
المركزية	11	**0.2**
الفقر	10	**0.2**
المواضيع التي لديها ما بين 6 و9	390	**5.9**
المواضيع التي لديها اقل من 5 أطروحات	1986	**29.9**
غير مصنفة	268	**4.0**

المصدر: قاعدة بيانات الأطروحات في فرنسا theses.fr

علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم السكان حول ليبيا والتي بلغت حوالي 33٪ من إجمالي الأطروحات حول ليبيا و وزن أطروحات علوم اللغة ضمن إجمالي الأطروحات حول اليمن والتي بلغت نسبتها 30٪.

إن تركيبة التخصصات العلمية لأطروحات الدكتوراه لمختلف البلدان العربية تتأثر بمجموعة من العوامل والتي لا يمكن فهمها إلا من خلال فهم تركيبة التخصصات العلمية في البلدان العربية ومسيرة التعليم العالي و توسع تركيبة العلوم عبر العالم وخاصة بروز تخصصات وفروع جديدة في العديد من المجالات البحثية التقليدية وخاصة في العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية والجغرافيا بل وحتى علم الاجتماع. وتساهم سياسات توسع التعليم العالي في البلدان العربية في تحديد تركيبة التخصصات العلمية في كل بلد. كما تتأثر تركيبة التخصصات العلمية ولاسيما في العلوم الاجتماعية منها بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد. كما تلعب بعض العوامل الخارجية مثل اكتشاف الطلبة لمجالات بحثية جديدة في الجامعات الفرنسية، خاصة بالنسبة لمن هاجروا للدراسة. يضاف إلى ذلك توجيهات المشرف على الأطروحة وظروف إعدادها. لكن هذا لا يمنع كذلك من وجود أوجه تشابه فيما بين العديد من الدول.

وإذا كان توزيع الأطروحات المنجزة في الجامعات الفرنسية يعرف تباينا فيما بين التخصصات العلمية فما هي مضامين تلك الأطروحات؟، هل يمكن الحديث عن مضامين مشتركة ما بين الأطروحات حول البلدان العربية؟ أم هنالك مضامين متنوعة؟ أو مضامين تقليدية ثابتة؟ أم أن تركيبة مضامين الأطروحات في تجدد مستمر؟

المضامين البحثية للأطروحات الجامعية حول البلدان العربية في الجامعات الفرنسية: بين المضامين التقليدية والمضامين الجديدة

تغطي الأطروحات الجامعية حول المجتمعات العربية في البحث الجامعي في فرنسا مجموعة واسعة من الإشكاليات البحثية، هذه الإشكاليات والتي ترتبط بأولويات بحثية للطلاب من مختلف الأقطار العربية،هي نتاج لممارسات وتقاليد بحثية وطنية تؤثر على اختيار[8] مواضيع البحث الاجتماعي. يضاف إلى ذلك دور مختلف التخصصات في اختيار تركيبة أبحاثها ومواضيعها وتحديد المواضيع التي ينبغي معالجتها مما قد ينتج عنه تراتبية[9] فيما بين التخصصات والمحاور البحثية. وتلعب علاقة الباحث بأطروحته دورا في تحديد موضوع البحث فإذا كان بعض الباحثين الاجتماعيين لا يتجرأون على دراسة بيئات اجتماعية بعيدة عنهم فإن بعض المواضيع البحثية تشهد إقبالا واسعا سواء أكان ذلك تحت ضغط تعدد مصادر التمويل أم الأولويات البحثية المرحلية حتى وإن قلت استقلاليتها العلمية[10].

8- Pierre Bourdieu, « Systèmes d'enseignement et systèmes de pensée, » *Revue internationale des sciences sociales, 1967, vol XIX, p 367-388*

9- Pierre Bourdieu : « Méthodes scientifiques et hiérarchie sociale des objets », *Actes de la Recherche en Sciences sociales, n°1, 1975*

10- Pierre Bourdieu, Science de la science et réflexivité, *Raisons d'agir, 2001*, p 139

وتجمع الأطروحات الجامعية ما بين تحليل الظواهر والسلوكيات التقليدية ورصد تحولاتها وتظاهراتها الجديدة مما يثري البحث الجامعي حول العالم العربي ويكسبه سمة التجديد والحيوية، وتجمع مضامين الأطروحات حول العالم العربي بين مضامين تقليدية لإشكاليات بحثية قديمة ومضامين جديدة لمجالات لم تتم دراساتها سابقا ومضامين جديدة لظواهر جديدة. لترسم بذلك الإشكاليات البحثية المطروحة في الرسائل الجامعية حول العالم العربي في الجامعات الفرنسية خارطة أولويات القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والهوياتية واللغوية والتنموية والمؤسساتية في المجتمعات العربية، يضاف إلى ذلك القضايا المجتمعية والسياسية الجانبية والهامشية. من هنا يمكن القول دون الجزم أن تركيبة مضامين رسائل الدكتوراه في الجامعات الفرنسية تعبر عن تركيبة التحديات التي تواجهها مختلف المجتمعات العربية.

الإشكاليات البحثية الأساسية حول المجتمعات العربية

أفرز تبويب الموضوعات لمختلف الأطروحات الخاصة بالبلدان العربية والجاليات العربية المهاجرة حوالي 56 محورا رئيسيا تمثل 63% من إجمالي الأطروحات ويضم كل محور مجموعة مجالات متنوعة, و مجالات بحثية أخرى يصعب دمجها ضمن محاور مستقلة وقد بلغ عدد الأطروحات فيها 2376 أي ما يعادل 37٪ من إجمالي الأطروحات الخاصة بالبلدان العربية والجاليات العربية المهاجرة، مما يشهد على توسع المجالات البحثية الخاصة بالبلدان العربية.

ونظرا لتعدد المجالات البحثية سيركز بحثنا على التحليل المعمق للمحاور البحثية الأساسية التي تجاوز عدد أطروحاتها 50 ليشمل تحليلنا 29 محورا تمثل 53% من إجمالي الأطروحات المناقشة حول البلدان العربية بين عامي 1985 و2015 حسب عدد الأطروحات المناقشة في كل محور.

وتجمع تركيبة مضامين أطروحات الدكتوراه في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية بين إشكاليات بحثية متعددة (جدول 1) يتداخل فيها المحلي مع الإقليمي والدولي، كالهجرات الدولية، والاقتصاد وإشكاليات بحثية محلية كالديناميات والمدينة واللغة وبين إشكاليات بحثية قديمة–جديدة كالتعليم والأسرة والدولة والمياه والنخب والنظم السياسية والدولة والمؤسسات السياسية، وإشكاليات جديدة كالنزاعات والحوكمة.

تعد الأطروحات حول الهجرات الدولية والتي تجمع ما بين الأبحاث الجامعية المرتبطة بتحليل مجموعة متعددة من الإشكاليات البحثية الخاصة بالهجرات الدولية من منظور الدول العربية من جهة و بالإشكاليات البحثية أو المجتمعية التي يطرحها تواجد المهاجرين العرب أو من هم من أصول عربية في الخارج وخاصة في المجتمع الفرنسي من جهة أخرى.

1. الهجرات الدولية: تعد الأطروحات حول الهجرات الدولية والتي تجمع ما بين الأبحاث الجامعية المرتبطة بتحليل مجموعة متعددة من الإشكاليات البحثية الخاصة بالهجرات الدولية من منظور الدول العربية من جهة و بالإشكالياتالبحثية أو المجتمعية التي يطرحها تواجد المهاجرين العرب أو من هم من أصول عربية في الخارج وخاصة في المجتمع الفرنسي من جهة أخرى، أولى المحاور البحثية التي تناولتها أطروحات العلوم الاجتماعية في الجامعات الفرنسية ما بين عامي1985 و2015 وذلك من خلال تسجيل 305بحث تمّ إعداده في أقسام وتخصصات مختلفة شملت علم الاجتماع، والعلوم السياسية والاقتصاد وعلوم التربية وعلم النفس والتاريخ والجغرافيا و القانون بل وحتى الآداب.

ويعد تواجد قضايا الهجرات الدولية في الأبحاث الاجتماعية في البلدان العربية من بين المكونات الرئيسية للبحث الاجتماعي في العديد من البلدان العربية، وهو تواجد شهد توسعا في العقود الأخيرة من خلال بروز العديد من الفرق البحثية المختصة بدراسة الهجرات الدولية في العديد من البلدان العربية وذلك نظرا لتحول واقع الهجرات الدولية في البلدان العربية وتعدد إشكالياتها، لتجمع الأطروحات الجامعية بين إشكاليات بحثية قديمة وجديدة. وتتراوح الإشكاليات البحثية القديمة ما بين دراسة الهجرات المغاربية كنتاج تاريخي، ودراسة تحولات الهجرات العربية وتركيبتها وواقعها الجديد، وإشكالية الهجرة والتنمية وتداعيات الهجرات الدولية على الاقتصادات العربية. وتعد الأبحاث الجامعية حول قضايا تكوين رأس المال البشري المحلي وعودة الكفاءات وهجرة الطلبة العرب من بين المواضيع الأكثر دراسة في هذا المجال. ولا يمكن التقليل من مكانة الأبحاث حول اندماج المهاجرين العرب وأسرهم وقضاياهم الثقافية واللغوية بل وحتى قضايا التمييز ضدهم ضمن المواضيع التقليدية. وأما المواضيع الجديدة حول الهجرات العربية فهي تشمل دراسة الشتات العربي وبروز فاعلين جدد ضمن الهجرات العربية كالمقاولين ورجال الأعمال والنساء ومساهمة جمعيات المهاجرين وآليات تنظيمهم والممارسات السياسية للمهاجرين المغاربة. وتتوسع مجالات دراسة الهجرات العربية لتتجاوز النطاق الجغرافي التاريخي ولتشمل دراسة الهجرات الجديدة مثل هجرات المصريين إلى فرنسا والهجرات الجوارية والحدودية كالهجرات الجزائرية إلى تونس والهجرات المغربية إلى الجزائر، والهجرات المغاربية إلى الدول الخليجية والهجرات اللبنانية إلى الدول الافريقية وهجرة الأردنيين إلى فرنسا. ويلاحظ توسع لدراسة الهجرات غير الشرعية وظاهرة الحراقة. أما الأطروحات الخاصة بالإشكاليات البحثية أو المجتمعية التي يطرحها تواجد المهاجرين العرب أو من هم من أصول عربية في الخارج فإنها تجمع بين مجالات بحثية تقليدية في دراسة الهجرات الدولية كتلك المرتبطة بالأطر القانونية لحركية المهاجرين ما بين الدول المغاربية وفرنسا، وبين تأثيرات القوانين الأوروبية على تنقل المهاجرين العرب وقضايا الجنسية يضاف إلى ذلك تحليل تأثيرات قوانين الدخول والإقامة والعمل على مكانة وواقع المهاجرين المغاربة في منظومة العمل في بلد الإقامة وخاصة في فرنسا.

> وأما المواضيع الجديدة حول الهجرات العربية فهي تشمل دراسة الشتات العربي وبروز فاعلين جدد ضمن الهجرات العربية كالمقاولين ورجال الأعمال والنساء ومساهمة جمعيات المهاجرين وآليات تنظيمهم والممارسات السياسية للمهاجرين المغاربة.

وتعد الأطروحات التاريخية للهجرات المغاربية من بين المواضيع التقليدية في دراسة الهجرات المغاربية وذلك لارتباطاتها التقليدية بتحولات العديد من الجوانب الحيوية للمدن والمجمعات العمرانية الكبرى في فرنسا وخاصة واقع سوق العمل والتركيبة السكانية للعديد من المدن الصناعية التي استقطبت منذ ستينيات القرن الماضي هجرات مغاربية متواصلة كشمال فرنسا وضواحي باريس وليون. يضاف إلى هذا تعدد الأطروحات حول تحليل سياسات فرنسا تجاه الهجرات الدولية وخاصة الهجرات المغاربية من بين المضامين الثابتة في دراسة الهجرات الدولية في فرنسا. هذا وتتميز الدراسات التاريخية للهجرات المغاربية بالتواجد الثابت للأطروحات المرتبطة بالتاريخ المشترك بين الجزائر وفرنسا من خلال تواجد أطروحات ترتبط بقضايا الحركة والأقدام السود.

وترتب على تعدد المجالات البحثية في مختلف العلوم الاجتماعية في العقود الأخيرة والتي ارتبطت ببروز تحديات مجتمعية جديدة في العديد من البلدان المستقبلة للمهاجرين كفرنسا بروز مجالات بحثية جديدة تجلت من خلال تنامي الأبحاث حول الأبعاد الاجتماعية والثقافية والهوياتية التي ترافقت مع استقرار المهاجرين العرب في بلدان إقامتهم كفرنسا أدت إلى توسع الدراسات حول قضايا الاندماج الاجتماعي للمهاجرين المغاربة و من هم من أصول مغاربية. يضاف إلى ذلك توسع الدراسات حول الاندماج الثقافي واللغوي للمهاجرين وذويهم حيث وتتميز المجالات البحثية الجديدة في دراسة الهجرات العربية في فرنسا بتوسع الدراسات حول دور المرأة العربية المهاجرة ومكانتها وإشكاليات تنظيم الجاليات المهاجرة وخاصة دور الجمعيات يضاف إلى ذلك بروز دراسات حول تنظيم أحد محددات هوية المهاجرين المغاربة والمرتبطة بتنظيم الدين الإسلامي في فرنسا. ونظرا لتوسع مكانة (المهاجر) في الأدب الفرنسي فقد توسعت الأبحاث الجامعية حول تحليل مضامين العديد من المؤلفات التي اختصت بدراسة «الآخر» بل وحتى في تحليل مضامين روايات وكتابات أدبية لمثقفين من أصول عربية ومغاربية. كما لا يمكن التقليل من مكانة الأبحاث الجامعية حول تحليل بعض السلوكيات الانحرافية للشباب من أصول مغاربية ضمن الأطروحات الجامعية.

وتتميز الدارسات الجامعية حول الجاليات العربية المهاجرة بتنوع أطرها لتجمع بين الدراسات الخاصة والمحلية كدراسة واقع بعض المهاجرين مع التركيز على المهاجرين الجزائريين في حي معين أو مدينة معينة في فرنسا أو دراسة بعض الفئات كالعمال أو النساء أو الشباب، وبين الدراسات الكلية التي تشمل كل المغاربة سواء أكان ذلك في منطقة معينة أم في فرنسا. وتتميز الدراسات حول الجاليات المغاربية كذلك بالدراسات المقارنة بين الجاليات العربية المقيمة في أوروبا كالمقارنة بين الخطاب الهوياتي للشباب المغاربي والتركي في المانيا وفرنسا, ومقارنة واقع هجرة الكفاءات المغاربة بين فرنسا وسويسرا.

> وتتميز الدراسات حول الجاليات المغاربية كذلك بالدراسات المقارنة بين الجاليات العربية المقيمة في أوروبا كالمقارنة بين الخطاب الهوياتي للشباب المغاربي والتركي في المانيا وفرنسا, ومقارنة واقع هجرة الكفاءات المغاربة بين فرنسا وسويسرا.

2. الديناميات: عرفت المجتمعات العربية جملة من التحولات العمرانية والمجتمعية والمؤسساتية والاقتصادية أثرت على مختلف الجوانب الحيوية، هذه التحولات التي تولدت عنها وأنتجتها جملة من الديناميات المحلية غيرت من واقع العديد من المؤسسات المجتمعية كالمدينة والقرية والمؤسسة الاقتصادية والنقابات ....ليبرز تحليل مختلف الديناميات في المجتمعات العربية كثاني المجالات البحثية ضمن الأطروحات الخاصة بمختلف المجتمعات العربية في الجامعات الفرنسية بين عامي 1985 و 2015 وذلك من خلال حصر 298 أطروحة جامعية في مختلف التخصصات الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد والقانون في مختلف الجامعات الفرنسية تناولت إحدى أوجه مختلف أنواع الديناميات.

وجمعت الأطروحات الخاصة بتحليل مختلف الديناميات عبر مقارنات عربية أو دراسات ميدانية خصت العديد من المدن والمناطق الجغرافية في مختلف دول المغرب العربي دون استثناء ولبنان وسوريا ومصر والأردن واليمن والكويت والمملكة العربية السعودية جملة من المضامين التقليدية والمضامين الجديدة. وتعد الأطروحات الخاصة بتحليل الديناميات الاقتصادية المرتبطة بتحليل تحولات

الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية من بين المضامين الاكثر تواجدا وذلك نظرا لتأثيرها على الواقع الاجتماعي للبلدان العربية،يضاف إلى ذلك قياس تأثيرات التحولات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بإعادة هيكلة اقتصادات العديد من الدول العربية وتوسع الخصخصة فيها من بين المحددات التي وسعت عدد الأطروحات المتعلقة بتحليل الديناميات الاقتصادية وجعلها أولى المواضيع الأكثر تواجدا في تحليل الديناميات. ويأتي بعد ذلك تحليل الديناميات والتحولات العمرانية والجغرافية في المدن والعواصم العربية والمدن المتوسطة بل وحتى القرى الداخلية وارتباطاتها بالتوسع العمراني أو التزايد السكاني أو الكثافة الاقتصادية. ولم تقتصر دراسة الديناميات الجغرافية على تحليل العوامل المساهمة في تفعيل تلك الديناميات بل توسعت لتشمل كذلك تحليل الأطر العامة التي أنتجت البعض منها مثل تحليل تأثيرات السياسات التنموية على مختلف أنواع الديناميات الجغرافية والعمرانية، ليرتبط الأمر بتحليل السياسات التنموية الكلية والسياسات الحضرية وتأثيراتها على طبيعة التوزع السكاني. كما تناول التحليل كذلك دراسة الديناميات الاجتماعية وخاصة تلك المرتبطة بتحولات الأنماط المعيشية لسكان العديد من المدن التاريخية كمدينة فاس والمدن الكبرى كتونس العاصمة.

3. المدينة: المدينة بصفتها محور الحياة عند العرب منذ القدم وبحكم قدمها في مختلف المجتمعات العربية عرفت تواجدا مميزا ضمن البحث الجامعي في فرنسا جعلها ثالث مضامين الأطروحات الجامعية حول البلدان العربية في الجامعات الفرنسية بين عامي 1985 و2015 وذلك من خلال حصر 249 أطروحة اختصت بتحليل مختلف الجوانب الحيوية المرتبطة بالمدينة. وجمعت الأطروحات الخاصة بالمدينة بين الدراسات الميدانية المبنية على الدراسات الخاصة والمقارنات المحلية بل وحتى المقارنات الدولية سواء أكان ذلك فيما بين مدن عربية أم مدن عربية ومدن أجنبية، يضاف إلى ذلك استعمال مختلف أنواع الأرشيف فيما يتعلق بالدراسات التاريخية.

وتناولت الأطروحات الخاصة بالمدينة والتي تمت مناقشتها أكثر في أقسام الجغرافيا والتهيئة العمرانية والاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ مجموعة من المواضيع التقليدية في الدراسات الخاصة بالمدن كتلك المرتبطة بتاريخ المدن الاسلامية والعربية وتحولاتها وتحدياتها الراهنة والمستقبلية. وجمعت دراسة المدينة تحليل أنماط المدن في البلدان العربية وخاصة المدن التاريخية والمدن الاستعمارية والمدن المتوسطية والمدن الحديثة والمدن المتوسطة والمدن المتوسطية (الساحلية) والمدن الحدودية. ولعل ما يلفت للانتباه هو تواجد أطروحات حول المدينة في دراسات العديد من الدول حيث سجلنا العديد من الدراسات حول المدينة في المغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان وموريتانيا ومصر وفلسطين وعمان، لكن ما يميز تلك الدراسات هو التواجد الواسع للدراسات الخاصة ببيروت والتي بلغت 20 أطروحة لتجعل من العاصمة اللبنانية أولى المدن العربية الأكثر تواجدا ضمن الأطروحات حول المدينة من الأطروحات المسجلة في فرنسا بين عامي 1985 و2015.

ولعل ما يلفت للانتباه هو تواجد أطروحات حول المدينة في دراسات العديد من الدول حيث سجلنا العديد من الدراسات حول المدينة في المغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان وموريتانيا ومصر وفلسطين وعمان، لكن ما يميز تلك الدراسات هو التواجد الواسع للدراسات الخاصة ببيروت والتي بلغت 20 أطروحة لتجعل من العاصمة اللبنانية أولى المدن العربية الأكثر تواجدا ضمن الأطروحات حول المدينة من الأطروحات المسجلة في فرنسا بين عامي 1985 و2015.

وركزت مضامين الأطروحات الخاصة بالمدينة كذلك على تحليل الواقع الاقتصادي للمدن من خلال دراسة تأثيرات تحولات الأنشطة الاقتصادية والخدماتية على واقع

المدن التاريخية والكبرى والمتوسطة في البلدان العربية وخاصة تأثيرات الأنشطة الخدماتية غير المنتجة والمرتبطة بنمو بعض القطاعات الجديدة كالسياحية خاصة.
أما الجانب الثقافي والهوياتي للمدن فقد تواجد كذلك ضمن مضامين الأطروحات من خلال تركيز بعض الأطروحات على تحليل هويات المدن العربية العتيقة بل وخصوصيتها المعمارية.
وتنوعت مضامين الأطروحات الخاصة بالمدينة لتشمل مجالات بحثية جديدة كتحليل تأثيرات التحولات العمرانية الحديثة على المدن العربية، وإدارة المدن والتجمعات الحضرية بل وحتى إدارة الأحياء داخل المدن الكبرى والمتوسطة وتأثيرات الحروب على المدن والعواصم. وشملت مضامين الأطروحات مواضيع جديدة في دراسة المدينة كتلك المرتبطة بتحليل السياسات الموجهة لتطوير المدن العربية وآليات إنتاجها ودور مختلف الفاعلين بما في ذلك الفاعلون الاجتماعيون. يضاف إلى ذلك تنامي الدراسات المختصة في المحافظة على التراث المعماري العربي والمحلي.

وشملت مضامين الأطروحات مواضيع جديدة في دراسة المدينة كتلك المرتبطة بتحليل السياسات الموجهة لتطوير المدن العربية وآليات إنتاجها ودور مختلف الفاعلين بما في ذلك الفاعلون الاجتماعيون. يضاف إلى ذلك تنامي الدراسات المختصة في المحافظة على التراث المعماري العربي والمحلي.

4. الاقتصاد: تعد الإشكاليات البحثية المرتبطة بمختلف جوانب الواقع الاقتصادي للبلدان العربية رابع مجال بحثي للأطروحات الجامعية في فرنسا حول البلدان العربية. وتغطي هذه الأطروحات التي بلغ عددها 241 بحثا والتي تمت مناقشتها في أقسام الاقتصاد والعلوم السياسية والإدارة ودراسات العالم العربي والإسلامي، جملة من المواضيع القديمة والجديدة التي واكبت تحولات بنية اقتصادات البلدان العربية ومساراتها منذ الاستقلال، من جهة، وتحولات الواقع الاقتصادي العالمي، من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك تأثير تنوع وتوسع الدراسات الاقتصادية في العقود الأخيرة على تركيبة البحث الاقتصادي ومجالاته المعرفية والتطبيقية، من جهة أخرى.
إن الإشكاليات البحثية التقليدية في دراسة الواقع الاقتصادي في البلدان العربية جمعت بين تحليل الديناميات الداخلية لاقتصادات بعض البلدان العربية، وتحليل توجهات الفكر السياسي الموجه لاقتصاد الدول العربية، يضاف إلى ذلك تحليل بنية اقتصاد البلدان العربية وخاصة مكانة مختلف القطاعات المنتجة. أما تركيبة المضامين الجديدة فإنها تتميز بهيمنة مواضيع ارتبطت بتحول الواقع الاقتصادي والتوجهات الليبرالية للعديد من الدول العربية وخاصة تلك المرتبطة بإشكالية الخصخصة حيث تم تسجيل حوالي 35 أطروحة عالجت العديد من المواضيع المرتبطة بالخصخصة لاسيما في المغرب، الجزائر وتونس ولبنان. وشملت الأطروحات المرتبطة بإشكالية الخصخصة تحليل مسارات الخصخصة في كل بلد، وأزمة القطاع العام وتحليل مسارات خصخصة العديد من القطاعات وخاصة قطاع الاتصالات والكهرباء.
وشملت الإشكاليات البحثية الجدية كذلك تحليل تحولات الفكر السياسي الموجه لاقتصاد العديد من البلدان العربية وانعكاسات العولمة الاقتصادية على البلدان العربية، القضايا النقدية، انعكاسات توسع الاندماج الأوروبي على اقتصادات بعض البلدان العربية خاصة المغرب وتونس والوقوف عند الحواجز والمعوقات السياسية للتنمية الاقتصادية، تأثيرات التحول السياسي على التحول الاقتصادي ومكانة الريع في الاقتصاد العربي.

5. التعليم: عرفت قضايا التعليم والتكوين بصفتهما جزءا من السياسات التنموية وإحدى المجالات الحيوية الأكثر تأثيرا على واقع المجتمعات العربية تواجدا ملحوظا ضمن مضامين الأطروحات الخاصة بالمجتمعات العربية في البحث الجامعي الفرنسي، حيث تم تسجيل 204 أطروحة، لتمثل قضايا التعليم خامس مضامين الأطروحات الجامعية. وتناولت تلك الأطروحات التي تمت مناقشتها في أقسام علم الاجتماع والتربية والاقتصاد والعلوم السياسة جوانب متعددة من مختلف مكونات المنظومة التعليمية والتعليم العالي والتكوين المهني بل وحتى تعليم الكبار.

وغطت الأطروحات المرتبطة بواقع التعليم في البلدان العربية بالدرجة الأولى مواضيع تقليدية ارتبطت بتحليل مختلف مكونات المنظومة التعليمية من طلبة ومدرسين وتحليل البرامج التعليمية. وشملت مضامين الأطروحات كذلك تحليل الثنائية القديمة. الجديدة في بنية النظم التعليمية في العديد من البلدان العربية والمتمثلة في الجدلية بين التعليم التقليدي والتعليم الحديث، والازدواجية اللغوية وتحليل مختلف وظائف التعليم وتأثيراتها على سلوكيات الناشئة، يضاف إلى ذلك استمرارية التعامل مع توفير التعليم كوظيفة طبيعية من وظائف الدولة. وشملت مضامين الأطروحات الخاصة بالتعليم كذلك تحليل تحولات بنية التعليم وخاصة مكانة المدارس الأجنبية في النظم التعليمية العربية وتوسع تواجد المدارس الخاصة في العديد من البلدان. وحظي تحليل المناهج التعليمية كذلك باهتمام الباحثين من خلال تواجد جملة من الأطروحات التي خصصت لتحليل مضامين العديد من البرامج التعليمية في مختلف المراحل التعليمية والتخصصات. ولم يغب عن مضامين الأطروحات الدور التنموي للتعليم وخاصة مساهمته في تكوين رأسمال بشري وطني. ولم يقتصر تحليل تركيبة النظم التعليمية على الوقوف عند الإنجازات بل تعداه ليشمل كذلك دراسة العديد من التحديات التعليمية وخاصة تلك المرتبطة بتوفير فرص تعليمية في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي وتوفير فرص تعليمية للجنسين من خلال دعم تعليم النساء. أما فيما يتعلق بالتعليم العالي فقد تم تناول موضوعات تقليدية كتحليل سياسات التعليم العالي في العديد من الدول العربية كلبنان ومصر وتونس والجزائر والمغرب والوقوف عند الخيارات التعليمية للعديد من الدول العربية. أما فيما يتعلق بتعليم الكبار فإنه تم تناول موضوعات تقليدية مثل تأثيرات التعليم المتواصل على الكبار وتحليل آفاق تعليم الكبار في العديد من البلدان العربية كالعراق والمغرب.

أما الإشكاليات البحثية الجديدة فيما يتعلق بقضايا التعليم فقد شملت موضوعات متنوعة مثل التعليم والمواطنة، التعليم والتربية الصحية، عصرنة وسائل التعليم ومناهجه، مكانة العلوم والعلوم التطبيقية في التعليم الابتدائي.

وغطت الأطروحات المرتبطة بواقع التعليم في البلدان العربية بالدرجة الأولى مواضيع تقليدية ارتبطت بتحليل مختلف مكونات المنظومة التعليمية من طلبة ومدرسين وتحليل البرامج التعليمية. وشملت مضامين الأطروحات كذلك تحليل الثنائية القديمة. الجديدة في بنية النظم التعليمية في العديد من البلدان العربية والمتمثلة في الجدلية بين التعليم التقليدي والتعليم الحديث، والازدواجية اللغوية وتحليل مختلف وظائف التعليم وتأثيراتها على سلوكيات الناشئة، يضاف إلى ذلك استمرارية التعامل مع توفير التعليم كوظيفة طبيعية من وظائف الدولة.

6. العلاقات الدولية والشراكات: تحتل دراسة طبيعة العلاقات الخارجية للدول العربية وخارطة شراكاتها مكانة هامة في البحث الاجتماعي الخاص بالبلدان العربية حيث تم تسجيل 192 أطروحة في أقسام العلوم السياسة والاقتصاد والقانون والتاريخ وعلم الاجتماع، لتمثل دراسة العلاقات الدولية وشراكات الدول العربية سادس مجال بحثي في تركيبة البحث الاجتماعي الخاص بالبلدان العربية في الجامعات الفرنسية.

وتشمل دراسة تركيبة وطبيعة العلاقات الدولية للبلدان العربية والتي تجمع بين دراسات قطرية ودراسات إقليمية وجهوية، بين مضامين تقليدية ومضامين جديدة. وتغطي الدراسات التقليدية والتي يطغى عليها الجانب التاريخي تحليل المسارات التاريخية لعلاقات الدول العربية مع الدول الأجنبية، مثل العلاقات الثنائية كعلاقة المغرب وتونس والجزائر ولبنان وسوريا وليبيا والعراق مع فرنسا، المغرب واسبانيا، والعراق وإيران والعراق وبريطانيا، يضاف إلى ذلك العلاقات الثنائية فيما بين الدول العربية. وتشمل دراسة تركيبة العلاقات الدولية للبلدان العربية كذلك دراسة العلاقات الإقليمية ما بين الدول الأجنبية والدول العربية كالعلاقات العربية–لفرنسية والعلاقات البريطانية–العربية وعلاقات إيران والدول العربية وعلاقات فرنسا مع دول المشرق العربي أو دول المغرب العربي.

أما المجالات البحثية الجديدة والتي ترتبط أساسا بخارطة العلاقات الدولية وخاصة بالسياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية وبناء الشراكة الأور ومتوسطية، فقد سجلنا حوالي 30 أطروحة اختصت بدراسة مختلف جوانب ومجالات الشراكة الأور ومتوسطية مع مختلف الدول العربية المتوسطية وخاصة دول المغرب العربي، و مختلف علاقات الدول العربية مع الصين. ويمكن كذلك تصنيف الأطروحات البحثية الخاصة بدراسة الشراكات العربية–العربية سواء ضمن الفضاء المغاربي أم الفضاء الخليجي من بين المجالات البحثية الجديدة كذلك.

7. الفنون: بلغ عدد الأطروحات التي اختصت بدراسة جوانب متعددة من الواقع الفني في البلدان العربية مثل المسرح والسينما والموسيقى والرسم والشعر والرواية، 171 بحثا جامعيا ليمثل واقع الفنون سابع المجالات البحثية حول البلدان العربية ، هذه الأبحاث التي غطت العديد من الدول العربية مثل تونس ولبنان وسوريا والمغرب والجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية والبحرين تمت مناقشتها في أقسام علم الاجتماع ، الأنثروبولوجيا والآداب وتخصصات العالم العربي والإسلامي. وجمعت مختلف الأطروحات المرتبطة بالواقع الفني بين دراسات محلية–قطرية و دراسات إقليمية (جمعت بين مقارنات عربية–عربية بل وعربية إفريقية وغربية), والتي تناولت مواضيع تقليدية في تحليل الواقع الثقافي والفني في البلدان العربية ومواضيع جديدة.

وتجمع المحاور التقليدية في دراسة الواقع الفني في البلدان العربية بين تحليل تحولات ومسارات مختلف جوانب الحياة الفنية خاصة الموسيقي والمسرح ومدى تأثر مكونات المشهد الفني العربي بالثقافات وخاصة الثقافة الأندلسية وذلك عبر مقاربات تاريخية في العديد من الحالات والثقافة الفرنسية بل وحتى الإنجليزية. يضاف إلى ذلك تحليل تحولات واقع الشعر وخاصة تحليل الشعر الشعبي ومكانة الراوي والازدواجية اللغوية في المجالات الفنية خاصة المسرح والعلاقة بين مختلف مجالات الفنون والهوية العربية. هذا ولم تخل الأطروحات الجامعية من دراسة وتحليل سير العديد من رواد مختلف الفنون العربية. أما المجالات الجديدة فإنها شملت تحليل السياسات الثقافية في العديد من البلدان العربية والوقوف عند الشعر السياسي في العراق ولبنان والمسرح السياسي كذلك في لبنان ومساهمة المرأة العربية في الشعر وتحليل الألوان الموسيقية الجديدة في البلدان العربية كموسيقي الجاز

بلغ عدد الأطروحات التي اختصت بدراسة جوانب متعددة من الواقع الفني في البلدان العربية مثل المسرح والسينما والموسيقى والرسم والشعر والرواية. 171 بحثا جامعيا ليمثل واقع الفنون سابع المجالات البحثية حول البلدان العربية، هذه الأبحاث التي غطت العديد من الدول العربية مثل تونس ولبنان وسوريا والمغرب والجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية والبحرين تمت مناقشتها في أقسام علم الاجتماع ، الأنثروبولوجيا والآداب وتخصصات العالم العربي والإسلامي.

والموسيقي الكلاسيكية والوقوف عند مساهمة المرأة في الشعر العربي المعاصر وإدارة دور السينما في البلدان العربية ودور السينما في الحركات التحررية.

8. اللغة: حظيت قضايا اللغة والتي تعد من بين الإشكاليات المجتمعية والهوياتية المطروحة بحدة واستمرارية في العديد من البلدان العربية، باهتمام واسع من قبل الباحثين حيث سجلنا 151 أطروحة تناولت إشكاليات بحثية متعددة لها علاقة بالواقع اللغوي للبلدان العربية. وتناولت الأطروحات الجامعية الخاصة بالواقع اللغوي المجتمعات المغاربية بالدرجة الأولى ولبنان والأردن ومصر والسودان والمملكة العربية السعودية وسوريا، إشكاليات بحثية تقليدية وإشكاليات بحثية جديدة. ولعل ما يميز الأطروحات التقليدية المرتبطة بقضايا اللغة في البلدان العربية هو تركيزها حول إشكالية الازدواجية اللغوية وخاصة بين العربية والفرنسية وعلاقة اللغة العربية باللهجات المحلية. يضاف إلى ذلك دراسة تحديات تعلم اللغات الاجنبية وخاصة الفرنسية في العديد من المجتمعات العربية ومكانة اللغة العربية في مختلف أنواع وسائل الإعلام. وجمعت المواضيع التقليدية كذلك تحليل سياسات الدول اللغوية وخاصة مكانة اللغة العربية في المنظومة التعليمية.
أما القضايا الجديدة فإنها تجمع بين تحليل واقع اللغة العربية فيما بين الأسر المغاربية المهاجرة في فرنسا وتحديات الترجمة وتحليل مكانة اللغة العربية في الكتابات الأدبية للمثقفين المغاربة وتحليل السياسات التربوية لتعليم اللغة الفرنسية في مؤسسات التعليم الفرنسية في العديد من البلدان العربية.

9. النزاعات: تعد الحروب والنزاعات التي تعددت ملامحها في المنطقة العربية تاسع محور من محاور الأطروحات الجامعية حول البلدان العربية. ووقد بلغت الأطروحات المرتبطة بالحروب والنزاعات 147 أطروحة تمت مناقشتها في أقسام العلوم السياسية وعلم الاجتماع والتاريخ والقانون والعلاقات الدولية بل وحتى الآداب، مجموعة قضايا شملت مختلف الحروب والنزاعات التي عرفتها المنطقة في العقود الأخيرة وما يرتبط بها. ولعل من بين المواضيع الأساسية والثابتة في دراسة الحروب والنزاعات في المنطقة العربية تناول القضية الفلسطينية. فالقضية الفلسطينية (الاحتلال الاسرائيلي) تعد أولى الإشكاليات البحثية التي تناولتها الأطروحات المرتبطة بقضايا الحروب والنزاعات من خلال تسجيل حوالي 40 أطروحة غطت مختلف جوانب هذا النزاع مثل التحولات التاريخية للقضية الفلسطينية ، موقف الأمم المتحدة والقوى العظمى من القضية الفلسطينية، الواقع القانوني لفلسطين والفلسطينيين. وتناولت الأطروحات الخاصة بالحروب والنزاعات من زوايا سياسية واجتماعية بل وحتى ثقافية الحرب الأهلية اللبنانية من خلال تسجيل 25 أطروحة.
وتناولت الأطروحات حول الحروب والنزاعات أحداثا حديثة مثل الحرب العراقية- إيرانية وحرب الخليج وحرب إسرائيل على غزة ولبنان. هذا وشملت الأبحاث الجامعية حول الحروب والنزاعات كذلك الحرب الأهلية في جنوب السودان والنزاع في الصحراء الغربية. ولعل ما يجمع بين مقاربة الأطروحات حول النزاعات والحروب هو تعدد مقارباتها لتجمع بين تحليل النزاعات انطلاقا من مقاربات قانونية

تعد الحروب والنزاعات التي تعددت ملامحها في المنطقة العربية تاسع محور من محاور الأطروحات الجامعية حول البلدان العربية. ووقد بلغت الأطروحات المرتبطة بالحروب والنزاعات 147 أطروحة تمت مناقشتها في أقسام العلوم السياسية وعلم الاجتماع والتاريخ والقانون والعلاقات الدولية بل وحتى الآداب. مجموعة قضايا شملت مختلف الحروب والنزاعات التي عرفتها المنطقة في العقود الأخيرة وما يرتبط بها...

وخاصة علاقاتها مع القانون الإنساني ودور التغطية الإعلامية للنزاعات والحروب بالإضافة إلى التحاليل الاستراتيجية لمختلف النزاعات.

10. المؤسسات الاقتصادية: نتج عن التحولات الاقتصادية العديدة التي عرفتها البلدان العربية في العقود الثلاثة الأخيرة توسع البحث الاقتصادي المرتبط بتنظيم الواقع الجديد للمؤسسات الاقتصادية في اقتصادات في حالة تحول مستمر. وتركز الأطروحات حول المؤسسات الاقتصادية والتي بلغ عددها 104 بالدرجة الأولى على دول المغرب العربي ولبنان وذلك من خلال دراسات تطبيقية عموما. ولعل ما يميز تركيبة الأطروحات حول المؤسسات الاقتصادية هو تواجد واسع لدراسة واقع المؤسسات التونسية والتي بلغ عددها 40 أطروحة.

وتركز الأطروحات حول المؤسسات الاقتصادية على مواضيع جديدة ترتبط بخصائص المؤسسة الحديثة المندمجة في اقتصاد عالمي من خلال تناول إشكاليات التجديد والأداء والاستقلالية وديناميكية المؤسسات واستعمال تقنيات المعلومات الحديثة وتحديث وسائل الإنتاج بما فيها آليات التواصل وعلاقات المؤسسات الاقتصادية والواقع الاقتصادي الجديد خاصة البنوك بل وحتى الواقع السياسي والإداري الجديد.

أما الإشكاليات التقليدية في دراسة المؤسسات الاقتصادية فهي تنحصر في دراسة تحولات المؤسسات الاقتصادية الحكومية وقدراتها التجديدية والتنافسية في ظل الواقع الاقتصادي الجديد ومستويات مساهمتها في التنمية الاقتصادية. يضاف إلى هذا لاحظنا اهتمام الباحثين بالأطروحات حول المؤسسات الاقتصادية العائلية خاصة في تونس والمغرب ولبنان، وتحليل واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة بصفتها إحدى روافد التنمية وتنويع الاقتصادي الوطني.

نتج عن التحولات الاقتصادية العديدة التي عرفتها البلدان العربية في العقود الثلاثة الأخيرة توسع البحث الاقتصادي المرتبط بتنظيم الواقع الجديد للمؤسسات الاقتصادية في اقتصادات في حالة تحول مستمر. وتركز الأطروحات حول المؤسسات الاقتصادية والتي بلغ عددها 104 بالدرجة الأولى على دول المغرب العربي ولبنان وذلك من خلال دراسات تطبيقية عموما...

11. وسائل الإعلام: عرف الإعلام العربي في العقود الأخيرة توسعا غير من تركيبة منظومته لتبرز وسائل إعلامية خاصة في العديد من الدول العربية ألغت احتكار الدولة لمختلف مجالات وسائل الإعلام. ليصبح الواقع الجديد للإعلام في البدان العربية محل تحليل من باحثين عرب ومن باحثين أجانب في الجامعات الفرنسية من خلال تناول أوجه هذه التحولات وتحليل طبيعتها.

وغطت الأطروحات حول وسائل الإعلام 87 بحثا شمل مختلف البلدان العربية ومختلف وسائل الإعلام كالتلفزيون والراديو والجرائد، وشملت هذه الأطروحات دراسة مختلف الأوجه الجديدة للفضاء الإعلامي في البلدان العربية سواء أكانت القنوات المحلية الخاصة أم القنوات الخاصة التقليدية. اعتنت الأبحاث الجامعية حول وسائل الإعلام كذلك بتحليل واقع الإعلام الأجنبي في البلدان العربية وتحليل لبرامجه الموجهة للبلدان العربية وطبيعة تغطيته لأحداث المنطقة وخاصة الحروب.

ويعد تحليل واقع الإعلام العربي الجديد من أهم محاور مضامين الأطروحات الخاصة بوسائل الإعلام من خلال دراسة قناة الجزيرة والعربية بل وحتى الإعلام المصري واللبناني الخاصين وعلاقتهما مع النظم السياسية.

وتركز الأطروحات كذلك على مضامين جديدة ترتبط بآليات تحديث وسائل الإعلام العربية وواقع الإشهار فيها ووظائفها وتأثيرات الفضائيات على المجتمعات العربية.

أما المضامين التقليدية فإنها تشمل واقع الحريات الإعلامية في البلدان العربية، وعلاقات وسائل الإعلام بالأحزاب السياسية وتردي واقع الصحافة العربية وواقع وكالات الأنباء في الدول العربية.

12. الأسرة: تعد الدراسات الخاصة بمختلف الجوانب المتعلقة بالأسرة العربية إحدى ثوابت البحث الاجتماعي في كل البلدان العربية ويرتبط هذا الاهتمام الثابت والمتواصل بالتحولات المتواصلة للأسرة العربية، هذه التحولات التي تستدعي التحليل، وهو ما يبرر تواجد الأبحاث الاجتماعية حول تكوين الأسرة في البدان العربية وقضايا الزواج والطلاق والعلاقة بين أولياء الأمور والأولاد وواقع الطفولة والشباب والأطر القانونية التي تحكم واقع الأسرة العربية من بين المجالات البحثية التي تناولتها أطروحات العلوم الاجتماعية حول العالم العربي في الجامعات الفرنسية ما بين عامي 1985 و 2015 حيث سجلنا 87 أطروحة تناولت مجالات بحثية متنوعة وذلك عبر دراسات خاصة وميدانية في مختلف البلدان العربية مع تواجد أكبر للدراسات الخاصة بالحالة المغربية واللبنانية.
وتناولت أطروحات العلوم الاجتماعية الخاصة بالأسرة العربية والتي تمت مناقشتها في أقسام علم الاجتماع والتربية والأنثروبولوجيا ودراسات العالم العربي والإسلامي جملة من المواضيع التقليدية مثل الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم الأسرة العربية، تحولات الأسرة العربية، تحليل منظومة الزواج والطلاق ، عقود الزواج، الزواج المختلط، تعدد الزوجات، قضايا الإنجاب، الأسرة الريفية ، سلوكيات الشباب...أما القضايا البحثية الجديدة فإنها تجمع بين سلوكيات الأطفال داخل الأسرة العربية المعاصرة، وحقوق الأطفال، تأثير الحروب على الأطفال، تطوير قدرات الأطفال المرضى، ثقافة الأطفال، تأثير وسائل الإعلام الحديثة على العلاقات الأسرية، تأثير الحداثة على الأسرة العربية...

13. الدولة: اعتنى الفكر السياسي والاجتماعي منذ استقلال الدول العربية وقبله بفكرة الدولة، لتبرز إشكاليات الدولة من بين الإشكاليات البحثية الثابتة في البحث الاجتماعي العربي، وهو اهتمام توارثته أجيال الباحثين العرب، وتجدد هذا الاهتمام في مضامين أطروحات البحث الجامعي الفرنسي حول البلدان العربية، حيث سجلنا 85 أطروحة حول مختلف إشكاليات الدولة في البدان العربية.
وتغطي الأطروحات الخاصة بقضايا الدولة والتي تناولت مختلف البلدان العربية دون استثناء إشكاليات بحثية أساسية لعل من أهمها تاريخ الدولة عند العرب والمسلمين، أسس وآليات تكوين الدولة في البلدان العربية، فلسفة الدولة عند العرب من المنظور الخلدوني خاصة، علاقات الدولة بالدين، الدولة والمجتمع، شرعية الدولة، إشكاليات السلطة، الاستعمار والدولة، الدولة والعسكر...
أما المضامين البحثية الجديدة المتعلقة بالدولة فإنها فشملت تحليل واقع مؤسسات الدولة الحديثة ولاسيما مؤسساتها القانونية والتشريعية، الدولة والعنف حدود دولة القانون، وتأثير القانون الدولي على نشأة الدولة الفلسطينية...

وتغطي الأطروحات الخاصة بقضايا الدولة والتي تناولت مختلف البلدان العربية دون استثناء إشكاليات بحثية أساسية لعل من أهمها تاريخ الدولة عند العرب والمسلمين، أسس وآليات تكوين الدولة في البلدان العربية، فلسفة الدولة عند العرب من المنظور الخلدوني خاصة، علاقات الدولة بالدين، الدولة والمجتمع، شرعية الدولة، إشكاليات السلطة، الاستعمار والدولة، الدولة والعسكر...
أما المضامين البحثية الجديدة المتعلقة بالدولة فإنها فشملت تحليل واقع مؤسسات الدولة الحديثة ولاسيما مؤسساتها القانونية والتشريعية، الدولة والعنف حدود دولة القانون، وتأثير القانون الدولي على نشأة الدولة الفلسطينية...

14. المياه: تعد قضايا المياه من بين الأولويات البحثية في تركيبة مضامين أطروحات العلوم الاجتماعية حول البلدان العربية ما بين عامي 1985 و2015حيث سجلنا 81 أطروحة حول مختلف قضايا وإشكاليات المياه في البلدان العربية لتحتل بذلك قضايا المياه المرتبة، الثانية عشرة في تركيبة محاور الأطروحات الجامعية حول البلدان العربية في فرنسا. وتتناول هذه الأطروحات التي تمت مناقشتها في أقسام الجغرافيا والتاريخ والعالم العربي والإسلامي مجموعة من المواضيع تتمحور أساسا حول أزمة المياه في البلدان العربية وآليات معالجتها وسياسات المياه العمومية في الدول العربية وذلك عبر دراسات خاصة تشمل العديد من المدن العربية ولاسيما المدن الجزائرية والمغربية والتونسية وباقي المدن العربية. وتشمل مضامين أطروحات الدكتوراه حول المياه مواضيع إقليمية كتلك المتعلقة بواقع المياه في الشرق الأوسط وإشكالية إدارة مياه وادي النيل. يضاف إلى ذلك قضايا إشكاليات إدارة الطلب على المياه في العديد من المدن العربية وتأثير واقع المياه على الزراعة العربية بل وحتى على التوسع العمراني.

15. البنوك: نتج عن تحولات بنية الاقتصاد العربي الاهتمام المتواصل بمؤسسات الواقع المالي والاقتصادي الجديد ولاسيما البنوك, لتبرز البنوك كخامس عشر محور ضمن محاور مضامين دراسات الدكتوراه حول البلدان العربية في البحث الاجتماعي في فرنسا بين عامي 1985 و2015. واختصت أطروحات الدكتوراه حول البنوك والتي بلغ عددها 80 بحثا جامعيا بدراسة واقع المؤسسات البنكية في كل من لبنان وتونس والمغرب والجزائر ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين والإمارات العربية المتحدة ، مع تواجد واسع للدراسات الخاصة بواقع ووظائف البنوك في لبنان والتي بلغ عددها 30 أطروحة. وتناولت الأطروحات الجامعية حول البنوك والتي تمت مناقشتها في أقسام الاقتصاد والإدارة والقانون مجموعة من المواضيع التقليدية والجديدة في تحليل واقع البنوك.

واختصت أطروحات الدكتوراه حول البنوك والتي بلغ عددها 80 بحثا جامعيا بدراسة واقع المؤسسات البنكية في كل من لبنان وتونس والمغرب والجزائر ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين والإمارات العربية المتحدة، مع تواجد واسع للدراسات الخاصة بواقع ووظائف البنوك في لبنان والتي بلغ عددها 30 أطروحة...

وتجمع المواضيع الكلاسيكية على دراسة واقع البنوك وتحليل تحولات واقعها والتوسع الوطني لشبكة البنوك واستقلاليتها وواقع البنوك الحكومية والخاصة ومستويات تأقلمها مع التحولات الاقتصادية الجديدة في البلاد العربية ومردوديتها المالية وقضايا القروض ودور البنوك المركزية. أما المواضيع الجديدة فهي ترتبط بتنافسية البنوك العربية وشراكاتها مع البنوك الأجنبية ولاسيما البنوك الفرنسية منها وتحليل أزمات البنوك وسرية المعلومات البنكية. يضاف إلى ذلك وظائف البنوك ولاسيما مساهمتها في العملية التنموية وتطوير الخدمات البنكية مع توسع النظم المعلوماتية وتطبيقاتها. ولم يغب عن البحث الاجتماعي تحليل وظائف ومهام البنوك الإسلامية في العديد من البلدان العربية والبلدان الاجنبية.

16. مكونات الواقع الاقتصادي الجديد: نتج عن التحولات الاقتصادية في البلدان العربية وخاصة تلك المرتبطة بتوسع الخصخصة والتوجه نحو الاقتصاد الليبرالي تنوع في المجالات البحثية المرتبطة بتحليل الواقع الاقتصادي العربي وهو ما يبرر تواجد حوالي 79 أطروحة اهتمت بتحليل مكونات الواقع الاقتصادي الجديد. وترافق هذا التواجد مع بروز معرفة اقتصادية جديدة في العديد من الدول العربية تركز

عامة على المجالات العلمية المرتبطة بتحليل الواقع الاقتصادي الجديد. وتشمل هذه المعرفة الجديدة دراسة مختلف إشكاليات تحرير السوق في كل المجالات الحيوية بما فيها سوق الطاقة والدفاع ، خصخصة القطاعات الحكومية وتنافسيتها، تحليل سياسات الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية ودعم القروض وتوسع تواجد رجال المال في السياسة.

17. التنمية: تعد التنمية من بين المضامين البحثية التقليدية في العلوم الاجتماعية في كافة البلدان العربية، نظرا لتعدد التجارب التنموية في البلدان العربية وأهميتها في تكريس شرعية مؤسسات الدولة وخطابها السياسي. وعلى الرغم من التحولات الاقتصادية والسياسية في كافة البلدان العربية إلا أن قضايا التنمية تبقى من بين أولويات البحث الاجتماعي من خلال تسجيل 76 أطروحة حول مختلف جوانب التنمية في البدان العربية كما ورد ذلك في مضامين أطروحات الدكتوراه حول البلدان العربية في فرنسا بين عامي 1985 و2015.

وقد ركزت أطروحات الدكتوراه الخاصة بقضايا التنمية والتي تمت مناقشتها في أقسام علم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية ودراسة العالم العربي والإسلامي على تحليل مجموعة من المجالات البحثية في كل البدان العربية مع الأولوية للأطروحات حول الجزائر والتي بلغ عددها 15 أطروحة، شاملة على مجموعة من المضامين التقليدية والجديدة.

وقد ركزت أطروحات الدكتوراه الخاصة بقضايا التنمية والتي تمت مناقشتها في أقسام علم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية ودراسة العالم العربي والإسلامي على تحليل مجموعة من المجالات البحثية في كل البدان العربية مع الأولوية للأطروحات حول الجزائر والتي بلغ عددها 15 أطروحة، شاملة على مجموعة من المضامين التقليدية والجديدة...

ولقد جمعت الإشكاليات البحثية التقليدية بين تحليل مضامين السياسات التنموية وخصائصها ودور الدولة ومساهمة رأس المال البشري الوطني في التنمية، العمل والتنمية، دور القطاع المصرفي في التنمية، مساهمة القطاع الفلاحي في العملية التنموية، العلاقة بين السكان والتنمية. أما الإشكاليات البحثية الجديدة فقد ركزت على المفاهيم والرؤى الجديدة للتنمية كالتنمية المستدامة , مشاركة الأفراد في العملية التنموية, ديناميات التنمية،الاندماج الاقتصادي والتنمية.

ولعل ما يميز مضامين الأطروحات حول التنمية هو تعدد الدراسات المقارنة فيها وخاصة المقارنات الدولية بين التجارب التنموية في البلدان العربية ودول بعيدة كالبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية.

18. العمل: تعتبر إشكاليات العمل والتوظيف من بين المحاور الحيوية التي عالجتها الأبحاث الاجتماعية ولاسيما الاقتصادية منها في مختلف البلدان العربية ليبقى هذا المجال الحيوي من بين الأولويات البحثية للأبحاث الجامعية بما فيها أطروحات الدكتوراه حول البلدان العربية في الجامعات الفرنسية ما بين عامي 1985 و 2015 من خلال تسجيل 75 أطروحة اهتمت بتحليل مختلف جوانب واقع العمل في كل من تونس والجزائر والمغرب ومصر ولبنان وموريتانيا والأردن والمملكة العربية السعودية وفلسطين والعراق وذلك من خلال دراسات ميدانية في عديد من المدن العربية، حيث سجلنا حوالي 30 دراسة ميدانية في تونس والمغرب والجزائر.

وجمعت مضامين الأطروحات الخاصة بواقع العمل في البلدان العربية بين مضامين تقليدية ومضامين جديدة، أما المضامين التقليدية فقد تناولت التحليل الاقتصادي

لواقع العمل، الأطر القانونية لعالم الشغل، والتقسيم النوعي داخل منظومة العمل، وانعكاسات التوجهات الاقتصادية على واقع العمل، علاقات العمل، العمل غير النظامي وتنظيم العمل. أما المضامين الجديدة فإنها ركزت على تحولات بنية سوق العمل ، تأثيرات التجارة الخارجية على فرص العمل، والديناميات الداخلية لأسواق العمل العربية.

19. النخب: تعد إشكالية النخب في البلدان العربية من بين الإشكاليات القديمة- الجديدة في حقل العلوم الاجتماعية في كل البلدان العربية ، إشكالية تتجدد مضامينها بتجدد أزمات المجتمعات العربية، ليتساءل الباحث الاجتماعي دوما عن دور النخب في المجتمعات العربية وعلاقاتها بالسلطة بالإضافة إلى تحليل المرجعيات الثقافية واللغوية للنخب العربية و الانتماء الثوري للنخب ومساهمتها في الحركات التحررية ، لتطرح هذه المجالات البحثية نفسها من بين أهم مضامين أطروحات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في الجامعات الفرنسية بين عامي 1985 و 2015حول النخب في البلدان العربية .

وتتناول الأطروحات حول النخب في البلدان العربية والتي بلغ عددها 73 أطروحة والتي نوقشت في أقسام العلوم السياسية وعلم الاجتماع ودراسات العالم العربي، مجالات بحثية جديدة كتكوين الفكر السياسي للنخب العربية، مواقف النخب الدينية والإسلامية من القضايا السياسية في المنطقة العربية.

وتتناول الأطروحات حول النخب في البلدان العربية والتي بلغ عددها 73 أطروحة والتي نوقشت في أقسام العلوم السياسية وعلم الاجتماع ودراسات العالم العربي، مجالات بحثية جديدة كتكوين الفكر السياسي للنخب العربية، مواقف النخب الدينية والإسلامية من القضايا السياسية في المنطقة العربية....

20. المرأة: تمثل الإشكاليات البحثية المتعلقة بواقع المرأة في البلدان العربية من بين مرتكزات البحث الاجتماعي في البلدان العربية، وفي كل المستويات البحثية، بما فيها الرسائل الجامعية، هذا الاهتمام الذي امتد ليشمل كذلك الأطروحات الجامعية حول المجتمعات العربية في الجامعات الفرنسية إذ تم تسجيل 68 أطروحة حول مجالات بحثية متعددة. وتغطي الأبحاث الجامعية التي تمت مناقشتها في أقسام علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والديمغرافيا والعلوم السياسية والاقتصاد بالدرجة الأولى بلدان المغرب العربي، من خلال تسجيل نحو حوالي 40 أطروحة حول الجزائر والمغرب وتونس، بالإضافة إلى دراسات حول لبنان ومصر واليمن وسوريا وفلسطين.وتجمع تركيبة مضامين الأطروحات بين مجموعة من المواضيع منها ما يرتبط بتحولات قانون الأحوال الشخصية للمرأة، تحولات المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة، حقوق عمل المرأة، مشاركة المرأة في الحركات التحررية، العنف ضد النساء، مكانة المرأة في الأدب العربي. يضاف إلى ذلك مجالات جديدة مثل الممارسات السياسية للمرأة العربية ولاسيما انتماءاتها للأحزاب السياسية الإسلامية ومساهمتها في العمل الفني ولاسيما المسرحي ومكانة المرأة في الإعلام بما في ذلك الإشهار وفي الكتب المدرسية.

21. التماثلات (التصورات): تعد دراسة نظرة الآخر أو تحليل تصورات العالم الخارجي للفرد العربي أو للمجتمعات العربية من بين المضامين الأساسية للأطروحات الجامعية حول البلدان العربية في الجامعات الفرنسية حيث تم تسجيل 63 أطروحة تناولت جوانب متنوعة من هذه التماثلات. وتجمع دراسة تماثلات المجتمعات العربية بين تحليل نظرة العديد من المثقفين الفرنسين للبلدان العربية

ككامي (Camus.A) للجزائر، والنظرة للإسلام والنظرة للمجتمعات العربية في الإعلام الفرنسي والأمريكي، وتماثلات المرأة العربية في الغرب. هذا ولا تقتصر دراسة التماثلات على تحليل نظرة الآخر بل تشمل كذلك التساؤل عن تماثلات الأفراد والجماعات في المجتمعات العربية لأدوارهم المجتمعية وواقعهم، وتجمع دراسة التماثلات هذه بين دراسة تصور الآخر لبعض المكونات المجتمعية والفردية في البلدان العربية والإسلامية، من جهة، و تحليل بعض التماثلات الفردية والجماعية من منظور داخلي، من جهة أخرى.

22. المؤسسات السياسية: لم تغب المؤسسات السياسية والاجتماعية عن البحث الاجتماعي الخاص بالبلدان العربية في الجامعات الفرنسية، اذ سجلنا تواجد 58 أطروحة تناولت مختلف المؤسسات السياسية والإدارية والاجتماعية في العديد من البلدان العربية. وتناولت الأبحاث الجامعية الخاصة بمختلف المؤسسات واقع المجالس الدستورية في العديد من البلدان العربية، وتحولات المجالس المنتخبة والمؤسسات الصحية، وطبيعة الإدارات المحلية، و مهام ووظائف المؤسسات العسكرية والدرك الوطني، وتركيبة بعض الأحزاب السياسية وخاصة الأحزاب اليسارية و واقع النقابات والحركات التحررية والقبيلة والزوايا والكنيسة كما شملت دراسة المؤسسات تحليل واقع المؤسسات الإقليمية كاتحاد المغرب العربي و مجلس التعاون الخليجي.

23. الاستثمار: الاستثمارات وخاصة الاستثمارات الأجنبية وقوانينها، واقعها، مجالاتها ومساهماتها في التنمية، وسياسات الدول العربية نحو توفير بيئة مستقطبة للاستثمارات، تواجدت كذلك ضمن مضامين أطروحات العلوم الاجتماعية تمت مناقشتها في أقسام الاقتصاد والعلوم السياسية ودراسات العالم العربي والإسلامي. وغطت الأطروحات الخاصة بالاستثمار والتي بلغ عددها 57 أطروحة مختلف الدول العربية دون استثناء.

لم تقتصر الأطروحات الجامعية حول البلدان العربية في الجامعات الفرنسية على تحليل مختلف المجالات الحيوية للمجتمعات العربية، بل تعدتها لتشمل كذلك تفكيك بنية مختلف الأنظمة الوطنية والتي تشمل الانظمة السياسية والقانونية والتشريعية والاقتصادية و الإدارية بل وحتى المالية. وتمت تغطية هذه المضامين من خلال دراسات قطرية خصت العديد من الدول العربية وخاصة المغرب وتونس والجزائر ولبنان، حيث استقطبت هذه البلدان حوالي 40 أطروحة من بين 56 أطروحة خاصة بالأنظمة....

24. الأنظمة: لم تقتصر الأطروحات الجامعية حول البلدان العربية في الجامعات الفرنسية على تحليل مختلف المجالات الحيوية للمجتمعات العربية، بل تعدتها لتشمل كذلك تفكيك بنية مختلف الأنظمة الوطنية والتي تشمل الانظمة السياسية والقانونية والتشريعية والاقتصادية و الإدارية بل وحتى المالية. وتمت تغطية هذه المضامين من خلال دراسات قطرية خصت العديد من الدول العربية وخاصة المغرب وتونس والجزائر ولبنان، حيث استقطبت هذه البلدان حوالي 40 أطروحة من بين 56 أطروحة خاصة بالأنظمة.

25. السياسات: ويقصد بها مختلف سياسات الدول العربية في كل المجالات الحيوية مثل السياسات الخارجية والتنموية والصناعية... وقد تناولت أطروحات السياسات والتي بلغ عددها 54 بحثا تم اعدادها في أقسام العلوم السياسية والاقتصاد وعلم الاجتماع ودراسات العالم العربي والإسلامي مجالات بحثية متعددة أهمها تحليل السياسات الخارجية للعديد من البلدان العربية والسياسات العربية للدول

الغربية والسياسات الإقليمية للعديد من الدول العربية خاصة سياساتها المتوسطية. وتناولت الأطروحات الخاصة بتحليل السياسات كذلك دراسة السياسات الاقتصادية والصناعية والتجارية ودراسات الطاقة والفلاحية للعديد من البلدان العربية، أما السياسات الاجتماعية والإدارية فقد شملت تحليل سياسات التنمية الاجتماعية والسكانية والثقافية والإدارية والقانونية.

26. الاستعمار: الحقبة الاستعمارية والتي تعد جزءا من تاريخ العديد من البلدان العربية سجلت تواجدا فيما بين مضامين الأطروحات الجامعية حول البلدان العربية في الجامعات الفرنسية بين عامي 1985 و2015. وتناولت أطروحات الاستعمار والتي بلغ عددها 54 بحثا تمت مناقشتها في أقسام التاريخ ودراسات العالم العربي والإسلامي،مواضيع متعددة منها ما يرتبط بتأثيرات التواجد الاستعماري على المجتمعات المحلية، تحليل بنية الإدارة الاستعمارية والسياسات الاجتماعية والعمرانية أثناء المرحلة الاستعمارية، ومواقف المثقفين الفرنسيين من الاستعمار...

27. حرب الجزائر: لازالت تعد حرب الجزائر أو الثورة الجزائرية وبعد مرور عقود على استقلال الجزائر من بين مكونات البحث الاجتماعي حول البلدان العربية, حيث تم تسجيل 52 أطروحة تناولت جوانب متعددة من هذا المجال. وتناولت الأبحاث الجامعية حول حرب الجزائر مجموعة من المجالات البحثية مثل إشكالية كتابة تاريخ الجزائر، الذاكرة المشتركة, حوادث 8 مايو 1945 ، مواقف الأحزاب السياسية الفرنسية من الحرب، تجنيد المسلمين في الجيش الفرنسي، دور الدرك الفرنسي أثناء الحرب، مراحل الحرب، مواقف الساسة الفرنسيين من الحرب, ومواقف الدول من الحرب الجزائرية

28. الحوكمة: تأثر البحث الاجتماعي حول البلدان العربية في فرنسا في السنوات الأخيرة بتحليل مجالات بحثية جديدة مثل الحوكمة والحكم الرشيد، فتوسعت بذلك مضامين البحث الاجتماعي حول البلدان العربية. وشملت الأطروحات حول الحوكمة ، والتي بلغ عددها 50 بحثا تمت مناقشتها في أقسام العلوم السياسية والقانون ودراسات العالم العربي والإسلامي، دراسة مجموعة من المواضيع المرتبطة بملامح الحكم الرشيد وتسيير مختلف أنواع المؤسسات في العديد من البلدان العربية ولاسيما دول المغرب العربي ولبنان ومصر واليمن وبعض الدول الخليجية, كحوكمة البنوك، حوكمة مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، ثقافة التسيير والإدارة, إدارة المناطق الحضرية، تأثير مركزية ولامركزية التسيير على الإدارة العامة، شفافية الأسواق والمناقصات مفهوم المصلحة العامة والعلاقة بين الحكم الرشيد و مردودية المؤسسات. وتناولت قضايا الحوكمة كذلك المؤسسات غير الحكومية كما في لبنان، والمؤسسات المالية الموجودة في المغرب, وتأثير الشراكة المتوسطية على واقع الحوكمة في المغرب وتونس.

وشملت الأطروحات حول الحوكمة ، والتي بلغ عددها 50 بحثا تمت مناقشتها في أقسام العلوم السياسية والقانون ودراسات العالم العربي والإسلامي، دراسة مجموعة من المواضيع المرتبطة بملامح الحكم الرشيد وتسيير مختلف أنواع المؤسسات في العديد من البلدان العربية ولاسيما دول المغرب العربي ولبنان ومصر واليمن وبعض الدول الخليجية, كحوكمة البنوك.

28. الإشكاليات البحثية التكميلية والهامشية: إلى جانب المحاور الأساسية هناك مجموعة من المضامين البحثية التكميلية (69 مضمون) ذات أهمية مجتمعية لكنها لا تمثل محاور مستقلة مثل قضايا العدالة والإرهاب والترجمة والحدود والتأمين والرشوة والمحاسبة والعقوبة والنقد، والأمثال الشعبية والدعارة والبيئة.... مواضيع وإن لم تمثل تواجدا ملموسا ضمن إجمالي الأطروحات إذ لم يتجاوز عدد أطروحاتها 10 ، غير أنها قد تصبح من بين المحاور الرئيسية في المستقبل. وأما المضامين الهامشية (ضعيفة التواجد حيث لا يتجاوز عدد أطروحاتها 5) فإنها تغطي مجموعة مفتوحة من المضامين البحثية تجاوزت 450 مضمونا تضمنتها 1968 أطروحة. تمثل محاور مستقلة تبرز من خلالها إحدى سمات البحث الجامعي في فرنسا والمرتبط بتحقيق الفضول العلمي عند العديد من الباحثين بعيدا عن مختلف الاستراتيجيات والدوافع والمحددات المؤسساتية المختلفة.

AN ANALYSIS OF THE PRODUCTION OF U.S. Ph.D. THESES ABOUT THE ARAB WORLD:

Laurence Michalak,
University of California at Berkeley

Introduction. This is a report on the production of social science Ph.D. theses about the Arab world in the United States. It is one of eight studies, part of a larger project by the Arab Social Science Forum in Tunis about doctoral study of the Arab world in the U.S., Canada, and selected European and Arab countries. Following this introduction, Part II of the report uses the Proquest Dissertation Database to analyze dissertation scholarship about countries in the Arab League, progressively narrowing the focus of study to a sample of 489 recent social science theses about ten major Arab countries, filed by scholars at twenty major U.S. universities. Part III analyzes this sample in terms of the countries written about, the disciplines used to study them, and related topics. Part IV is a generic description of graduate study in the U.S. Part V is interviews with five faculty in different disciplines at diverse U.S. universities about U.S. doctoral scholarship on the Arab world, and Part VI offers a conclusion and recommendations.

ACKNOWLEDGEMENTS: Thanks to the scholars who gave their time and insights for this project, especially the five anonymous faculty members who consented to be interviewed for Part V. Thanks to Dr. Frederick Huxley for his close reading and critique of the final draft. Finally, special thanks to my wife, Dr. Karen Trocki for her help in navigating the Proquest Dissertation Database.

The Proquest Dissertation Database

Studying U.S. Ph.D. theses about any topic is greatly facilitated by the existence of Proquest, a huge onine searchable database that covers almost all the dissertations produced in the United States and several other countries, from accredited institutions of higher learning about all topics. Proquest is associated with the University of Michigan and in 1938 became the successor of University Microfilm International, which started archiving dissertations in 1861. At first theses were available only for purchase as bound books or as microfilm. Since 1995, however, the entire Proquest Dissertation Database is searchable on the internet. Proquest also has a large database of newspapers, books and other materials, including M.A. theses, but our concern here is with the Ph.D. dissertation collection. (See https://en.wikipedia.org/wiki/ProQuest for a general description of Proquest and its databases.)

The Proquest Dissertation Database is available by subscription to schools, universities and libraries. The searches for this project were conducted using the Proquest database through the University of California at Berkeley Library.

For each dissertation, Proquest gives the author, title, year, university, number of pages, faculty advisor(s), thesis type (M.A. or Ph.D.), ISBN number, Proquest accession number, keywords, and an abstract by the author summarizing the argument of the thesis. For almost all theses from the past fifteen years or so, the full text of each thesis is usually available online in PDF format. Some scholars request to not to make the full text of their theses available for a certain interval until they have finished a book or an article based on their research.

For U.S. theses about Arab countries or any other topic, one can search the Proquest Dissertation Database by subject (such as the names of the Arab countries), time period, university, discipline, or other keywords, or by some combination of keywords using Boolean search commands.

Doctoral theses about Arab countries in Proquest. If we search the entire Proquest database for doctoral dissertations, using the names of 22 Arab countries and searching by keyword, the result is 5,238 theses.

Table 1:

How interest in the Arab world has varied over time PhD Theses by Arab country and time period							
RANK	COUNTRY	1853–1974	1975–1984	1985–1994	1995–2004	2005–2014	TOTAL
1	Egypt	9	8	113	348	534	1012
2	Saudi Ar.	0	9	79	232	274	594
3	Iraq	7	8	39	89	297	440
4	Jordan	0	2	38	160	211	411
5	Algeria	19	5	39	140	174	377
6	Palestine	5	6	28	110	220	369
7	Morocco	7	0	37	139	180	363
8	Lebanon	2	2	25	81	180	290
9	Syria	2	4	37	115	115	273
10	Kuwait	0	4	23	89	90	206
11	Sudan	2	4	30	51	97	184
12	Tunisia	3	1	16	59	63	142
13	Somalia	0	0	11	41	63	115
14	UAE	0	1	9	30	68	108
15	Yemen	0	0	7	34	41	82
16	Oman	1	0	9	21	44	75
17	Libya	1	1	10	16	41	69
18	Bahrain	0	1	12	16	22	51
19	Qatar	0	0	7	12	28	47
20	Mauritania	0	0	7	10	5	22
21	Djibouti	0	0	1	2	4	7
22	Comoros	0	0	0	0	1	1
TOTAL		58	56	577	1795	2752	5238
RATE	Theses/yr	0.47	5.6	56.8	177.4	270.8	32.1

Source: Proquest Dissertation Database, June 2015

Table 1: traces the evolution of dissertation scholarship about the 22 countries of the Arab League. It gives the number of Ph.D. theses about each country for the period 1853 to 2014. Theses that are about more than one Arab country are counted more than once, but the table gives a rough sense of the way in which interest in the different Arab countries has evolved over time.

The first PhD theses about the Arab countries in the Proquest database are two 1853 medical theses from France—one on Egypt and one on Algeria. There is a time gap until we find two more theses, also from France and about Algeria—-in 1909 and 1910 (scholarship about Algeria was popular because until 1962 Algeria was studied as part of France). Before 1950 there are only 13 theses on Arab countries in the Proquest database—8 from France, 4 from Germany, one from the UK, and none from the U.S. The earliest U.S. Ph.D. thesis about an Arab county in Proquest is a 1954 dissertation from USC on education in Iraq. By 1974 there were only 58 theses on Arab countries in the Proquest database.

However, after 1974 there was a sharp increase in the rate of production of PhD theses—especially from the U.S. The number of theses filed during the decade 1975-1984 roughly equaled the output of the previous 120 years—56 theses, filed at a rate of about 6 theses per year. During the decade 1985-1994 there was another increase—by a factor of ten—to 57 theses per year. In the decade 1995-2004 thesis production more than tripled to 177 theses per year. The most recent decade (2005-2014) experienced an increase by a factor of 1.5. The current rate of production is 271 Ph.D. theses per year about the Arab world. Thus the late 20th century shows a rapid expansion in the production of PhD theses about the Arab world, followed by a slower rate of increase during the most recent decade.

An important qualification of Table 1 and the rest of this study is that it is based on searches of keyword lists, using the 22 Arab country names as keywords. However, some theses are not filed with lists of keywords, so they are not counted here. In retrospect, perhaps it would have been better to search for all theses with the Arab country name in the thesis title or in the abstract, rather than keyword . However, the main focus of this study is on theses filed in the past ten years, and more recent theses are usually filed with keywords. Also, the main concern her is to narrow down the list to a limited sample of theses in order to identify overall contours of scholarship by country, institution and discipline. A keyword search satisfies this.

Table 1 shows that the Arab country which has been studied most is Egypt, with about a fifth of all the theses on the Arab world (1012 out of 5238 = 19.3%). This is not surprising, since Egypt is by far the most populous country of the Arab world, currently accounting for almost a quarter of all Arabs (88.5 million out of the total Arab League population of 389.9 million). Another factor in the popularity of Egypt is that country's richness for archaeology and ancient studies, although later we will eliminate archaeology and ancient studies theses from our sample, since the focus of this study is on the contemporary Arab world.
Table 2 focuses on the most recent decade of theses about Arab countries, by language. Table 2 calls our attention to the fact that the Proquest database is not limited to dissertations from the U.S. Since the 5,238 theses in Table 1 represent too large a body of data for review, Table 2 tallies only theses from the past ten years. This brings our sample down to 2,752 theses about the Arab countries, but this is still a large amount of information.

In Table 2 some theses are counted more than once, because a single thesis might deal with more than one Arab country. For

example, a thesis about Tunisia and Libya would be counted twice—once under Tunisia and once under Libya. In later searches we will eliminate duplication in counting theses by working from a single list. Also, the number of theses resulting from a search of "the past ten years" on Proquest can vary slightly from search to search according to the date of the search. For example, the searches for Table 1 were done in late June 2015, when a search by the keyword "Egypt" yielded 541 theses, but by early July the number of Egypt theses had increased slightly to 544 since Proquest is constantly adding theses, so each Table indicates the month of the search.

As mentioned earlier, Tables 1 and 2 are not specific to the U.S. Although the great majority of the Proquest database consists of U.S. theses, the database also includes institutions from outside the U.S. Since our concern here is with theses from the U.S., in later tables we will narrow our sample to eliminate non-U.S. universities.

Table 2 shows that, with regard to language, 96.5% (2,692 out of 2791) of the theses about Arab countries are in English. Not all the English language theses were done in the U.S.A., and some of the U.S. theses were done in languages other than English. Of the 2,692 Proquest theses in English about Arab countries from the past ten years, 2,443 were done in the U.S., 111 in Canada, 116 in the U.K., and 22 in other countries. Of the 99 theses about Arab countries done in languages other than English, 52 were done in French in Canada, 37 were done in French in the USA, 5 were done in Japanese, Spanish and Polish (in Japan, Spain and Poland) and 5 were done in Arabic, Italian and Spanish at universities in the US. For example, two of the theses in Table 34 (about Iraq and Jordan) were done in Arabic and filed at Georgetown, and Proquest lists a thesis in Italian at Columbia University about Libya.

Table 2:

Ph.D. dissertations, past 10 years Dissertations about 22 Arab League Countries, by language											
RANK	COUNTRY	PhDs all	Engl all	Engl USA	Engl Canada	Engl UK	Engl other	French Canada	French USA	Other langs	Other langs USA
1	Egypt	541	533	472	34	18	9	6	1	1 (Pol)	
2	Iraq	298	295	280	10	3	2	1			2 (Ar, Ital)
3	Saudi Ar	276	275	241	3	30	1	1			
4	Palestine	225	224	207	9	7	1	1			
5	Jordan	212	208	177	18	12	1	1		2 (Sp, Jap)	1 (Ar)
6	Lebanon	193	186	170	10	6		3	3	1 (Jap)	
7	Morocco	180	156	151	1	4		16	7	1 (Sp)	
8	Algeria	177	139	135	1	3		13	24		1 (Sp)
9	Syria	115	114	103	5	6		1			
10	Sudan	99	98	88	4	1	5		1		
11	Kuwait	90	90	87		3					
12	UAE	69	69	64	1	4					
13	Somalia	63	62	51	9	1	1	1			
14	Tunisia	63	57	55	2			5	1		
15	Oman	44	44	36		6	2				
16	Yemen	42	41	39	1	1		1			
17	Libya	42	41	36	1	4					1 (Ital)
18	Qatar	30	30	25	2	3					
19	Bahrain	22	21	18		3		1			
20	Mauritania	5	4	3		1		1			
21	Djibouti	4	4	4							
22	Comoros	1	1	1							
	TOTAL	2791	2692	2443	111	116	22	52	37	5	5

Source: Proquest Dissertation Database, June 2015

Of the non-English language theses, 89 are in French. Of these, 80% (66 out of 83) are about the three countries of the central Maghrib (Algeria 37, Morocco 23, and Tunisia 6). Almost all the other recent French language dissertations are from Canadian universities (not France). The 10 theses in other languages are Spanish (2), Arabic (2), Japanese (2), Italian (1) and Polish (1).

Non-U.S. universities in the Proquest database. There are close to 2,000 different Ph.D.-awarding institutions in the Proquest database. Among them are universities in Canada, the U.K., Denmark, Finland, India, the Netherlands, Nigeria, Belgium, South Africa, the People's Republic of China, and other countries (although the database does not necessarily include all of the dissertations from these countries).

A rough estimate is that over 80% of the PhD granting universities in the database are from the U.S., about 5% are from Canada, and the rest are from outside North America. There are some old dissertations from France but no contemporary dissertations from that country.

Table 3 gives the 34 world universities in the Proquest database that account for the most theses on all topics (not just about the Arab countries).

Table 3:

Universities in the Proquest Database with the most theses (on all topics)

RANK	UNIVERSITY	THESES	RANK	UNIVERSITY	THESES
1	USC	66,889	18	Alberta**	29,768
2	U Wisconsin	45,712	19	U Texas/Austin	29,209
3	UC/Berkeley	45,670	20	Stanford	28,484
4	U Illinois	41,198	21	MIT	27,337
5	U Toronto**	40,839	22	Penn State	26,504
6	Columbia	40,072	23	Tsinghua**	25,484
7	U Chicago	39,527	24	U Washington	26,401
8	U Michigan	39,099	25	U Pennsylvania	25,086
9	Harvard	37,255	26	Indiana	24,490
10	Ohio State	36,256	27	U North Carolina	22,300
11	Michigan State	36,103	28	U Arizona	21,571
12	U Minnesota	36,070	29	U Birmingham**	21,164
13	McGill**	33.097	30	U Florida	21,008
14	Cambridge**	32,455	31	U Pittsburgh	20,652
15	UCLA	32,258	32	U of Iowa	20,527
16	Purdue	30,204	33	Texas A&M	20,458
17	Cornell	29,950	34	Northwestern	20,062

** = non-U.S. university

Source: Proquest Dissertation Database, June 2015

Note that seven of the 34 universities in Table 3 are outside the U.S. —Toronto, McGill, and Alberta in Canada; Cambridge and Birmingham in the UK; and Tsinghua in China. The university with the most theses in the database on all topics, by a wide margin, is the University of Southern California (USC) a respected private university in Los Angeles, founded in 1880. Our solution for limiting our sample to the U.S. will be to focus on the 20 U.S. universities with the most Ph.D. theses about ten major countries of the Arab world.

Defining the "Arab world." Since this project is about Ph.D. dissertation work on the Arab world, it is necessary to define the "Arab world." In Tables 1 and 2 we defined the Arab world as the 22 countries (including Palestine) that are members of the Arab League. An initial caveat is that there are millions of Arabs who do not live in Arab countries (many live in Europe, for example). Another caveat is that the 22 countries of the Arab League include many non-Arabs (Kurds in Iraq and Syria, Berbers in the Maghreb, Armenians in Lebanon, etc.).

Our next step to focus the thesis database will be to limit the "Arab world" focus to ten large Arab countries. The Arab League includes some countries that are only marginally Arab—such as Somalia, Djibouti, the Comoros, Sudan and Mauritania—so we begin by eliminating these five countries from our search. The Arab League also includes some countries that are Arab but are relatively small in population—such as Bahrain (1.8 million), Qatar (2.4 million), Kuwait (4.2 million), and Oman (4.2 million)—so we next eliminate these four countries from our search. This leaves thirteen Arab countries, from which we have chosen the following ten: Algeria, Egypt, Iraq, Jordan, Lebanon, Morocco, Palestine, Saudi Arabia, Syria and Tunisia. These ten countries represent 73% of the total population of the Arab League (282.1 million out of 389.9 million). They also represent 82% of the dissertations about the Arab countries filed with Proquest in the past decade (2280 out of 2791, as shown in column three of Table 2).

Narrowing the search to U.S. universities. The next step is to limit coverage to dissertations filed at universities in the United States, and to shrink the sample of theses to a more manageable number for analysis. To do this, we searched Proquest to identify the U.S. universities where students had filed the most theses, using the names of the 22 Arab countries as keywords and limiting the search to the past ten years.

We found 46 universities that have awarded 20 or more Arab-world-related doctorates (without controlling for double-counting). Three of these universities are Canadian—Toronto (in10th place with 46 theses), Montreal (in 19th place with 35 theses), and McGill (in 33rd place with 25 theses). We excluded these three universities because this study is limited to U.S. scholarship about Arab countries (another study in the Arab Social Science Forum project focuses on Canada).

Online degrees. We also excluded three U.S. institutions—Capella University (in 15th place with 37 theses), Walden University (in 24th place with 30 theses), and Phoenix University (in 31st place with 26 theses). The names of these three institutions are unfamiliar to many scholars, partly because they

are relatively new (Walden University was founded in 1970, Phoenix University in 1976, and Capella University in 1993). However, these three institutions have produced more Ph.D. theses aboout Arab countries than many more familiar and prestigious universities such as Duke, Arizona State, Ohio State, Arizona, USC, Stanford and the University of Texas (each of which filed between 20 and 25 theses during the past decade). Capella, Walden, and Phoenix Universities have been criticized for allegedly granting doctorates (and other degrees) with dubious training and without adequate testing and evaluation. They are "distance learning" institutions that give online courses, so students often do not have to attend classes or take examinations in person to get a degree. They are also for-profit universities which pay dividends to shareholders and which are traded on the stock market. They encourage students to borrow money to pay for tuition, usually from government programs. For example, Walden receives 77.8% of its revenues from U.S. government financial aid, Veterans Affairs, Department of Defense, and the G.I. Bill. In 2009 Walden devoted 26.8% of its revenues to marketing and recruiting and 26.8% to profits, so it spent less than half its revenues on education. All three of these online universities have been accused of unethical practices and fraud.

It is important to note that distance learning in itself is not a bad thing. For people who work at day jobs and/or live far from universities, distance learning can be useful. Many reputable universities—Harvard, Stanford, and others—offer distance learning as part of their programs. However, they also require substantial in-person attendance in classes and examinations before they give academic credit or degrees. No doubt, some of the dissertations done through Capella, Walden and Phoenix represent sound work by serious students but, because of the lack of rigor and the accusations of fraud associated with these institutions, we exclude them from our study.

Table 36. Eliminating the three Canadian universities and the three distance-learning universities yields the list of 40 universities in Table 4. Each of the universities in the list accounted for 20 or more Arab country-related Ph.D. dissertations in the past ten years. We grouped the Arab country theses from all 40 of these universities into a single list, which eliminates the previously-mentioned problem of double-counting, insuring that each thesis will be counted only once. Table 4 shows that the 1449 citations of individual Arab countries represent 986 theses, so about a third of the citations are multiple counts (1,449 less 986, divided by 1,449).

Table 4:

PhD theses about 10 selected Arab world countries Past ten years, top 40 U.S. universities with 20 or more theses			
		Total without duplication	Total with duplication
1	Columbia U	58	87
2	U of Chicago	58	75
3	New York U	53	67
4	U of Calif Berkeley	45	63
5	Harvard U	44	59
6	U of Calif Los Angeles	43	66
7	U Pennsylvania	40	53
8	Princeton U	35	47
9	Johns Hopkins U	34	45
10	U of Michigan	33	49
11	Georgetown U	32	44
12	U of Arkansas	28	44
13	City U of New York	24	34
14	George Washington U	24	37
15	U of Washington	24	41
16	U of Illinois	22	34
17	U of Wisconsin	22	36
18	Indiana U	21	35
19	U of Kansas	21	29
20	Yale U	20	30
21	**U of Calif Santa Barbara**	**19**	**25**
22	Emory U	18	30
23	George Mason U	18	26
24	U of Maryland	18	26
25	Florida Stage U	17	27
26	St Louis U	17	31
27	U of Calif Davis	17	28
28	U of Calif SanDiego	16	25
29	Rutgers U	16	24
30	Duke U	15	25
31	Stanford U	15	20
32	U of Minnesota	15	21
33	Arizona State U	14	21
34	U of Calif Irvine	14	22
35	U of Southern Calif	14	21
36	U of Texas	14	20
37	Ohio State U	13	21
38	U of North Carolina	13	20
39	U of Arizona	11	21
40	Wayne State U	11	20
TOTAL		986	1449

Source: Proquest Dissertation Database, July 2015

From Table 4, we selected for our sample the 20 universities in first through twentieth place—that is, from Columbia (#1) to Yale (#20). These twenty universities with their theses about ten major countries of the Arab world in the past ten years are our basic sample. Comparing Table 3 (theses about all topics) and Table 4 (theses about 10 Arab countries), we can see that the two sequences are different. For example, USC, the university with the most dissertations about all topics in Table 3 is only in 35th place in theses about the 10 Arab countries in Table 4, and is therefore not among 20 universities chosen for the smaller sample for closer study.
Defining the "social sciences." Since this project is focused only on dissertations in the social sciences, we next need to define the social sciences and eliminate non-social science dissertations from our sample. Most scholars would agree that the social sciences include economics, political science, anthropology and sociology. But do the social sciences include history, human geography, psychology, communications, education, environmental studies, law, languages and linguistics, literature, art, and cinema? The guideline of the project is that the social sciences do not include archaeology or ancient studies; beyond that, each project leader was told to use his or her judgment to decide how to define the social sciences and which theses to include for analysis. I therefore assembled a database of 684 titles and thesis abstracts from these twenty universities about these ten Arab countries. I then read through the titles and abstracts of the dissertations, one by one, and eliminated those which I did not consider social science dissertations, using the following eight criteria.

1. I eliminated several theses with Arab country keywords which were in fact not about the Arab world. These included literature theses about the Caribbean-American poet June "Jordan," mathematics theses about the "Jordan" Block (a kind of mathematical matrix), a thesis about Air "Jordan" basketball shoes, and a thesis about the town of "Lebanon" in Pennsylvania.
2. I eliminated life science and earth science dissertations, such as a study of bats in Unizah province of Saudi Arabia and several theses about geology in Arab countries.
3. I eliminated 140 theses about archaeology, Egyptology, and/or ancient studies, keeping only two archaeology theses in the database because they are about Ancient Egypt as a component of modern identity.
4. I eliminated 44 theses whose subject matter was not 50% or more about the Arab world. For example, comparative literature theses are often about authors from more than one world area, so if less than half of the authors in the thesis were Arab, I eliminated the thesis.
5. Similarly, I eliminated theses that were more about non-

Arabs than about Arabs. For example, several theses about Albert Camus were more about France than about Algeria, even though they included "Algeria" as a keyword. Several theses were about Posttraumatic Stress Disorder (PTSD) and other phenomena among American soldiers returning to the U.S. from Iraq, and I excluded these because they were more about the U.S. than about Iraq.

6. I excluded many but not all theses about Zionism and Israel. However, studies of Israeli society are sometimes related to the Arab world because most of the Jews who emigrated to Israel were culturally and linguistically Arab, and because many theses about Israel deal with Israeli-Palestinian and Israeli-Arab relations. For example, I included a thesis on housing in early Zionism because the housing of Jews was related to the dispossession of Palestinians, but I excluded a thesis about mathematics education in Hebrew.

7. I included works that deal with the Middle East and North Africa during Arab historical periods—that is, after the Arab conquest. For example, I excluded theses about Roman and late antique Egypt, but included a thesis about motherhood from ancient to modern Egypt.

8. As a general rule, I used a broad definition of the social sciences and, when in doubt, I tried to err on the side of inclusiveness. In retrospect, I realize that I missed some important theses relevant to social science in areas such as public administration and oil engineering. At the end of this process of elimination I was left with 489 theses (see Table 37).

The sample: 489 social science dissertations about ten Arab countries

Table 5 is a tabulation of our final sample of 489 theses by university and by country, for the 20 top universities and the 10 selected Arab countries. Along the top of the table, the ten Arab countries are listed in descending order from the most studied country (Egypt with 147 theses) to the least studied country (Tunisia with 19 theses). Down the left side of the table, the 20 universities are listed in descending order of how many theses each university has produced, from Columbia University (47 theses) to Yale (11 theses). Note that the number of theses for each university has declined from Table 4 to Table 5 because of the elimination of non-social science and non-Arab theses. Thus the university with the highest number of Arab theses (Columbia) has gone from 58 theses in Table 4 to 47 theses in Table 5, and the university with the fewest Arab theses (Yale) has gone from 20 theses in Table 3 to 11 theses in Table 5

Table5:

Ph.D. Theses about 10 selected Arab countries Past ten years, all languages Top 20 U.S. universities in number of Ph.D. theses about the Arab world													
RANK		EGY	PAL	MOR	IRAQ	LEB	SAU	SYR	JOR	ALG	TUN	Refs	Theses
1	Columbia	12	8	6	4	11	2	2	2	4	4	55	47
2	NYU	23	9	1	1	6		2		2	1	45	42
3	UCLA	8	6	8	3	5		3	1	5	2	41	33
4	Harvard	10	4	5	5	3	1	2		1	2	33	31
5-6	UChicago	6	8	4	6	3		5	2	3	2	39	30
5-6	Georgetown	12	1	1	4	5	1	3	3	2	2	34	30
7	UCBerkeley	7	6	4	4	1		3	1	1	1	28	28
8	Princeton	11	1	4	2	3	1	3		2		27	27
9	GeoWash	7	1	1	3	1	8	1	2	1	2	27	23
10-12	CUNY	4	3	1	2	5		1	2	3		21	21
10-12	UMichigan	5	1	3	2	2		4	2	4	1	24	21
10-12	UWashington	6	8	2	2		2	2	2			24	21
13	UPenn	8	2	3	1			4	2	1	1	22	20
14	UArkansas	2	3			2	13	3	1			24	19
15-17	Indiana	6		3	4	1	2	1	1	1		19	18
15-17	UKansas		1	1	1		15					18	18
15-17	UWisconsin	5	4	3	3		1		1	4	1	22	18
18	UIllinois	3	3	4	1		1		2	4		18	17
19	JohnsHopkins	9			1	1	1	1	2			15	14
20	Yale	3	1	2	2	2		2	1	2		15	11
	TOTAL	147	70	56	51	51	48	42	27	40	19	551	489
%		30.0	14.3	11.5	10.4	10.4	9.8	8.6	5.5	8.2	3.9		100%

Source: Proquest Dissertation Datbase, July 2015

Table 5 shows the different magnitudes of interest shown by scholars at different U.S. universities toward the ten Arab countries in the sample. Three concentrations stand out in the table—one concentration relating to Egypt and two concentrations relating to Saudi Arabia.

Egypt-related doctorates at NYU. The largest concentration in the Table 5 is the 23 NYU doctoral students with theses on Egypt. Egypt accounts for more than half (23 out of 42) of the NYU theses in the MENA sample. This is no doubt a result of the presence of important Egypt specialists on the NYU faculty—Profs. Khaled Fahmy, Zachary Lochman, Timothy Mitchell and others. Thus some students might come to NYU because they are interested in Egypt, or perhaps after they arrive at NYU they choose to study Egypt because of the expertise of the faculty about that country, in part because a faculty member familiar with a country can help graduate students by providing them with local contacts.

Two other large country concentrations of note in Table 5 relate to Saudi Arabia, for doctorates from the University of Kansas and the University of Arkansas. Fifteen of Kansas' 18 Arab-related doctorates are about Saudi Arabia, as are 13 of the 19 Arab related doctorates at Arkansas. Taken together, Kansas and Arkansas account for 58% (28/48) of the theses about Saudi Arabia in the sample. What explains these two Saudi concentrations?

Saudi-related doctorates at Arkansas and Kansas. The abstracts of the 15 theses from Kansas show that all are based on research in Saudi Arabia by students who are most likely Saudi, judging from their names and because it is extremely difficult for non-Saudis to get permission for research in Saudi Arabia. Nine of the 15 theses are in education. The other six dissertations are about credit and banking law, finance, fiscal policy, comparative criminal law, and a linguistic analysis of a Northern Saudi Arabic dialect. Apart from the fifteen theses on Saudi Arabia, there are only three other Arab world theses from Kansas.

Saudi-related doctorates at Arkansas. The 13 Saudi-related theses at the University of Arkansas also represent mainly research done in Saudi Arabia by students who are Saudi, judging by their names and the difficulty of conducting research in Saudi Arabia. Ten of these thirteen theses are in the field of education (one is an Ed.D. and the others are Ph.D.s). All of the education theses are based on administering questionnaires to samples of teachers and students in Saudi Arabia at one or more schools and analyzing the results. Two of the three non-education dissertations are also based on surveys done by

questionnaire. For example, Hassan Hamad Halawani compared Saudi athletes with disabilities with Saudi athletes without disabilities to see if there were differences in susceptibility to competitive anxiety between the two groups; his conclusion was that there were no statistically significant differences.

The University of Arkansas is an important institution for the study of the Arab world, as attested by the fact that there are six non-Saudi doctorates at Arkansas (about Syria, Palestine, Lebanon, Egypt, and Jordan). Arkansas has distinguished scholars of the Arab world on its faculty. Arkansas also benefits from the King Fahd Center for Middle East Studies, endowed by the Kingdom of Saudi Arabia.

With regard to scholarship about Saudi Arabia in the U.S., it is important to note that there are non-Saudi scholars who have done research in Saudi Arabia. For example, Kiren Chaudhry filed a thesis in 1990 on capital flows into Saudi Arabia based in part on her residence in that country. Nor are scholars with Arab names who do research in Saudi Arabia necessarily all Saudi. For example, Saddeka Arebi from Libya did research in Saudi Arabia for a 1991 dissertation about Saudi women writers, later published as Women and Words in Saudi Arabia (Columbia University Press, 1994). Education tends to be a discipline with less prestige, and some of the Kansas and Arkansas dissertations may seem narrow in scope; however, many Saudi scholars have done excellent work for doctorates in the U.S., such as Saad Sowayan, whose 1982 dissertation was published as Nabati Poetry: The Oral Poetry of Arabia (University of California Press, 1985).

Table 6 :

Most frequent disciplines by keyword frequency Top 20 U.S. universities, theses on 10 selected Arab countries, last ten years												
	hist	lit	pol	Anth	Islam	law	gender	educ	econ	soc	refs	theses
Columbia	22	10	7	15	4	4	7	4	1	1	75	47
NYU	25	8	7	4	6	6	4	2	3	2	65	42
UCLA	12	8	6	3	3	3	6	4		1	46	33
Harvard	23	4	4	7	8	7	1	3	1		58	31
Chicago	17	2	6	10	3	2			2	3	45	30
Georgetown	17	6	6	1	9	5	6	3	1		54	30
UCBerkeley	11	5	7	7	2	3	4		1	1	41	28
Princeton	17	1	3	5	7	3	4	1	1	2	44	27
GWU			8		2	6	1	4	1		22	23
Michigan	4	5	5	9	3	1	5			2	34	21
Washington	6	3	7	1	5	3		2	2		29	21
CUNY	4	5	3	6	4	8	4		3		37	21
Penn	10	8	4		4	1		2		1	30	20
Arkansas	5	3	1				2	9	1		21	19
Indiana	6	6	3	1	3	1	1				21	18
Kansas		3	1		2	3	1	10	1		21	18
Wisconsin	5	9		1	2	1		2	1		21	18
Illinois	1	6	3	2	1	1	3	1		1	19	17
JohnsHopkins	3	1	2	4	2	3	2	1			18	14
Yale	6	4	5	2	3	3	1				24	11
TOTAL	194	97	88	78	74	64	52	48	19	14	725	489
%	40	20	18	16	15	13	11	10	4	3		

Source: Proquest Dissertation Database, July 2015

n.b.: In Table 6: "pol" is keyword "politics" OR "political science;" "econ" is keyword "economics" OR "economy;" "Islam" is keyword "Islam" OR "Muslim;" "gender" is keyword "gender" OR "women." There are more references (765) than theses (489) because a thesis may have keywords in more than one category. Therefore, frequencies of citations add up to more than 100%.

Choice of Arab country for dissertation research. The presence of special resources at a university can be a factor when a student chooses an Arab country for research. For example, from 2000 to 2014 Harvard had a Program in Moroccan studies funded by the government of Morocco, and five of the 31 Harvard

students (15%) did research in Morocco, compared with 10% in the general sample of 10 universities. A second factor is conflict, since for a Westerner to travel to a country experiencing conflict is dangerous and may also be forbidden by the U.S. government or by the fellowship-granting organization. Such factors distort patterns of study of the Arab world. For example, although Algeria accounts for more dissertations than Tunisia in Table 5, Algeria lags far behind Tunisia in numbers of American Institute of Maghribi Studies (AIMS) grants. The difference between AIMS grants for Algeria and dissertations on Algeria is probably because AIMS grants represent actual travel to Algeria, while many dissertations relating to Algeria are done at a distance—especially literature theses. Yet Algeria has more than 3.5 times the population and nearly 15 times the surface area as Tunisia. We will return later to the question of how some Arab countries might seem relatively overstudied or understudied.

Most frequent disciplines for Arab world research. What were the most frequent disciplines of study in this sample of theses? Table 6 gives results from searches of the 489 theses using as keywords ten social science disciplines and topic areas. In Table 6, the universities are given in order of number of Arab world theses, from top to bottom, and disciplines are given in order of number of keyword citations, from left to right.

Table 6 shows that, among the Arab country-related dissertations, by far the most frequent discipline of study is history,which accounts for 40% of the theses—even after deleting from the database ancient history and history before the Arabo-Islamic period. This is not surprising because historians make up the largest disciplinary membership of the Middle East Studies Association. Apart from history, there is a diversity of disciplines in the database. The ten disciplines other than history all score 20% or lower. Economics and sociology account for relatively few theses about the Arab countries (4% and 3%, respectively). Again, this is not surprising because economists and sociologists are not numerous in the Middle East Studies Association. The table may underestimate the contribution of economics, given that economic history is taught within economics. Also, keywords might not fully reflect the disciplinary and subdisciplinary contributions, as for example in gender.

Arabs and Arab-Americans receiving doctorates from U.S. universities. The 20 universities in our database are all in the U.S., but the students who are the authors of the 489 social science dissertations in our sample are not necessarily from the U.S.

The high frequency of Arab names among these thesis authors is immediately apparent from the alphabetical list of theses by author. The sample of 489 theses begins with Arwa Abdulaziz, Abdulkhalik Abdulsalam, Raja Abdilama, Toufoul Abou-Hodeib, Nasser Abou-Farha, etc. Out of the 80 names of authors that begin with "A," 69 are Arab family names paired with Muslim given names. After the "A's" the frequency of Arab names drops considerably, but there are still many such as Bashir, Dawwas, El Hibri (followed by ten more "El-" family names), Farah, etc. —paired with Muslim given names. One should not jump to conclusions from names, but the frequency of Arabo-Islamic names is striking.

Some scholars with Arab names are Christians, judging from the pairing of Arab family names with non-Muslim given names (for example, Arab Christian first names such as Boutros and Boulos). The fact that about 25% of the database is made up of theses by authors with Arab names shows the important role of U.S. universities in training scholars who are from Arab countries or who are Arab-American. For example, two of the past directors of the Bouguiba School in Tunis (the language training section of the University of Tunis) are Tunisians with doctorates from the U.S.—Mohamed Maamouri (who has a 1967 doctorate from Columbia University in linguistics about Tunisian Arabic phonology), and Kacem Ben Hamza (who has a 1977 doctorate from Indiana University in anthropology about the cave dwellers of Matmata).

Doctoral research about the Arab world relative to population. Some Arab countries are studied a lot by scholars from U.S. universities, while others are studied much less. For example, Table 1 shows that the Proquest Database includes only one dissertation about the Comoros Islands, but 1,012 dissertations about Egypt. Of course, Egypt is much more populous (with nearly 90 million people) than the Comoros Islands (with a bit under a million people). So Egypt is about a hundred times more populous but a thousand times more studied than the Comoros.

Following up on this approach, an interesting way to compare research on Arab countries is by population size per thesis. Table 7 looks at U.S. theses over the past decade with respect to how many U.S. theses have been written per unit of population for each country.

Table 7 lists the countries in the order of the most intensively to the least intensively studied countries, as measured by population per thesis. The total in column 6 indicates that the average rate of U.S. research production for the different Arab countries is one thesis per 156,500 people. Relative to this,

the eleven countries in the top part of Table 7 are studied less and the eleven other countries in the bottom part of the table are studied more.

Table 7:

U.S. Ph.D. theses relative to population in the Arab world: overstudied and understudied countries							
RANK	COUNTRY	Theses in US 2005-14	Pop (millions)	% of Arab world pop	Pop per thesis (100,000s)	overstudied by a factor of	understudied by a factor of
LESS STUDIED EXTREME							
1	Mauritania	3	3.6	0.9	1,200,000		7.7
2	Comoros	1	0.9	0.2	900,0000		5.8
3	Yemen	39	26.7	6.8	684,600		4.3
4	Sudan	89	38.4	9.8	431,500		2.8
5	Algeria	160	39.9	10.2	249,400		1.6
6	Djibouti	4	0.9	0.2	225,000		1.5
7	Morocco	158	33.7	8.6	213,300		1.4
8	Somalia	51	11.0	2.8	215,700		1.4
9	Tunisia	56	11.1	2.8	198,200		1.3
10	Egypt	473	88.5	22.7	166,400		1.1
11	Libya	37	6.5	1.7	175,700		1.1
AVERAGE = 156,500 population per thesis)							
12	UAE	64	8.9	2.2	139,100	1.1	
13	Iraq	288	36.6	9.4	127,100	1.2	
14	Syria	103	23.3	6.0	137,700	1.2	
15	Oman	36	4.2	1.1	116,700	1.3	
16	Saudi Arabia	241	31.5	8.1	115,000	1.4	
17	Bahrain	18	1.8	0.5	100,000	1.6	
18	Qatar	25	2.4	0.6	96,000	1.6	
19	Kuwait	87	4.2	1.1	48,300	3.2	
20	Jordan	178	6.8	1.7	38,200	4.1	
21	Lebanon	173	4.3	1.1	24,900	6.3/1.7*	
22	Palestine	207	4.7	1.2	22,700	6.9/2.8*	
MORE STUDIED EXTREME							
TOTAL		2491	389.9		156,500		

Table 7 measures how much each Arab country is studied relative to population. By population size per thesis, the least studied Arab country is Mauritania, with only one thesis per 1,200,000 people, and the most studied country is Palestine,

with one thesis per 22,700 people. Thus Palestinians are studied 52.9 times as intensively as Mauritanians (1,200,000 divided by 22,700). The table gives a coefficient of intensity of study by comparing the population per thesis of a country with the average population per thesis (156,500). Thus Mauritania is the least intensively studied Arab country by a factor of 7.7 (1,200,000 divided by 156,500), while Palestine is the most intensively studied Arab country by a factor of 6.9 (156,500 divided by 22,700).

After Mauritania (with a factor of 7.7), the next least intensively studied countries are Comoros (5.8), Yemen (4.3), Sudan (2.8), and Algeria (1.6). The most intensively studied countries are Palestine (with a factor of 6.9), followed by Lebanon (6.3), Jordan (4.1), and Kuwait (3.2).

A qualification to this analysis is that it makes a difference whether one includes expatriate population. For example, if we include the Palestinians living outside of Israel/Palestine, the Palestinian population increases from 4.7 million to 11.6 million and the factor of relative intensity of study decreases from 6.9, to 2.8. Similarly, if we include Lebanese living abroad, the Lebanese population goes from 4.3 million to 15.5 million and the factor of relative intensity of study decreases from 6.3 to 1.7.

Which Arab countries U.S. scholars choose to study depends on several factors, not just size of the population. As mentioned earlier, an Arab country may be inaccessible because of conflict. Not many U.S. scholars have done research in Iraq in recent years no doubt because ongoing conflict makes it a very dangerous place. If scholars can't go to a country, this makes research difficult. However, there are ways of studying a country from a distance. For example, one can interview nationals outside the country, or use secondary sources, or send foreign nationals to gather data or carry out field experiments in the country experiencing conflict.

Another factor which reduces scholarship about an Arab country is that a county might be relatively peaceful, but the government might not want to admit Western scholars for research. This is true of Saudi Arabia, which gives neither research nor tourism visas. In Egypt, the government allows research but does not allow the study of some topics, putting the most sensitive (and perhaps most interesting) topics off limits to foreign scholars.

General characteristics of Ph.D. study in the U.S.

This section provides a general description of the different stages of graduate school leading to doctorates in the social sciences in the United States. The purpose of this section is to facilitate comparison of Ph.D.-granting cultures, to help integrate this study with the other seven studies for the Arab Social Science Forum project.

1. Admission to graduate school. The requirements for the doctorate and detailed information about doctoral programs can be found on the website of each university. For example, if you google "Stanford University" and then the department (history, sociology, etc.) you will find a description of the graduate program, admissions information, timetables, course lists, costs, the Graduate Handbook, Frequently Asked Questions, forms for applying for admission, etc.

Especially for the more prestigious universities, admission to graduate school has become more and more selective over the years. A prestigious graduate program typically receives hundreds of applications. Only a small percentage of the applicants will be offered admission. The university administration assigns a quota of how many applicants the department can invite, based on the projected acceptance rate. For example, if a department has administrative approval for fifteen first year students and estimates that 75% of those invited will accept, they will be allowed to invite the top 20 applicants chosen by their faculty admissions committee, which reads the applications and ranks the applicants.

Some applicants are offered financial support. Each student usually applies to multiple graduate schools. From the universities that accept the student, the applicant chooses which one to accept. The choice usually involves a combination of factors including especially the prestige of the university and the amount of financial support offered. Some students who are admitted to graduate school might not receive sufficient financial aid to be able to accept. If the student does not have enough fellowship money and/or savings, he or she might borrow money, go to a university that costs less, or decide not to go to graduate school.

2. Supervision of graduate students. Faculty supervision of graduate students in U.S. universities tends to be rigorous. Each graduate student is assigned a faculty advisor and works closely with that advisor through the stages of graduate school—coursework, examinations, competing for grants, fieldwork, and dissertation writing. The advisor tends to be a scholar with expertise in the geographical area of the student (in

this case, a specific Arab country or the Arab world) and/or in the subdisciplinary interest of the student (e.g., migration, taxation, etc.). The doctoral student also works with other faculty, chosen for their expertise relevant to the student's interests and thesis work. Each thesis committee usually includes an "outside" member—that is, a scholar not from the disciplinary department in which the thesis is being defended.

3. The first year of graduate school. Over the course of the first year of graduate study the faculty might decide that a new student does not have the intellectual qualities appropriate for doctoral study. In such cases, the student might be dismissed from the program with a Masters Degree, sometimes called a "terminal M.A." The most prestigious doctoral programs do not admit students for the M.A., reserving the M.A. for students dismissed from the program. However, most of the students will be allowed to continue, with the M.A. as an "incidental degree" on the path to the doctorate. Sometimes a student will be placed on academic probation and allowed to continue in the doctoral program on the condition that his or her work improves.

4. Coursework. A graduate student must take classes in the discipline, usually graduate level classes but sometime undergraduate classes too. How many classes the student will be required to take depends to a certain extent on his or her previous training. A student who has already taken many classes in the discipline as an undergraduate or who has an M.A. might have fewer classes to take. There is usually a year-long seminar that brings together all of the first-year graduate students. Attendance is required, there are examinations/and or papers to write, and the graduate student receives grades. On a scale of A (excellent) to F (fail), graduate students are expected to earn A grades, and any grade lower than A reflects badly on a graduate student.

5. Teaching is an important part of graduate training, since most doctoral students will go on to teach as faculty in a university. Financial support usually includes a small salary for employment as a Reader or as a Teaching Assistant, whose job is to lead discussion sections, score examinations and give grades. Readers and Teaching Assistants work under the supervision of the professor. Pedagogy is a separate skill. That is, a good scholar is not necessarily a good teacher, so the university often provides special training for graduate students to teach them now to teach.

6. Written examinations. After the student satisfactorily completes the required coursework, there is usually a written examination of some kind. The written examination, some-

times called the “comprehensive examination” (colloquially “comps”) is a set of questions to which the student writes answers demonstrating mastery of the discipline. Instead of a written examination, some departments accept “field statements,” which are reviews of the literature in a subfield. For example, at the University of California at Berkeley I did three field statements-- in “economic anthropology,” “applied anthropology,” and “Arab world.” A student prepares a field statement over the course of a term working with a faculty member who is an expert on the topic, meeting regularly with the professor to determine the books to be covered, discussing them, and turning in the field statement at the end of the term. The signature of the professor on the field statement indicates approval; alternatively, the professor might return the field statement and require the student to do further work and revisions before giving approval. A field statement is essentially the description of a course that the student is qualified to teach.

7. Oral examination. The oral examination usually comes after coursework is completed, but before the student begins doctoral research. Success in the oral examination, sometimes called “Advancement to Candidacy,” certifies that the student is intellectually qualified in the field. The Oral Examination is conducted by a committee of three to five faculty members who ask questions. If the student performs successfully, he or she passes the oral examination and becomes an official candidate for the doctorate, ready do fieldwork and a doctoral dissertation.

8. Obtaining funding for field research. Research in the Arab world requires funding. Some universities—especially private ones with large endowments—have their own funds to award to the student for tuition, fees, living expenses, and even research expenses. However, most students must apply for outside funding for their research. Sources of outside funding from the government include Fulbright-Hays, National Science Foundation, National Institutes of Health, Boren Grants, etc. Private foundation sources include Social Science Research Council, Ford Foundation, American Institute of Maghribi Studies (AIMS), Wenner-Gren, etc. Students usually apply for grants in their second year, hoping to get funding to conduct research in their third year, but it can take longer to get a grant. The student who applies but does not get a grant must wait, improve his or her application, and apply again in the next cycle. Some students never get a grant and are never able to advance to the next stage, which is field research.

9. Fieldwork. Not all research about the Arab world requires fieldwork. For example, a student’s research might be historical and/or philological, based on manuscripts, novels, plays or

cinema. The increased availability of good publicly available data sets based on census or sample surveys in the country or countries of interest can also reduce the need for extensive and costly fieldwork. However, research about the Arab world is invariably enhanced by the opportunity to travel for first-hand experience and consultation with Arab scholars. A year or more of fieldwork is typical in the social sciences, although how long the student spends in the field depends on the topic, the student and field conditions.

10. Thesis writing. The time required to write a thesis varies from student to student, but usually takes at least a year. The student typically begins by preparing a chapter-by-chapter outline of the thesis. After the advisor approves the outline, the student writes the thesis, presenting each chapter for approval before continuing, until the thesis is finished. Some universities have special seminars in which advanced students writing dissertations meet periodically to present their thesis chapters to the seminar and to critique each other's work. Writing the thesis can be a daunting task. It is usually the longest text that the student has ever written. The student might not have sufficient money for living expenses and might have to work at a job while writing. Students who never finish their theses are said to have "A.B.D." (All But Dissertation) degrees. This is not a real degree, but refers colloquially to someone who has more than an M.A. but not quite a doctorate.

11. Dissertation defense. In many European universities a student must publicly defend the doctoral thesis. That is, there is a public meeting at which the candidate must answer questions and respond to criticisms from a jury of scholars—and anyone who wishes to attend may do so, even people from off the street. In the U.S. the thesis defense is a usually a closed meeting with the student and a committee including the thesis advisor, faculty from the department, and at least one scholar from outside the department. Some departments do not have a formal Ph.D. thesis defense. For example, in the anthropology department of the University of California at Berkeley, it is sufficient to get each member of your thesis committee to sign and date the cover page of your thesis, which indicates their approval.

12. Filing the thesis. The dissertation must be printed on special long-lasting paper in a particular font and format. The student must hand in the thesis with the required signatures by a certain deadline at a certain office. The university sends the thesis to Proquest (at the University of Michigan), where it is copyrighted, recorded, and made available for consultation on the internet and for purchase in hard copy or in microfilm (although the scholar can specify that access to the thesis be

restricted for a specified period of time). Degrees are awarded once or twice a year in a ceremony in which students and faculty wear caps and gowns, give speeches, and receive diplomas—customs which originated in the Islamic world, from which Europe borrowed the idea of the university.

Total time to complete the Ph.D. Summing up these different and sometimes overlapping stages from admission to the filing of the dissertation, the total time in graduate school can be as short as four or five years, but it usually is longer. At one time there were people who remained graduate students for decades, stalled at one stage or another of the process. In recent years this has changed. Universities grew tired of having inactive graduate students on their books—many of whom they had not seen in years. One result was the institution of "normative time," the number of years (usually beginning at advancement to candidacy) within which a graduate student is expected to complete the doctorate.

Universities punish departments which have many inactive graduate students by not allowing them to admit new graduate students until the older ones have gone off the books. Students are encouraged to finish quickly through rules such as "continuous enrollment," which means that the student must pay tuition every year until completing the degree. Because tuition is expensive, this is a powerful incentive for a student to file the dissertation as soon as possible or else to formally drop out of the graduate program. Some universities offer lower tuition for a student who is writing a thesis but is not taking courses, and who stays within the "normative time" for completion.

Interviews

Sections two, three and four of this report have been based on keyword searches, statistics and tables derived from the Proquest Dissertation Database. In the following section of this report, the emphasis changes from quantitative to qualitative analysis. I present summaries of five informal interviews with Arab world specialist faculty in four disciplines (two sociologists, an economist, a historian, and a language and literature scholar) at private and public universities in different parts of the U.S. I have not included the names of these scholars, since the interviews were informal and I have summarized their comments from my notes rather than exact quotations from recorded transcripts. However, all five of the scholars have reviewed the summaries of their interviews and had an opportunity to correct them.

1. A sociologist at a public university:

--For research on the Arab world and the Middle East/North Africa (MENA) region in general, there is increasing interest in the social sciences and in contemporary studies as opposed to ancient and historical studies.

--The field is moving away from old Orientalist approaches which emphasized texts and reified Islam as an all-determining factor. The ideas of Orientalist scholars such as Bernard Lewis and H.A.R. Gibb are giving way to more critical Post-Orientalist approaches.

--Scholars such as Timothy Mitchell at NYU are generating new ideas and approaches, although there is not a unified movement or approach to which one could give a name.

--Studies of economic development and underdevelopment are characterized by microstudies and macrostudies, but often with little in between and little communication between them.

--There have been ups and downs in the study of the state as a social institution. For a time scholars seemed to think that the state was declining as source of impetus for development, emphasizing instead international organizations and NGOs, but now there seems to be a return to recognizing the importance of the role of the state.

--The quality of students is improving. There are some fine young scholars of the MENA region on the rise. An indication is that students give excellent presentations and panels at the annual meetings of the Middle East Studies Association, although not all the research about the region today is necessarily of high quality.

--The sociology department at this university receives about 150 applications a year and aims for a first year class of about ten students, all of whom receive full support for five years.

--The Arab Spring has increased the popularity of certain topics such as youth, the urban poor, transnational movements, political spaces (such as Tahrir square in Cairo), and the study of Islam from new perspectives.

--It is hard to tell how successful students are at finding work after the dissertation. Currently those in the US may have a better chance of securing suitable jobs than those in Europe, who seem to suffer from a more precarious status.

2. An economist at at private university:

--There is a trend away from macroeconomic or country level analyses toward more microanalysis. The emphasis is on finding good microdata sets in the form of labor, business or household studies. Generally speaking, greater attention is being paid to case material and what is actually happening on the ground.

--Many but certainly not all economics graduate students working on the Arab world are trained in Development Economics. From this perspective they may study differences in patterns of

behavior and of the treatment of economic problems from one region or country to another.
--Countries with oil are the focus for such questions as whether oil is a blessing or a curse, and why women have lower participation in the labor force in oil-rich economies. French economist Thomas Picketty's work on inequality is especially influential these days in studies concerning inequality and income or class mobility over time or across generations. .
--Our economics department currently gets about 500 applications per year, aiming for about 15 first year students. After the first year, about 60% are allowed to continue for the Ph.D.; the rest leave with the M.A. or continue after remedial work, or gain admission to a Ph.D. program at another university in a slightly different field (such as Public Policy). This is typical of good economics graduate programs throughout the U.S.
--The quality of graduate students and their work is increasing because of this high level of selectivity. Currently about 90% of those admitted in economics at this university are foreign students, especially Chinese, because they are the most highly qualified.
--The doctoral program is supposed to take five years although six is not unusual.
--Most of the students finishing their doctorates in economics at this university go into academia. Perhaps a third of them go on to work outside academia--for the World Bank, the IMF, other international organizations, consulting companies, or special think-tanks engaged in program evaluation in particular areas or countries.
--To improve the quality of graduate scholarship on the Arab world, (1) recruit people that really care about the countries they study, (2) seek out or generate more reliable datasets for econometric analysis, (3) encourage students to go abroad for extensive first-hand experience of the countries they study, (4) promote funding for U.S scholars to spend time in the MENA region, and (5) help scholars from the MENA region to travel abroad and participate in conferences and annual meetings such as the Economic Research Forum, MESA, the Middle East Economics Association, the Cairo-based Ecoonomic Research Forum, and specialized MENA-related conferences in the U.S. or Europe.

3. A Near Eastern Languages and Cultures professor at a public university:
--Boundaries are currently being redefined and universities are making room for students who are doing comparative work that isn't necessarily confined to the MENA region. For example, one of our students is studying in North Africa with a Mediterranean emphasis, while another student is studying linkages between North Africa and sub-Saharan Africa.
-- Arabic remains very important. Research in the MENA re-

gion can be a challenge for language study. My language and literature department requires two languages; after Arabic the second most popular language of study used to be Persian but that may be changing.
--The quality of applicants and of those accepted is the best ever. International students come with solid area knowledge but sometimes their English is not sufficiently strong. Because of this, foreign students may have trouble with the Graduate Record Examination, which is required of all our applicants.
--Our department gets about 60 doctoral applications, invites six or seven, and three or four accept. All receive full support. We are a public university with two tuition rates--a lower rate for in-state tuition, which has been “frozen” at the same rate after several years of increases, and a higher rate for out-of-state (which includes foreign students). While students are teaching they have tuition and fee waivers.
--A recently established policy is that students are expected to finish their doctorates in five years, or in six if they need to do a year of fieldwork or archival or library research abroad. Students who take too long do not receive teaching support, which goes instead to newly admitted students. Students can get exemptions from the continuous enrollment rule, especially while they are in the field doing research.
--Graduates of our the Ph.D. program tend to find jobs that use their expertise. Those who receive Boren fellowships from the government graduate must perform a minimal period of government service.
–The Arab Spring is seen by some as a short-term journalistic topic rather than a legitimate subject for graduate study, so that and someone who proposes to study the “Arab Spring” might not receive funding from grant agencies.
--To improve the quality of graduate research I would recommend more and better Arabic training to allow extensive immersion in the particular countries being studied, in addition to a solid background derived from historical and literary sources.

4. A historian at a large public university:
--An important trend is that there are new approaches to the study of religion including, for example, reconsiderations of how to approach secularism and Islam, arising from the work of such scholars as Talal Asad and Saba Mahmood. Discourse analysis is a popular method.
--There is also a trend away from the old area studies model. Research in the MENA region is becoming less compartmentalized and more interdisciplinary, comparative and global.
--Motivation for studying the MENA area sometimes arises out of personal characteristics such as affinity with a language or a place. There are also gender considerations, since male researchers tend to have more access to public space while women researchers tend to have greater access than men to the

private space of the household
--Some scholars and their ideas remain influential across generations—such as Theodor Adorno and Jacques Derrida. Currently the ideas of Columbia professor Gil Anidjar and Islamic modernist Javed Ahmad Ghamidi are influential.
--Graduate admission is becoming more competitive. You need an M.A. to get into the best Ph.D. programs, and students rarely go directly from undergraduate school to graduate school.
--A students may be attracted by the possibility of working with a particular faculty member.
--The quality of graduate students and their work is going up; they tend to have better skills, including especially better Arabic. Doctoral graduates of the more prestigious universities do get jobs in academia.
--MENA scholarship would be improved by greater coherence and more translation across social science disciplines. There should be a common core of study in the social sciences, including basic research theory and methods, which is something that area centers can promote.
--The study of the Middle East at each university evolves with the rise and fall of numbers and kinds of MENA scholars in the different departments. A department may be strong for a time, then have departures and retirements, and then rise again with new MENA specialist faculty hires.

5. A sociologist at a public university:
--Students are motivated to study the MENA region in part by the disproportionate coverage that this world area receives in the news. They sometimes study the region for personal reasons—ethnic origin, spouse, religion, travel experience, etc.
--My department had 160 applicants this year, offered admission to 35, and 18 accepted. We offer support through fellowships and teaching to about 2/3 of the top applicants, knowing that an applicant will compare offers and take the best one.
--As it becomes more difficult and dangerous for Western scholars to do research in the Arab world, some turn to textual and historical analysis.
--A topic receiving more attention since the Arab Spring is the study of young people.
--More than before, scholars are studying Islam and Islamophobia in the U.S. and Europe.
--We have a hard time recruiting Arab students because our university doesn't have as high a profile in Arab studies as we do in European studies (we define Europe to include Turkey). We have better luck with students who are U.S.-based and interested in the region. Even then, top students sometimes opt for more prestigious schools.
--There is a lack of sociologists in the field because there are

few Middle East-specialist sociologists to study with, and a department will be reluctant to admit a student interested in the Middle East if they do not have an appropriate area specialist for the student to study with.

-- A university is unlikely to get federal Title VI funding unless it already has substantial area faculty and library resources. Universities resist creating area centers unless they are likely to bring in money. One university created a center to offer an M.A. program in MES and diaspora studies, a new niche which does not come under the purview of traditional Middle East centers.

--More students are doing MAs. Universities like M.A. programs because they generate tuition revenue. On the other hand, doctoral students cost the university money because they require support.

--The M.A. is becoming a necessary qualification for admission to the PhD program. Doing well in an M.A. program can be a "foot in the door" for getting into a Ph.D. program, especially if one stays at the same university and goes from the M.A. to the Ph.D. program.

--The Ph.D. takes 7 or 8 years. It takes a long time if you do not have full financial support, since working to support yourself takes time away from thesis writing. Some universities require continuous enrollment, but my university does not.

--Even if you were to complete a sociology doctorate with a MENA specialization, you might have trouble getting an academic job because U.S. departments of sociology tend to be focused on the US.

--Many Middle East specialist professors are still oriented to a great extent toward non-contemporary studies. Some universities have few or no social scientists knowledgeable about the contemporary Middle East.

--To get a good job nowadays you must have a Ph.D. from a major university, good research, and publications.

--When hiring, departments tend to think in terms of disciplinary rather than area coverage. As a result, the presence of a MENA specialist in the department tends to be random. For example, when sociologist Georges Sabagh retired from UCLA some years ago, he was replaced by a sociologist who worked on Europe, rather than on the Middle East.

--We place one or two students each year in the top-tier schools for faculty jobs. About one-fourth of our graduates don't go into academia due to research opportunities that are available in our large metropolitan area. Many of our graduates prefer to stay local. Of those who get academic jobs, many end up in the numerous public universities in our state. We have a strong placement track record in good liberal arts colleges.

Conclusion and recommendations

U.S. dissertation scholarship on the Arab world is an immense topic. As indicated in Table 1, we deal in this study with a corpus of thousands of dissertations. If we had searched by title and abstract, the number would have been even greater. Even limiting our focus to a sample of 489 recent social science theses yields a document of 342 pages of abstracts which takes several hours to read. Each of the 489 abstracts in turn represents a thesis of hundreds of pages to which an abstract does not do full justice. Thus a deep analysis of Ph.D. theses about the Arab world is beyond the scope of this study. Rather, this is a modest introductory attempt to identify the main contours of U.S. dissertation scholarship about the Arab world, with regard to countries, disciplines and universities. It is based largely on keyword analyses of the Proquest Dissertation Database, my own limited personal experience, and a few key interviews.

Subject to this important qualification, I offer some general observations and recommendations. The interviews just presented offer excellent insights from five experienced colleagues, and in this conclusion I will build upon their generalizations.

1. Arabic. For an English speaker, learning Arabic is very difficult. The U.S. Foreign Service Institute (FSI) ranks Arabic (along with Cantonese, Mandarin, Japanese and Korean) as a Category 5 ("exceptionally difficult") language, requiring 2200 hours of study to reach general professional proficiency in speaking and reading. To reach this level in Spanish requires only 600 hours (Category 1), 750 hours for German (Category 2), 900 hours for Swahili (Category 3), and 1100 hours for Greek (Category 4). Furthermore, the serious student usually needs at least one other foreign language. For example, for research about Algeria, Tunisia or Morocco, the serious student also needs French, since much of the scholarly literature about the Maghreb is in French.

Arabic study is complicated by the fact that the language needs of PhD students are varied. Studying newspapers, books, historical manuscripts or archives requires written Arabic, while communicating with Arab informants in the field requires spoken Arabic (i.e., dialect). Because of diglossia--ie, because written and spoken Arabic are quite different—some scholars are strong in speaking dialect but weak in reading and writing Modern Standard Arabic, while others may read Arabic well but have difficulty communicating with native speakers in Arabic dialects.

Some students have previous knowledge of Arabic—native speakers of Arabic, students who have studied the language in undergraduate school, Peace Corps Volunteers and others who have worked in the region, etc. However, most Americans who do social science Ph.D. research must take time to study Arabic before going to the field. Some do so during the academic year—which is time-consuming, especially when one has a demanding graduate program in the discipline. Others enroll in in intensive summer Arabic programs, and still others take off a year or two for Arabic study—for example, through the CASA program in Cairo. Learning Arabic to a functional level can add years to the academic program of a graduate student.

Therefore an obvious first recommendation (which echoes some of the interviews) is hat American scholarship of the Arab world would be improved by expanding successful Arabic training programs and adding more good programs--especially in Arab world settings where the students can practice the Arabic language. This would require increased funding to make such Arabic programs financially accessible.

2. Motivation. An important question which underlies dissertation research is, "Why do Americans study the Arab world?" Why do they take the considerable trouble to learn this difficult language and to go to this distant and sometimes problematic area? Some study the Arab world for heritage reasons—because they or their parents or grandparents are Arab and they want to learn a language that their family has lost, or to improve their knowledge of a language they know imperfectly. Many students take Arabic because their spouses are Arab and they want to learn about their spouses' language and culture. Religion is another motivation; one sometimes hears, "I want to learn Arabic because it is the language in which God revealed His message." Some learn Arabic to become professors or diplomats or businessmen. Because of the difficulty of Arabic, and perhaps because of the lack of subsidies and incentives for Arabic study, many students drop out during their first year or do not go on to advanced study.

A second recommendation is therefore that there is a need for scholarship and fellowship support for students to study the Arab world in graduate school, for dissertation research in the Arab world, and for dissertation writing.

3. Employment. The dissertations which are the subject of this study were not ends in themselves, but the means for obtaining jobs that use Arab world area skills. A scholar of the Arab world must find a job to make a living. The larger context of dissertation production about the Arab world is the ongoing crisis of academic employment in the U.S. In the past, the

great majority of those who got Ph.D.s about the Arab world went on to teach in academia. They became professors in colleges and universities. However, beginning in the 1970s and increasingly since then, there has been a decrease in academic job opportunities for people with the Ph.D., especially those in the social sciences and the humanities. The explosion in doctorates since 1985 that is shown in Table 2 has not been accompanied by a commensurate explosion in academic jobs.

American scholars of the Arab world are better trained than in past decades. However, once they finish the dissertations which are the subject of this study, they face a difficult job market. More Arab world specialists are competing for fewer academic jobs. Universities are hiring fewer scholars into tenure-track positions. The universities are hiring more people with temporary contracts, as lecturers or visiting faculty without job security, especially in public universities with declining state budgets. Graduate study has gotten more expensive, so that some Ph.D. students emerge with large education debts. More classes are being taught by “gypsy scholars” who have temporary contracts, low wages and low job security. As Arab world related jobs become less numerous, more people are taking jobs that do not use their area skills.

The teaching positions available to new Ph.D. recipients today are sometimes not that interesting. It is exciting to teach graduate students at a major university, but less exciting to teach at a four-year college or community college where one must teach more, larger, and more elementary classes—often multiple sections of introductory courses.

Instead of academia, some Arab world specialists are going to work for the U.S. government as diplomats—as Foreign Service Officers at U.S. embassies or consulates or for non-governmental organizations (NGOs). Those who are critical of U.S. foreign policy might consider this a bad trend, but that is not necessarily so. Greater knowledge of Arabic and the Arab world on the part of those who make and implement foreign policy should improve U.S. policies toward the region.

There are no simple recommendations that will mend the problem of finding employment for Arab world area scholars, which is part of a larger crisis of higher education in the U.S.
4. “Studying the enemy.” I conclude with a personal experience. As the Director of a study center in Tunis (CEMAT), each summer for three years (2007, 2008, and 2009) I supervised an 8-week intensive program for 30 American first-year Arabic students. I used to ask these young Americans why they wanted to learn Arabic and study the Arab world. Their answers varied, but I remember in particular a young woman

who replied, “I came here to learn the language of the enemy.” She explained that she had thought of “the Arabs” as “our enemies”—since, after all, Arabs had attacked the U.S. on 9/11—and in order to better combat your enemy you must study and understand the language of your enemy.

However, the young woman added that in Tunisia--which was her first experience of the Arab world--she had been surprised to find that the Arabs she met were not at all violent or hostile. Quite the contrary, they were generally warm and hospitable and not fundamentally different from “us.” Because of this her motivation had changed. Now she wanted to learn Arabic to promote greater understanding of the Arab world in the U.S.

The story of this young woman illustrates why it is important for Americans to learn about the Arab world by going there, meeting and interacting with Arabs, experiencing the region first-hand, and sharing their insights with other Americans. The more that Americans learn about the Arab world, the better they will be able to correct the dangerous stereotypes and misunderstandings that infect American-Arab relations today.

الخدمات للنشر العلمي MCS

10 نهج عبد الله عزام
تونس


محمد خطاب

